

السياحة والسياسة

مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

ترجمة : محمد فريد حجاب
تقديم : سعاد عبد السلام كفاقي

تأليف : كولن مايكل هول



المشروع القومي للترجمة

613





تعتبر السياحة من أهم الصناعات في العالم، نظراً لدورها الكبير في خدمة الاقتصاد الوطني في الدول السياحية، فضلاً عن تأثيراتها العديدة في النواحي الاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت التنمية السياحية والدراسات السياحية موضع تجاهل من حيث كونها أحد مكونات العملية السياسية، ومن ثم قليلاً ما نوقشت الجوانب السياسية للسياحة سواء في الأدبيات الأجنبية أو الأدبيات العربية.

ويعد كتاب «السياحة والسياسة» أول كتاب أكاديمي يعالج الأبعاد السياسية للسياحة ووضعتها في مكانها الصحيح في مجال الدراسات السياحية.

ويكتسب هذا الكتاب أهميته، نظراً إلى أن كلا من المؤلف والمترجم يشتركان في الدراسة الأكاديمية في العلوم السياسية من جانب والخبرة العملية في مجال السياحة من جانب آخر. وهكذا يضع الكتاب آفاقاً جديدة أمام الباحثين والدارسين في هذين الحقلين، فضلاً عن تقديم تجارب كثير من الدول السياحية في مناطق متنوعة من العالم.



المشروع القومي للترجمة

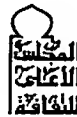
السياحة والسياسة

مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

تأليف
كولن مايكل هول

ترجمة : محمد فريد حجاب

تقديم : سعاد عبد السلام كفاقي



٢٠٠٣

المشروع القومي للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٦١٣

- السياحة والسياسة - مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة

- كولن مايكل هول

- محمد فريد حجاب

- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كتاب :

Tourism and Politics: Policy, Power and Place

by :

Colin Michael Hall

Copyright © 1994 Colin Michael Hall

" All Rights Reserved. Authorised Translation

From the English Language edition Published

by John Wiley & Sons, Ltd."

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 7352396 Fax : 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

7	تقديم
11	تمهيد
15	الفصل الأول : مقدمة - الأبعاد السياسية للسياحة
	الفصل الثاني : السياحة والحكومة والدولة - السياحة وعملية
37	صنع السياسات
83	الفصل الثالث : سياسة السياحة الدولية والعلاقات الدولية
	الفصل الرابع : السياحة والاستقرار السياسى: مضامين الثورة والإرهاب
123	والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة
	الفصل الخامس : السياسات والتبعية والسياحة، الأبعاد السياسية
143	للتنمية السياحية
	الفصل السادس : السياحة والولاية المحلية - التنمية والصورة والمصالح
195	على المستوى المحلى
221	الفصل السابع : السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى
	الفصل الثامن : وضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى - نحو فهم
241	للأبعاد السياسية للسياحة والسياسات والمكان
255	قائمة المراجع

تقديم

أكد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس جمهورية مصر العربية ، مراراً - ولا يزال - أن السلام هو الخيار الإستراتيجى الوحيد لمصر . ومن المعلوم بالضرورة أن مناخ السلام هو المناخ المناسب للتنمية بمفهومها الشامل ، ومما لا ريب فيه أن هناك علاقة طردية بين السلام والسياحة ، ولكن السلام هو المتغير الرئيسى والسياحة هى المتغير التابع . والسلام هو الوجه الإيجابى للسياسة ، وبالتالى فإن العلاقة بين السياحة والسياسة تصبح أمراً مسلماً به تأسيساً على العلاقة بين السلام والسياحة .

وإذا انتقلنا من هذه المقولات الفلسفية والنظرية إلى التطبيقات الواقعية والعلمية لتأكدت لنا أيضاً العلاقة الوثيقة بين السياحة والسياسة ؛ إذ لا يوجد نشاط مثل السياحة من حيث تقاطعه مع مصالح ومستويات عديدة ، بل إن الجمع بين المصطلحين ، أى السياحة والسياسة ، فى مصطلح واحد هو "السياسة السياحية" يحمل فى طياته الكثير من المدلولات والنشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من النشاطات البشرية والإنسانية والطبيعية والبيئية .

وليس أدل على الصلة الوثيدة بين السياحة والسياسة من أن المؤتمر الذى عقد فى الجمعية الجغرافية الملكية فى إنجلترا فى سبتمبر عام ١٩٩٢م ناقش العديد من الأوراق البحثية التى شملت سلسلة متنوعة من الاهتمامات بدءاً من المكاتب السياحية ومنظمات حماية البيئة وانتهاء بالسلطات المحلية والحكومات المركزية. كما أن السياسة السياحية لأى دولة من الدول المهتمة بالسياحة تتشكل فى إطار أهداف المؤسسات وجماعات المصالح المختلفة التى تسهم بدرجة أو بأخرى فى صنع القرار ، إذ لم تعد النظرة إلى السياحة على أنها نظام مستقل يعمل بشكل ذاتى بعيداً عن السلطة

السياسية فى الدولة فحسب ، بل إن حكومات الدول المنخرطة فى النشاط السياحى تضع سياساتها السياحية كهدف قومى ، علاوة على أنها أصبحت تقوم بدور مهم فى مجالات التخطيط والتنسيق والتطوير والدعم المالى لقطاع السياحة ، أو بمعنى آخر الاهتمام بالجوانب القانونية والتنظيمية التى تساعد على التنمية السياحية . وعلى الرغم من ذلك فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال فى مراحلها المبكرة . وقد بدأ الاهتمام بهذا الجانب يشق طريقه فى السنوات الأخيرة .

ويعد كتاب " السياحة والسياسة " أول كتاب يركز على الجوانب السياسية فى السياحة . وقد ساعد على ظهور هذا الكتاب أن المؤلف الدكتور كولن مايكل هول درس العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، ثم عمل بالتدريس الجامعى فى برنامج السياحة فى كلية الاتصالات بجامعة كانبرا . وهكذا جمع المؤلف فى حياته الأكاديمية بين السياحة والسياسة ، مما جعله أهلاً لتأليف كتابه هذا عن " السياحة والسياسة " ، كما ألف كتاباً آخر يحمل عنوان " السياحة والسياسة العامة " والذى نشر عام ١٩٩٥ م .

ومن المصادفات الطريفة أن المترجم الدكتور محمد فريد حجاب درس أيضاً العلوم السياسية حتى حصوله على درجة الدكتوراه ، وكان قد عمل لعدة سنوات فى إحدى كبريات الشركات السياحية فى القطاع العام فى مصر ، ثم قام بالتدريس الجامعى خارج مصر منذ عام ١٩٧٥ م حيث درس بجامعة الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات العربية المتحدة ، ويعمل الآن أستاذاً متفرغاً فى المعهد العالى للسياحة والفنادق بمدينة ٦ أكتوبر . وعلى غرار المؤلف جمع المترجم فى حياته الأكاديمية والعلمية بين السياحة والسياسة . فضلاً عن مؤلفاته وبحوثه فى مجال السياسة ، ألف كتابين فى السياحة هما : " الدراسات السلوكية فى السياحة " و " الأمن السياحى " . ويعتبر هذان الكتابان أول المؤلفات باللغة العربية فى هذين الفرعين من فروع الدراسات السياحية . كما سبق له أن ترجم كتاباً مهماً فى الاقتصاد السياسى للمؤلف الأمريكى لسترثرو ، وقد نشرت الترجمة عن دار الهلال عام ١٩٩٤ م تحت عنوان " رأساً برأس - المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا " .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة فى مصر يقوم بدور على قدر كبير من الأهمية ، من خلال الترجمة ، فى فتح نافذة على الفكر العالمى . والمجلس الأعلى للثقافة ، بقيادة أمينه العام الأستاذ الدكتور جابر عصفور ، يقدم خدمة جليلة للقارئ العربى ، ويضع أمام الباحثين خلاصة أفكار العديد من العلماء والمتقنين من مختلف دول العالم . ويؤدى هذا العمل بطبيعة الحال إلى نتائج إيجابية مهمة وهى الاتصال الثقافى والتفاعل الحضارى والتعرف على الآخر فى ظل التطورات العالمية المتلاحقة والثورة التكنولوجية الهائلة والمتسارعة .

إن كتاب " السياحة والسياسة - مدخل إلى التنمية السياحية الرشيدة " يعد مساهمة جوهرية فى طرح منهج جديد فى الدراسات السياحية ، كما يقدم فى الوقت ذاته بعداً جديداً أيضاً فى الدراسات السياسية ، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين والدارسين فى هذين المجالين من الدراسات . هذا فضلاً عن أنه يضع أمام صانعى القرار السياحى والمستثمرين والعاملين فى النشاطات السياحية المختلفة تجارب الدول السياحية فى مناطق متنوعة من العالم .

ولا يسعنا أخيراً سوى الإشادة بجهود المؤلف والمترجم والمجلس الأعلى للثقافة والمشروع القومى للترجمة . ويسعدنى أن أشارك بالقدر اليسير فى هذا العمل الممتاز الذى قمتم به من منطلق خدمة العلم والتعليم ،،،

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصر بلدنا الحبيب ،،،

سعاد عبد السلام كفاوى

تمهيد

السياسة مسألة جوهرية بالرغم من تجاهلها كثيراً كمكون من مكونات التنمية السياحية والدراسات السياحية. إن بحث الأبعاد السياسية للسياحة - التي هي مصطلح اجتماعي واقتصادي له مضامين مهمة خاصة بتوزيع السلطة داخل المجتمعات السياحية المضيفة والتمثيل الثقافي، والتنشئة، والعلاقات الدولية - تعاني من حالة ضعف نسبية. ومن ثم فإنه من المأمول أن يساعد هذا الكتاب في جعل القراء يعون الأبعاد الغنية المتاحة للبحث في الجوانب السياسية للسياحة، وربما يطرح الكتاب أيضاً بعض التساؤلات الجوهرية المتعلقة بالاقتصاد السياسي للتنمية السياحية في المجتمعات المعاصرة.

ويكشف هذا الكتاب أن كتاباتي واهتماماتي تشكل دائرة متكاملة. إن درجاتي العلمية التي حصلت عليها كانت في مجال العلوم السياسية والسياسة العامة، ولكن بعد عدة سنوات من التجوال في رحاب التاريخ البيئي، والتراث، والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية، رجعت أدرأجي نحو القضايا الجوهرية للسلطة والقيم والمصالح والرقابة في إطار عملية صنع القرار. ومع التسليم بالتعقيد الذي يكتنف هذا المجال، فإن محاولاتي لفهم ونقل الانطباعات التي يمكن أن أصل إليها في هذا المضمار السياسي إلى القارئ، قد تستمر أمداً طويلاً.

وقد ساعد كثير من الأشخاص في تقديم الحافز للبحث والكتابة في مجال السياسة والسياحة أمثال ستيف بريتون، وديك بلتر، وجيني كرايك، ومالكولم كريك، وبروس دافيس، وكيث هولنشييد، وجون جنكنز، وريتشارد لي هيرون، ونيل لير، وجيوف ماكبول، وديف ميرسر، وبروس ميتشيل، وستيفن بيدج، ودوج بيرس، ورالف بيرفان، وموريس روش، ودينيس روملي، وجون وورهيرست، ومايكل وود. وقد ساهموا جميعاً

فى كتابة هذا الكتاب سواء بالمساعدة أو المناقشة أو التزويد بالمادة العلمية، على الرغم من أن ترجمة أفكارهم وبحثها كانت جهدى الشخصى بطبيعة الحال. إن دراسة الحالة حول السياسة وتطور السياحة البيئية فى جزر سليمان فى الفصل الخامس تعتمد على بحث مشترك مع برندا رىكن (هول وريكن ١٩٩٣) وهناك تفاصيل أكثر لدراسة الحالة فى رىكن وهول (١٩٩٤ أ). وأود أن أشكر برندا على الفرصة التى أتاحتها لى بالمساهمة بتصورتها، وعلى المناقشة حول السياسة وتنمية السياحة البيئية فى هذا الكتاب. كما أود أن أشكر أيضاً أولئك الذين ينتمون إلى ويدر كوست لمساعدتهم لنا فى تطوير دراسة الحالة بالرغم من عدم إمكانية ذكر أسمائهم للأسف. كما أود أيضاً الإشادة بالمساهمة التى قدمها كل من موريس روش لفهم إستراتيجيات المناطق الحضرية التى تمثل جزءاً رئيسياً فى الفصل السادس، وكيث هولنشى على إتاحة الفرصة لمناقشة بعض الأفكار حول الأبعاد السياسية للنماذج الثقافية، وقد انبثق الحافز الرئيسى إلى حد كبير لإعداد هذا الكتاب من المراسلات والمناقشات مع ستيف برىتون ورؤاه العميقة حول دراسة السياحة والتى كان الكتاب فى مسيس الحاجة إليها.

وأعبر عن شكرى كذلك للعون المعنوى والبنىوى الذى قدم فى أثناء إعداد هذا الكتاب لكل من : آن أبلى، وروس أنيلز، ونيكى براملى، وكليز كامبل، وستيوارت كريستوفرسون، وهيلين جلاى ستونز، ويل هاننج، وجون وكاثى جنكينز، وتامسون كرن، وسايمون ماك آرثر، وتريف مكارثى، وكريستين بيترسون، وجاك بنكافا، ودافيد برس، وبريان وديليز سبرنجست، وبريان ستودارت، ومارجوت سوينى، وبيرنى وولش ، وجوزيت ويلز، وسو رايت. وإننى أقدر كثيراً عون الأصدقاء، خاصة أولئك الذين فى كانبيرا وتى بوك والذين قدموا عونهم فى الوقت الذى كانت تدفعنى فيه سياسة السياحة الدولية الأمريكية إلى الجزع والقنوط. كما ساعدت أعمال بروس كوكبرن وكيه. دى. لانج (Indigo Girls, This Mortal Coil) وجينيفر وورنز فى ضمان اكتمال هذا الكتاب.

وأود التعبير عن تقديرى العميق لآيان ستيفنسون ولكل فرد فى دار جون ولى للنشر على مساندتهم غير المحدودة، وعلى صبرهم وعلى عملهم الحرفى المتقن. وقد كان للمنحة التى قدمها لى المجلس الأسترالى للبحوث والمنحة التى قدمتها لى الحكومة الكندية للبحث حول جاذبيات الزائر وإستراتيجيات المناطق الحضرية أكبر الأثر فى مساعدتى

على تضمين الكتاب المادة العلمية المتعلقة بالسياسة السياحية للحضر. وقد قدم كل من فينيسا أو سوليفان وكيت رايت المساعدة بكل حفاوة من خلال أداء بعض المهام البحثية القيمة.

وقد زودنى كل من جون جينكنز وفينيسا أو سوليفان بملاحظات ثمينة على المسودات العديدة لمخطوطة الكتاب، كما ساعدت ساندرا هاى وود بمختلف الوسائل فى ضمان انتهاء المخطوطة. وأخيراً أتقدم بجزيل شكرى إلى أصدقائى لحبهم وعونهم الدائمين.

ك. مايكل هول

أوكونور

يناير ١٩٩٤

الفصل الأول

مقدمة

الأبعاد السياسية للسياحة

فى عالم الواقع لا تتكون المجتمعات من أناس عقلانيين غير أنانيين. فالناس غير متساوين، وحاجات الناس ومطالبهم غير متوافرة بالكامل، فهناك أغنياء وفقراء، وتمتلك هذه المجتمعات موارد محدودة. ومعنى هذا أنها تنطوى على احتمالات الصراع السياسى (جاينش ١٩٩٢، ص١).

تعد السياحة أضخم صناعة فى العالم، وعلى الرغم من أهميتها فى الاقتصاد الوطنى والاقتصاد الإقليمى، وعلى الرغم من أثارها الاجتماعية والبيئية، فإن الجوانب السياسية للسياحة قليلاً ما نوقشت فى أدبيات السياحة ومع التسليم بالتحركات الموسمية الواسعة للبشر داخليا وخارجيا المتمثلة فى السفر فى العصر الحديث، وعلى الرغم من التأثيرات المتنوعة للسياحة فى العديد من المقاصد السياحية، فقد يندهش المرء لندرة البحث فى الجوانب السياسية للسياحة.

ومن ثم فإن إصدار الكتاب يعد محاولة لتحديد الأبعاد السياسية للسياحة ووضعها فى مقدمة الدراسات السياحية بدلاً من الموقع العلمى المتأخر الذى تحتله الآن. وقد كتب ماثيوس منذ عشرين عاماً أن "الأدبيات السياحية تفتقر إلى بحث الجوانب السياسية" (١٩٧٥، ص١٩٥). ولا تزال هذه الملاحظة صحيحة إلى اليوم. وإذا كانت هناك وفرة فى العلوم الاجتماعية التى تتناول الموضوعات المتعلقة بالسياحة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة ودراسات السياسات السياحية لا تزال الفرع الهزيل الذى لم يحظ بالدراسة والاهتمام.

إن العلاقة بين السياسة والسياحة تعنى بالدرجة الأولى بالأحزاب السياسية والانتخابات وتأثيراتها على السياسة السياحية، على الرغم من أن هذا الموضوع يعد واحداً من الموضوعات ذات الصلة بالسياسة والسياحة. إن دراسة السياسة هي دراسة السلطة. فالسياسة "تدور حول السلطة: من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا؟" (لاسويل، ١٩٣٦). وهناك خمسة عناصر أساسية للسياسة، فهي أولاً تدور حول نشاط صنع القرارات بين مجموعة من الناس ولأجلهم، سواء كانت مجموعة صغيرة، أو تجمعاً، أو منظمة، أو أمة. وهي تدور ثانياً حول القرارات ومختلف السياسات والأيديولوجيات التي تساعد في تشكيل الخيارات المتنوعة التي تؤثر في القرارات. كما أنها من ناحية ثالثة تهتم بالتساؤل حول من يصنع القرارات، فرد واحد أو نخبة، وكيفية تمثيل هذه القرارات لصانعيها. والعنصر الرابع للسياسة يهتم بالعمليات التي يتم بموجبها صنع القرارات، والمؤسسات المختلفة التي تصنع داخلها. أما العنصر الخامس والأخير للسياسة فيتمثل في أنها تهتم بكيفية تطبيق القرارات وتنفيذها في المجتمع (جاينش ١٩٩٢). أما البحث السياحي فقد تجاهل في مجراه الرئيسي البعد السياسي من حيث توزيع الموارد السياحية، وإعداد السياسة السياحية، والجوانب السياسية للتنمية السياحية. كما أن علم السياسة لم يسهم في دراسة السياحة إلى حد بعيد. وباستثناء الجهود القيمة لماثيوس (١٩٧٨ و ١٩٨٣) وريختر (١٩٨٣ و ١٩٨٣ ب و ١٩٨٩) تجاهل علم السياسة دور السياحة في المجتمع المعاصر. فقد بحث علماء السياسة بعمق قضايا الدفاع والإسكان والصحة والمشكلات البيئية والسياسة الاجتماعية في كل مكان في العالم، ولكن لم يمس هؤلاء موضوع السياحة إلا نادراً.

وهناك نماذج وصفية شائعة حول التخطيط وصنع السياسة في الكتابات السياحية التي تميل إلى الإيحاء بوجود عملية عقلانية واضحة في تنمية السياحة. ولا يسعنا رفض مقولة إدجل الجديرة بالثناء (١٩٩٠، ص ١) بأن "الهدف الأقصى للسياسة السياحية هو دمج فوائد السياحة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والذهنية، مع الناس والأماكن والدول لتحسين نوعية الحياة العالمية وإرساء قاعدة للسلام والرخاء" (إدجل ١٩٩٠، ص ١).

وقد لاحظ إدجل فيما بعد أن "الجوانب السياسية للسياحة مترتبة بنتائجها الاقتصادية ، فالسياحة ليست امتداداً للسياسة، ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسى العالمى. وباختصار فإن السياحة هى أداة، أو يمكن أن تكون أداة، لا تستخدم بمعانٍ اقتصادية فحسب ، بل تستخدم بمعانٍ سياسية أيضاً" (١٩٩٠، ص٣٧). ولكن يجب أن نذكر بأن تقدير "إدجل" للسياسة السياحية ينطوى على منظور عقلانى لما يجب أن يتم به صنع السياسة السياحية وليس ما هو قائم بالفعل.

السياحة ليست محصلة لعملية عقلانية لصنع القرار. وكما يذكر بيك وليبي (١٩٨٩، ص٢١٦) "إن طبيعة السياحة فى مجتمع معين هى نتيجة لتفاعل عوامل معقدة اقتصادية وسياسية، فضلاً عن السمات الجغرافية والترفيهية التى تجذب الأجانب". فالقرارات التى تؤثر فى السياسة السياحية، وفى طبيعة اهتمام الحكومة بالسياحة، وفى بنية المنظمات السياحية، وطبيعة التنمية السياحية تنبثق من العملية السياسية. وتشمل هذه العملية قيم الفاعلين (الأفراد وجماعات المصالح ومنظمات القطاعين العام والخاص) فى صراعهم من أجل القوة. وكما يذكر لنديلوم (١٩٥٩، ص٨٢) أن "المرء يختار بين القيم وبين السياسات فى وقت واحد".

وبالمثل قال سيمونز (١٩٧٤، ص٤٥٧) "إن الاختبار القيمى، الباطن والظاهر، هو الذى ينظم أولويات الحكومة ويحدد الالتزام بالموارد فى نطاق السلطة العامة وفهم السياحة وتأثيراتها يجب أن نصل إلى فهم لطبيعتها السياسية الكامنة فيها.

ويهدف هذا الكتاب إلى مناقشة العلاقات البينية بين السياحة والسياسة بشكل منهجى على عدة مستويات من المستوى الدولى إلى المستوى الفردى. ويسعى أيضاً لإلقاء الضوء على المساهمة التى قدمتها الدراسات السياسية التقليدية، مثل الأيديولوجيا، والترتيبات المؤسسية، وجماعات المصالح، والدور الذى تقوم به الحكومة، والاستقرار السياسى، وعملية صنع السياسة والسلطة، وهذه المساهمات قد تؤدى إلى فهم المشكلات المعاصرة فى دراسة السياحة.

ويقدم الفصل الأول بعض القضايا التي تظهر فى أى تحليل للعلاقة بين السياحة والسياسة. ويبدأ الفصل بمناقشة سبب قلة الدراسات للأبعاد السياسية للسياحة، ويلقى الضوء على الصعوبات التي يواجهها دارسو السياحة فيما يتعلق بأهمية دراستها فى نطاق العلوم الاجتماعية. كما يعرض الفصل أيضاً بعض الصعوبات التي تظهر عند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ويحاول تحديد معايير التحليل السياسى فى السياق السياحي. وأخيراً يقدم الفصل إطاراً عاماً لفصول الكتاب الأخرى.

الدراسات السياسية للسياحة: لماذا هى الفرع الفقير؟

قد يكون من المناسب أن يفكر علماء السياسة فى أن يكون لهم دور فى تحليل السياسة السياحية، ولكن لا يمكن أن نتوقع أن تفكر البرامج السياحية فى علماء السياسة (ريختر ١٩٨٤، ص ٦١٥).

وكما سبقت الإشارة، فإن البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة لم يتلق سوى قدر قليل من الاهتمام فى الكتابات العلمية سواء فى مجال السياحة أو فى مجال تحليل السياسة والسياسة العامة (ريختر ١٩٨٣ أ، هول. ك ١٩٨٩ أ، ماثيوس ، ريختر ١٩٩١). وهناك عوامل عدة لهذا الموقف:

- ١ - هناك عدم رغبة لدى قطاع كبير من صانعى القرار، سواء فى القطاع الحكومى أو القطاع الخاص، فى الاعتراف بالطبيعة السياسية للسياحة.
- ٢ - هناك قلة اهتمام رسمى بإجراء بحوث عن الأبعاد السياسية للسياحة.
- ٣ - لا ينظر للسياحة باعتبارها موضوعاً جدياً للدراسة الأكاديمية.
- ٤ - هناك مشكلات منهجية كبيرة تواجه القيام بإعداد الدراسات السياسية والإدارية.

إن السمة السياسية للسياحة على المستوى الكلى والمستوى الجزئى تفتقر إلى الاعتراف بها من جانب الأفراد والمؤسسات القائمين بعملية صنع السياسة. وفى

الحقيقة هناك عدد قليل من المنظمات التي تساند البحث الجاد حول ما يحدث عندما تنمو أكبر صناعة عالمية دون أن يكون هناك قدر من التخصصية أو التخطيط الجيد، أو المتابعة المنظمة، أو الكشف عن أوجه نجاحها وأوجه إخفاقها (ماثيوس وريختر ١٩٩١، ص ١٢٢).

ومع التسليم بقصور الاهتمام الرسمي في إجراء بحوث في المجال السياسي، هناك قدر قليل من التشجيع أو التمويل لدارسى السياحة للقيام بمثل هذه البحوث . وقد لاحظ "ريتشى" (١٩٨٤، ص ١٠) في حالة البحث في البعد السياسى للسياحة أن هناك بالتأكيد ضغوطاً في الاتجاه المعاكس . فمن الممكن أن سبب وجود نقص في بحث البعد السياسى للسياحة هو أن هذا البعد نادراً ما يولد جدلاً يكفى لأن يجعل منه مشكلة على جدول الأعمال السياسى، وبالتالي يجذب إليه اهتمام السياسيين أو علماء السياسة أو وسائل الإعلام. وعلى عكس الجوانب السياسية المتعلقة بالإجهاض أو المساواة في الحقوق أو البيئة أو الطاقة أو التعليم مثلاً، فإن الجوانب السياسية للسياحة لا تولد سوى قليل من المشاعر القومية بين الجماعات المنظمة أو الأفراد (ماثيوس ١٩٨٣، ص ٣٠٣).

وبالرغم من النقص الواضح في الاهتمام بدراسة الأبعاد السياسية والإدارية للسياحة من جانب الحكومة والصناعة والمنازعات المجتمعية التي تحدث بسبب التنمية السياحية، فإنه من الضروري أن نعترف بأن مثل هذا البحث قد يكون ذا طبيعة عملية كبيرة. إن نتائج هذه البحوث قد تساعد في تسهيل وتحسين التخطيط السياحي من خلال الفهم المتزايد لعمليات صنع القرار (ميرفى ١٩٨٥، رويل وفيزنماير ١٩٨٧، وجن ١٩٨٨ ، همفرس وولزلى ١٩٩١). وتساعد في حفظ حياة المقاصد السياحية (هول وسلوود ١٩٨٩). وقد اعترف هينان (١٩٧٨، ص ٣٢) بأن : المستثمرين وقادة المجتمع المستثمرين في بحثهم عن الحيوية والشرعية يجب عليهم أن يوازنوا بين الحاجات المحلية والخارجية وبين المصالح، وإذا ما أريد للتأثيرات الفعالة للسياحة أن تتحقق، فإن هناك حاجة إلى أساليب تعاونية بين مختلف جماعات المضاربين والمستثمرين. ولضمان البقاء والرخاء في العقود القادمة، فإن على السياحة أن تعتمد إلى تطوير مجموعات متنوعة من الأنصار في الدوائر الانتخابية.

وبالرغم من تزايد البحوث عن السياحة فى الثمانينيات والتسعينيات، فهناك كثير من الناس لا ينظرون إلى السياحة باعتبارها موضوعاً مهماً فى الدراسة، ويساوون عادة بينها وبين الحجز لقضاء الإجازة لدى وكالة سياحية، أو تعلم كيفية صب الشراب. وفى الواقع ينظر إلى السياحة باعتبارها عملاً تافهاً. ويلاحظ ماثيوس (١٩٨٣، ص ٢٠٤) أنه فى الجامعات الأمريكية التقليدية ينظر إلى عالم السياسة الذى يهتم أكاديمياً بالسياحة باعتباره مشغولاً بعمل تافه، وليس كمتخصص جاد، بل على أنه ذو نزعة انتهازية يسعى إلى الحصول على إجازة مجانية. وهذه النظرة فى الواقع ذات طابع عالمى غالباً. وإذا سلمنا مع إدجل (١٩٩٠، ص ١٥) بأن "حقل أى بحث لا يصبح موضوعاً جاداً لتحليل السياسات والدراسة إلا عندما تكون له فائدة ويعترف به من خلال كتابة المقالات والكتب والوثائق. ومن ثم فإنه إذا كانت اقتصاديات السياحة والتسويق السياحي والإدارة السياحية بدأت تظهر كموضوع علمى يستحق المناقشة الجادة، فإن الأبعاد السياسية للسياحة لا تزال فى حالة مأساوية هزلية.

إن نقص البحوث فى مجال مضامين السياسة السياحية ربما يكون أمراً مدهشاً فى الوقت الذى يؤكد فيه السياسيون على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية والإقليمية (ماثيوسون وول ١٩٨٢، وليمز وشاو ١٩٨٨ أ، بيرس ١٩٨٩، هول. دى ١٩٩١، هول ك. ١٩٩٤). وقد لاحظ ريختر (١٩٨٤، ص ٦١٤) أن الصحفيين وأخصائى التسويق هم الذين يعينون فى الإدارات السياحية، محلى السياسات الذين لديهم رؤية ودراسة بالمضامين الواسعة لعمليات صنع القرار فى التنمية السياحية. وبمراجعة المجالات العلمية العالمية الرئيسية المتخصصة فى الدراسات المتعلقة بالسياسات وعلم السياسة والإدارة لوحظ ندرة المعلومات حول الأبعاد السياسية للسياحة. وبالمثل فإن ملاحظات سميث (١٩٧٧، ص ١) لما كتب عن أنثروبولوجيا السياحة فى السبعينيات لا تعكس شيئاً يستحق الذكر من وجهة نظر المتخصص الجاد.

وهناك مشكلات منهجية جوهرية فى القيام بالدراسات السياسية والإدارية. وقد برزت هذه المشكلات بسبب تعدد الأطر المحتملة للتحليل وعدم وضوح السمات السياسية فى نتائج العملية البحثية. وفى الواقع فإن مفهوم "السلطة" أحد المحاور الرئيسية فى التحليل السياسى، مفهوم قيمي ومعيارى ومفهوم "يثور حوله الجدل"

(جالى، ١٩٥٥-٥٦) وهكذا فإن هناك افتقاراً إلى مدخل فلسفى أو مدخل منهجى متفق عليه فى علم السياسة فى حد ذاته، ناهيك عن الأبعاد السياسية للسياحة. وهذا قد يخلق حقلاً من الألغام الذهنية والتصورية للباحث، لا سيما عندما يتدخل الموقف القيمي للباحث، كما هو الحال فى دراسة السياسة بشكل واضح فى نتائج البحث.

ويعانى البحث فى السياسة السياحية والترفيهية، كما يقول كثير من المؤلفين (ومنهم جراى ١٩٨٤، وسيسا ١٩٨٤) من حالة غير صحية نسبياً، وهو ملىء بالمشاكل الخاصة "نقص التنسيق الفكرى وعدم كفاية التلاقح بين الأفكار لدى الباحثين (بيرتون ١٩٨٢، ص ٣٢٢-٣٢٤) وقلة منهجيات البحث وتقنياته، وندرة المفاهيم المتفق عليها بشكل عام فى هذا الحقل". وقد ذهب سيسي (١٩٨٤، ص ٢٨٥) إلى أبعد من ذلك عندما أشار إلى العجز الحالى عن فهم العلاقة بين نظرية السياحة وصنع السياسة فيما يلى:

هذا العجز مرتبط بلا أدنى شك بالوضع الحالى للنظرية السياحية. وفى الواقع فإن قلة البحث تنطوى على إطار نظرى ضعيف. وينطوى الإطار النظرى الضعيف على تدريس فقير. وهذا بدوره ينتج تعليمًا خاطئًا، لا سيما فى المستوى العالى غير التخصصى تمامًا. وينطوى التعليم الخاطئ على سياسات تنموية خاطئة وإدارة خاطئة. وهناك إذن سلسلة كاملة من نقاط الضعف تلاحظ حيثما وجدت السياحة.

وبالرغم من ذلك فإن الأطر المتفق عليها فى البحث السياحي أو فى النظريات السياحية لا يمكن تحميلها فى حد ذاتها مسئولية الفشل فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة. وعلى سبيل المثال فإن فشل باحثى السياحة فى الوصول إلى إجماع حول المكونات الفعلية للسياحة والصناعة السياحية لا يسبب ضرراً للدراسات السياحية (مثل سميث إس. إل. چيه ١٩٨٨، وليبر ١٩٩٠). وفى الحقيقة فإن الجدل الذى يدور حول هذه المفاهيم قد يكون علامة صحة فى حقل جديد من حقول الدراسة الأكاديمية، ويجب أن يحظى بالتشجيع بدلاً من أن ينظر إليه باعتباره مصدرًا للخل.

إن الملاحظات السابقة التى أشار إليها كل من سيسي (١٩٨٤) وبيرتون (١٩٨٢) تعد ملاحظات نقدية استثنائية نسبياً فى أدبيات السياحة. ولكن بصفة أساسية تبنت الدراسات السياحية مدخلاً محافظاً وغير نقدي ومتسمًا بالتحجر القيمي فى تناولها

للموضوع (هول. ك ١٩٨٩ أ). وعلى سبيل المثال علق بريتون (١٩٩١، ص ٤٥١) على دراسة قام بها جغرافيون فى مجال السياحة قائلاً:

"إنهم - أى الجغرافيين - كانوا يقاومون الاعتراف صراحة بالطبيعة الرأس مالية للمصطلح الذى يبحثون فيه، وتعد هذه المعضلة ذات أهمية كبرى لأنها تعنى عدم وجود أساس نظرى كاف لفهمنا للدنامية والنشاطات الاجتماعية لصناعة السياحة".

إن الاتجاه الغالب لدى عديد من الباحثين فى السياحة هو التركيز على الدراسات "العملية" أو "التطبيقية"، مثل الأبعاد الاقتصادية للسياحة أو الجوانب التسويقية أو تدفقات الزائرين، ولا يظهر إلا قليلاً من الاهتمام بالمضامين الفلسفية والسياسية والمجتمعية فى هذه البحوث. فالجوانب المهمة للاقتصاد السياسى يتم تجاهلها فى الحقيقة، وربما تكمن المفارقة بافتراض الدور الحيوى الذى تلعبه "الصورة" فى السياحة، فى أنه قد بدأ حديثاً الاهتمام بجدية الطبيعة الأيديولوجية لتصوير السائح (روش ١٩٩٠، أرى ١٩٩٠ أ) والطريقة التى يمكن بها إعادة تشكيل المدن لجذب الاستثمارات والطبقة العاملة المتوسطة، كما بدأت الحكومات المركزية والمحلية تركز على الفوائد الاقتصادية للسياحة، مما عزز فكرة أن تكون المدينة نوعاً من السلعة التى يمكن تسويقها (ماماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٦٤).

وفضلاً عن ذلك، فإن الدراسات المفصلة عن السياسة السياحية قليلة (ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) والأقل من هذه الدراسات يركز على مفاهيم الوصف والكفاءة والأبعاد الاقتصادية أكثر من التركيز على مفاهيم المساواة والعدل الاجتماعى. وإذا ما اتفق المرء مع فيبر فى قوله المأثور (١٩٨٩، ص ١٤٠٤) أن "الصراع هو جوهر السياسة"، فإنه يمكن القول بكل أمان بأن معظم الباحثين فى السياحة قد فشلوا فى الكشف عنها، أو أنهم اختاروا عمداً أن يتجاهلوها.

إن تطور تحليل الآثار السياسية للسياحة محدود للغاية. فالتحليل السياسى أو الاعتراف بالأبعاد السياسية للسياحة يبدو وكأنه مسألة عرضية فى البحوث الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من أن يكون غاية فى حد ذاته. (على سبيل المثال: فوستر ١٩٦٤، وسميث وتيرنر ١٩٧٣، وبتر ١٩٧٤، واليونسكو ١٩٧٦، وسميث ١٩٧٩، ١٩٨٩،

ورانيان وفو ١٩٧٩، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول. دى ١٩٩١ أ). وكما ذكرنا من قبل فإن علم السياسة فشل عموماً فى أن ينظر إلى السياحة باعتبارها مجالاً معترفاً به للدراسة. وكما يرى كسترتز (١٩٨٤، ص ٦١٢) فإن "علم السياحة، المتعدد الجوانب العلمية، إذا ما تطور بدون التحليل السياسى الذى يعد أحد مكوناته الرئيسية، فإنه سيظل غير دقيق وغير مكتمل". وعلى أية حال لم يظهر فى هذا المجال سوى عدد قليل من البحوث، وظلت أجندة البحوث فى هذا الصدد غير واضحة، على الرغم من الحاجة الملحة إلى بحث الجوانب السياسية والإدارية للسياحة. وقد حدد ماثيوس (١٩٧٥ و ١٩٧٨) - فى دراساته الاستشرافية للسياحة الدولية وعلم السياسة - ثلاثة أبعاد رئيسية فى السياحة كموضوعات للبحث السياسى ، وهى:

١ - الأبعاد السياسية للسياحة فى السوق، لا سيما فى الدول الغربية.

٢ - الأبعاد السياسية للسياحة فى المجتمعات النامية المضيفة.

٣ - المبادلات الأيديولوجية حول السياحة، لا سيما فى الدول النامية.

إن القضايا البحثية التى وضع إطارها ماثيوس خدمت، بدرجات متفاوتة، باعتبارها نقاط التركيز فى الدراسات السياحية ذات المداخل السياسية. ويتركز البحث فى الأبعاد السياسية للسياحة فى عديد من المجالات، بما فى ذلك دراسة سياسات تنمية السياحة فى دولة ما أو مناطق معينة (مثل: ريختر ١٩٨٠، ١٩٨٩، وسيمور ١٩٨٠، وريختر وريختر ١٩٨٥، وويليامز وشاو ١٩٨٨ أ، وهول دى ١٩٩١ أ)، والاقتصاد السياسى للتنمية السياحية لا سيما فى الدول النامية (مثل ناش ١٩٧٧، ودى كات ١٩٧٩، وهيفيك وهيبيرج ١٩٨٠، وريختر ١٩٨٠، وبريتون ١٩٨٢، ١٩٨٢ ب، ١٩٨٣، وجنكنز وهنرى ١٩٨٢، وكيلر ١٩٨٤، وبريتون وكلاك ١٩٨٧، وهاريسون ١٩٩٢ أ) والطبيعة الأيديولوجية للسياحة (ثاروت وثاروت ١٩٨٣، وأزيل ١٩٨٤، ولى وأولنز ١٩٨٨، وأرى ١٩٩٠ أ، وهول ١٩٩٢ أ، وهولنشىد ١٩٩٢) وبناء الأطر أو المنهجيات الملائمة لتحليل الآثار السياسية والإدارية للسياحة (جيتز ١٩٧٧، وريتشى ١٩٨٤).

أطر تحليل الطاقة الاستيعابية والتأثيرات السياسية :

بدأ الاهتمام يتزايد فى الأدبيات السياحية بمفهوم الطاقة الاستيعابية لأدبيات السياحة والترفيه (هول جيه ١٩٧٤، جيتز ١٩٨٢، بيرس ١٩٨٩)، وكما لاحظ جيتز (١٩٨٣، ص ٢٤٠) فإن "مناقشة تأثيرات السياحة تؤدي غالباً إلى طرح مشكلة الطاقة على الرغم من أن معايير القياس الحالية لهذه الطاقة وبالتالي القيود التى تفرضها على الخطط السياحية قليلة للغاية". إن مفهوم الطاقة ذو أهمية خاصة لمخططي السياحة بسبب الاهتمام المتزايد بالتأثيرات السلبية للسياحة وقابلية المقاصد السياحية على البقاء فى المدى البعيد. وعلى سبيل المثال فإن بتر (١٩٨٠) يؤكد أن أعداد الزائرين لموقع ما سوف تتناقص إذا ما زادت عن الحد قدرة الموقع على استيعاب السائحين سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث النواحي الاجتماعية.

وطبقاً لمقولة "بتر" فإن التنمية السياحية تحتاج إلى أن تبقى فى حدود الطاقة الاستيعابية للمحافظة على عدد الزائرين وتحقيق الفوائد الصافية المرجوة من السياحة فى آن واحد.

وقد طبق جيتز (١٩٧٧) مفهوم الطاقة الاستيعابية لدراسة المقدرة السياسية والإدارية على احتواء السياحة (الجدول ١/٨). إن مفهوم الطاقة الاستيعابية ذو أهمية كبرى لدراسة السياحة بسبب حاجة المناطق السياحية إلى مواكبة تزايد أعداد الزائرين والتغيرات فى أسواق الزائرين، وما ينتج عن ذلك من حاجة إلى إحداث تغييرات فى البنية التحتية الطبيعية والاجتماعية (بيرس ١٩٨٩). ويضيف جيتز (١٩٨٣، ص ٢٦٠) أن هناك حاجة "لتشجيع التعديلات المستمرة لعمليات التخطيط من خلال التقييم العميق للتأثيرات، ومن خلال البحث فى طبيعة النظام، لا سيما تقرير الآليات السببية والعلاقات البينية" وبالنسبة إلى المكونات السياسية والإدارية لقياس الطاقة يحدد جيتز (١٩٧٧) مكونات القياس، والتخوم المحتملة للطاقة، والمشكلات التى تنشأ عند استخدام معايير القياس. وعلى الرغم من أن الإطار الذى يستخدمه جيتز قد تكون له قيمة فى التحليل وفى فهم التأثيرات السياسية والطاقة، فيبدو أنه لم يطبق بشكل واضح فى دراسة حالة من الحالات (هول. ك، ١٩٨٩). وقد وضع "ريتشى"

إطاراً لقياس متغيرات معينة وجمع المعلومات المرتبطة بها ومشكلات تفسيرها لدراسة الفعاليات السياحية مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية (جدول رقم ٢/١) ويؤكد هذا الإطار النقطة المهمة وهي أن التأثير السياسى يجب أن يدرس على المستويين السياسيين الكلى والجزئى. غير أنه يعترف بأن هناك مشكلات كبيرة فى إعداد الدراسات حول المؤثرات السياسية بسبب الصعوبات فى الحصول على المعلومات المناسبة. وكما ذكر من قبل فإن هذه الصعوبات قد تنجم بسبب عدم رغبة الحكومة أو الأفراد المهمين فى عملية صنع القرار فى أن يخضعوا للمراجعة والفحص، وبالتالي تحملهم مسئولية القرارات التى اتخذوها.

جدول رقم ١/١

المعايير السياسية والإدارية لقياس الطاقة الاستيعابية للسياحة

بعض مكونات القياس	<ul style="list-style-type: none"> ● عملية التخطيط والإدارة. ● التكاليف. ● الكفاءة. ● أولويات العمل وتوزيع الموارد.
التخوم المحتملة	<ul style="list-style-type: none"> ● الإخفاق فى التكيف. ● عدم القدرة على تحقيق الأهداف. ● عدم تغطية التكاليف. ● تغيير الأولويات.
مشكلات استخدام المعيار	<ul style="list-style-type: none"> ● صعوبة الوصول إلى التنسيق على المستوى الداخلى. ● إمكانية جعل المعيار أكثر فاعلية باستمرار.

المرجع : جيتز ١٩٧٧، ص ٩ : ٤ .

وعلى مستوى التحليل السياسى الكلى سجل ريتشى (١٩٨٤) أهمية الحدث السياحى الكبير باعتباره وسيلة لتعزيز الصور والأيدولوجيا. وقد يترتب على ذلك بشكل عرضى تقرير مواقف النخب فى أبنية السلطة المحلية والإقليمية. وعلى مستوى التحليل الجزئى قد ينظر إلى الحدث السياحى من زاوية تعزيزه للفرص المهنية والرياضية. برغم أن الإطار الذى قدمه ريتشى لم يستخدم فى دراسته التالية لتأثيرات الألعاب الأولمبية الشتوية فى كالجارى، منذ أثبت إطاره أنه مؤثر فى تحليل العوامل السياسية فيما يتعلق باستضافة وإدارة الفعاليات السياحية الكبرى (على سبيل المثال: هول ك ١٩٨٩، ١٩٩٢، روش ١٩٩٠).

جدول رقم ٢/١

المتغيرات المقامة فى دراسات التأثير السياسى وجمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير

صنف المعلومات	طبيعة المعلومات المقامة	جمع المعلومات المرتبطة ومشكلات التفسير
المستوى السياسى الكلى	تعزيز الصورة	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع المدينة أو المنطقة للأغراض التجارية والسياحية.
	التعزيز الأيديولوجى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تحسن وعى ووضع أيديولوجية سياسية معينة.
المستوى السياسى الجزئى	التعزيز المهنى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تزود الأفراد الرئيسيين برؤية عميقة وبفرص وظيفية متقدمة.
	التعزيز الرياضى	الدرجة التى عندها يمكن للفعالية أن تتيح فرصة أكبر للرياضات المحلية أن تسهم فى، أو أن تتعلم من النشاطات المختلفة.

المصدر : مستوحى من ريتشى ١٩٨٤، ص ١٠.

وقد نادى بآراء ريتشى حول الأيديولوجيا كعامل مهم تجب دراسته فى البحوث السياحية عدد من الكتاب مثل مينجز (١٩٧٨) وثاروت وثاروت (١٩٨٣) وماثيوس وريختر (١٩٩١)، وبالرغم من ذلك لم تظهر الأبعاد الأيديولوجية للسياحة فى المناقشات اللاحقة بشكل كبير. فالأيديولوجيات نظم من المعتقدات حول المشكلات الاجتماعية والسياسية ولها تأثيرات قوية فى تكوين الأفكار والمشاعر والسلوك (براون ١٩٧٣). ولا شك فى أن أيديولوجية الدولة والأيديولوجيات الفردية تؤثر فى نمط التنمية السياحية (مثل ويليامز وشاو ١٩٨٨، وهول دى ١٩٩١). إلا أن ريتشى (١٩٨٤، ص ١٠) يشير إلى أنه "من الصعب الحصول على مقاييس كمية قصيرة المدى لهذه الأهداف مثل تعزيز الأيديولوجية من خلال هذا التنوع والتشتت السكانى الكبير على المستوى الدولى أو على المستوى الوطنى، ومن اللافت للنظر أن ذلك قد يكون سبباً فى عدم تضمين التأثيرات السياسية وتحليلها عند دراسة إحدى الفعاليات الكبرى مثل دورة الألعاب الأولمبية الشتوية عام ١٩٨٨ (ريتشى وأيتكن ١٩٨٤). وعلى أية حال ربما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم إمكانية تطبيق المناهج الوصفية أو الإيجابية فى مسائل الأيديولوجيا والسلطة والبنية. بيد أنه لا يزال بالإمكان أن نحدد المستفيد من السياحة والكيفية التى يتم بها انخراط المصالح فى عمليات صنع القرار السياحى.

من المستفيد؟

تدور السياسة حول السيطرة أو التحكم وتسعى المصالح المختلفة على المستويين المحلى والقومى للتأثير فى تقرير السياسات ومخرجات هذه السياسات ومكانة السياحة فى جدول الأعمال السياسى (هول ك. ١٩٩١، ص ٢١٣).

إن ظهور التأثيرات السلبية أو الإيجابية للسياحة يعتمد على نطاق التحليل والتصورات والمصالح والقيم لأولئك المتأثرين بالسياحة والدارسين لهذه التأثيرات (هول ك ١٩٨٩). وفى الحقيقة فإن هذه النقطة مهمة فى دراسة آثار السياحة، حيث التساؤل عن ماهية الفعاليات السياحية التى تعقد، ولئن تعقد؟ يجب أن يكون محور التحليل للعوائد والتكاليف (كوبوك ١٩٧٧، ص ١١). إن فوائد وتكاليف السياحة

لا توزع بالتساوى فى المجتمع المضيف. ويتطلب الأمر الاهتمام بالآثر التمييزى للسياسات السياحية فى المقاصد (هيفمان ١٩٧٦، وماكدونالد ١٩٨٦) فقد لاحظ جرينود (١٩٧٦، ص ١٤١) فى دراسته عن تأثيرات السياحة فى بلدية فيونترايا فى الباسك الإسبانية "أن السكان المحليين لم يعرفوا سوى تكلفة السياحة، فى حين أن المستثمرين من خارج المنطقة والحكومة هم الذين حصدوا مكاسب كبيرة وكانوا راضين تماماً".

وتعتبر دراسة جرينود (١٩٧٦) استثناء فى الكتابات السياحية حيث ركز على الصراع على السلطة فى سياق التنمية السياحية. إن سياسات المكان أهملت تقريباً فى البحوث السياحية. ولكن كما أعلن ترينت وفوريس (١٩٨٣، ص ٢٤٧) فإن "أى تقدير مرض للسياسة والأمور السياسية يجب أن يضم عامل الصراع البشرى والجماعات البشرية المتصارعة باستمرار على الموارد والأفكار بشأن توزيع الموارد. وبالرغم من الإشارة إلى أهمية السياسة فى السياحة فإن إطارى جيتز (١٩٧٧) وريتشى (١٩٨٤) فشل فى بيان أهمية الصراع وعلاقات السلطة ضمن الآثار السياسية للفعاليات الكبرى والسياحة بصفة عامة. ولكنهما ركزا فى إطاريهما على المعلومات الصلبة مثل القياس والطبيعة الحيادية على غرار معظم البحوث السياحية (هول. ك ١٩٩٢) ولم يبدى اهتماماً للمفاهيم الأكثر أهمية مثل مفهوم السلطة فى البحث السياسى، ولم يعطيا اعتباراً للفائزين والخاسرين فى العملية السياسية. ولم يجيبا عن أسئلة كيف ولماذا يتصارع الناس فى المجال السياسى للسياحة ؟ وكما يقول سميث (١٩٧٧، ص ٦) فإن: "التحليل الإحصائى، وهو السمة المميزة للاقتصادى والمخطط، توضح تماماً المكاسب الكبيرة المستخرجة من السياحة، ولكن البديل الذى تثبته التجربة هو إخفاء التكاليف البشرية الحقيقية التى تنجم عن السياحة وتأثيراتها فى تمزيق النظم الاقتصادية القائمة على المستوى المحلى وعدم تعزيزها.

"إن كل أشكال المنظمات السياسية تتحيز لصالح استغلال بعض أنواع الصراعات وكبت مصالح أخرى، ويرجع ذلك إلى أن المنظمة هى مؤسسة للتعبئة المتحيزة. بعض المشاكل منظمة داخل نطاق السياسة والبعض الآخر نظم خارج هذا

النطاق" (شاسشنايدر ١٩٦٠، ص ٧١) وفي إطار عمليات التنمية السياحية وصنع القرار السياحي يمكن كبت بعض المشكلات، وتتغير العلاقات بين الأحزاب أو يصبح عدم العمل والتراخي هو السمة المعتادة. وأولئك الذين يستفيدون من التنمية السياحية قد يحتلون مركزاً أفضل للدفاع عن مصالحهم وتطويرها.

وعلى سبيل المثال فإنه في حالة تطوير العديد من الفعاليات السياحية المتميزة على نطاق واسع، فإن أولئك الذين يشجعون في الأصل استضافة فعالية منها إنما يفعلون ذلك بسبب العوائد والمنافع المالية والسياسية المتوقعة (هول. ك ١٩٩٢).

ولما كانت السياسة تدور أساساً حول السلطة، فإن دراسة ترتيبات السلطة تعد أمراً حيوياً لتحليل الآثار السياسية للسياحة لأن السلطة تحكم اللعبة بين الأفراد والمنظمات والأجهزة التي تؤثر - أو تحاول التأثير - في توجيه السياسة (ليدن وشييمان وكروول ١٩٦٩، ص ٦). ويمكن تحديد مفهوم السلطة بأنه "كل أشكال السيطرة الناجحة من جانب أ على ب، وهذا يعنى أن أ يضمن خضوع ب" (لكس ١٩٧٤، ص ١٧). إن استخدام مفهوم "السلطة" مرتبط بالضرورة بمجموعة معينة من الافتراضات القيمة التي تقرر سلفاً مدى تطبيقها عملياً (برنشتاين ١٩٧٨). وعلى سبيل المثال فإن مفهوم التعددية في عملية صنع السياسة السياحية، الذي يقوم عليه مفهوم التخطيط السياحي نو الأساس المجتمعي (ميرفى ١٩٨٥)، يركز على المظاهر المختلفة لعملية صنع السياسة في إطار المفهوم البنوي للسياسة (بريتون ١٩٨٩، ١٩٩١) وما ينطوي عليه من قيم معينة أو منظور سياسى محدد (انظر الفصل السادس). وعلى أية حال فإنه مع التسليم بحاجة "محلل السياسات إلى فهم الجماعات المسيطرة والأيديولوجيات الفاعلة في نظام سياسى وإدارى ما" (جينكنز ١٩٧٨، ص ٤٠)، فإنه من المعقول أن نفترض أن استخدام مفهوم واسع للسلطة، والقدرة على تمييز القرارات، والبنية السياسية المجتمعية، سوف يقدم فائدة كبرى في تحليل الأبعاد السياسية للسياحة.

إن بحث الآثار السياسية للسياحة يتطلب ربط مادة السياسات، بمعنى التركيز العام على المعلومات، بعملية صنع السياسة بما في ذلك العلاقة بين السلطة والبنية والأيديولوجيا (انظر ساباتيير ١٩٩١ للوقوف على مناقشة مفيدة للنظريات الخاصة بعملية السياسات).

وكما أقر كريנסون (١٩٧١، ص ١٨١) فإن التعددية ليست ضماناً للانفتاح السياسى أو للسيادة الشعبية، كما أن "دراسة صنع القرار بشكل مكشوف ووجود التنوع الملحوظ لا يوضحان شيئاً عن تلك الجماعات والمشكلات التى قد تستبعد من نطاق الحياة السياسية لمدينة ما".

إن دراسة المظاهر السياسية للسياسة يجب أن تسعى لا إلى فهم القيود السياسية المفروضة على نطاق صنع القرار فحسب، بل يجب أن تسعى أيضاً إلى فهم الإطار السياسى الذى تتم فيه عملية صنع القرار ذاتها. والقيام بذلك يتطلب قبولاً لمجموعة من الركائز النظرية والتقاليد الأكاديمية أكبر بكثير مما كان عليه الحال فى البحوث السياسية من قبل. كما قد يتطلب أيضاً تشجيعاً للمنهج الجدلى فى تحليل المشكلات السياسية.

مدخل احترافى لدراسة الأبعاد السياسية للسياسة:

إن عملية السياسات معقدة، وما لم نكن راغبين فى وضع الافتراضات حول كيفية عملها، وأن تخضع هذه الافتراضات للاختبار التجريبي، فإننا لن نتعلم شيئاً كثيراً. وكما يقول بوجو "أن تكون واضحاً وأن تخاطر بالوقوع فى الخطأ أفضل من أن تكون أحمق وتظن أنك دائماً على صواب" (ساباتير ١٩٩١، ص ٢٨٣).

وكما ذكر من قبل، هناك مشكلتان تنطوى عليهما دراسة الأبعاد السياسية للسياسة وهما الطبيعة غير الحيادية قيماً للسياسة وتحليل السياسات والافتقار إلى أساس متفق عليه منهجياً ونظرياً للقيام بهذه الدراسة. إن الاستقبال الأكاديمي للبحث السياسى ذو علاقة بظهور كيان مقبول من المعرفة فى حقل الدراسات السياسية التى رأى فيها بعض المعلقين مؤشراً أو شعاراً لقيام علم متميز للسياسة (جافارى وريتشى ١٩٨١) ومثل هذه المشكلات توجد أيضاً فى مجال علم السياسة. وكما ذكر مون (١٩٩١، ص ٤٦-٤٧) فإن علم السياسة يخضع لتطوير حتمى لمناهج ونظريات جديدة لثلاثة أسباب على الأقل وهى :

١ - هناك مفاهيم متنازع حولها بشأن السياسة.

٢ - إن فهمنا للحياة السياسية وما ينبغي أن نأخذه لتشكيل فهمنا للحياة السياسية، يتغير مع الأزمان التي تواجهها الحياة السياسية ذاتها.

٣ - إن للمعرفة الاجتماعية والسياسية طبيعة انعكاسية، وفهمنا للسياسة يمكن أن يكون جزءاً من الفهم الذاتى، للفاعلين السياسيين، الذى يؤثر فى سلوكهم، ومن ثم يغير الظواهر التى يدرسها علماء السياسة والنظريات والمناهج الملائمة لدراساتها.

وهكذا فإن كلاً من المعرفة السياسية والمعرفة السياسية ذات سمة اجتماعية لدرجة أنها تعد "أكثر الأشكال النظرية للمعرفة التى تفترض مسبقاً وجود نسيج واسع من الأحكام الشخصية والمهارات العملية" (ماجون ١٩٨٠ ب، ص ٨). وفيما يتعلق بتحليل السياسة السياسية على سبيل المثال، فإن "نوعية البحث يمكن أن تقيم بحسب معيارين متميزين ولكنهما مرتبطان : المعيار الموجه بالعملية الداخلية وهو معيار الكفاية المتعلق بالقدرة الفنية للعمل، والمعيار الخارجى الموجه بالنتائج وهو معيار الفعالية المتعلق بآثار التحليل على عملية السياسات (ماجون وكواد ١٩٨٠، ص ١). ويقع المعيار الأول فى إطار المفاهيم الأكاديمية أو التخصصية للكفاية، بينما يقع المعيار الثانى فى أيدى العميل أو صانع القرار. وهكذا فإن معظم البحوث حول الأبعاد السياسية للسياسة تتعامل مع المناقشات المتعلقة بحل المشكلة (أوستروم ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٨٢، وولدافسكى ١٩٧٩، وبول وروسو ١٩٨٢، وماجون ١٩٨٩)، مما يقود المحلل إلى مفهوم التحليل السياسى باعتباره نوعاً من العمل الاحترافى. وكما لاحظ رافيتز (١٩٧٣، ص ٧٥) أنه "بدون تقدير الطبيعة الاحترافية للعمل العلمى لن تكون هناك إمكانية لحل إشكالية الاختلاف الحاد بين الذاتى أى النشاط الشخصى المكثف للعلم الإبداعى، والموضوعى، أى المعرفة غير الشخصية التى تنتج عن العلم".

إن مفهوم التحليل باعتباره احترافاً عرض لأول مرة بمعرفة أرسطو فى كتابه «الأخلاق النيقوماخية» الذى وصف عمل الشخص المحترف بحسب أربعة مكونات للعمل: المادة، والكفاءة، والتشكيل، والنهاى. والمكون المادى هو البيانات والمعلومات وأى مدخلات مفهومية تستخدم فى صياغة المشكلة. أما أدوات المحلل ومناهجه فتمثل عنصر الكفاءة، فى حين أن العنصر التشكىلى هو الحجج التى يذكر من خلالها الدليل

والتي تستمد منها النتائج، والمكون النهائي هو النتيجة ذاتها وما يتعلق بها من نشاطات خاصة بالاتصالات والتنفيذ (رافيتز ١٩٧٣، وهولت وترنر ١٩٧٤، ويكر ١٩٧٨، وماجون ١٩٨٠، ١٩٨٠ب، ١٩٨١، ١٩٨٩).

وطبقاً لماجون (١٩٨٩) فإن "المعرفة الاحترافية - وهي أقل شمولية ووضوحاً عن المعرفة النظرية، ولكنها تشبه في حساسيتها الحدس الخالص - لا غنى عنها فى أى نوع من أنواع المسائل العقلية المنظمة والنشاطات الاحترافية المتخصصة. وهذه المعرفة الاحترافية مهمة بصفة خاصة فى تحليل السياسات"، إن هذه المعرفة الاحترافية ترتبط بشكل خاص بتحليل الأبعاد السياسية للسياسة، لأن الباحث يهتم بمناقشة السياسات والمواقف القيمية التى لا يمكن إثباتها بالحاسة التى يتم إثبات النظريات بها، كما لا يمكن إدراكها بالطريقة التى يمكن بها إدراك العلم الطبيعى. إن القدر الكافى لأى ممارسة للتحليل السياسى تعتمد عندئذ على "تنوع المعلومات وحدود الأدوات المتاحة للتحليل، والقيود الزمنية المفروضة على الممثلين، ومتطلبات العمل" (ماجون ١٩٨١، ص ١٧).

إن المدخل الاحترافى للتحليل لا يقل من حيث الدقة عن اختبار الفرض الصورى، ولو أنه لا يعترف صراحة بدور القيم والعمليات الاجتماعية فى العمل البحثى. وفضلاً عن ذلك فإنه عند دراسة الأبعاد السياسية للسياسة، تفقدنا فكرة المعرفة الاحترافية أيضاً إلى اليقين بأن التحليل السياسى يعمل من خلال تعدد المناهج والتقنيات والقيم، والتى ينطوى كل منها على إمكانية التوصل إلى نتائج صحيحة. وبالرغم من أن مفهوم التحليل السياحى باعتباره معرفة علمية يشجع طلاب السياسة أيضاً لبذل جهودهم للتوصل إلى مناهج ومداخل للبحث ملائمة بشكل أكثر رحابة مما كانت عليه الحال فى الماضى، وأن يركزوا بشكل أكبر على الجوانب الرئيسية فى المجتمع، مثل السلطة والقيم التى تؤثر فى نماذج وعمليات التنمية السياحية وكما يقول ماجون (١٩٨٩، ص ١٨٣) "فإن الحاجة اليوم لتطوير مقاييس "موضوعية" للنتائج - وهو الهدف التقليدى للبحث التقييمى - أقل من الحاجة إلى تيسير الحوار واسع النطاق بين المدافعين عن معايير مختلفة".

موجز الكتاب :

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على بعض مجالات التحليل الرئيسية لفهم العلاقة بين السياسة والسياحة. ومن ثم نظمت الفصول حول عدد من المواضيع السياسية الرئيسية فى الدراسات السياحية مثل السياسة العامة والعلاقات الدولية والتي لها صلة بدورها بالنطاق الذى تحدث فيه (الدولى، الوطنى، المحلى، الفردى. الشكل رقم ١/١). وعلى أية حال فإن المجالات المختلفة لن تظهر فى الكتاب باعتبارها ذات طابع حصرى، ولكن العلاقات بين المفاهيم الرئيسية للتحليل السياسى تظهر فى ثنايا الكتاب بأكمله. وفى حقيقة الأمر، فإن أحد التحديات الكبرى فى البحث السياسى، كما سيتضح من الفصل الأخير من الكتاب، هو ربط نماذج وعمليات التنمية السياحية على مستوى التحليل الجزئى بالعمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تتم عادة على المستوى الشامل الكلى.

ويفحص الفصل الثانى عملية صنع السياسة السياحية فى السياق الدولى، ويناقش الدور الذى تلعبه السياحة فى العلاقات الدولية والدبلوماسية وقد تم فى هذا الفصل تحليل عدة قضايا أساسية، بما فى ذلك استخدام السياحة كآلية لتحسين المنازعات الحدودية، والعلاقة بين السياحة والتجارة الحرة. ويختتم الفصل ببحث المفهوم الشائع بأن السياحة قوة دافعة للسلام بين الأمم والدول. أما النقطة التى عولجت بتفصيل كبير فى الفصل الرابع فهى الخاصة بالعلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، مع إعطاء اهتمام خاص بالثورات والإرهاب والعنف السياسى.

ويناقش الفصل الخامس طبيعة التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع الإشارة إلى كل من الدول "المتقدمة" والدول "النامية". إن حيوية السياحة كأداة للتنمية السياحية موضع مناقشة فى هذا الفصل، حيث توجد علاقة بين السياحة والتبعية وإمكانية ظهور اقتصاديات جديدة.

ويعالج الفصل السادس الدور السياسى للسياحة فى إقليم محلى، مع مناقشات محددة لاستخدام السياحة كإستراتيجية لإعادة تشكيل الصورة لا سيما فى السياق

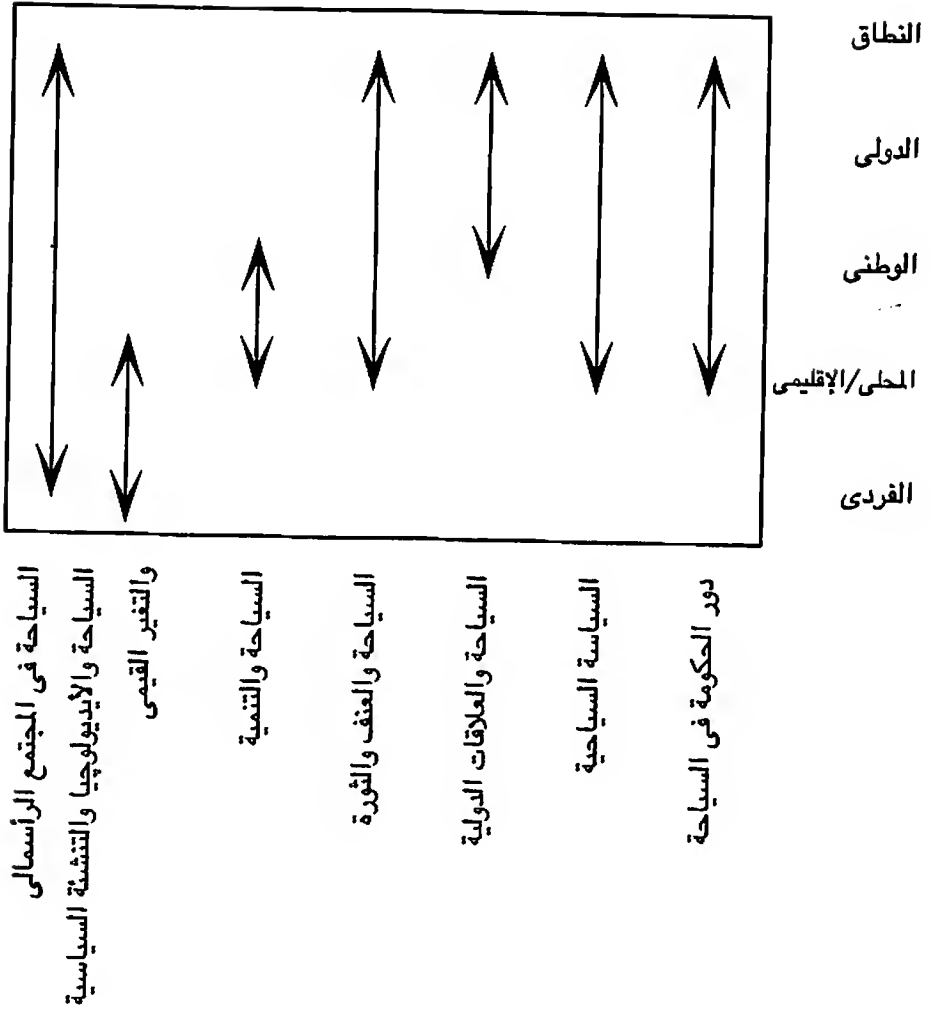
الحضرى. إن مشروعات إعادة التنمية الحضرية والفعاليات الكبرى المميزة بالاشتراك مع إستراتيجيات إعادة تشكيل الصورة تعد عادة مقاييس تعزيزية للمجتمعات المحلية (روش ١٩٩٣). ويتمتع التخطيط السياحى ذو الأساس المحلى بشعبية متزايدة (ميرفى ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩١). وبرغم ذلك تبقى هناك تساؤلات جوهرية حول كيفية تمثيل عملية صنع القرار على أساس قوة النخب المحلية وكيفية تأثيرها فى التنمية السياحية.

أما الفصل السابع فيضيق مجال التحليل إلى درجة أشد بفحص العلاقة بين السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعى. وتتمركز المناقشة حول قضايا الأيديولوجيا، والتنشئة السياسية، واستخدام السياحة لتقديم صور معينة للثقافة. ويتم تسليط الضوء على الأبعاد الأيديولوجية للسياحة، لا سيما فيما يتصل بخلق الصور الأصلية والصور النمطية، مع الإشارة إلى السكان الأصليين أو المحليين وينتهى الفصل بمناقشة الأهمية السياسية للمصلحة الحالية فى العمليات الاقتصادية والثقافية المعاصرة على النحو الذى تمت الإشارة إليه فى الجدل حول ما بعد الحداثة ومفهوم "تحديق السائح".

ويحاول الفصل الثامن والأخير تقديم تقدير لوضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى، ويلقى الضوء على الطريقة التى تتحول بها السياحة والترفيه بشكل متزايد إلى سلعة على المستوى العالمى، ويتساءل عن كيف أن دراسة الأبعاد السياسية للسياحة ستتطور فى المستقبل. وقد أعطيت عناية خاصة للعلاقة بين السياحة ورأس المال العالمى، والطريقة التى تتم بها دورة رأس المال العالمى طبقاً للمنظورات السياحية، وخلق مجال للسياحة والترفيه فى العديد من المراكز الحضرية الكبرى، وتحويل التجربة السياحية إلى سلعة. ويقال إن إدخال السياحة فى سياق المجتمع الرأسمالى المعاصر يعطى الاعتبار للأبعاد السياسية للسياحة التى تؤدى إلى دمج العلاقة بين السياسة العامة والسلطة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية والفردية.

الشكل ١/١

الأبعاد السياسية الرئيسية للسياسة



ويدافع هذا الفصل عن أن التدريس والبحث في مجال السياحة على الأغلب لا يتناولان مسائل السلطة والقيم، وعوضاً عن ذلك يتم فحص قضايا التنمية السياحية، على سبيل المثال من منظور فني - عقلائي أو من منظور إداري يستبعد المشكلات الجوهرية للسياسة. ويستخلص هذا الفصل أن هناك حاجة لإعطاء اهتمام أكبر إلى مداخل "ضد المؤسسية" أو مداخل "مقابلة" لدراسة السياحة التي لا تتيح الفرصة لوضع قواعد بديلة ومترابطة للسياسات في حقل السياحة فحسب، بل تساعد أيضاً في توسيع النقاش حول قيمة السياحة في جميع مجالات التنمية.

إن السياحة كعلم اجتماعي لم تلق سوى الاهتمام القليل من جانب الدراسات السياسية ودراسات السياسة العامة. بيد أن النمو المستمر في السفر محلياً ودولياً، والذي يصاحبه تزايد الاهتمامات على المستوى العالمي بالتأثيرات المحتملة للسياحة، يعني أن دراسة السياحة تتجه إلى أن تكون أكثر اتساعاً. ومع التسليم بالطبيعة السياسية للتنمية السياحية، فإن فحص الأبعاد السياسية للسياحة سيصبح بشكل أكثر وضوحاً حجر الزاوية في تحليل السياحة. وكما يقول ماثيوس (١٩٨٣، ص ٢٠٤) فإن "احتمالات إسهام علم السياسة في فهم السياحة احتمالات هائلة". ومن المأمول أن يسهم هذا الكتاب بدرجة محدودة في تطوير الإدراك بالطبيعة السياسية للسياحة.

الفصل الثانى

السياحة والحكومة والدولة

السياحة وعملية صنع السياسات

هناك تساؤل مؤداه : لماذا يجب أن تهتم الحكومات ذاتها بالسياحة؟ إن الإجابة لا تكمن فقط فى المبررات الاقتصادية، حيث يؤكد التاريخ أنه نادراً ما وجدت رغبة لدى أى مجتمع لاستضافة أناس ينتمون إلى ثقافة أخرى أو حتى إلى منطقة أخرى. ولكن من أجل الحصول على العملة الصعبة بدون استنفاد الأصول التى لا يمكن تعويضها، فإن الحكومات فى كل مكان من العالم تدعو السائحين لزيارة دولها.

ويجب أن يكون لكل حكومة سياسة للسياحة على المستوى الوطنى وعلى المستوى المحلى. إن تبنى فلسفة الحرية الاقتصادية والوقوف على الحياد يعنى حدوث مواجهة بين المضيفين والضيوف، مما يؤدى إلى مواقف رديئة وتصرفات سيئة وضغط معاد للسياحة. ولن يقبل سوى قلة من السائحين على زيارة الأماكن التى يشعرون فيها بعدم الترحيب الواضح والتى سيواجهون فيها مصاعب تتعلق بأمنهم الشخصى (وانهل ١٩٨٧، ص ٥٤).

إن الأبعاد السياسية للسياحة تظهر فى مستويات مختلفة: المستوى الدولى، والمستوى الوطنى، والمستوى المحلى، والمستوى المجتمعى، والمستوى الفردى. وبغض النظر عن مستوى التحليل، فإن العملية السياسية تخضع لسيطرة الدولة. والدولة بنية شديدة التعقيد، وتحتاج إلى تعريف دقيق (هيلد ١٩٨٩). إن الدولة تمثل أهمية كبرى فى فهم محيط السياسة العامة لأن الدولة تترجم القيم والمصالح والموارد إلى أهداف

وسياسات (دافيس ١٩٩٣، ص١٩)، إن دور الدولة في المجتمع أحد نقاط التركيز في الدراسات السياسية والعلوم الاجتماعية عموماً. ولكن الدولة لا تقوم بالوظيفة ذاتها في دراسة السياحة.

إن مفهوم الدولة يهتم بفكرة تجميع أجهزة الإكراه الشرعى، ومجموعة الموارد التى تنتج - بقصد أو بدون قصد - المخرجات السياسية. والدولة هى بنية من القوى السياسية والمؤسسات المختلفة التى تسعى لتبرير الاتجاهات والأهداف السياسية المختارة وبالمصطلحات السياسية فإن الدولة هى الكيان السياسى الذى يعكس التحولات الداخلية للقيم ونواتج المصادمات بين المصالح، والأنماط التراكمية لاستخدام الموارد (دافيس ١٩٩٣، ص١٨).

ويجب التركيز على أن الدولة ليست مجرد عاكس لمصالح المجتمع الذى تتمركز فيه بالرغم من حقيقة أن مصالح معينة ستحصل على سلطة أكبر من غيرها فى التأثير على طبيعة الدولة. فللدولة مصالحها وقيمها الخاصة التى تسعى لملاحقتها، وستعمل على فرض قيمها المفضلة أحياناً حتى إذا ما تعارضت مع المصالح الأخرى الموجودة فى المجتمع. فالدولة بنية اجتماعية قوية ومرنة وبراجماتية وعاكسة وقادرة على الفعل القوى الهادف فى العديد من ميادين النشاط الاجتماعى الذى تعد السياحة ميداناً واحداً فيه. بيد أن "الدولة ليست بنية متماسكة. مطبوعة على الكرم لتحقيق الخير الاجتماعى، وليست بالضرورة قوة تحديثية تعمل على تحقيق الأشكال المطلوبة من التقدم، كما أنها ليست مدفوعة بالمصلحة الذاتية (دافيس، ١٩٩٣، ص١٨)، وتوجد الدولة عندما يكون هناك جهاز سياسى يحكم إقليماً معيناً، وتعزز سلطتها بنظام قانونى ويقدر على استخدام القوة فى تطبيق سياساتها" (جيدنز ١٩٨٩، ص٣٠١). وبالمثل فإن بادى وبرنباوم (١٩٨٣، ص١٠٥) يعرفان الدولة بأنها "نظام من الأدوار المؤسسية الدائمة وهى التى لها الحق فى الاستخدام الشرعى للقوة، حيث تمارس سلطتها السيادية على إقليم محدد".

وتقوم الدولة بأربع وظائف رئيسية: حفظ النظام الداخلى، والشئون العسكرية، وحفظ أبنية الاتصالات التحتية، وإعادة التوزيع الاقتصادى. وكل هذه الوظائف تؤثر

فى السىاسة السىاحىة والتنمىة السىاحىة بدرجات مآلفة. بىء أن مءى ءعلق الوظائف الفردىة بسىاسات وقرارات سىاحىة معىنة يعءمء على الأهداف المءءة للمؤسسات وجماعات المصالح والأفراد المهمىن نوى العلاقة بالعملىة السىاسىة.

وىقءم هذا الفصل مناقشة لءور الءولة فى السىاحىة. وبالأرغم من أن مفهوء الءولة أوسع من مفهوء "الحكومة" ومفهوء "البىروقراطىة"، فإن الحكومة هى الءولة لءى كآىر من الباعآىن فى السىاحىة. وهذا يعنى أن آللل انغماس الءولة فى السىاحىة مقىء إلى آء ما، وأنه فشل فى آءدىر مزاىا قءاع مفهوءى أوسع فى ءراسة السىاسة السىاحىة والتنمىة السىاحىة. وىعالج القسم الأول من هذا الفصل مؤسسات الءولة المآلفة، وىصف أن كلاً من هذه المؤسسات ىرتبىء بالتنمىة والسىاسات السىاحىة. وىناقش القسم الثانى المشكالات المآطة بالءور المناسب للءولة فى السىاحىة، مع إعطاء اءتمام آاص لءور الحكومة باءآبارها مآعهءاً أو مآولاً، وأهمىة الأىءىولوىا السىاسىة والفلسفة السىاسىة، والوظيفة التنسقىة للءولة. وىشىر هذا القسم أيضاً إلى أن معظم الكآابات آول ءور الحكومة فى السىاحىة قء أخفقت فى أن آأخذ فى الاعآبار آأآىر هذا الءور فى الارتقاء بالسىاحىة وءطویرها فى نظم سىاسىة مآلفة (مآل حكومة الءولة البسىطة الموءءة فى مآابل حكومة الءولة الفىءرالىة، ومءى مركزىة السلطة). والقسم الثالث والأخىر فى هذا الفصل یقءم آلللاً للعوامل التى ءؤآر فى السىاسة السىاحىة وصنع القرار فى إطار مآىط السىاسة السىاحىة، مآل الترتىبات المؤسسىة، والأوار، وجماعات المصالح والضغط، وآأآىر الأفراد المهمىن والأوار الجوءرىة التى ءلعبها القىم والسلطة فى عملىة صنع السىاسة السىاحىة.

السىاحىة ومؤسسات الءولة :

إن صناعة السىاحىة العالمىة بفروعها المآلفة، فى المآتمعات المصدرة والمآتمعات المآقبلة للسىاحىة، لن ىنظر إليها باءآبارها نظاماً من الفعل یعمل بشكل ذاتى ومآقل عن السلطة السىاسىة الراسخة. فهناك علاقات بىنىة عءىة فىما بىنها. فالءول ءآجه للعب ءور فعال مآزایء فى هذا الصءء، ولىس ذلك بسبب أن الءول ءقوم بمهمة آءدىء

السياسة السياحية في ضوء الأهداف القومية فحسب، ولكن لأنها تقوم أيضاً بدور مهم متزايد في التطوير والتنسيق والتخطيط، كما تقدم الدعم المالى. ولا يجب النظر إلى صناعة السياحة والدولة على أنهما بعيدتان عن بعضهما البعض. وفى الحقيقة من الصعب أن نرسم خطاً فاصلاً بين القطاع الخاص والقطاع العام، فهناك اختراقات متبادلة بينهما" (لانفانت ١٩٨٠، ص ٢٥).

وكما ذكر من قبل فإنه إذ يصعب إلى حد بعيد وضع تعريف للدولة، بدرجة تفوق صعوبة تعريف مفهوم الحكومة أو البيروقراطية، فإن فهم العلاقة بين السياحة والدولة ربما يمكن الوصول إليه بشكل أفضل من خلال تحديد المؤسسات الرئيسية التى تكون الدولة. ويوضح هذا المدخل التركيب التنظيمى للدولة ووظائفها الأساسية. "ويختلف مدى الدور الذى تلعبه الدولة فى السياحة وفقاً للظروف والملايسات الخاصة بكل دولة (النظام السياسى - الاقتصادى - الدستورى، والتطور الاجتماعى - الاقتصادى، ودرجة التطور السياحى)". (أيوتو ١٩٧٤، ص ٦٧)، وقال أيوتو (المدير السابق لمنظمة السياحة العالمية ١٩٧٤، ص ٦٧) بأن السياحة تمثل قطاعاً رئيسياً، وبالتالي فإنه من أجل تقوية السياحة وتطويرها "على مستوى مناسب لأهميتها القومية، ولكى تتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق هذه الغاية، فإنه من الضرورى تركز قوى صنع السياسة فى أيدي الدولة حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات الملائمة لخلق إطار مناسب لترقية السياحة وتنميتها من خلال القطاعات المعنية المختلفة". والمؤسسات الرئيسية للدولة هى: الحكومة المركزية، والأجهزة الإدارية، والمحاكم والقضاء، وأجهزة الإكراه، والمستويات الحكومية الأخرى، ومؤسسات الأعمال الحكومية، والسلطات النظامية والمعاونة، والمنظمات شبه الحكومية (بويتش ١٩٨٦، وديفيس وآخرون ١٩٩٣).

وتعتبر الحكومة، سواء كانت منتخبة أو غير منتخبة، إحدى المؤسسات المركزية للدولة. وتتكون الحكومة من الوزراء ورئيس الدولة، وهى التى تحتفظ بالسلطة السياسية فى الدولة. وعلى أية حال فإن شرعية الحكومة يمكن الحصول عليها فقط من خلال العملية الانتخابية. وهكذا تقدم المؤسسات البرلمانية الهيئة الرئيسية للتعبير عن السياسات البديلة وتعمل باعتبارها صانعة للقرارات من خلال الارتباط بمجلس الوزراء والوزراء ورئيس الدولة.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بالنسبة إلى عديد من الدول، فلم تصبح السياحة بندا من بنود الأجندة السياسية لعدد من البرلمانات القومية إلا مؤخراً. بيد أن دولاً كثيرة أصدرت تشريعات أقرت أدوار المنظمات السياحية الوطنية. وهذه التشريعات قدمت تعزيزات لصناعة السياحة. وفضلاً عن ذلك يجب الاعتراف بأنه حتى بالرغم من أن الحكومة لم تصدر سوى قرارات عارضة موجهة بالدرجة الأولى لتطوير السياحة، فإنها تصدر عادة القرارات الخاصة بالسياسات العامة الاقتصادية والخاصة بالمعايير التنظيمية والتي تعمل في ظلها صناعة السياحة. ولكن يجب أن يذكر أيضاً أن وجود إجراءات برلمانية ديمقراطية ليس بالضرورة شرطاً مسبقاً لتطوير السياحة، بل إن العكس قد يكون صحيحاً. وعلى سبيل المثال في اليونان حيث ظهر التركيز الأكبر على التنمية السياحية في أعقاب فرض الحكم الدكتاتوري عام ١٩٦٧. واشتملت أبعاد التنمية على الإنشاءات والتمويل والارتقاء بالسياحة. (ليونتيديو ١٩٨٨، ص ٨٤) في حين جرت أحداث مماثلة في الفلبين في السبعينيات عندما حاول الرئيس ماركوس استخدام السياحة الدولية كوسيلة لكسب الشرعية السياسية لنظامه (ريختر ١٩٨٩).

وغالباً ما يكون للسياحة تمثيل في الإدارات الحكومية غير المنتخبة التي تشكل أحد مكونات بيروقراطية الدولة. وتعتبر هذه التنظيمات الإدارية مؤسسات الدولة المسؤولة بالدرجة الأولى عن المشورة بشأن السياسات وتنفيذها. وفي دول مثل أستراليا ونيوزيلندا تم الفصل بين الوزراء المسؤولين عن السياسات وبين السلطات الحكومية المسؤولة عن التسويق السياحي والتنمية السياحية. ومهما يكن الأمر فلا يزال النمط المؤسسي الراجع هو أن تجمع المنظمات السياحية بين الاهتمامات المتعلقة بالسياسات والاهتمامات الترويجية معاً. وطبقاً لليكوريش وآخرين (١٩٩١، ص ١٤)، فإن دور المنظمة السياحية الوطنية يضم عادة عدة أقسام للقيام بالمهام الآتية:

١ - البحث.

٢ - المعلومات والتطوير داخل الدولة.

٣ - تنظيم مستويات الإقامة والمطاعم.

٤ - مراقبة نشاطات وكالات السفر الخاصة.

٥ - الدعاية الخارجية.

٦ - المشكلات الفنية والقانونية.

٧ - العلاقات الدولية.

٨ - تطوير مناطق سياحية مختارة.

٩ - السياسة السياحية العليا وتطويرها.

ويقدم القضاء والمحاكم المستوى الثالث لمهمة الدولة في صنع القرار، ويعمل غالباً لرفع مستوى أعمال مؤسسات الدولة الأخرى. وللنظام القضائي دور محدود في تطوير السياحة باستثناء فرض التشريعات الصناعية وتشريعات الأعمال التجارية. ولكن في بعض الدول فإن تطبيق تشريعات حماية البيئة أعطى المحاكم دوراً مهماً فيما يتعلق بالآثار البيئية لمشروعات التنمية السياحية.

والمهمة الرابعة للدولة هي أجهزة القهر المسنولة عن الدفاع والنظام العام والسلوك القانوني. فأجهزة مثل الشرطة وقوات الدفاع لها دور مباشر محدود في السياحة، بالرغم من أن خلق بيئة آمنة يبدو مهما لجذب التنمية السياحية (انظر الفصل الرابع). وكما لاحظ "أولوك" (١٩٩١، ص ٢٥٨) في حالة يوغوسلافيا السابقة وأوروبا الشرقية التي مرت بتحول كبير فإن "السياحة تحبذ أن تشعر بالأمن. وكما هي الحال فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي في يوغوسلافيا، فإن تجارتها السياحية معرضة للخطر في حالة حدوث أية قلق في أحوال النظام الداخلي. وفي هذا الصدد أيضاً يمكن النظر إلى يوغوسلافيا باعتبارها تتقاسم مع أوروبا مصيراً مشتركاً". والأجهزة المسنولة عن فرض القواعد في مجالات مثل الكازينوهات والمقامرة والبغاء قد تكون لها أيضاً علاقة مباشرة بالسياحة من خلال فرض القوانين الخاصة بالسلوك.

إن أحد المظاهر الأكثر أهمية للدولة في شكلها السياسي هو توازن القوى النسبي بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية. ففي كثير من الدول ذات النظام السياسي الموحد يتم التحكم في التخطيط السياحي والارتقاء بالسياحة بواسطة الحكومة

المركزية. إن مركزية التحكم السياسى والاقتصادى فى السياحة كانت تحتل أهمية خاصة فى ظل النظم الستالينية. فقد ذكر (هول دى ١٩٩١ ج، ص ٤٩) على سبيل المثال أن "تنظيم السياحة الدولية فى ظل اشتراكية الدولة كان من خلال وزارة مركزية مكرسة للقيام بمهام السياحة القومية. وفى إطار هذا التنظيم السياحى تقوم الفروع المحلية بكل الخدمات السياحية فى مناطقها بالرغم من الخضوع للتخطيط القومى والإطار التنظيمى القومى". وعلى عكس ذلك حولت العديد من الحكومات الغربية انخراط الدولة إلى المستويات الإقليمية والمحلية. وعلى سبيل المثال نجد فى إيطاليا أن التخطيط السياحى على المستوى القومى وإدارته غير منظمين جيداً، وأعطيت للسلطات المحلية سلطات أكبر فى حقول التخطيط السياحى والإدارة السياحية فى السبعينيات (كنج ١٩٨٨). وبالمثل هولندا التى ليست لديها إستراتيجية قومية بعيدة المدى للتنمية السياحية (بندر ١٩٨٨).

وتتجه مستويات الدولة المختلفة إلى تبنى مجموعات مختلفة من الأهداف لتحقيقها من خلال التنمية السياحية (آيرى ١٩٨٣). وكما لاحظ ويليامز وشاو (١٩٨٨ ب، ص ٢٣) أن "دراسة تشكيل السياسات يتزايد تعقيدها أكثر فأكثر لأن أهداف الحكومة المحلية تختلف عن أهداف الحكومة المركزية" (انظر فى الفصل السادس المناقشة حول السياسة والسياحة والدولة المحلية). ويتضح هذا بصورة أكبر فى الدول الفيدرالية حيث توجد ثلاثة أو أربعة مستويات للدولة: الوطنى، والولائى، والإقليمى، والمحلى.

إن للأبنية الفيدرالية تأثيراً كبيراً على الأهمية النسبية للتنمية السياحية من خلال المستويات الحكومية المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن انغماس الحكومة المركزية فى سويسرا فى السياحة تقلص لأن سويسرا "كانت دائماً دولة معارضة لتبنى إجراءات حكومية، لا سيما الحكومة المركزية، للإشراف على اقتصادها الذى يقوم على مبدأ التوجيه الذاتى. ويرجع ذلك إلى الرؤية السويسرية للفيدرالية، والسلطة السياسية المحلية والمؤسسة الحرة" (جلج ١٩٨٨، ص ١٣٧). غير أن نقص السلطة المركزية قد يخلق أيضاً صعوبات فى التنسيق والرقابة على التنمية السياحية. وفى حالة سويسرا، دافع دى هانى عن أن كم التنمية السياحية وكيفية يجب أن يتم التحكم فيهما

على المستوى الإقليمي، ولكنه ذكر أن هناك قصوراً سياسياً على المستوى الإقليمي مما يعيق التنمية السياحية ، واستنتج أن "فرص الرقابة الفعالة على التنمية السياحية لا يحتمل أن تتحسن بشكل ملحوظ في المستقبل القريب" (دى هانى ١٩٨٤، ص٦٦٨؛ فى جليج ١٩٨٨، ص١٤٤). وبالمثل فى ألمانيا حيث السياسة السياحية ضعيفة التنظيم فى ظل القيود التى تفرضها البنية الفيدرالية للدولة (شنل ١٩٨٨، بيرس ١٩٩٢)، كما أن تأثير الحكومة الفيدرالية فى النمسا محدود أيضاً (زمرمان ١٩٨٨).

أما فى النظم الفيدرالية مثل أستراليا وكندا والهند والولايات المتحدة، فإن الدولة والولايات أقامت إدارات رئيسية للسياحة (ريختر ١٩٨٩، بيرس ١٩٩٢)، مع تقسيم السلطة غالباً بين مختلف المستويات فى الدولة من خلال اتفاقيات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية. ففي أستراليا مثلاً تم تقسيم المسؤوليات عن السياحة بين حكومة الدولة والحكومات المحلية فى "بيان الأهداف والمسؤوليات الحكومية فى السياحة" الذى أعلن فى اتفاقية المجلس الوزارى للسياحة عام ١٩٧٦ (بحث الحكومة الأسترالية حول السياحة ١٩٨٧). وبموجب الاتفاقية يكون للأجهزة السياحية الحكومية المركزية المسؤولية الأولى فيما يتعلق بالأبعاد الدولية للسياحة، وفى صياغة وتطبيق السياسات على المستوى القومى. أما الولايات والمحليات فتكون مسئولة عن التطوير والتسويق للجاذبيات السياحية فيها وتطوير التسهيلات السياحية من خلال إجراءات معينة فى مجالات مثل تقسيم الأراضى ومنح التراخيص والرقابة على التخطيط. ولكن يجب التأكيد على أن كثيراً من المسؤوليات يتم تقاسمها فى حين تكون لكل حكومة سياسة رسمية خاصة فى تنظيم التعاون. بيد أن هذا الموقف النموذجى لا يمكن تحقيقه غالباً فى الدول الفيدرالية لا سيما عندما تنشغل الحكومات المحلية والمركزية بالاهتمامات السياسية للأطراف المختلفة (هول ك ١٩٩١).

والبعد المؤسسى السادس للدولة هو المدى الذى وسعت من أجله مؤسسات الأعمال التجارية الحكومية دور الدولة فى مجالات النشاط التجارى. وهناك أمثلة معروفة جيداً لمؤسسات الأعمال الحكومية ذات الصلة بالسياحة مثل خطوط الطيران ومؤسسات الإقامة المملوكة للدولة. وبينما يعتمد مستوى تدخل الدولة فى مجالات النشاط التجارى غالباً على الأيديولوجيا السياسية للحكومة، فإن كثيراً من الحكومات فى العالم تظهر

نفسها باعتبارها مقاولاً للتنمية السياحية. وعلى سبيل المثال انخرطت إدارة السياحة في نيوزيلندا، في معظم مراحلها التاريخية، في السياحة من خلال النشاطات التجارية مثل إدارة الفنادق ووكالات السفر وتنظيم الرحلات السياحية والعمل كمركز للحجز للنشاطات السياحية بالرغم من أنها منذ عام ١٩٨٤ انسحبت بشكل كلى تقريباً من النشاطات التشغيلية، وركزت بدلاً من ذلك على التسويق والترويج (بيرس، ١٩٩٢). إن الميل إلى التخصص والتخلي عن الوظائف التجارية التي كانت تمارسها الدولة، أصبح الاتجاه الشائع في الدول الغربية منذ أواخر السبعينيات، مما ترك تأثيراً على طبيعة انقماش العديد من الحكومات الوطنية في صناعة السياحة. ويرى دافيس وآخرون (١٩٩٣، ص ٢٤) أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا التوجه وهي: "اهتمام الحكومات بتخفيض اعتماد المشروعات العامة على الميزانيات العامة، وتخفيض الدين العام ببيع أصول الدولة، ورفع الكفاءة الفنية بنشر المذهب التجارى".

إن التوجه نحو المذهب التجارى والتخصص لأجهزة الدولة السياحية بدأ يظهر أيضاً في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وآسيا، حيث كانت الوكالات الحكومية السابقة أكثر التزاماً فيما يتعلق بدورها في مجال السياحة، وكان عليها أن تتعلم كيفية التوافق مع قوى السوق العالمية بدلاً من الأيديولوجيا المحلية. بيد أن مثل هذا التحول في الأدوار والوظائف سوف يطرح تحديات كبيرة لهذه الوظائف الحكومية السابقة. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١ ب، ص ١١) فإن "المتطلب الرئيسى للصناعة السياحية - كما يفهم في الغرب - هو إتاحة المرونة والاستجابة للمطالب والأنماط المتغيرة وهذه هي الإشكالية التي واجهت الاقتصاد الاشتراكي المركزى المعتمد على الصناعة الثقيلة".

والمظهر السابع للدولة، لا سيما في المجتمع الغربى، هو إقامة سلسلة واسعة من الأجهزة التنظيمية وسلطات قانونية غير تجارية. وهناك مجالات كثيرة في صناعة السياحة، مثل الطيران والنقل وعلاقات العمل والفنادق والمنتجات، تخضع غالباً لأجهزة تنظيمية. وفضلاً عن ذلك، كثير من وزراء السياحة في العالم لديهم مجالس أو لجان استشارية غير تجارية للسياحة، وهي التي تقدم المشورة في المسائل المتعلقة بالسياحة. وهكذا فإن كثيراً من هذه الأجهزة التنظيمية يمكن اعتبارها مؤسسات شبه حكومية، لأن نسبة كبيرة من أعضائها قد تكون من القطاع الخاص.

وأخيراً، إذا ما درسنا الدولة فى معناها الواسع، فإن مكونات المجتمع من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات الصناعية التى تتلقى الدعم المالى من الدولة، أو التى تكلفها الدولة، يمكن فهمها باعتبارها عناصر مؤسسية للدولة. وفى الحقيقة فإن تشكيل أجهزة القمة الصناعية فى الدول الغربية، بما فى ذلك السياحة، يتم بتشجيع من الحكومة التى لديها القدرة على تسهيل الاتصالات والتنسيق بالنسبة إلى أى صناعة.

وهكذا يتضح من المناقشة أن الدولة تضم عدداً من العناصر المؤسسية التى تؤثر فى صناعة السياحة. ولكن بالرغم من العلاقة بين السياحة والدولة. فإن المناقشة لا تلقى الضوء على الدور النشط الذى تلعبه الدولة فى تنمية السياحة. ويناقش القسم التالى الأدوار المختلفة للدولة - من خلال العمل الحكومى - التى تقوم بها فى السياحة وتأثير هذه الأدوار على نمط وطبيعة التنمية السياحية.

دور الحكومة فى السياحة :

فى حين أن الانغماس الحكومى الفعال فى التنمية السياحية قد يجنب أو يخفف من حدة المشكلات المحتملة، فإنه يمكن أيضاً أن يسهم فى تفاقمها، والسؤال المهم لا يدور حول ما إذا كانت الحكومة تلعب دوراً فى التنمية السياحية، بل يدور حول نوع الدور الذى تلعبه. ولذلك يكون مهماً إعطاء قدر كبير من الاعتبار لأنماط الاختيار بين السياسات التى تواجه المخططين، والنتائج المحتملة لها (ريختر وريختر ١٩٨٥، ص ٢٠٣).

هناك اتفاق عام غالباً من جانب الحكومات، بغض النظر عن الأيديولوجيا، على أن السياحة خير. وأن معظم السياسات السياحية تصمم من أجل توسع صناعة السياحة. ويشير سميث (١٩٨٩، ص ١٠-١١) إلى أن "الأجهزة الحكومية على كافة المستويات، من المستوى الدولى إلى مستوى المدن الصغيرة، تبنت دوراً تقديمياً أكثر فاعلية لاستخدام السياحة كأداة للتنمية، وتعمل الأجهزة الحكومية باستمرار لتشجيع

السياحة لمواجهة البطالة فى المناطق التى تواجه مشكلات اقتصادية". وقد لاحظ شاو وجرينود وويليامز (١٩٨٨، ص١٦٢) من خلال تجربة بريطانيا فى مجال السياسة السياحية والتنمية السياحية "أن الحكومات البريطانية المتتابة طورت سياسات عامة فى السياحة من أجل الثروة وخلق الوظائف". وهناك عدة اعتبارات اقتصادية أدت إلى ظهور انهماك القطاع العام فى السياحة فى المملكة المتحدة. على حد قول هؤلاء الكتاب (١٩٨٨، ص١٧٤) منها:

١ - تحسين ميزان المدفوعات.

٢ - تعزيز التنمية المحلية.

٣ - تنويع الاقتصاد القومى.

٤ - زيادة العائدات العامة.

٥ - تحسين مستويات الدخل.

٦ - خلق وظائف جديدة.

وبالمثل فى إسبانيا حيث "تم تشجيع السياحة من جانب صانعى السياسات المتعاقبين" الذين كانت لديهم أيديولوجيا ذات "تأثير قليل على الأهمية التى ترتبط بالسياحة وتنمية السياسات الخاصة بصناعة السياحة" (فالينزولا ١٩٨٨، ص٣٩، ٤٠) ولكن فى السنوات الأخيرة اندمجت الاهتمامات البيئية والاجتماعية بالسياسات السياحية الحكومية، وذلك استجابة للقوة السياسية لجماعات المصالح البيئية. ويوضح الجدول رقم ١/٢ سلسلة القضايا السياحية المشار إليها فى السياسات السياحية للعديد من الحكومات الأوروبية.

جدول رقم ١/٢

المشكلات الواردة فى سياسات السياحة الحكومية فى أوروبا

(أ) مشكلات تذكر بشكل متكرر (طبقًا للترتيب التاريخي لذكرها) :

- ١ - التنمية المحلية.
- ٢ - الموسمية.
- ٣ - حماية المستهلك.
- ٤ - ميزان المدفوعات.
- ٥ - السياحة الاجتماعية.
- ٦ - السياحة الريفية / الخضراء.
- ٧ - حماية البيئة.

(ب) مشكلات أخرى (غير مرتبة) :

- زيادة/ تحسين الطاقة الفندقية.
- مساعدة الفنادق الصغيرة/ الميزانية والإطعام الذاتى.
- تقديم البنية التحتية.
- مساعدة المشروعات الصغيرة.
- التدريب والتعليم المهني.
- سياحة الشباب.
- المساعدة الخارجية للسياحة.

- العملة والقيود الأخرى.
- التنسيق بين الأجهزة الحكومية المهتمة بالسياحة.
- التعليم العام للمشكلات السياحية.
- الاحتياجات الترفيهية المجتمعية.
- الرقابة على الكازينوهات وأماكن لعب القمار.
- السماح للجمهور بحق الوصول.
- الآثار الاقتصادية للسياحة.
- أمور الطاقة.
- مراقبة الأسعار.
- الاهتمام بالمنتجات التقليدية والمنتجات العلاجية.
- العطلات النسائية.
- المنازل الثانية.
- التوظيف فى السياحة.
- تطوير تقنيات الحاسبات الآلية والمعلومات.
- مستويات أسعار النقل العام (الجوى، البحرى، الحافلات)

المصدر: أيرى ١٩٨٣، ص ٢٤١، أعيد إنتاجه بتصريح من بترورث- هاينمان،
أكسفورد، المملكة المتحدة.

إن استخدام السياحة من جانب الحكومات كأداة لإعادة الهيكلة الاقتصادية ليس أمراً غريباً في الدول الغربية. إذ ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقاً للهروب لدول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة ودول شرق آسيا وكثير من الدول الأقل تطوراً (جينكنز ١٩٨٠، وجينكنز وهنري، ١٩٨٢، وهول دي ١٩٩١). وفي الواقع فإن "الطبيعة المكثفة للعمالة نسبياً لصناعة السياحة، والنطاق الضيق للإحلال الرأسمالي في إنتاج الخدمات السياحية ربما كانا عاملاً ضاعطاً على هذه المجتمعات التي تجرب للمرة الأولى على امتداد نصف قرن، خطورة مشكلات البطالة المتزايدة" (هول دي ١٩٩١، ص ٤).

ومهما يكن نمط البنية السياسية للدولة، فهناك بالتأكيد شكل ما من أشكال التدخل الحكومي في السياحة. فالسياحة تتركز أساساً في أمرين هما الزمان والمكان، فهي تهتم بالزمان بسبب الطابع الموسمي للمناطق المستقبلية للسياحة، وتهتم بالمكان وذلك لميل التدفق السياحي في الاتجاه نحو مناطق معينة ذات جاذبيات مناسبة وبنية تحتية ملائمة، وكما ذكر ويليامز وشو (١٩٨٨، ص ٢٣٠) فإن "الطبيعة الخاصة للسياحة بعموديهما الثقيلين المكاني والموسمي - تتطلب عادة شكلاً من أشكال التدخلية"، سواء لغرض التوزيع أو لغرض التحسين. وهكذا فإن المشكلة ليست فيما إذا كان من الضروري أن تقوم الحكومة بدور ما، ولكن المشكلة في ماهية طبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به بالفعل.

إن التساؤل عن الدور المناسب للحكومة في السياحة يتضح في المناقشة حول السياسة السياحية الحكومية في المملكة المتحدة في أواسط وأواخر الثمانينيات. فقد دافع العقلانيون الاقتصاديون في عهد رئيسة الوزراء تاتشر عن أن الدور المباشر للحكومة في الصناعة يجب أن يقتصر إلى حدوده الدنيا، وعوضاً عن ذلك يكون عمل الحكومة هو وضع المقاييس الاقتصادية الواسعة التي يمكن أن تعمل الصناعة وتزدهر في ظلها. وقد لخص اللورد يونج المنظور الاقتصادي العقلاني في تقريره عن "المتعة والترفيه والوظائف" فيما يلي:

قد يثير التساؤل عن ضرورة قيام الحكومة بنفسها وبشكل مباشر بالانخراط في السياحة التي تعد في المقام الأول من الأمور التي تهم المؤسسة الخاصة. وفي الحقيقة

تعتقد الحكومة أن أفضل وسيلة يمكنها من خلالها مساعدة أى قطاع من قطاعات الأعمال التجارية على الازدهار لن يكون من خلال التدخل، بل من خلال تقديم إطار اقتصادى عام يشجع النمو ويزيل فى الوقت ذاته القيود أو الأعباء غير الضرورية (لورد يونج فى جرافهام ١٩٨٥، الفقرة الثانية، فى وانهيل ١٩٨٧، ص ٥٤).

إن مثالية تقرير اللورد يونج تتناقض تماماً مع حقائق العلاقة بين الحكومة والسياحة. وعلى الرغم من الدور غير المشكوك فيه الذى تقوم به الحكومة فى وضع الإطار الواسع للاقتصاد الكلى والذى تعمل السياحة فى داخله، فإنه من العسير، إن لم يكن من المتعذر، أن تتسحب الحكومة كلية من دائرة الاهتمام بصناعة السياحة. وفى الحقيقة وعلى الرغم من أن لجنة التجارة والصناعة استجابت للورد يونج، فإن الحكومة لم تعرف ماذا يجب عليها أن تعمل ولم تتمكن من تحديد ماهية دورها.

إن الحكومة قد قلصت مظاهر اهتمامها عن طريق تقليل أهدافها السياساتية بدرجة ملحوظة، ولكنها احتفظت بارتباطها بالمجالس السياحية وبالمناخ الذى تقدم من خلال هذه المجالس. المشكلة هى أن هذا الالتزام المالى الفعلى قد ترك دون أن تكون هناك أية إستراتيجية واضحة للإشراف على استخدامه، والأكثر أهمية من ذلك أن الإطار التشريعى الحالى، الذى يخلق ثلاثة مجالس ممولة للسياحة مستقلة ومنفصلة فى بريطانيا، يعنى أنه ليس هناك سياسة كلية تطبق لتطوير السياحة فى المملكة المتحدة بأكملها. كما لا يوجد تنسيق فى عملية التمويل، ومن ثم فإن الأولويات النسبية لا يتم تقديرها، وليس هناك أدنى تماسك بين الإستراتيجيات التى تسعى لها هذه المجالس (لجنة التجارة والصناعة ١٩٨٥، الفقرة ٧٣، فى وانهيل ١٩٨٧، ص ٥٤).

إن استجابة لجنة التجارة والصناعة توضح المشكلات المصاحبة لتقرير الدور المناسب للحكومة فى السياحة. وهى المشكلات التى تكررت مرة تلو الأخرى فى أرجاء العالم (انظر على سبيل المثال أوين ١٩٩٢). وكما سيتناول القسم التالى فإن التوتر بين الحكومة والصناعة والمصالح الأخرى حول وظيفة الحكومة بالنسبة إلى السياحة، يتضح فى عدة مجالات مختلفة من اهتمام الحكومة. وهناك خمسة مجالات رئيسية من اهتمام القطاع العام بالسياحة وهى: التنسيق، والتخطيط، والتشريع والتنظيم، والتشغيل، والتحفيز. ويمكن أن نضيف إلى ذلك وظيفتين أخريين وهما دور السياحة الاجتماعية ودور حماية المصلحة. هذه الوظائف السبع للحكومات ستناقش فيما يلى:

التنسيق :

لما كانت السياحة نشاطاً رئيسياً يتكون من وحدات عديدة، ويعكس مصالح متنوعة ومتصارعة غالباً، فإن الدولة التى تتولى ترقية وتطوير السياحة للمصلحة القومية، تنول إليها مهمة تنسيق جميع النشاطات السياحية وتحقيق الانسجام فيما بينها. هذا الدور التنسيقى للدولة يتسع مع تعدد المشكلات التى تظهر بسبب النمو السريع للسياحة (أيو تو ١٩٧٤، ص ٦٨).

ومن بين جميع أدوار الحكومة فى السياحة، ربما كان الدور الأكثر أهمية هو التنسيق. وسبب ذلك أن التنفيذ الناجح لكل الأدوار الأخرى يعتمد، إلى حد بعيد، على مقدرة الحكومة على التنسيق وتحقيق التوازن بين مختلف الأدوار فى عملية التنمية السياحية. إن الحاجة إلى إستراتيجية سياحية منسقة أصبحت إحدى الحقائق البديهية للسياسة السياحية والتخطيط السياحي (على سبيل المثال سميت ١٩٨٦، ولام ١٩٨٨، وجانسن فريبك ١٩٨٩، وماكرشر ١٩٩٣) وكمثال على ذلك يدافع ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص ٦) عن "أن هناك ضعفاً خطيراً فى آلية الحكومة التى تتعامل مع السياحة فيما يتعلق بالتنسيق والتعاون مع القائمين على السياحة سواء كانوا ممثلين للدولة أو للقطاع الخاص. وتتسم السياسات الحكومية، أو بعضها، بأساليب الإدارة العامة التى عفا عليها الزمن فى مجال السياحة. وغالباً ما تكون الممارسات السياسية قاصرة". وقد ذكر جانسن فريبك (١٩٨٩، ص ٢٤٠) أنه على مستوى الحكومة المحلية فى هولندا: "كان ينظر إلى انقسام التنظيم البلدى إلى إدارات عديدة، كل منها يتعامل مع مجالات مختلفة من مجالات السياحة والترفيه، على أنه يشكل عقبة كبيرة أمام وضع خطة تنمية كلية. وكلما زاد عدد الناس المنخرطين فى السياسة، كانت المخاطرة الأكبر هى عدم التوصل إلى اتفاق جماعى، لدرجة أن وجهات نظر صانعى القرار ستختلف من شخص لآخر، ولدرجة أن تأسيس مجموعة متألّفة من المصالح يصبح أمراً غير واقعى، ولدرجة أن مذهب "الإداراتية" يصبح سائداً ومنتشراً.

ولكن بالرغم من الاهتمام الكبير بالمدخل التنسيقى للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بالالتزام الحكومى بصناعة السياحة، فإن كثيراً من المعلقين أخفقوا فى أن يحددوا تماماً المقصود بهذا المفهوم.

إن التنسيق ضروري داخل وبين المستويات الحكومية المختلفة من أجل تجنب ازديادية الموارد في الأجهزة السياحية الحكومية المتنوعة وفي القطاع الخاص، ومن أجل وضع إستراتيجيات سياحية فعالة. ويشير "التنسيق" عادة إلى المشكلة المتعلقة بالوحدات أو القرارات وضرورة العمل على أن يكون هناك تناغم فيما بينها، وألا يكون هناك تعارض بينها في الأهداف، وأن تعمل بأساليب متماسكة ومترابطة إلى حد معقول" (سبان ١٩٧٩، ص ٤١١). ولكن هناك نمطين مختلفين من التنسيق ضمن هذا التعريف وهما: التنسيق الإداري وتنسيق السياسات. وإن الحاجة إلى التنسيق الإداري يمكن أن تحدث عندما يكون هناك اتفاق على الأهداف والغايات والسياسات بين الأطراف التي يجب التنسيق بينها، بيد أن آلية التنسيق غير محددة أو أن هناك عدم توافق في التنفيذ. إن الحاجة الملحة لتنسيق السياسة تظهر عندما يكون هناك نزاع على أهداف السياسة التي يجب العمل على تنسيقها وتنفيذها. وليس هناك شك في أن النمطين من التنسيق يصعب التمييز بينهما أحياناً، حيث يعنى التنسيق دائماً على الأغلب أن إحدى السياسات - أو أحد القرارات، تسود على السياسات أو القرارات الأخرى (هول ك ١٩٩١).

ويعتبر التنسيق نشاطاً سياسياً، وهذا هو سبب صعوبته الشديدة، لا سيما عندما يكون هناك - كما هو الحال في صناعة السياحة - عدد كبير من الأطراف المعنية بعملية صنع القرار. وكما لاحظ إدجل (١٩٩٠، ص ٧) فإنه "لا توجد صناعة أخرى في الاقتصاد ترتبط بهذا العدد الهائل والمتنوع لأصناف المنتجات والخدمات مثل صناعة السياحة". ولكن يجب أن نذكر أن الحاجة إلى التنسيق ربما تكون ذات أهمية بالغة عندما لا يحدث التنسيق. إن التنسيق في أغلبه يحدث بأسلوب مفكك للغاية بحيث لا يقتضى إجراءات رسمية (باركر ١٩٧٨). وفضلاً عن ذلك يمكن القول بأن هناك نقطة إيجابية في هذا الأمر وهي أن موقف التنازع قد يكون مجدياً حيث يؤدي إلى صياغة أفكار أو إستراتيجيات جديدة للتعامل مع المشكلات.

إن الحاجة إلى التنسيق ستكون هي أيضاً مشكلة في حد ذاتها. بيد أن الدعوات المستمرة إلى إستراتيجية منسقة للتنمية السياحية قد تشير إلى أن هناك مشكلات في صناعة السياحة قد تتطلب معايير إدارية وسياساتية لقياسها.

التخطيط :

يتم التخطيط السياحي بعدة أشكال (التنمية، والبنية التحتية، والترويج، والتسويق) ومن خلال عدة أبنية (التنظيمات الحكومية المختلفة) وعلى عدة مستويات (الدولى، والوطنى والإقليمى، والمحلى، والقطاعى). وفى العديد من الدول، مثل إسرائيل، رسمت خطة تنمية السياحة القومية بحيث يمكن لأى حكومة أن تقر أى قطاعات الصناعة سيتم تطويره، ومعدل النمو المناسب، وتقديم رأس المال المطلوب للتوسع (مل وماريسون ١٩٨٥). وكما هو الحال فى معظم أشكال التخطيط الاقتصادى، يكون من المرغوب فيه تحقيق التوازن بين تنمية العرض (الجاذبية، والمنشآت، والبنية التحتية) وترويج الطلب (عدد السائحين). ولكن نادراً ما يكرس التخطيط بشكل شامل من أجل السياحة فى حد ذاتها، وبدلاً من ذلك يميل تخطيط السياحة إلى أن يكون "مزيجاً من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" بحيث يعكس التنوع فى العوامل التى تؤثر فى التنمية السياحية (هيلى ١٩٨١، ص ٦١). بيد أن ظهور اهتمام عام بالأمور الخارجية، والاهتمام العالمى المعاصر بالبحث عن أشكال أكثر ملاءمة للسياحة أدى إلى المطالبة بتحسين التخطيط للسياحة، اعتقاداً بأن ذلك سيساعد فى تحسين الآثار السلبية للتنمية السياحية. وقد علق بركرات ومذلك (١٩٨١، ص ٢٣) على ذلك بأن "كل نشاط سياحي يتم تنظيمه بشكل متزايد ليتلاءم مع مصالح المستهلك، فالتخطيط والتنمية الطبيعيان ينظمان بشكل متزايد لما فيه مصالح السائح والمقيم. إن الحاجة إلى التخطيط الطبيعى أصبح معترفاً به على نطاق واسع إن لم يكن موضع قبول باستمرار".

ويتجه التخطيط السياحي إلى أن يكون مرآة تعكس الميول الأكثر اتساعاً فى تقاليد التخطيط الحضرى والإقليمى (ميرفى ١٩٨٥، وجيتز ١٩٨٦، ١٩٨٧) وأكثر من ذلك فإن التخطيط للسياحة سوف يعكس أهداف الحكومة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على أى مستوى كان من مستويات تنفيذ العملية التخطيطية. وهكذا ينظر إلى التخطيط من زوايا عديدة باعتباره عملية مواكبة للسياسة السياحية. غير أن التخطيط، مثله فى ذلك مثل صياغة السياسة، هو عملية سياسية بالضرورة، ونتيجتها ذات دلالة على سيطرة مصالح وقيم جماعات معينة من المستثمرين على مصالح وقيم أخرى.

لقد ارتبط التخطيط للسياحة فى الدول الغربية تاريخيا بالإفادة من تقسيم الأراضى وبالتخطيط التنموى على مستوى الحكومات المحلية. وتتركز الاهتمامات عادة على تطوير الموقع وترتيبات الإقامة والمباني، والتنمية السياحية المكثفة، وعرض الملامح السياحية الثقافية والتاريخية والطبيعية، وتوفير البنية التحتية بما فى ذلك الطرق والمجارى.

لكن فى السنوات الأخيرة كان على التخطيط السياحى على جميع المستويات الحكومية أن يكيف برنامجه ليشمل الاعتبارات البيئية والاهتمامات بالآثار الاجتماعية للسياحة، والمطالبة بمشاركة اجتماعية أكبر، والمطالبة بشكل متناقض إلى حد ما بحكومة أصغر. والتوجه الأخير أدى إلى ظهور حكومة ملتزمة غالباً بالانخراط فى السياحة - كمقاول - من أجل زيادة دخل الحكومة من خلال العوائد المالية للسياحة. وهكذا أصبحت الحكومة منخرطة بشكل متزايد فى الترويج والتسويق للمناطق السياحية، ومنخرطة أيضاً فى تطوير الجاذبيات والتسهيلات للسائح بالاشتراك مع القطاع الخاص. وعلى أية حال، فإن مثل هذه النشاطات يتم تنفيذها غالباً خارج نطاق السلطات التشريعية للحكومة (بيرس ١٩٨٩). وعلى سبيل المثال فإن مهمة الهيئة السياحية فى نيو ساوث ويلز بأستراليا هى التطوير والتسويق ولكن ليس لها سلطة تشريعية فى التدخل فى عملية التخطيط (التي تعد مسئولية وزارة البيئة والتخطيط لنيوساوث ويلز) (هول ك. ١٩٩١) وقبل انهيار الدولة الاشتراكية فى دول أوروبا الشرقية فى أواخر الثمانينيات، كان التخطيط السياحى مركزاً إلى حد كبير فى أيدي أجهزة الدولة. ويرى هول (دى ١٩٩١ ج، ص ٥٠) أن إدارة السياحة فى ظل الاشتراكية عملت بوضوح على احتواء السياحة وإدارتها مركزياً - وبصفة خاصة السياحة الخارجية - فى نطاق معايير مكانية محددة. وبالرغم من ذلك فإن مركزية السياحة فى الدولة خدمت فى المقام الأول المصالح الأيديولوجية لها، وساعدت على تأكيد أن الترفيه والسياحة كانا يسيران على خط واحد مع الأهداف العليا للدولة (انظر فيما يلى مناقشة الوظائف الاجتماعية للسياحة فى أوروبا الشرقية). ويرى هول (دى ١٩٨٤، ص ٤٥٢) إمكانية أن تكون هناك عدة وسائل تمكن إستراتيجية التنمية السياحية الاشتراكية من إخضاع السياحة الدولية لأولويات الاقتصاد الستالينية منها:

١ - يجب أن تساعد فى تنفيذ السياسات التى تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص فى الدولة بأكملها.

٢ - يجب أن تستخدم كحافز لتحسين الأداء الاقتصادي ، ولدفع التنمية الاقتصادية.

٣ - أن تؤدي تحسينات البنية التحتية وتوسعاتها إلى خدمة السكان المحليين بالدرجة ذاتها التي تخدم بها السائح الأجنبي إن لم تكن بدرجة أكبر.

٤ - يجب ألا تتأثر البيئة الطبيعية سلباً، بل يجب تدعيمها إيجابياً من خلال عملية التنمية السياحية.

٥ - إن العملة الصعبة المطلوبة، التي يأتي بها السائحون الأجانب، يجب توظيفها لشراء الواردات الضرورية لتحسين الأداء الكمي والنوعي في الدولة.

٦ - منع التأثير الأجنبي من خلال ممارسة السياحة، لأن هذا التأثير - سواء كان ذا طبيعة أيديولوجية أو ثقافية أو اقتصادية - يمكن أن يصيب أولئك الذين يتعاملون مع الزائرين الأجانب، أو يمكن أن يسبب مشكلات اقتصادية كبيرة للدولة.

٧ - يجب الترويج للسلام العالمي والتفاهم العالمي طبقاً لمفهوم المجتمع الاشتراكي في الدولة ذاتها.

٨ - تعزيز الاحترام الأيديولوجي للزائرين من خلال تزويدهم بشعور عن عظمة النظام الاشتراكي عموماً، وعظمة التفسير الخاص للدولة للتطور الاشتراكي فيها بصفة خاصة.

٩ - يجب توظيف السياحة لعرض صورة بناءة وعميقة عن الدولة المضيفة للعالم الخارجي (هول دي ١٩٩١ د، ص ٨٣-٨٤).

إن جميع الأهداف السابقة يمكن تحقيقها فقط في حالة وجود درجة عالية جداً من رقابة الدولة، وفي ظل مفهوم التخطيط الذي يجمع الأهداف الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية مع الأهداف الاقتصادية. وهكذا كان التخطيط السياحي في دول أوروبا الشرقية الاشتراكية السابقة خاضعاً تماماً لمصالح الدولة، بينما في الدول الغربية الفيدرالية والديمقراطية فإن التخطيط السياحي يركز غالباً على مشكلات استخدام الأرض في إطار المجال السياسي لمصالح المضاربين أو المستثمرين.

إن الافتقار إلى سلطة واحدة مسئولة عن جميع مظاهر التنمية السياحية داخل الدولة قد يؤدي إلى تضارب كبير بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص حول الأدوار المتعلقة بالتنمية السياحية وعملية التخطيط. وحتى في الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية لا تزال الحكومة معترفاً بها باعتبارها صاحبة دور رئيسي في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال فإن وزارة السياحة كانت قد أنشئت في ألمانيا الشرقية في أواخر نوفمبر ١٩٨٩ "لمواجهة تحدى الفيض الهائل من الزائرين، وارتفاع عدد مواطني شرق ألمانيا المسافرين إلى الخارج. وكان من مهامها التحضير للتحول من البنية التحتية المحتكرة للدولة إلى بنية تحتية مختلطة أو قائمة على المؤسسة الحرة، وذلك قبل توحيد ألمانيا" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٢). إن البنية المتنوعة لصناعة السياحة كانت تعنى، فضلاً عن ذلك، أن تنسيق مختلف عناصر عملية التخطيط يكون أمراً بالغ الصعوبة. وهذه الطبيعة الخاصة بصناعة السياحة هي التي تجعل التخطيط مهماً بهذا الشكل وقد لاحظ جن (١٩٧٧، ص ٨٥) أنه بسبب النمو المجزأ لصناعة السياحة فإن "التخطيط الكامل للنظام السياحي ككل قد فات أوانه.. ولا توجد سياسة كلية أو فلسفة أو قوة منسقة تستطيع أن تخلق الانسجام بين الأجزاء العديدة للسياحة".

وفيما بعد، دافع ليكوريش وآخرون (١٩٩١، ص ٧٠) بأنه "بدون اهتمام حكومي بالتخطيط السياحي وتنمية السياحة فإن صناعة السياحة ستفتقر إلى التماسك والتوجيه، وقد تؤدي مبادرات المدى القصير إلى مخاطر محتملة على المدى البعيد". وهكذا فإن التخطيط الحكومي للسياحة يفيد باعتباره حكماً بين المصالح المتنافسة. ولكن في الوقت الذي يعترف فيه بالتخطيط كعنصر مهم في التطوير السياحي، فإن وضع خطة ما لا يضمن النتائج المناسبة للمستثمرين المعنيين. وقد أشار بيرس (١٩٩٢، ص ١٢-١٣) إلى دراسة عن الخطط السياحية أعدتها منظمة السياحة العالمية عام ١٩٨٠ "كشفت عن أن حوالي ثلث الخطط التي زاد عددها عن ١٦٠٠ خطة - خضعت للبحث - لم يوضع موضع التنفيذ، وأن العديد من الخطط كانت تنقصه الاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وفشلت في دمج السياحة في إطار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدى".

إن الرغبة فى التخطيط موجودة لدى قطاع السياحة، لكن دولاً قليلة يسمح لها وضعها بمتابعة سياسة مستمرة بشأن التطوير السياحى. والأكثر من ذلك فإن غياب التشريعات الحقيقية يضر بتطبيق أى خطة موجهة (منظمة السياحة العالمية ١٩٨٠، ص ٢٢ فى بيرس ١٩٩٢، ص ١٣).

التشريع والتنظيم :

للحكومة سلسلة واسعة من القوى التشريعية والتنظيمية التى تمس صناعة السياحة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. ويتراوح اهتمام الحكومة ما بين السياسات الخاصة بالجوازات والتأشيرات، التى تكون فى بعض الحالات رادعاً للسفر، إلى اتفاقيات الطيران الدولية فيما يتعلق بحقوق المرور والهبوط والنقل، إلى استخدام الأرض، وسياسة العمل والأجور، وعلى المستويين المحلى والقومى، فإن الإجراءات العامة الخاصة بصناعة السياحة وحماية البيئة وسياسة الضرائب تؤثر بدرجة كبيرة على نمو السياحة.

إن طبيعة ونطاق السلطات التشريعية والتنظيمية الحكومية يعتمدان على النظام السياسى الوطنى الذى توجد فيه الحكومة. ويعتبر مستوى التنظيم الحكومى للسياحة فى الدول الغربية مشكلة بالنسبة إلى القطاع الخاص الذى يطالب بإلغائه وبمزيد من المنافسة وحرية قوى السوق بشكل كامل. وقد ذكر إبراهيم وآخرون (١٩٨٩ب، ص ٢-٣) فيما يتعلق بسياسة الترفيه فى مدن أوروبا الغربية أن :

النماذج الخاصة بسياسات الرفاه التى تتبناها الديمقراطيات الليبرالية فى أوروبا الغربية تختلف بشكل كبير، ولكن هذه السياسات مجتمعة تمثل وسائل للتوسط فى فرص السوق غير المتساوية للوصول إلى الخدمات الاستهلاكية، مثل التعليم والإسكان والدواء والثقافة ومقومات الترفيه. وفى السنوات الأخيرة أصبحت سياسات الرفاه فى كثير من الدول الغربية موضع هجوم، لا سيما من جانب الحكومات المحافظة الجديدة التى تتادى بعقيدة جديدة لتحرير قوى السوق.

إن الاستثناء من هذا التوجه يظهر بالطبع عندما تشعر مشروعات الأعمال التجارية والمنظمات العمالية، أو حتى الصناعات، بأنها مهددة بسبب المنافسة. وهنا يطالب القطاع الخاص غالباً بالتدخل الحكومى لحماية مصالح الأعمال التجارية أو العمالة أو لحماية كليهما. ولا ريب أنه فى الوقت الذى يعترف فيه القطاع الخاص بأن الحكومة دوراً كبيراً تقوم به فى تطوير السياحة لا سيما فيما يتعلق بتقديم البنية التحتية أو التسويق أو البحث، فإن النقاش السائد عالمياً هو أن الصناعة يجب أن تتخلص بشكل متزايد من التعليمات والنظم الحكومية. ويعلق رايت (١٩٨٨، ص ٢٩، ٣٣) بما يدل على هذا المدخل بالقول بأن "التنظيم يجب أن يبقى ولكن فى شكل ضيق تماماً، ويجب أن يكون داعماً أكثر منه مانعاً. جميع التنظيمات غير الضرورية يجب أن تزال لتمكين الصناعة من العمل بنجاح فى عصر التنافسية الهائلة فى السياحة العالمية". وربما كان أقوى المدافعين عن مستوى تنظيم حكومى منخفض فى صناعة السياحة هى المستويات التى تحتل القمة فى صناعة السياحة والتى تمثل مصالح قطاعات مهمة فى هذه الصناعة. وعلى سبيل المثال فإن جمعية صناعة السياحة الأسترالية فى وثيقة بعنوان إستراتيجية السياحة "٢٠٠٠" طالبت أن تعمل الحكومات الأسترالية، الفيدرالية والولائية، على تقليل العقوبات أمام التنمية السياحية، فالمشكلة "هى أن الحكومات تقف عقبة فى الطريق، وتقوم بتنظيم زائد عن الحد للصناعة. وتحتاج الصناعة من الحكومات أن تبتعد عن طريقها للمصلحة الوطنية إن لم يكن لمصلحتها" (ذكر ذلك رايت ١٩٨٨، ص ٣١).. ولكن فى الوقت الذى تواجه فيه الحكومات مطالب من جانب الغالبية العظمى فى صناعة السياحة بإلغاء التنظيمات الحكومية، فإن الحكومات ذاتها تنادى فى الوقت نفسه بتنظيم أكبر للسياحة. ولعل أهم مصدر للمطالبة بتنظيم صناعة السياحة هو جماعات الضغط البيئية (برامويل ولين ١٩٩٣).

ولما كانت السياحة صناعة يسيطر على توجيهها القطاع الخاص، فإن القرارات الخاصة بتطوير السياحة التى تتخذها المؤسسات يجب أن توجه لخدمة هدف الربحية، وهو ما يؤدى إلى تفضيل الاستثمار فى مشروعات مربحة (مثل حمامات السباحة) بدلاً من استثمارها فى مشروعات غير مربحة (مثل نظم المجارى). إن تخفيف برامج الحماية سيحتل أولوية أقل مالم تكن هناك فرصة لتوليد أرباح أو أوامر تشريعية تفرض مثل هذا الاستثمار (مكرتشر ١٩٩٣، ص ١٠).

وهكذا فإن "الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة تجعل التوافق الاختياري مع البرامج البيئية أمراً مستحيلاً عملياً (مكرتشر ١٩٩٣، ص ١٠)، ومن ثم تخلق فراغاً تنظيمياً لابد للحكومة أن تعمل فيه لوضع ضوابط بيئية واضحة.

وبالرغم من أن العلاقة بين السياحة والبيئة لديها القدرة على التعايش، فإن الرقابة على النشاطات السياحية غير المرغوب فيها تصبح ضرورية إذا ما أُريد حماية بعض الجوانب البيئية من السائحين والتسهيلات المرتبطة بها. إن جماعات الضغط البيئية، لا سيما في المناطق الحساسة بيئياً مثل المتنزهات العامة والمناطق الساحلية، ستسعى غالباً لتوسيع النظم الحكومية لضمان بقاء السياحة تحت السيطرة. إن النزاع حول التنظيم لا يدور بشدة حول ماهية أنواع الرقابة الواجب اتخاذها، بل حول طبيعة الرقابة التي يجب أن تكون. وتسعى الصناعة إلى أن تنتهي وضع الرقابة على نفسها لكي تكون منظمة ذاتياً، بينما يسعى البيئيون إلى أن يتولى هذه الرقابة جهاز حكومي مثل هيئة الحماية البيئية التي تكون منفصلة عن صناعة السياحة.

الحكومة كمستثمر :

لقد قامت الحكومة لمدة طويلة بوظيفة استثمارية في السياحة. ويرى بيرس (١٩٩٢، ص ١١) أن "بعد التنمية وعنصر الخير المشترك، كانا سبباً في القبول على نطاق واسع لأن تقوم السلطات العامة بمهمة إقامة البنية التحتية، وهذا بدوره يسهل كثيراً التنمية السياحية وتوجيهها إلى مجالات معينة". ولكن الحكومات قد لا تقدم البنية التحتية الأساسية مثل الطرق وشبكات المجارى فحسب، بل قد تمتلك وتدير أيضاً استثمارات سياحية تشمل خطوط الطيران والفنادق وشركات النقل. وعلى سبيل المثال، أقامت حكومة فانواتو خطوط طيرانها الخاصة عام ١٩٨١ لضمان خدماتها الجوية الدولية من أجل زيادة الرقابة المحلية على الموارد السياحية والعائدات الاقتصادية. وقامت حكومة فانواتو مؤخراً بامتلاك حصة كبيرة في إحدى الشركات المنظمة للرحلات السياحية والزيارات المحلية، وهي شركة تور فانواتو، لكي تعزز العمالة المحلية في صناعة السياحة (هول ك ١٩٩٤). وبينما نجد في كثير من الدول النامية أن دور

الحكومة فى السياحة ليس موضع تساؤل إلى حد كبير بسبب الحاجة إلى تعظيم الموارد الاقتصادية الشحيحة، فإننا نجد فى الدول الغربية أن الدور الاستثمارى المباشر للحكومة فى السياحة يمر بمرحلة تعديل، مع الأخذ فى الاعتبار الحاجة إلى تخفيض الديون الأجنبية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص بدرجة أكبر فى مجال يعد بالضرورة من مجالات القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال فإن إدارة السياحة والدعاية النيوزيلندية السابقة نفذت منذ منتصف الثمانينيات إعادة هيكلة واسعة النطاق لتخفيض عدد الموظفين والتخلص من مكاتب السفر الخاصة بها على أساس أن "الحكومة تخلت عن عمليات السياحة التجارية"، وبيع ممتلكاتها فى الفنادق، وخصصت شركة النقل الوطنى وهى شركة طيران نيوزيلندا (بيرس ١٩٩٢، ص ١٦٦).

وقد كانت جميع المصادر السياحية مملوكة للدولة فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا. ولكن تم تفكيك البيروقراطيات السياحية للدولة لتشجيع التنمية السياحية، وتحسين مستوى الخدمات السياحية عن طريق خلق المنافسة، وتنظيم فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، والحصول على العملة الأجنبية، وتخفيض مستوى الدين الوطنى (هول دى ١٩٩١ أ). وعلى سبيل المثال: أعلنت إدارة الطيران المدنى فى الصين فى نوفمبر ١٩٨٨ أنها ستقسم إلى ست شركات طيران محلية مملوكة للدولة وذلك لتشجيع المنافسة وتعظيم العائدات الاقتصادية من خلال زيادة نمو سوق السفر المحلية والدولية (تسدل وون ١٩٩١).

إن دور الدولة (الحكومة) كمستثمر فى التطوير السياحى يرتبط بشدة بمفهوم "تحرير رأس المال" (دامت ١٩٨٠). وبسبب هذه العملية تقوم الدولة بتقديم حصة فى تكاليف الإنتاج، مثل المساعدة فى تقديم البنية التحتية أو الاستثمار فى مشروع سياحى لا يتاح لرأس المال الخاص الاستثمار فيه. وبهذه العملية يتم تحويل التكاليف التى يفترض أن تكون خاصة إلى تكاليف عامة أو اجتماعية. إن تقديم البنية التحتية، لا سيما شبكات النقل، ينظر إليه باعتباره عملاً رئيسياً لتنمية المقاصد السياحية. وهناك وسائل عديدة رسمية وغير رسمية يمكن للحكومة، على جميع مستوياتها، استخدامها للمساعدة فى تقليل تكاليف الإنتاج التى يتحملها القائمون بمهمة التنمية السياحية. وفى الحقيقة فإن عرض المساعدة الحكومية للتنمية يستخدم غالباً لتشجيع

الاستثمار الخاص فى مناطق معينة أو فى مشروع سياحى، من خلال تقديم الأراضى الرخيصة أو القروض الحكومية منخفضة الفائدة على سبيل المثال (هول ك ١٩٩١).

التحفيز أو التشجيع :

يرى ميل وموريسون (١٩٨٥) أن الحكومات يمكنها أن تحفز السياحة بثلاثة أساليب وهى: أولاً، الحوافز المالية مثل القروض بفوائد منخفضة أو منح على إقامة الساحج. ولكن "تقديم مثل هذه الحوافز، سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية، يظهر غالباً قلة الموارد المالية للاستثمار المحلى من ناحية، والطموح الزائد لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى" (بدلندر ودافيس ١٩٨٥، ص٣، فى بيرس ١٩٩٢، ص١١). والأسلوب الثانى هو القيام بالبحوث لخدمة صناعة السياحة بدلاً من أن تقوم بها منظمات أو جمعيات فردية خاصة. أما الأسلوب الثالث فيمكن من خلال دفع السياحة بالتسويق والترويج وخدمة الزائر، بهدف زيادة الطلب على السياحة عمومًا بالرغم من أن هذا الدفع يمكن أن يكون فى شكل ترويج الاستثمار الذى يهدف إلى تشجيع استثمار رأس المال فى الجذب السياحى والمرافق السياحية. وكما يقول مدلتون (١٩٨٨) فإن التسويق والترويج هما الوظيفتان السائدتان للإدارات الحكومية فى مجال السياحة الوطنية، وهذا يعنى أن تكون "السلطات فى إدارة الدولة المركزية، أو أى تنظيم رسمى آخر، فى خدمة تنمية السياحة على المستوى القومى" (منظمة السياحة العالمية ١٩٧٩، فى بيرس ١٩٩٢، ص٧). ويعد العمل على زيادة الطلب السياحى من المجالات الأولية التى كان للحكومات بمختلف مستوياتها دور كبير فيه (أشر ١٩٨٢).

وبالرغم من المطالبة بحكومات أصغر حجماً فى المجتمعات الغربية فى السنوات الأخيرة، فإن هناك مطالب متزايدة من جانب الحكومات والعقلانيين الاقتصاديين بإتاحة قدر أكبر من الاعتماد الذاتى لصناعة السياحة فى مجال التسويق والترويج (جيفريس ١٩٨٩). إن المضامين السياسية لهذا المدخل إلى صناعة السياحة مضامين ذات أهمية. وكما يذكر هجز (١٩٨٤، ص١٤) فإن "المدافعين عن اقتصاد المؤسسة الحرة قد ينظرون إلى حرية المستهلك فى الاختيار، وليس إلى الحكومات، من أجل

تقدم الشركات. فالمستهلك يجب أن يكون صاحب السلطة العليا فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بتوزيع موارد الأمة. ومثل هذا المدخل يعنى أن جماعات الضغط فى صناعة السياحة قد تحقق إنجازاً أكبر بتحويل تركيزها على الحاجة إلى التدخل الحكومى فى القضايا الخارجية والسلع الجماهيرية والمطالب الموضوعية بدلاً من قضايا العمالة وتوازن ميزان المدفوعات. وهذا المعيار للتدخل الحكومى له أساس اقتصادى أعمق ويتلاءم مع فلسفة المشروع الحر أكثر من مؤثرات العمالة وموازن المدفوعات" (هجز ١٩٨٤، ص ١٨).

إن الترويج السياحى من خلال الأجهزة الحكومية تطور بسبب الحاجة المتصورة لترويج الأماكن السياحية وإقامة مكان سياحى متميز فى السوق من حيث النوع والصورة. وعلى أية حال كما اعترف بيرس (١٩٩٢، ص ٨) فإن "الترويج العام للمقصد السياحى يتجه نحو تحقيق الفائدة لجميع القطاعات فى الصناعة السياحية فى المكان المعنى، بحيث تصبح السياحة "منفعة عامة". ومن ثم ظهرت مسألة "التحميل بالمجان" لتدل على أولئك المستفيدين إلى جانب الذين يسهمون مباشرة فى حملة الترويج. إن الجدل حول مفهوم المنفعة العامة استخدم من جانب ممثلى الصناعة فى نيوزيلندة لتبرير استمرار مسئولية الحكومة عن الترويج السياحى. وقد دافع أعضاء المائدة المستديرة للأعمال التجارية فى نيوزيلندة، واتحاد صناعة السياحة فى نيوزيلندة (أوفالون ١٩٩٢، ص ١١) عن أن المؤسسات الفردية العاملة فى السياحة لن تكون قادرة على "تحقيق عائد كاف يبرر النفقات التى تحملتها فى الترويج فى الخارج، لأن جزءاً كبيراً من الفوائد سيتسرب إلى المؤسسات المنافسة لها، فالترويج الدولى ينظر إليه باعتباره متضمناً عنصراً كبيراً من المنفعة العامة". كما أن الدعم المستمر لتكفل الحكومة بالترويج السياحى حول العالم يجد تبريره أيضاً فى الدفاع عن أن صناعة السياحة يجب أن تكافأ لأنها تدعم الاقتصاد من خلال العوائد التى تحققها، كما تدعم الحكومة بصفة خاصة من خلال الضرائب (جيفريز ١٩٨٩، وأوفالون ١٩٩٢).

إن أحد الملامح الأكثر غرابة فى الترويج السياحى الذى تقوم به المنظمات السياحية الحكومية هو أن هذه المنظمات لا تمتلك سوى رقابة محدودة على المنتج

السياحي الذي تعمل هذه المنظمات على تسويقه، مع امتلاك قلة قليلة في الواقع من السلع والمرافق والخدمات التي تكوّن المنتج السياحي (بيرس ١٩٩٢). إن هذا الافتقار إلى الرقابة دليل على قوة الحجة الخاصة بالمنفعة العامة التي تستند إليها صناعة السياحة لتبرير الاحتفاظ بشكل دائم بالتمويل الحكومي للترويج للمقاصد السياحية. ولكن قد يكون دليلاً أيضاً على القوة السياسية لجماعات الضغط السياحية للتأثير في السياسات السياحية الحكومية (على سبيل المثال: كريك ١٩٩٠).

السياحة الاجتماعية :

يمكن تعريف السياحة الاجتماعية على أنها "العلاقات والمصطلحات في مجال السياحة الناتجة من المشاركة في السفر من جانب عناصر ذات قدرة اقتصادية محدودة أو غير ميسورة في المجتمع" (هانزنجر، مقتبسة من ميرفى ١٩٨٥، ص ٢٣) وتتضمن السياحة الاجتماعية تحديد فوائد الإجازات للجماعات الهامشية اقتصادياً مثل غير العاملين وربات البيوت والعائلات ذات العائل الواحد، وأرباب المعاشات والمعاقين. ويعرف المكتب الدولي للسياحة الاجتماعية هذا النوع من السياحة بأنه "مجموع العلاقات والظواهر المستمدة من المشاركة في السياحة من جانب الجماعات الاجتماعية ذات الدخول المتوسطة - وهي المشاركة التي تصبح ممكنة أو سهلة بإجراءات ذات سمة اجتماعية واضحة" (هولوت ١٩٨١، ص ٢٠٨).

وطبقاً لما ذكره ميرفى (١٩٨٥، ص ٢٤) فإن السياحة الاجتماعية "أصبحت معترفاً بها باعتبارها أحد مركبات السياحة الحديثة وهدفاً مشروعاً من أهدافها. إن توسيع نطاق الفوائد الجسمانية والنفسية الناجمة عن الراحة والسفر لتشمل أناساً أقل ثروة. يمكن أن ينظر إليه باعتباره دواء وقائياً". وللحكومات الأوروبية تقليد عريق في تقديم الإجازات لغير القادرين، مثل تلك التي يقدمها صندوق توفير الرحلات السويسري. وفي الواقع فإنه بالإمكان القول بالنسبة إلى حالة سويسرا بأن سياستها السياحية الوطنية متأثرة كثيراً بمبادئ السياحة الاجتماعية. فالمبدأ الجوهرى في السياسة السياحية السويسرية هو أن "السياحة عنصر مسهم فعال لمجتمع صحيح وسليم"

(جلج ١٩٨٨، ص٣٩)، وبالسياحة الاجتماعية يمكن تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة بما يلي:

* الهدف الكلى وهو "ضمان توفير حاجات السائحين والأفراد فى كل جوانب الحياة بالصورة المثلى من خلال التسهيلات الجماعية الفعالة وحفظ الصحة البيئية".

* الأهداف الجزئية وتشمل الهدف الاجتماعى الذى يعنى "خلق أفضل الظروف الاجتماعية الممكنة للسائح والسكان المحليين". كما تشمل الهدف الاقتصادى الذى يعنى "تشجيع صناعة السياحة بشكل تنافسى وفعال". وهناك أيضاً الهدف البيئى بمعنى "ضمان نوعية مريحة من المناطق السياحية الطبيعية والصناعية (اللجنة الاتحادية الاستشارية للسياحة ١٩٧٩، ص٦٠، فى جلج ١٩٨٨، ص١٣٩).

ويعد الموقف السويسرى موقفاً فريداً فى إطار بيئة السياسة السياحية لأوروبا الغربية. لكن فى السنوات الأخيرة تقلص مستوى الدعم الحكومى فى أوروبا الغربية للسياحة الاجتماعية بسبب تقلص الإنفاق الحكومى على جوانب الرفاه، وربما يعود ذلك أيضاً إلى التصورات أن السياحة الاجتماعية تحمل ملامح الأيديولوجيات الاشتراكية.

ومما لا شك فيه أن تكفل الدولة بالسياحة كان عنصراً رئيسياً فى التصورات حول النشاطات الترفيهية التى تبنتها الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية. وفى ظل الدول الاشتراكية "كانت السياحة الداخلية من أدوار الرفاهية والأنوار الاجتماعية التى تتولاها النقابات العمالية، بالرغم من أن منظمات ومؤسسات فردية أخرى كانت تقوم بدور مهم فى هذا الصدد" (هول دى ١٩٩١ ج، ص٤٩). وفى ظل الدول الاشتراكية السابقة كان ينظر إلى السياحة باعتبارها شكلاً من أشكال الترفيه الخلاق، وقامت بوظيفة اجتماعية اقتصادية فى الحفاظ على الصحة والحياة المناسبة للطبقات العاملة الصناعية من خلال معسكرات الشباب وأماكن قضاء الإجازات والسياحة التعليمية وتكفل نقابات العمال بالسياحة والإجازات المدعمة (هول دى ١٩٩١ د). وعلى سبيل المثال كانت الوظيفة الاجتماعية الرئيسية للسياحة فى بولندا (أوستروسكى ١٩٨٦، ١٩٨٧) وتشيكو سلوفاكيا السابقة هى "إعادة إنتاج القوى الجسمانية والعقلية للشعب العامل" (دميك وإستريدا ١٩٧١، وفى كارتز ١٩٩١، ص١٦١).

وفى رومانيا كان ينظر إلى السياحة باعتبارها جوهر "التنمية الثقافية المتنوعة للمجتمع الاشتراكي" (ترنوك ١٩٩١، ص ٢٠٩). وكانت السياحة تحت سيطرة الدولة فى رومانيا تغاير أيضاً السياحة فى الدول الغربية الرأسمالية، فالجماعية للإنسان الاشتراكي تسود على الفردية فى السياحة فى الدول الغربية. وهكذا فإن السياحة الرومانية كانت تنطوى غالباً على عنصر تعليمى بتشجيع العمال على فهم المشكلات العالمية والعلاقات المحتملة بين السياحة لتسلك الجبال والصحة فى الدول الشيوعية (ترنوك ١٩٩١). وبالمثل فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة (ألمانيا الشرقية) كانت السياحة تقوم بوظيفة أيديولوجية مهمة للدولة "بالتركيز الشديد على الترفيه الجماعى والإجازات فى أماكن للإقامة قدمتها جهات العمل والنقابات العمالية، وقد صممت هذه الأماكن لكى تخلق التماسك الاجتماعى والروح الجماعية، إلى جانب المزج بين وقت الترفيه والتعمدب السياسى" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٩). إن حجم الدعم الذى تقدمه مثل هذه الدولة للسياحة كان كبيراً، ويؤدى إلى زيادة نسبية كبيرة فى الرحلات الداخلية : "وفى ظل النظام القديم قام أكثر من نصف سكان ألمانيا الشرقية وربما ثلاثة أرباعهم، برحلة واحدة كل عامين، كل منها ما بين ١٠-١٤ يوماً" (ميلر ١٩٩١، ص ١٤٩).

ويسبب ما يحدث الآن من تحول من النظام الاشتراكي للدولة إلى نظام الاقتصاد المختلط فى أوروبا الشرقية، فإن وظيفة الرفاه للسياحة فى هذه الدول تشهد انهياراً حاداً حيث تحولت الموارد المالية الشحيحة إلى الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً (هول دى ١٩٩١). وربما أدت الظروف المتغيرة فى أوروبا الشرقية أيضاً إلى تشكك الحكومات الغربية ذاتها فى الوظائف الأيديولوجية لمفهوم السياحة التابعة للدولة. بيد أن السياحة الاجتماعية يجب أن ينظر إليها فى إطار المنظور الأشمل لطبيعة حقوق الإنسان. وكما يشير هولوت (١٩٨١، ص ٢١٢) فإن "السياحة الاجتماعية التى تجد مبررها فى أهدافها الفردية والجماعية، تتسجم مع وجهة النظر القائلة بأن كل الإجراءات التى يتخذها المجتمع الحديث تضمن عدالة أكثر وكرامة أفضل ومتعة أحسن لحياة جميع المواطنين".

الحكومة حامية للمصالح :

إن الدور الأخير الذى تقوم به الحكومة فى السياحة هو دور حامية المصالح. وهذا الدور، رغم أنه لا يكون فى مجال السياحة تحديداً، فقد ينطوى على مضامين كبيرة بالنسبة إلى طبيعة التنمية السياحية. إن الدفاع عن المصالح المحلية كان تقليديا الشغل الشاغل لكثير من النشاطات الحكومية لا سيما أن الحكومة تقوم بدور الموازنة بين مختلف المصالح والقيم على المستوى الوطنى أكثر من المصالح الفنية على المستوى الضيق والتي تعد صناعة السياحة من بينها. ولا يعنى هذا بالطبع إنكار المصالح التى لا تمثل داخل بنية الحكومة. لقد أنشئت السلطات التشريعية وغالبية أجهزة الدولة لحماية الجماعات الفنية، ولتمثيل المصالح الرئيسية فى العملية السياسية، ولحماية النظام الاجتماعى عبر مقومات الرفاه لعدد من قطاعات الأعمال والقطاعات الاجتماعية بصفة عامة (دافيس وآخرون ١٩٩٢، ص ٢٦) بيد أن السياسة السياحية تتطلب النظر إليها باعتبارها مسألة فى سلسلة كبيرة من السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالرفاه والبيئة. وتعكس القرارات الخاصة بالسياسات رغبة فى تلبية مصالح المستوى الحكومى المعنى بهذه القرارات، أى الحكومات الوطنية والإقليمية والولائية والمحلية، أكثر من اهتمامها بالمصالح الفنية لصناعة السياحة.

الحكومة والسياسة السياحية :

بينت المناقشة السابقة الأساليب المختلفة التى تلتزم بها الحكومة فى السياحة وقد حدد ليكوريث وآخرون (١٩٩١، ص ٦٤) دورين للحكومة فى صياغة السياسة السياحية: الأول هو "العمل الإيجابى المقصود الذى تقوم به الحكومة لصالح قطاع السياحة". أما الدور الثانى فهو العمل السلبي غير المقصود الذى تقوم به الحكومة وينطوى على مضامين تتعلق بالسياحة، لكنه عمل لا يقصد به تحديداً السياحة أو التأثير على التنمية السياحية".

إن هذا التمييز بين الدورين، بالرغم من بساطته من حيث التمييز بين النواتج السياسية، لا يشير إلى التعقيد الموجود في السياسة السياحية أو في طبيعة عملية صناعة السياسة السياحية.

ومن المعلوم أن تحليل السياسات يهتم بفهم وشرح موضوع محتوى السياسة والقرارات الخاصة بها والطريقة التي يتم بها صنع هذه القرارات (باريت وفدج ١٩٨١، ص٦)، باعتبار أن السياسة العامة هي "بنية أو مستودع القيم أو السلوك التي تشتمل على التصور الحكومي" (كرول ١٩٦٩، ص٩). إن هذا التعريف للسياسة تعريف واسع بالقدر الكافي للتمييز بين المعلن والمتضمن والمتصور والمنجز في عملية السياسة السياحية (أوشيون ١٩٧١، وفي ميتشيل ١٩٧٩، ص٢٩).

إن معظم التعليقات حول السياسة السياحية تعليقات توصيفية في طبيعتها (انظر الفصل الأول). وعلى سبيل المثال دافع ليكوريث وآخرون (١٩٩١، ص٦٧) عن أن "المطلوب هو الاتفاق على مفهوم أن السياسة السياحية يجب أن تتضمن الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية والسياحة الدولية والمحلية، والاعتراف أنه بدون وجود أهداف وغايات متفق عليها فإن التخطيط الرسمي للتنمية يكون غير منسق وغير مرض". ويضيف هؤلاء الكتاب أن "الأمل في المساهمة الإيجابية المحتملة للسياسة يرتبط بشدة بالحاجة إلى :

١ - وضع أهداف لقطاع السياحة.

٢ - صياغة سياسة لتنفيذ هذه الأهداف (ليكوريث وآخرون ١٩٩١، ص٧٠).

ومن المنظور الإداري فإن هذه المقولات تبدو مقبولة لدى من يقرأ هذا الكتاب، ولكنها لا توضح البيئة السياسية والعملية السياسية التي يجب الإحاطة بها لتعطي هذه المقولات فعاليتها في واقع صنع السياسة السياحية.

ولسوء الحظ فإن المناقشات المعاصرة لتطوير السياسة السياحية، فيما عدا بعض الاستثناءات الجوهرية (مثل ريختر ١٩٨٩، وجرينود وشاو ١٩٩٠) أخفقت في إلقاء الضوء على الأبعاد السياسية للسياسة السياحية، وتطبيق هذه السياسات بحيث تظهر في تطورات سياحية محددة. وقد ركزت معظم الكتابات حول السياسة السياحية

بدلاً من ذلك على المنظمات السياحية الحكومية وعلى أعمالها. بيد أن هذا التصور غير كاف لشرح طبيعة ونمط صياغة السياسة السياحية أو مردوداتها. وقد لاحظ فريدم (١٩٧٦، ص٤٤٦-٤٤٧) فى هذا الصدد:

إن النظر إلى التنظيمات باعتبارها كليات موحدة ذات أهداف دائمة قد يعنى تجاهل ديناميات الحياة التنظيمية. وقد تؤدي هذه النظرة إلى التمويه على الأنماط المتحولة فى مصالح الجماعات التى يتكون منها التنظيم. إن بنية القوة أو السلطة هى التى تنحدر، بحيث تكون هناك جماعات محدودة وأفراد قليلون هم الذين يهتمون بشكل ما بعملية صنع سياسة معينة. ومن ثم فإن مخرجات عملية صنع السياسات يمكن أن تعكس القوى النسبية لهؤلاء المهتمين بها لدرجة أن الاستقرار فى بنية السلطة ينتج نوعاً من الاستقرار فى السياسة. وإذا ما أظهر ناتج السياسة تماسكاً وسياًقاً قوياً مبرراً لوصف "العقلانية"، فإن هذا يعكس قدرة جماعية معينة على السيطرة على الأحداث.

إن القول بأن صياغة السياسة السياحية على مستوى تنظيمى معين - لا يتأثر بالمصالح والقيم المختلفة - يعنى فى الوقت ذاته تجاهل أن انخراط الحكومة فى السياحة انخراط سياسى، وكما ذكر هيلد وكريجر (١٩٨٤، ص١٨) فإن "سلطة الدولة تعبر فى آن واحد عن المقاصد والأغراض الخاصة بالحكومة وموظفى الدولة (وهؤلاء قد يتصرفون بشكل مختلف) وعن المعايير التى توضع من خلال السياق المؤسسى لعلاقات الدولة - المجتمع". وهكذا يناقش القسم التالى طبيعة تحليل السياسة السياحية، ويميز بعض العناصر الرئيسية التى تحدد اتجاه التطور السياسى وصياغة السياسة السياحية.

تحليل السياسة السياحية :

تعتبر السياسة العامة موضوعاً صعباً إلى حد ما من حيث إخضاعها للبحث بسبب تعقدها، وبصفة خاصة بسبب الطبيعة الزمنية لعمليتها، وتعدد المشاركين فيها

وتدبيراتها وطبيعتها الطارئة وتأثيراتها النظرية (جرينبرج وآخرون ١٩٧٧، ص ١٥٣٢).
وقد لاحظ لايدن وشيمان وكروول (١٩٦٩، ص ١٥٦-١٥٧):

«إجمالاً فإن الافتراض الواقعي المطبق هو أن القرار العام مزيج من المساهمات المتنوعة - من بينها المواقف العامة - التي تقدم المادة اللازمة لشبكة التفاعلات الاجتماعية. ونادراً ما يظهر مجرى التفاعلات بنية دائمة لا تتغير، بل إنه عوضاً عن ذلك ينمو ويتطور ويتغير من حيث الشكل والتركيب بمرور الوقت. إن أحد المبررات الرئيسية التي تفسر لماذا تبدو عملية السياسة العامة وكأنها لغز غامض لكثير من الناس، هو تلك السيولة، أو هذا الرفض للبقاء داخل حدود الأبنية المؤسسية المصممة للتعامل مع القضايا العامة».

وهذا الموقف أدى إلى ظهور بنية نظرية عريضة ومختلفة ، وهذا مما دفع جينكنز (١٩٧٨، ص ٩) إلى القول بأن "دراسة السياسات أصبحت حقلاً للعلوم المتداخلة، ومهما كانت شعبية هذا الحقل، فإن دراسته لم تؤد إلى قدر كبير من التماسك النظري، وقد تختلف التفسيرات بشدة اعتماداً على أصالة المحلل". وإن وجود نماذج مختلفة لتفسير الأحداث ذاتها يؤدي بالتالي إلى نتائج مختلفة في حالات كثيرة (أليسون ١٩٧١، وفيجانس ١٩٧٩).

إن معظم الإشارات إلى صنع السياسة أو القرار في الأدبيات السياحية يتجه إلى استخدام نموذج وصفي يوضح كيفية صنع القرار السياحي والسياسة السياحية طبقاً لمعايير متخذة سلفاً (على سبيل المثال: سسا ١٩٧٦، ميرفى ١٩٨٥، جن ١٩٨٨ . انظر الفصل الأول). ويفترض المدخل الوصفي العقلاني وجود ثنائية بين عملية صنع السياسة والإدارة ووجود "الإنسان الاقتصادي" (هكذا) بحيث يمكن للأفراد "تحديد الأهداف والقيم والغايات وترتيبها"، كما يمكنهم باستمرار الاختيار بينها بعد جمع المعلومات الضرورية وتقييمها بشكل منهجي (ميتشل ١٩٧٩، ص ٢٩٦). إن هذا المنهج "العلمي" أو "العقلاني" في تحليل السياسات والإدارة يتركز حول هدفين : "الكشف عن ماذا تستطيع الحكومة أن تفعله بدقة ونجاح"، و"كيف يمكنها أن تقوم بهذه الأمور بأكبر كفاءة ممكنة وبأقل التكاليف من حيث المال أو من حيث الطاقة".

(ويلسون ١٩٤١، ص ٤٨١). إن المناهج الوصفية أو العقلانية فى تحليل السياسة السياحية قد تكون مجدية فى تمييز بعض سمات السلوك البشرى، بالرغم من أنها لا تستطيع تفسير العمق والتعقيد الموجودين فى عملية صنع السياسة. وتصلح النماذج الوصفية كمرشد للكشف عن مثل معينة. ومهما يكن فإن هذه المثل لا يمكن الوصول إليها بدون فهم ما يحدث فعليا فى صياغة السياسة السياحية وتنفيذها.

إن النماذج الوصفية لصنع السياسة من خلال تركيزها على عملية صنع السياسة، تمثل رفضاً للثنائية العقلانية "السياسة/ الإدارة" التى تتسم بها المناهج الوصفية لتحليل السياسات "بدون عملية يكون مجرى النموذج العقلانى ساكناً، وبدون عملية لا يكون هناك اهتمام بالسمة المعقدة وغير اليقينية للعلاقات، وبدون عملية لا نستطيع ببساطة أن ندرك كيف يمكن لعنصر واحد أن يتحول بشكل غامض إلى عنصر آخر" (منز ١٩٧٥، ص ٦٤٩-٦٥٠). وبالمثل يرى جينكنز (١٩٧٨، ص ١٦) أنه "بالنسبة إلى كثيرين تعد العملية بؤرة تركيز رئيسية، إن لم تكن البؤرة الوحيدة، إلى درجة أن الكثيرين يدافعون عن أن الإدراك المفهومى لعملية السياسة أمر جوهري فى أى تحليل للسياسة العامة". وهكذا فإن التحليل الوصفى للسياسة السياحية يعنى:

"أنه لكى يتم شرح كيفية بقاء السياسة وكيفية تغييرها يجب الكشف عن الظروف الاجتماعية السياسية التى يعمل فى ظلها النظام السياسى، وفحص مدى انعكاس التأثيرات الخارجية على مخرجات السياسة. ومن ثم فإن المهمة الرئيسية لمحلل السياسة هى الكشف عن الروابط بين البيئة والنظام السياسى ونواتج السياسة وتأثيراتها" (جينكنز ١٩٧٨، ص ٢٦-٢٧). ويشتمل صنع السياسة على نمط من العمل فترة من الزمن، ويشتمل على عديد من القرارات (أندرسون ١٩٧٥، ص ١٠). وهناك اعتبار كبير فى عملية السياسة لنموذج المدخلات - المخرجات المستقى من كتابات إيستون (١٩٥٧، ١٩٦٥). ويركز منهج إيستون على الديناميات والعمليات الخاصة بنظام سياسى والتى تدور فى محيطه السياسى (شكل ١/٢). ويميز النموذج بين :

١ - المطالب السياسية وهى المطالبة بالقيام بعمل ينبع من داخل النظام السياسى ومن خارجه.

٢ - القرارات السياسية، وهى قرارات سلطوية أكثر منها قرارات روتينية تتخذها السلطات السياسية.

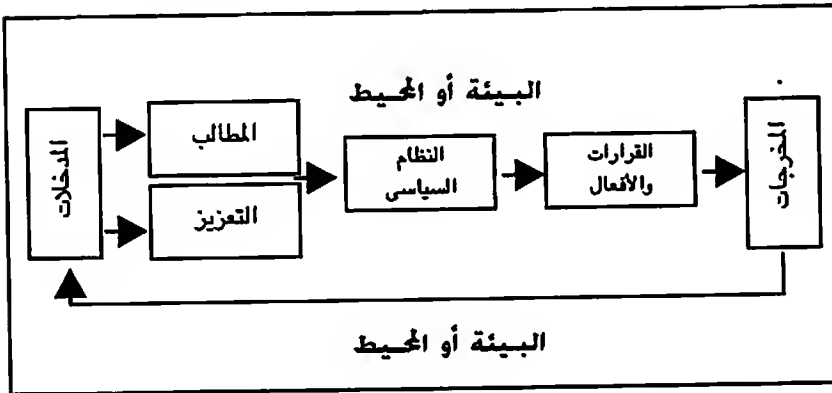
٣ - المخرجات السياسية التى تعنى ما يفعله النظام. وبالتالي فإنه فى حين أن السلع والخدمات (مثل السياحة) هى أكثر المخرجات الملموسة، فإن المفهوم لا يقتصر على ذلك.

٤ - النواتج السياسية (أو الآثار) وتعنى النتائج المقصودة أو غير المقصودة التى يتمخض عنها الفعل، أو عدم الفعل، السياسى.

إن هذه المكونات الأربعة لعملية صنع السياسة، المتعلقة بقضايا سياسات سياحية محددة، موضحة فى الشكل ٢/٢ .

الشكل ١/٢

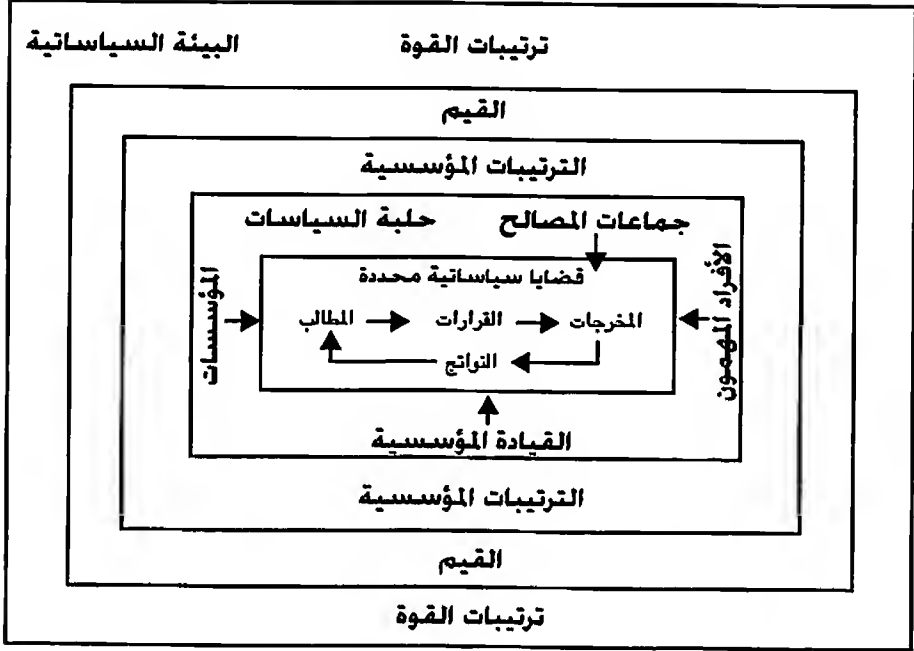
النموذج المبسط للنظام السياسى عند إيستون



المصدر: إيستون ١٩٦٥، ص ٣٢ . أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة شيكاغو .

الشكل ٢/٢

عناصر فى عملية صنع السياسة السياحية



ويجب أن يوضع كل تطوير لسياسة ما داخل إطار البيئة السياسية التى يتم فى إطارها التفاعل والتنافس بين جماعات المصالح (مثل الجمعيات الصناعية، وجماعات الحماية والجماعات المجتمعية) والمؤسسات (الإدارات والأجهزة الحكومية المسنولة عن السياحة) والشخصيات المهمة (مثل ممثلى الصناعة الرئيسيين) والقيادة المؤسسية (مثل الوزراء المسؤولين عن ملف السياحة وكبار موظفى الإدارات الحكومية). إن التنافس بين هذه الجماعات والتفاعل بينها يجرى من أجل تقرير الخيارات الخاصة بالسياسة السياحية. ولكن إلقاء الضوء على الأهداف التنافسية للفاعلين داخل عملية صنع السياسة يقتضى الاعتراف بوجود البيئة الأوسع التى تحدث فيها عملية صنع السياسة والتى تشمل الترتيبات المؤسسية والترتيبات القيمية والسلطوية.

وكما ذكر في الفصل الأول أنه عند اختيار سياسات سياحية معينة، فإن صانعي القرارات يختارون أيضاً بين مجموعات مختلفة من القيم. وهكذا فإن الأجهزة الحكومية التي تقوم بمهمة تنظيم وتقرير طبيعة التنمية السياحية تدخل في عملية الاختيار القيمي.

إن القيم هي "غايات وأهداف ومصالح ومعتقدات وأخلاقيات وتحيزات ومواقف وتقاليـد ومثـل وأغراض تتغير وفقاً للتصور البشرى ويمضى الوقت، ولها تأثير كبير في الصراعات على السلطة المتعلقة بالسياسة (هننج ١٩٧٤، ص ١٥) وأصبحت ذات شأن متزايد في دراسة التنمية السياحية، لا سيما التنمية السياحية المستدامة والمناسبة (مثل ريختر ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩١، ويراويل ولين ١٩٩٣). وتركز معظم السياسات السياحية على فوائد السياحة فقط أكثر من تركيزها على الآثار السلبية التي تحدثها. وكما لاحظ شاو وجرينود وويليامز (١٩٨٨، ص ١٧٢) في الحالة البريطانية "ما يتردد دائماً عن أن السياسة الحكومية تجاه السياحة في المملكة المتحدة غير واضحة، بمعنى أنه لا يوجد سوى قليل من السياسة الرسمية القائمة حالياً يؤكد أن السياحة "شيء حسن". بيد أن هناك حاجة إلى عدم النظر إلى السياحة في حد ذاتها بل النظر إلى تكاليف تنميتها، وإلى الإستراتيجيات البديلة التي يمكن أن تسعى إليها منطقة ما أو مجتمع معين" (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ب، ص ٢٣٨). ولكي يمكن تقييم اختيار البدائل المحتملة للتنمية السياحية، فإنه من الأهمية بمكان الاعتراف بالترتيبات السلطوية التي تقرر اختيار السياسة.

إن تقدير الفاعلين ومنظومة القيود التي يصطدمون بها مسألة جوهرية لفهم سلوك التنظيمات السياحية وأدائها. ويقول كروزير (١٩٦٤، ص ١٠٧) بأن "سلوك الناس والجماعات ومواقفهم داخل أي منظمة لا يمكن تفسيره بدون الرجوع إلى العلاقات السلطوية القائمة بينهم". وبالمثل قال كرنسون (١٩٧١، ص ١٥٦-١٥٧) "للخصايا السياسية وجه تنظيمي". ومن ثم فإن محاولات الربط بين مادة السياسة السياحية وعملية صنع السياسة السياحية تقتضى تبني أساليب تحليلية تدمج التحليل النظمي في تحليل السياسات. (جينكز ١٩٧٨، ص ٤٧). وهكذا فإن دراسة الترتيبات السلطوية تعد جزءاً حيوياً في تحليل السياسة السياحية، لأن السلطة تحكم التفاعل بين الأفراد

والمنظمات والأجهزة المؤثرة، أو التى تحاول التأثير، فى صياغة السياسة السياحية وأسلوب تنفيذها. وفى حالة السياسة السياحية البريطانية مثلاً فإن "جدول الأعمال الخاص بالسياحة يكون محجوباً إلى حد بعيد، بمعنى أنه يعد على مستوى حكومى فرعى وينفذ من خلال عمليات للقطاع الخاص منفصلة تماماً عن هذه الأبنية الحكومية" (شاو وجرينوود وويليامز ١٩٨٨، ص ١٧٤). والمرء مجبر على الاعتراف بأنه فى غمار وضع السياسة السياحية فإن قضايا معينة يمكن أن تكبت وأن مصالح معينة قد يتم تجاهلها، أو أن العلاقات بين الأفراد والأجهزة قد تتغير أو أن عدم العمل يصبح أمراً معتاداً (نوزيك ١٩٧٢).

إن طبيعة التشتت فى صناعة السياحة تجعل من الصعب تشكيل جماعة ضغط قوية لتشجيع الحكومة على صياغة سياسات لصالح الصناعة (وانهيل ١٩٨٧). ففى أستراليا والولايات المتحدة - كما سنرى فيما بعد - استطاعت جماعات الضغط القوية نسبياً فى الصناعة أن تنمى تأثيراً معقولاً على السياسة الحكومية. ولكن فى حالة السياحة فى تايلاند مثلاً فإن الطبيعة المشتتة لصناعة السياحة قللت من قدرتها على الضغط على الحكومة لتوزيع الموارد مقارنة بالجماعات الصناعية الأخرى. وحسب ما يرى إليوت (١٩٨٧، ص ٢٢٥) فإن "السياحة لا تمتلك سلطة مثل سلطة الجماعات العسكرية أو الزراعية المنظمة بحيث تشكل خطورة على الحكومات أو على طموحات السياسيين. إن تأثيرها محدود لأنها ليست صناعة كبيرة من حيث عدد الناس المنخرطين فيها، وليست منظمة جيداً، ولا تشكل جماعة ضغط مؤثرة. وفى الواقع فإن الدوافع الاقتصادية، لا الأساس السلطوى الأصيل للسياحة، هى التى دفعت الحكومة التايلاندية للاقتناع بالسياحة كأداة للتنمية الاقتصادية.

إن من طبيعة الحكومات الاستجابة للضغوط القوية. ولا تمتلك السياحة مثل هذه القوة، ولذلك لا يقدم لها سوى الحد الأدنى من الدعم الفعلى، وغالباً ما تخضع للتجاهل. ولكن الآن بسبب الضغوط الاقتصادية الحادة أصبح دور الحكومة التايلاندية ومدخلها أكثر دينامية واستجابة (إليوت ١٩٨٧، ص ٢٢٥).

المصالح والسلطة والتنمية السياحية :

هناك مؤشر على الدور الذى تلعبه السلطة فى التنمية السياحية قدمته دراسة عن السياحة الترفيهية فى ثلاثة مجتمعات ساحلية فى نورث كارولينا بالولايات المتحدة (فى جزر باث وأورينتال وهاركيز). وقد فحص بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٠٢) الفرضية القائلة بأن "معدل النمو (الحجم والسرعة) ومقدار انغماس المجتمع ورقابته (أو سلطته) على التغيير، تؤثر فى مقدار وطريقة توزيع التكاليف والمربودات المرتبطة بالسياحة وتوسعها". وتعرف السلطة بأنها تشتمل على ملكية الأرض والمورد المالى وطاقة السكان المحليين، وعلاقة التقاليد المحلية بمشروعات التنمية السياحية. وقد طور المؤلفان نموذجاً للتنمية السياحية من دراسة التنمية السياحية فى المجتمعات الثلاثة، وهذا النموذج ربط معدلات النمو بتوزيع السلطة والعوائد التى يحققها كل مجتمع من المجتمعات الثلاثة (جدول ٢/٢). ويرى بيك وليبى (١٩٨٩، ص٢٢١) أن العامل الحاسم فى تقرير التأثير الإيجابى أو السلبى للتنمية السياحية على المجتمع المستقبل كان هو مصدر السلطة المنظمة. وهذا يعنى ما إذا كان المجتمع المستقبل يمتلك القدرة على الوصول إلى هذه القوة أو السلطة. وعلى سبيل المثال: ففي حالة مدينة أورينتال تشير الدراسة إلى أن تأثير القادمين الجدد على الخطوط التقليدية للسلطة يمكن أن يحدث شعوراً من الاستياء تجاه التنمية السياحية. وهذه النتيجة مهمة لأنها تلقى الضوء على الحاجة إلى مخططين للسياحة يأخذون فى اعتبارهم توزيع السلطة بين سلسلة من المصالح المعنية بعملية التنمية السياحية.

وإذا كان من الصعب إلى حد ما أن تقرر الدراسات السياحية المجتمعية العوامل التى تؤدى إلى نماذج معينة للتنمية السياحية، فقد ظهرت فى السنوات الأخيرة إجراءات معلنه لتشكيل السياسة السياحية فى الدول الغربية، مع إنشاء لجان أو بعثات لتقصى المعلومات (كرايك ١٩٩٠). وهذا قد يؤدى إلى تقديم رؤى قيمة لطبيعة عملية صنع السياسة والقوة النسبية للمشاركين من جماعات المصالح فى هذه العملية.

فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ قامت لجنة مساعدة الصناعات الأسترالية بإجراء استقصاء عن السفر والسياحة فى أستراليا. وقد "دعيت هيئات فرعية شعبية لتقديم

النصح للجنة حول مظاهر الصناعة وحول سياقها القومى. ولسوء الحظ فإن قليلاً من هذا المدخل كان واضحاً فى التقرير النهائى (كرايك ١٩٩٠). فقد تلقت اللجنة (١٩٨٩) عدداً كبيراً من الردود تخص صناعة السياحة الأسترالية مع الإشارة بصفة خاصة إلى الآثار البيئية والاجتماعية للسياحة فضلاً عن عدد من ردود الهيئات الصناعية الأخرى (جدول ٣/٢).

ولكن فى مثال تقليدى عن الزبائن، كانت نتائج التقرير متشابهة بدرجة كبيرة بالنسبة إلى المشاركين فى الفحص من الإدارات الحكومية والجمعيات الصناعية، والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى تعد الجهاز الأعلى للصناعة. وقد أظهرت هذه الأخيرة أنها ذات تأثير جوهري. وأن حجم مذهب "الزبائنية" والوزن السياسى الواضح لقطاعات صناعة السياحة يمكن فهمهما من خلال التغيرات التى حدثت بين مسودة التقرير والتقرير النهائى الذى أعلن. وطبقاً لما ذكره كرايك (١٩٩٠):

إن التوصيات فى مسودة التقرير المتعلقة بالأسئلة حول حوافز الصناعة والشروط الضريبية ومبدأ "مدفوعات المستخدم" تم تعديلها أو التخلّى عنها بدرجة كبيرة فى التقرير النهائى. إن أكبر تغيير كامل كان يتعلق بمستقبل اللجنة الأسترالية للسياحة وجهاز الترويج الممول فيدرالياً. وبينما أوصت مسودة التقرير بأن التمويل يجب أن يستكمل دورته فى خمس سنوات، وأن يتملك القطاع الخاص عملية الترويج على المستوى الوطنى، فإن التقرير النهائى اقتبس حرفياً توصيات إحدى هيئات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة التى أوصت بأن يستمر التمويل على أن تتم إعادة النظر فيه فى خلال خمس سنوات.

الجدول ٢/٢
نموذج للتنمية السياحية

معدل التغير	أساس القوة	التكاليف والمردودات
نمو سريع	<ul style="list-style-type: none"> ● مباني غرف النوم ● المقيمون في الصيف ● التجارة التخصصية (ماعد التمويل) 	<ul style="list-style-type: none"> ● التغير السريع في قواعد السلوك المحلية ● بنية جديدة للقوة والاقتصاد
نمو بطيء	<ul style="list-style-type: none"> ● تطورات فردية ● ملكية محلية ● تجارة محلية متوسعة (تمويل محلي) 	<ul style="list-style-type: none"> ● تغير بطيء في قواعد السلوك ● بنية قوة مستقرة
تنمية طارئة	<ul style="list-style-type: none"> ● عبور ● أصحاب عطلات نهاية الأسبوع ● المستثمرون الموسميون (التمويل المحلي) 	<ul style="list-style-type: none"> ● قواعد مستقرة للسلوك ● قابلية التحرك الفردي داخل بنية القوة والاقتصاد ● تغير شامل محدود في الاقتصاد المحلي

المصدر: بيك وليبي ١٩٨٩، ص ٢٠٤ . أعيد إنتاجه بتصريح من مطبعة جامعة بنسلفانيا.

إن المدى الذي استطاعت فيه اللجنة المساعدة للصناعات أن تلبي احتياجات الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، اتضح بجلاء في تغير نغمة السير فرانك مور، رئيس الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة، تجاه الاستقصاء. ففي بداية الاستقصاء شجبه باعتباره "أضحوكة للخزانة العامة" ترغب من خلالها في فرض ضرائب أكثر على صناعة السياحة. وبعد التقرير النهائي أعلن أن صناعة السياحة رحبت باهتمام اللجنة المساعدة للصناعات لأن ذلك كان أمراً طبيعياً ولا يقوم على أفكار متصورة سلفاً. وقال بأن اللجنة المساعدة للصناعات "متزنة" و"بعيدة كلية عن المصلحة الذاتية" ولها "رؤية متوازنة عن الصناعة" (كرايك ١٩٩٠).

الجدول ٣/٢

تصنيف الهيئات في استطلاع اللجنة المساعدة للصناعات حول السفر والسياحة

عدد المستطلعين	عدد المستجيبين	منشأ الهيئة
		الحكومة :
٤٦	٢٤	فيدرالية
٢٤	١٥	ولائية
١١	٨	محلية/ إقليمية
٥	٣	آخرون
٨٦	٥٠	المجموع الفرعى
		القطاع الخاص :
٤٠	١٨	جماعات القمة
١٥	١٢	الجمعيات الإقليمية
٣٣	٢١	النقل والسفر
١٦	١٦	الإقامة
٣٤	٣٠	آخرون
١٣٨	٩٧	المجموع الفرعى
		هيئات شعبية :
٢٤	١٥	جماعات الحماية
٨	٧	جماعات مجتمعية
١١	٩	مؤسسات تعليمية
٤	٤	اتحادات
٣٦	٣٥	أفراد
٨٣	٧٠	المجموع الفرعى
٢٩٧	٢١٧	المجموع الكلى

المصدر : اللجنة المساعدة للصناعات ١٩٨٩ ، ص ب١- ب ٥ .

إن التنازع بين جماعات المصالح فى صياغة السياسة السياحية يتجلى بوضوح فى هذه الحالة فى الاهتمامات حول المشكلات الاجتماعية والبيئية. وقد استحوذت المشكلات الاجتماعية على صفحتين من المناقشات فى التقرير النهائى. بينما خصص لمشكلة البيئة الفصل قبل الأخير. وبالرغم من ذلك، فقد فحص التقرير هذه المشكلات بتجرد من ناحية استخدام الأرض، والمتنفعين المتنافسين والمنافع، وإن كان قد فشل فى التعامل بالقدر الكافى مع العوامل غير الاقتصادية. أما القضايا الاجتماعية والبيئية بعيدة المدى فقد تم تجاهلها تقريباً فى التقرير النهائى. وطبقاً لكرايك (١٩٩٠) فإن "الجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تنظر إلى هذا التقرير باعتباره "إنجيل الصناعة"، فى حين يرى آخرون أنه كتاب أزرع يعزز المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصالح العامة". ويعبارات ذات صلة بالمناقشة السابقة للعلاقة بين السياسات والقيم تستخلص كرايك "أنه لوقت مناسب أن تعاد سلة العوامل الثقافية والبيئية الثقيلة للغاية إلى مكان المركز فى عملية تحليل السياسات، وليس من الملائم أن تبقى هذه العوامل خارج التفكير الإنسانى".

وهناك مثال آخر يتعلق بأهمية دراسة صياغة السياسة السياحية فى إطار السلطة والقيم والترتيبات المؤسسية والمصالح التى نوقشت من قبل حيث أشارت دراسة هايز (١٩٨١) إلى تأثير المؤتمر الحزبى للسفر والسياحة فى الولايات المتحدة فى السياسة السياحية الوطنية الأمريكية. فقد أقام المؤتمر شبكة لتلقى المعلومات عن صناعة السياحة والمفاوضات السياسية وصيغة التسويات فى صنع القرار التشريعى. كما تولى أيضاً العمل كآلية للصناعة للتأثير على السياسات التى تؤثر فى مصالحه. واستخلص هايز (١٩٨١، ص ١٣٢) أن المؤتمر "الذى يضم أكثر من ٢٥٠ عضواً يعد أكبر جماعة غير رسمية فى مجلس النواب، ويتمتع المؤتمر بقاعدة واسعة من الدعم، ويمتد "نطاق تأثيره" فى عديد من الاتجاهات".

إن تأثير المؤتمر يتركز فى اتجاهين رئيسيين : الأول هو العلاقات الراسخة مع الفاعلين المؤسسين مثل اللجنة البرلمانية الفرعية للنقل والتجارة ووزارة النقل. أما الاتجاه الثانى الذى يتركز فيه تأثير المؤتمر فيتمثل فى أنه حقق نجاحاً فى تمرير التشريعات ذات العلاقة، مثل السياسة السياحية الوطنية، كما أحبط التشريعات التى

تضر بمصالح صناعة السياحة، مثل مشروع ترشيد توزيع الجازولين. وفي كلتا الحالتين عمل المؤتمر على تعزيز مصالح قطاعات صناعة السياحة من خلال نشاطاته البرلمانية (هايز ١٩٨١).

ويخضع المؤتمر أيضاً للضغط من جانب المصالح السياحية للقطاع الخاص. إن حجم تأثير الصناعة كبير. ويذكر أيرى (١٩٨٤؛ ص ٢٧١) في هذا الصدد أن "معظم شركات الطيران وشركات الفنادق ومشغلي الحافلات وغيرها تحتفظ بممثلين دائمين في واشنطن. وقضلاً عن ذلك كان هناك عام ١٩٨١ مكاتب في العاصمة لحوالي ٢٢ جمعية تجارية ذات صلة بالسفر. وكان لسبع شركات منها مكاتب علاقات حكومية تتمركز في واشنطن. ومن بين هذه الشركات ١١ شركة كانت ممثلة بحكم القانون من خلال مؤسسات للعلاقات العامة". وأكثر من ذلك ترجم النفوذ السياسى لصناعة السياحة على أعضاء الكونجرس والحكومة في شكل صناديق مالية سياسية. "ففي انتخابات ١٩٨٠/٧٩ أنفقت ٦٢ لجنة للعمل السياسى لصناعة السفر أكثر من ١,٥ مليون دولار على المرشحين (أيرى ١٩٨٤، ص ٢٧١).

إن الأمثلة الثلاثة المشار إليها لصنع السياسة السياحية أمثلة مفيدة كحالات دراسية للأسلوب الذى تصنع به فعليا القرارات الخاصة بالسياسة السياحية أو التمنية السياحية. وبالرغم من ذلك فإنها أمثلة نادرة في دراسة السياحة. وكما ذكرنا فى الفصل الأول فإن القرارات المناسبة للسياسة السياحية تعتمد على معرفة كيفية صنع هذه القرارات فى السياسة الواقعية، وكيفية تطبيقها بالتالى. وهكذا يصبح أمراً حيويًا، إذا ما أريد لدارسى السياحة أن يسهموا فى إجراء تحسينات على عملية صنع السياسة السياحيه، القيام بمزيد من الدراسات لإلقاء الضوء على كيفية صنع السياسات، وتوضيح المصالح التى تخدمها هذه السياسات.

السياحة والدولة والسياسة السياحية :

لقد أصبحت السياحة الآن نشاطاً مهماً وشائعاً ويجب على الحكومات ألا تتجاهله. إن أى حكومة تقر بقدر من المسئولية تجاه نمط ومجال النشاط الاقتصادى

لدولتها يجب أن تكون واعية بظهور "مجتمع ما بعد الصناعي" أو "اقتصاد الخدمات" ومن أجل الحاجة إلى مواجهة التحديات الجديدة لهذه التغيرات (هجن ١٩٨٤، ص ١٩).

وقد قدم هذا الفصل نظرة عامة على العلاقة بين الدولة والسياحة، والأنماط المختلفة من الانخراط الحكومي في مجال السياحة، وطبيعة صنع السياسة السياحية. وقد أشرنا إلى أن مؤسسات الدولة هي الإطار الذي تعمل فيه السياحة. ولسوء الحظ فإن نشاطات الدولة ودورها تم تجاهله في معظم البحوث السياحية المعاصرة، بالرغم من أن دراسات حديثة بدأت في إصلاح هذا الموقف. (مثل: برامهام وآخرون ١٩٨٩ أ؛ أرى ١٩٩٠ أ؛ وبريتون ١٩٩١، وروش ١٩٩٢). وبدأ يعطى اهتماماً أكبر لدور الحكومة في السياحة. وبرغم ذلك فإن هناك ندرة نسبية في مادة دراسة الحالات (انظر ويليامز وشاو ١٩٨٨ أ؛ ريختر ١٩٨٩؛ هول دي ١٩٩١؛ بيرس ١٩٩٢). وهكذا فإن معظم المناقشات لصنع السياسة السياحية تميل إلى التركيز على ما يجب أن تقوم به الحكومة بدلاً من بحث الأسلوب الذي تصنع به القرارات بالفعل. وبالرغم من بعض الجدوى في الدراسات الوصفية للسياسات، فإنها لم تلق الضوء على الأبعاد السياسية للسياحة، ولم تطرح الأسئلة الجوهرية عن تلك المصالح والقيم التي تخدمها سياسات موضوعة معينة.

ولا ريب في أن صنع السياسة السياحية ظاهرة معقدة، ولكن هذا يجب ألا يروع دارسي السياحة من دراستها. وفي الواقع فإنه من الضروري أن يتم تحليل صنع السياسات في جانبه الواقعي إذا ما أريد إدخال تحسينات في إدارة السياحة وتخطيطها، وإذا ما أريد تشجيع ظهور أنماط راسخة وملائمة للسياحة. إن محلي السياحة يجب أن يرغبوا على الاعتراف "بمسائل النظرية السياسية والقيم السياسية" التي "تستند إليها بشكل واضح أو ضمنى، قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص ٤٩-٥٠). ويلاحظ أن الأطر التحليلية المختلفة تنطوي على مواطن قوة ومواطن ضعف متنوعة، والمحلل يختار بين المداخل النظرية لكي يواجه مشكلات السياسة. بيد أنه بالتركيز على العناصر الجوهرية في عملية صنع السياسة السياحية، مثل الترتيبات المؤسسية والسلطة والفاعلين والمصالح والقيم، يصبح بالإمكان تحسين فهمنا الضعيف الحالي لصياغة وتنفيذ السياسة السياحية ومختلف نشاطات الدولة في التنمية السياحية.

الفصل الثالث

سياسة السياحة الدولية والعلاقات الدولية

السياحة الدولية ظاهرة سياسية، طالما وجب على الدولة الانخراط فى علاقات دولية، وإنفاق مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال والتخطيط على نطاق واسع (كريك ١٩٨٩، ص ٣٢٠).

مقدمة - السياحة الدولية والعلاقات الدولية :

إن السياحة بسبب طبيعتها الدولية المتنامية لا يمكن فصلها عن حقل العلاقات الدولية. فالسياحة جانب من جوانب السياسة الخارجية بقدر ما هى نشاط تجارى، حيث تشكل البنية التحتية للسياحة العالمية مكوناً مهماً فى العلاقات الدولية. (مولانا وسميث ١٩٩٠). "إن قبول زائرين أجانب وتسهيل سفرهم داخل حدود دولة ما عمل سياسى. وهذا العمل لابد أن يكون له تأثير أيضاً - إلى حد ما - فى السياسة المحلية (إدجل ١٩٧٨، ص ١٧١). إن فهم العلاقات السياسية بين الدول، وسياسات الدول تجاه انتقال المواطنين الأجانب إلى داخل الدولة أو إلى خارجها، أمر ضرورى لفهم السياحة المعاصرة. وقد لاحظ أرى (١٩٩٠، ص ٤٨) أن "عالمية السياحة تعنى أنه لا يمكن شرح أنماط السياحة فى أى مجتمع محدد بدون تحليل التطورات التى تجرى فى الدول الأخرى".

إن تشجيع تدفق الرحلات بين الدول قد يكون دليلاً على علاقات سياسية إيجابية. وعلى سبيل المثال كان يتم تشجيع السفر بين الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا

الشرقية لتعزيز مفاهيم التضامن الشيوعي. وبالعكس قد يوقف تدفق الرحلات بين الدول إذا كانت العلاقات السياسية ضعيفة. وعلى سبيل المثال، تم منع الأمريكيين منذ أوائل الستينيات من السفر في رحلات مباشرة إلى كوبا، كما حدث انهيار مأساوي في سفر الأمريكيين إلى الاتحاد السوفييتي في أعقاب غزو أفغانستان، وإسقاط طائرة كال ٧٠٠ بالمقاتلات السوفييتية. إن القيود على تدفق الرحلات قد تفرض عمداً لخدمة أهداف سياسية بعيدة.

ربما تكون السياحة سلاحاً غير خطير نسبياً تصب بها الدول العظمى سخطها على بعضها البعض، ولكن حان الوقت الذي أصبحت القيود التجارية على السفر التي تفرضها دولة ما وكأنها بالفعل عمل من أعمال الحرب ضد دولة صغيرة تعتمد بشكل كبير على تجارة السياحة. وفي بعض المناطق الجغرافية، مثل الكاريبي، يعتبر هذا الأمر واقعاً بالفعل. فدول مثل كوبا وجامايكا (في ظل مانلي) ونيكاراجوا وحتى جرينادا، اكتشفت أن حكومة الولايات المتحدة تمتلك ضغوطاً كثيرة على صناعة السياحة. أضف إلى ذلك القوة الضاربة لصناعة السفر في الولايات المتحدة، خاصة في مجالات خطوط الطيران والفنادق. وتكون النتيجة بالنسبة إلى المقاصد الصغيرة تحالفاً مرعباً (ريختر ١٩٨٤، ص ٦١٤).

إن تدفق الرحلات بين الدول قد يشجع على الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ولكن من ناحية أخرى فإن التدفق غير المتساوي للسائحين من الدول المتقدمة إلى مناطق العالم الثالث يواجه انتقادات لأنه يخلق الاعتماد الاقتصادي (بريتون ١٩٨٢ ب) بيد أنه من وجهة نظر الدولة المصدرة للسياحة فإن هذا الاعتماد قد يكون مفيداً سياسياً، حيث قد يخلق ظروفًا للتأثير في السياسة الخارجية للدولة المستقبلية (إدجل ١٩٧٨، فرانسييسكو ١٩٨٢). وقد وضع ماثيوس (١٩٧٨، ص ٧٩) الجدول حول هذا النوع من الاعتماد بالشكل التالي (انظر أيضاً الفصل الخامس): إن الامتزاج بين السياسات الخارجية للحكومات الغربية وشركاتها أدى إلى شكوك في الدول النامية بأن لشركات السياحة دوافع خفية، إن الربح هو الهدف الظاهر للشركة، وتمارس التأثيرات السياسية من خلال هذه الشركات بواسطة الحكومات الأم مما يسبب مخاوف من أن السياحة أصبحت وسيلة للسيطرة السياسية والاقتصادية على الدول المضيفة. هذا

التأثير يفسر غالباً على أنه تأثير مباشر، وهذا يعنى أن دبلوماسية الدولة الاستعمارية فى الدول المضيفة تركز كثيراً على رخاء مشروعات أعمالها فى هذه الدول.

وفى حين أن الاهتمامات بشأن الاعتماد قد تؤدي إلى منازعات بين الدول، فإن السياحة ينظر إليها أيضاً باعتبارها آلية لتحقيق انسجام عالمى أفضل، وأنها تعمل كقوة للسلام. إن المنطق الكامن فى ذلك هو أنه كلما زاد الاتصال بين الدول والثقافات، زاد مستوى التفاهم الدولى. وقد يجادل البعض فى أن مثل هذا الموقف لم يتم تحقيقه فى مناطق مثل يوغوسلافيا السابقة. بيد أن السياحة قد تستخدم كألية لتعزيز منظومات معينة من هذه الأفكار والمعتقدات.

وبالرغم من وجود عدد من المنظمات السياحية الدولية، وأشهر هذه المنظمات هى منظمة السياحة العالمية الموجودة فى مدريد بإسبانيا، فإن هناك منظمات قليلة ذات صبغة دولية للخدمات السياحية" (ويليامز وشاو، ١٩٨٨ ب، ص ٢٢١) فيما عدا مجال الطيران الجوى. ولم تحظ السياحة سوى باهتمام قليل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، بالرغم من الاتفاق على أن تحرير مجال الخدمات أو "لبرلتها" فى البيان الختامى عام ١٩٩٣ لجولة أورجواى سيعطى بعض الدفعات للسياحة.

والسياحة الدولية مكون أيدىولوجى متميز أيضاً. وعلى سبيل المثال فإن اهتمام الاتحاد الأوروبى بالسياحة لم يكن بسبب إمكانيات السياحة بالنسبة إلى الاقتصاد والعمالة فحسب، بل بسبب النظرة إلى السياحة باعتبارها وسيلة لتعزيز عملية التوحيد الأوروبية أيضاً (أيرى ١٩٨٣، ولى ١٩٨٧، وبيرس ١٩٨٨، ولوكريش ١٩٩١، وكيرنى ١٩٩٢). وبالمثل تعد السياحة عنصراً مهماً فى اندماج شرق أوروبا مع المجموعة الأوروبية وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية (هول دى ١٩٩١ ب).

وقد يكون للأيدىولوجية تأثير كبير على السفر الدولى. فكثير من الدول الاشتراكية سابقاً فى أوروبا الشرقية وضعت قيوداً على السفر سواء داخل الدولة، أو إلى الدول الغربية بصفة خاصة خوفاً من الاحتواء الأيدىولوجى. وعلى سبيل المثال كانت هناك قيود كثيرة على سفر البولنديين إلى تشيكوسلوفاكيا أثناء مرحلة "التضامن" فى أوائل الثمانينيات خشية قيامهم بنشر كثير من أفكار نقابة التضامن داخل الدولة

التشكيكية (كارتر ١٩٩١). وقد علق فورستو (١٩٨١، ص ٢٤١) على السفر فى أوروبا الشرقية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات بأن "الحدود الأيديولوجية تشبه الغشاء شبه النافذ، فهى تسمح بالانتشار من جانب واحد ولكن ليس من الجانب الآخر". ولكن مع اختفاء الدولة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، تحول السفر فى هذا الجزء من العالم بشكل سريع من كونه سفرًا موجهًا بأيدىولوجية الدولة إلى سفر يقوم على حاجات التنمية الاقتصادية، وتعبيرًا عن سياسات خارجية جديدة. وفى حالة المجر على سبيل المثال:

إن تدنى السياحة من الدول التى كانت تشكل أوروبا الشرقية الشيوعية حتى أواخر عام ١٩٨٩ جعل دولاً مثل المجر، تسعى عمدًا بإيجابية لجذب الزائرين من الغرب عن طريق تخفيف القيود البيروقراطية والتقييدية. وكان الدافع الأصلى لذلك حاجة الدولة الماسة للعملة الصعبة، ولكن هذا الدافع أصبح الآن جزءًا من عملية التوجه نحو الليبرالية السياسية. وتأكيد استقلالية المجر (كمبتون ١٩٩١، ص ١٨٨).

إن التغيرات التى تجرى فى الجماعة الأوروبية وشرق أوروبا توضح الأسلوب الذى يؤكد أن السياحة أحد المكونات الجوهرية للعلاقات الدولية. وهذا الفصل سيناقش العلاقة بقضايا أربع رئيسية: أولاً سيأخذ هذا الفصل فى الاعتبار الأسلوب الذى أصبحت به السياحة جزءًا فى الدبلوماسية الدولية، وبنود جدول الأعمال الخاص بالسياسة الخارجية الوطنية والتجارة الدولية. وسوف يقدم أمثلة لمضامين السياسات السياحية الدولية بصدد النمو السياحى والتنمية السياحية، مع الإشارة إلى عدد من الدول مثل اليابان وكوريا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين (تايوان) والولايات المتحدة الأمريكية. والقضية الثانية هى أسلوب استخدام السياحة كوسيلة لاكتساب الشرعية والاحترام الدوليين للنظم التسلطية. أما القضية الثالثة فهى الأسلوب الذى تستخدم به السياحة كألية لإقامة دعاوى إقليمية. والقضية الرابعة تبحث مشكلات ما إذا كانت السياحة قوة للسلام من عدمه. وهذا القسم الأخير سيساعد فى طرح بعض المشكلات التى ستبرز فى الفصل التالى الذى يناقش العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسى، ومضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة.

السياحة والدبلوماسية والتجارة الخارجية:

إن حجم التدفقات السياحية، وإلى حد ما طبيعة هذه التدفقات، يمكن أن يتأثر تأثراً شاملاً بأنواع الرقابة الإدارية والبيروقراطية والإجراءات التي تفرض. وهذه الإجراءات يمكن أن تشمل مجالات عديدة مثل التعليمات الخاصة بتأشيرات الدخول والخروج، والرقابة والتحریم المفروضين على استبدال العملية، وعلى تحركات السائح ونشاطاته. وبمعنى آخر فإن القيود قد تفرض قبل، وعند وبعد، دخول السائح (مول دي ١٩٩١ ج، ص ٥٢).

ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت السياحة مكوناً مهماً في الدبلوماسية الدولية وفي مبادرات السياسة الخارجية. إن مؤتمر الأمم المتحدة عن السفر والسياحة العالمية في روما ١٩٦٣ ألقى الضوء على دور السياحة في التطور الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية، حيث يعتبر المؤتمر أن من اختصاص الحكومات العمل على تشجيع وتنسيق نشاطات السياحة الوطنية (١٩٦٣، ص ١٧). وبالرغم من الأهمية الاقتصادية للسياحة لكثير من الدول وللإقتصاد العالمى ككل، فإن إقامة نظم تجارية للسياحة لم ترق إلى الصورة المرتفعة ذاتها التي وصل إليها قطاعا الزراعة والتصنيع. وربما كان سبب ذلك على الأرجح موضع السياحة كصناعة خدمات، ولأنها صادرات أو واردات "غير منظورة" في الموازين التجارية للعديد من الدول. ويشير ويليامز وشاو (١٩٨٨ ج، ص ٢) إلى أنه "في معظم الدول تعتبر السياحة نشاطاً غير منظور إحصائياً" باستثناء القطاعات الأكثر وضوحاً مثل البيانات الرسمية عن السائحين من قطاع الفنادق والإقامة وربما المطاعم والمقاهى المكرسة خصيصاً للسائحين. وهذا الموقف يعنى أن السياحة ولسنوات طويلة لم تكن تؤخذ بجدية باعتبارها مجالاً له أولوية في التطوير السياساتى. وعلى سبيل المثال، ففي حالة الجماعة الأوروبية "كما يقول كيرنى (١٩٩٢، ص ٢٥) "عانت السياحة الأوروبية من تجاهل خفيف من الحكومات التي يجب عليها أن تعترف بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات المعاصرة التي تتزايد السيطرة عليها من جانب قطاع الخدمات". ويرى لوكرش (١٩٩١، ص ١٧٩) أنه "لم تكن هناك مطلقاً سياسة سياحية أوروبية واضحة".

وبالمثل يرى تابن (١٩٨٨، ص ١٩٣) فيما يتعلق بفرنسا "أن موقف الحكومة الفرنسية من التنمية السياحية يتسم بقدر من التجاذب الوجداني أو التردد. وتكشف الحقيقة التاريخية أن الوزير المسئول عن السياحة قد نقل مراراً من وزارة إلى أخرى، وهذا يشير إلى الأولوية المحدودة نسبياً التي تعطى لهذا النشاط". وبالرغم من ذلك فإن نمو الاعتراف في الاقتصاديات الغربية بصناعات الخدمات، بما في ذلك الاتصالات والتمويل، لأغراض التنمية الاقتصادية والعمالة، قد زاد من الاهتمام بالسياحة (ماكوى ١٩٨٢). ولكن جولة أوجواي للجات، التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٣، أولت اهتماماً كبيراً للآليات التي تشجع حرية التجارة في مجال الخدمات.

إن قضايا تجارة السياحة الدولية تعامل عادة على أسس ثنائية أو متعددة، وذلك على الرغم من أن العمل الثنائي قد تقوم به الحكومات عندما تشعر بأن مصالحها تعطلت. إن كثيراً من ترتيبات التجارة الثنائية المتعلقة بالسياحة يقع في مجال النقل (مثل اتفاقيات النقل) أو الاستثمار (مثل حماية الاستثمار الأجنبي في ظل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية). أما المفاوضات متعددة الأطراف فتعقد غالباً تحت رعاية المنظمات الدولية. وهناك ثلاث منظمات تجارية دولية مهتمة بالسياحة وهي: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات). والمنظمات ذات الاهتمام الخاص بالنشاطات السياحية بصفة محددة مثل منظمة السياحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، ومجلس التعاون الجمركي، والأجهزة الإقليمية مثل مجلس السياحة لجنوب الباسيفيكي، والبرنامج السياحي لمنظمة الدول الأمريكية. وقد ميز أشير (١٩٨٤، ص ٣) عدداً من القيود المفروضة حكومياً، وذلك لدراسة العقبات التي تواجه السفر والسياحة الدوليين، والتي تؤثر على تجارة السياحة، وهي:

● اهتمام الحكومة بالسياحة مركز على الترويج للمشروعات السياحية الداخلية بدلاً من التركيز على مدخل أكثر عمومية يهتم بتخفيض أو إزالة القيود على السياحة على أساس عالمي.

● الحكومات لا تقيم تقييماً كاملاً للتأثيرات السياحية لقوانينها وترتيباتها.

● السياسات الحكومية المتعلقة بالعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والنقدية والمالية غالباً ما تطغى على، أو تتعارض مع السياسة السياحية.

● إن معظم المنظمات الدولية التى تهتم بالمشكلات السياحية تتعامل معها بشكل مجزأ وليس مع السياحة كوحدة متكاملة.

● بالرغم من وجود نوع من التنسيق بين المنظمات الدولية حول المسائل السياحية، فإن تعاوننا أكبر يؤدى إلى تحسين فعاليتها.

● هناك نقص فى القواعد والمبادئ المقبولة عالمياً بشكل عام للتعامل مع المشكلات الجديدة فور ظهورها، وافتقار لآليات حل المنازعات.

وقد حددت مجموعة العمل المؤقتة للسياحة الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٤٠ عتبة على السفر الدولى والسياحة فى خمس مناطق مختلفة (الجدول ١/٣) وهى: أولاً تلك العقبات التى تؤثر فى الشركات التى تقدم خدمات وتسهيلات السفر (مثل وكالات السفر). وثانياً العقبات التى تؤثر فى الشركات التى تقدم خدمات النقل (مثل خطوط الطيران وشركات النقل). وثالثاً العقبات التى تواجه شركات خدمات الاستقبال (مثل الفنادق)، ورابعاً العقبات التى تواجه الأفراد الراغبين فى السفر (القيود المتعلقة بالعملة والقيود على السفر إلى الخارج)، وخامساً العقبات الأخرى مثل القيود التمييزية (أشير ١٩٨٤).

ويمكن وضع تصنيف آخر للعقبات السياحية طبقاً لما إذا كانت تشكل حواجز جمركية أو غير جمركية. فالحواجز غير الجمركية تتضمن القيود على منح السفر، والقيود على استخدام بطاقات الانتماء، والقيود على إعفاءات السوق الحرة، والإجراءات مثل الودائع المسبقة للاستيراد (مثل الودائع الإجبارية قبل السفر). أما الحواجز الجمركية فتشمل إجراءات جمارك الاستيراد، وضرائب ورسوم السفر من المطارات، وإجراءات الدعم مثل دعم المستهلك كالمعاملات التفضيلية فى معدلات صرف العملات للسائحين الأجانب أو الامتيازات السعرية. وبالرغم من أن الحواجز الجمركية قد يتم تخفيضها من خلال اتفاقيات سياحية محددة، فإن التعريفات الخاصة بالسياحة توضع فى إطار أوسع من خلال المفاوضات بشأن التخفيضات الجمركية على التجارة

فى السلع والخدمات بشكل عام (مثل الجات أو المفاوضات التى تتم داخل تكتل تجارى معين مثل الاتحاد الأوروبى، أو مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية (مثل اتفاقية العلاقات الاقتصادية الوثق بين أستراليا ونيوزيلندا). وسنناقش فيما يلى مضامين هذه الاتفاقية.

جدول رقم ١/٣

أنماط العقبات فى السياحة الدولية

أولاً: العقبات المؤثرة فى الميل الفردى للسفر :

١ - عقبات تفرضها الدولة الأم :

- (أ) القيود على النقد التى تفرض على المقيمين.
- (ب) الشروط والإجراءات فى مسألة وثائق السفر.
- (ج) التخفيضات الجمركية للمقيمين العائدين.
- (د) القيود على السفر إلى الخارج.

٢ - عقبات تفرضها الدولة المضيفة :

- (أ) القيود على النقد التى تفرض على الزائرين.
- (ب) تأشيرات الدخول، ووثائق الهوية، والقيود على مدة الإقامة.
- (ج) الإجراءات الشكلية الرسمية بشأن استخدام رخص القيادة والتأمين على السيارات.. إلخ.
- (د) القيود على حيازة الممتلكات (مثل شقق الإجازات).
- (هـ) الضرائب على الزائرين الأجانب.

ثانيًا: العقبات المؤثرة في الشركات التي تقدم خدمات لتسهيل السفر (مثل وكالات السفر ومشغلي الرحلات) :

- ٣ - القيود على الاستثمار الأجنبي أو المشاركة بالأسهم.
- ٤ - القيود على تأسيس هيئات أو كيانات مملوكة للأجانب (فروع أو شركات تابعة).
- ٥ - متطلبات المؤهلات اللازمة للعمل باحتراف، وهى المؤهلات ذات الطابع التمييزي أو التي يصعب على غير المواطنين اكتسابها.
- ٦ - القيود على الموظفين والعمال غير المواطنين (مثل التأشيرات وتصاريح العمل).
- ٧ - صعوبات الحصول على رخص للتشغيل.
- ٨ - القيود المتصلة بتحويل النقد إلى داخل الدولة وخارجها (التي لم ترد في البند ١).
- ٩ - القيود المفروضة على قدرة الشركات الأجنبية غير القيمة في التعامل مع الجمارك أو الإعلان أو البيع مباشرة إلى العملاء بدون وسطاء محليين رسميين.
- ١٠ - التمييز في دول المجموعة الأوروبية بين رعايا دولها ورعايا الدول من خارج المجموعة فيما يتعلق بالبنود السابقة.

ثالثًا: العقبات المؤثرة في شركات النقل (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية ومشغلي الحافلات ومشغلي رحلات التجوال البحرية) :

- ١١ - ١٨ عقبات مماثلة للأصناف الواردة في البند ثانيًا.
- ١٩ - القيود على شركات الطيران غير الوطنية، وعلى مشغلي الحافلات ومشغلي الرحلات البحرية.
- ٢٠ - القيود على تحركات المسافرين على شركات الطيران والسفن البحرية.
- ٢١ - الرسوم والضرائب والالتزامات المفروضة على الهبوط على الأرض أو في الموانئ.
- ٢٢ - نقص الاعتراف المتبادل بالمؤهلات (مثل أطقم الطائرات ومرشدى المواقع وقائدى الحافلات).

٢٢- الطلب من العاملين الحكوميين استخدام خطوط الطيران الوطنية وخدمات النقل البحرى.

٢٤- حرية الوصول التمييزى إلى اتفاقات خاصة مع مؤسسات خاصة (مثل خطوط الطيران والسكك الحديدية) بما فى ذلك العملات التمييزية.

٢٥- القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

رابعاً: العقبات المؤثرة فى الشركات التى تقدم خدمات الاستقبال (مثل الفنادق والمنتجعات ومؤسسات تأجير السيارات) :

٢٦ - ٢٣ عقبات مماثلة للأصناف الواردة فى البند ثانياً (٢-١٠).

٢٤ - القيود على استيراد السلع الضرورية.

٣٥ - متطلبات إبرام العقود (مثل تنمية المواقع) مع المؤسسات المحلية.

٣٦ - النظم الضريبية التمييزية للقادمين الأجانب (بما فى ذلك ضرائب الإجازات التى لا توجد بالنسبة إلى المواطنين).

٣٧ - القيود على التملك بالنسبة إلى غير المواطنين (مثل السماح بالتأجير فقط) والمشكلات المتعلقة بتأمين تملك الاستثمارات أو التعويض عنها.

٣٨ - القيود على حرية الوصول إلى نظم الحجز.

خامساً: عقبات أخرى :

٣٩ - القواعد التمييزية فى مجال التفتيش الصحى وحماية المستهلك.. إلخ.

٤٠ - التعامل الإجبارى مع المؤسسات والوسطاء الحكوميين أو التابعين للبلديات المحلية.

٤١ - عقبات أخرى.

المصدر : مجموعة العمل المؤقتة بشأن عقبات السياحة الدولية التابعة للجنة السياحة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: أشير ١٩٨٤ "عقبات السفر والسياحة الدوليين، مجلة بحوث السفر، الجزء ٢٢، ص ١٤ . ومجلة «بحوث السفر» ينشرها قسم بحوث الأعمال التجارية بجامعة كولورادو فى بولدر.

العلاقات الاقتصادية الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا - مضامين السفر والسياحة:

تتطلب السوق الواحدة إزالة كل القيود على المسافرين وعلى نقل السلع والخدمات داخل المنطقة، بمعنى إزالة الرقابة الجمركية على الحدود، ويمكن أن يكون هناك قليل من الشك بأن إزالة قيود "عبر تسمانيا" قد يزيد هذا النمط من التحكم (السير فرائك هولز في لويدي ١٩٨٥، ص ٢٨).

إن التكامل المتنامي للاقتصاد العالمى أدى إلى مزيد من الاهتمام بمضامين تطوير التكتلات التجارية الإقليمية فى مجال السفر والسياحة. ولكن فى حين أن الاهتمام العالمى يركز عموماً على التكامل الاقتصادى لأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن مضامين التكامل بين أستراليا ونيوزيلندا فى مجال السياحة لم يلق إلا قليلاً من الاهتمام. وبالرغم من أن إجمالى عدد المسافرين إلى أستراليا ونيوزيلندا يقدر بأقل من ٢٪ من إجمالى المسافرين القادمين على مستوى العالم، فإن هاتين الدولتين شهدتا أسرع نمو فى معدلات السائحين، طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، فى العقد الماضى، وتعدان أكبر الأماكن المقصودة فى حوض المحيط الهادى. ويتوقع أن يزيد عدد السائحين إلى أكثر من الضعف مع نهاية القرن الحالى، وذلك لتركيز هاتين الدولتين تركيزاً كبيراً على السياحة كوسيلة للتنمية الاقتصادية ولزيادة فرص العمل (هول ك. ١٩٩١، مجلس السياحة النيوزيلندى ١٩٩١، إدارة السياحة فى الكومنولث ١٩٩٢).

وقد دخلت اتفاقية التعاون الاقتصادى الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا إلى حيز التنفيذ عام ١٩٨٣. وتهدف اتفاقية التعاون الأوثق بين الدولتين إلى إنشاء سوق واحدة "عبر تسمانيا" (نسبة إلى إمارة تسمانيا فى أستراليا - المترجم) والتي من خلالها سيتم إزالة الحواجز الجمركية والتجارية، وتحقيق الانسجام بين القوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والممارسات الإدارية، وتشجيع حرية التجارة فى السلع والخدمات. ولم تصمم اتفاقية التعاون الأوثق بين أستراليا ونيوزيلندا لكى تكون مقصورة على الدولتين، وقد أكدت حكومتاهما أن الاتفاقية جزء من إستراتيجية لتشجيع تقليص الحماية فى المنطقة، وللمساعدة الشركات الأسترالية والنيوزيلندية أيضاً على تحسين روابطها مع آسيا (هول ك ١٩٩٤).

إن الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندا عجلت التحول الطبيعي لاقتصاد الدولتين، فرأس المال والعمالة ينتقلان بين الدولتين بشكل أكثر سهولة إلى حد كبير من تنقلهما بين عضوين من أعضاء أوروبا التي يفترض أنها موحدة. وتعد الاتفاقية ذات نفع كبير لنيوزيلندا بصفة خاصة. ومن حيث الناتج القومي الإجمالي تحتل نيوزيلندا المركز التالي مباشرة للولايات الأسترالية نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وكوينزلاند. ومن حيث السكان أصبحت أستراليا - التي يبلغ سكانها ١٨ مليوناً تقريباً - مفتوحة إلى حد بعيد أمام مشروعات الأعمال التجارية النيوزيلندية التي لا يتجاوز سكان سوقها المحلي ٣,٥ مليون نسمة. ومنذ عام ١٩٨٣ أصبحت نيوزيلندا رابع أكبر أسواق أستراليا، وأصبحت أستراليا الشريك التجاري الأكثر أهمية بالنسبة إلى نيوزيلندا. وقد ارتفع حجم التجارة بين الدولتين من ٢٦٠٠ مليون دولار نيوزيلندي عام ١٩٨٣ إلى ٥٩٦٠ مليون دولار نيوزيلندي عام ١٩٨٩/١٩٩٠ (ميرفى وريد ١٩٩٢). وبالرغم من أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين كانت تدور حول السلع الأساسية فقط، فإنها امتدت الآن لتشمل الطيران والسياحة.

لقد امتدت الاتفاقية الثنائية بين أستراليا ونيوزيلندا لتشمل خدمات الطيران، ولتدمج سوق الطيران للدولتين "عبر تسمانيا" في سوق واحدة بلا قواعد أو ترتيبات، وهذا التمديد له فوائد كبيرة للسياحة، لا بين الدولتين فقط، بل في تشجيع اعتبار الدولتين مقصداً سياحياً واحداً. وعلاوة على ذلك فإن خلق سوق واحدة للسفر ستكون له بالتأكيد مضامين مهمة بالنسبة للمقاصد السياحية في أستراليا التي تستطيع أن تسوق نفسها في السوق النيوزيلندية وبالعكس. وطبقاً للدراسة المشتركة التي قامت بها لجان من حكومتى الدولتين (كومنولث أستراليا وحكومة نيوزيلندا ١٩٩١) فيما يتصل بإقامة سوق واحدة للطيران الأسترالي، فإن كلتا الحكومتين ستستفيدان من خلال أسعار أقل ورحلات أكثر، ولكن ستحقق أستراليا مكاسب استهلاكية أكبر نظراً لأنها تعتبر سوقاً أكبر. بيد أنه من حيث الحصة النسبية فإن قطاع صناعة السياحة النيوزيلندية سيزيح أكثر بسبب تحسين قدرتها على الوصول إلى العدد الأكبر بكثير لسكان أستراليا.

وفى ظل نموذج الدراسة فإن الفوائد للمستهلكين من جراء إزالة الحواجز أو تخفيفها ستتحقق فى شكل أسعار مخفضة ، وتحسين فى نوعية خدمات الطيران. وهناك "مكسب إنعاشى صافٍ" يمكن أن يؤخذ فى الحسبان من خلال تقليل التكاليف التى تتعرض لها شركات الطيران بتحقيق الناتج الإضافى الذى تحفز به التغيرات. إن نتائج نموذج السوق الواحد تفترض أن دخول شركة "أنست" للطيران إلى تسمانيا، والمنافسة الإضافية المحدودة من شركة طيران "كانتاس" وشركة طيران "نيوزيلندة" إلى السوق المحلى فى أستراليا سيحقق مكسباً إنعاشياً صافياً قدره ٥٣ مليون دولار أسترالى. وسيكون إجمالى المكاسب الاستهلاكية ٩٣ مليون دولار أسترالى، ولكن مكاسب شركة الطيران ستخفض هذا المبلغ بحوالى ٤٠ مليون دولار أسترالى، مع تحقيق مكاسب لأستراليا قدرها ٢٥,٩ مليون دولار أسترالى، ونيوزيلندة بمقدار ٩,٧ مليون دولار أسترالى، وللول أخرى بمبلغ ٧,١ مليون دولار أسترالى (الكومنولث الأسترالى وحكومة نيوزيلندة، ١٩٩١).

وفى الوقت ذاته أصبح الطيران عبر تسمانيا ليبراليا، كما أصبحت حقوق التوسع إلى "ما أبعد من ذلك" متاحة لشركات الطيران الأسترالية والنيوزيلندية. وهذه الحقوق ذات قيمة كبيرة بصفة خاصة لنيوزيلندة بسبب السوق الأسترالية الأكثر اتساعاً، كما ستجلب المزيد من القادمين إلى نيوزيلندة (كسلنج ١٩٩٣). وكان المخطط لشركة طيران "نيوزيلندة" أن يصبح لها حق الدخول إلى السوق المحلية الأسترالية فى نوفمبر ١٩٩٤. كما خطط للشركة أيضاً أن تكون مخولة بشكل أكثر فى حمل وإنزال الركاب والبضائع فى أستراليا فى أثناء رحلاتها بين نيوزيلندة وتسع مدن أخرى فى آسيا وأوروبا (فيلد ١٩٩٢). إن إطلاق خدمات المسافرين عبر تسمانيا سيمكن الناقل المحلى السابق - خطوط طيران أنست - من توحيد عملياتها فى أستراليا ونيوزيلندة لتقديم خدمات أحسن لخطوطها المنشأة حديثاً إلى آسيا واليابان. وسيؤدى ذلك إلى تدعيم الترويج لكل من أستراليا ونيوزيلندة باعتبارهما مقصداً سياحياً واحداً فى إطار السوق الآسيوية كبيرة التقدم والنمو. وقد علق المدير الإدارى للعمليات الأسترالية لشركة طيران نيوزيلندة بقوله "إن إستراتيجيتنا التسويقية تستند كلية إلى خلق الطلب من خلال الترويج للسياحة الداخلية فى جنوب شرقى منطقة المحيط الهادى، وفى هذا الصدد فإننا لا نفصل بين أستراليا ونيوزيلندة" (نيوزيلند هيرالد ١٩٩٣، ص ٢).

إن العلاقة بين صياغة السياسة السياحية ونشاطات جماعات المصالح (انظر الفصل الثانى) يتضح من خلال حقيقة أن الاتحاد النيوزيلندى لصناعة السياحة والجمعية الأسترالية لصناعة السياحة تمارسان ضغوطهما على حكومتيهما منذ عام ١٩٩٠ لإنشاء محطة وصول واحدة بين الدولتين (كوفنترى ١٩٩٠). وقد ارتبطت المنظمتان أيضاً بشركات تسويقية مشتركة، وأشرفت اللجنة الأسترالية للسياحة وهيئة السياحة النيوزيلندية على دراسة قطاعية لسوق مشتركة فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى أية حال، هناك جدل واسع حول ما إذا كان سيتم تسويق المقصدين معاً بشكل مشترك. وهناك منظمات، مثل شركة طيران نيوزيلندة ومجموعة ماكدرموت ميلر، تدافع لتطوير "محطة جنوب غربى المحيط الهادى" بما فى ذلك أستراليا ونيوزيلندة، مما يخلق حلقاً سياحياً إقليمياً على غرار "عام زيارة الأسيان" ولجنة السفر الأوروبية (مجموعة ماكدرموت ميلر ١٩٩١، وهول ك ١٩٩٤). وعلى الرغم من أن إنشاء شركات تسويق مشتركة يبدو أمراً حتمياً، باعتباره تمديداً فعلياً للاتفاقية الثنائية بين الدولتين يؤسس سوقاً سياحية محلية واحدة، فإن الرغبة فى الاحتفاظ بالهوية الوطنية من المحتمل أن تطفى على الترويج الإقليمى فى المدى القصير. بيد أن الاتفاقية الثنائية بين الدولتين تشير إلى المضامين المحتملة للاتفاقيات التجارية لإزالة الحواجز أمام تجارة السياحة الدولية ولصياغة سياسة للسياحة الدولية.

القيود والمعوقات :

إن القيود على مخصصات السفر منتشرة على نطاق عالمى. فهناك كما يقول إدجل (١٩٩٠) أكثر من ١٠٠ دولة تفرض مثل هذه القيود على السفر. وتفرض هذه القيود على مخصصات السفر عادة فى محاولة للاحتفاظ بالموارد المالية الشحيحة. وعلى سبيل المثال فرضت حكومة تايلاند عام ١٩٨٤ ضريبة على المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج من أجل توفير العملات الأجنبية فى وقت الأزمات الاقتصادية فى البلاد (البوت ١٩٨٧).

وقد تصدم هذه القيود أحياناً المسافرين الغربيين باعتبارها قيوداً زائدة عن الحد كثيراً. وفي حالة بلغاريا على سبيل المثال "لا يسمح لأى مسافر بلغارى إلى الخارج، باستثناء المهام الرسمية، بأخذ أكثر من ٢٠ دولاراً إلى خارج الدولة" (كارتر ١٩٩١ب، ص٢٣٤). ولكن ينظر إلى إزالة القيود باعتبارها عملاً يحقق فوائد اقتصادية إيجابية. وعلى سبيل المثال فإن قيام الجماعة الأوروبية "بإلغاء الرقابة الجمركية تدريجياً وإزالة التفتيش على المركبات عند نقاط الحدود، وإدخال جواز السفر الأوروبي أدى إلى تعزيز كبير للسياحة، لا للسائحين من دول المجموعة فحسب، بل للسائحين من أى مكان" (كيرنى ١٩٩٢، ص٣٦). (انظر على سبيل المثال أيضاً حالة كوريا الجنوبية - فيما بعد - لمعرفة دراسة أعمق للأثار الناجمة عن إزالة قيود السفر على نمو السفر إلى الخارج).

إن القيود على تحركات السائحين توضع لأسباب اقتصادية وسياسية متنوعة مثل الاحتفاظ بالعملات الأجنبية، أو تحسين ميزان المدفوعات، أو الاعتبارات الأمنية، أو تقييد الاتصال بين المضيفين والضيوف خوفاً من طرح قيم اجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها من قبل الحكومة القائمة. ومعظم القيود التى ناقشناها من قبل موجودة على المستوى العالمى. ولكن القيود الوطنية، مثل ما يحدث من خلال الإغلاق الواضح لمناطق من إقليم الدولة أمام الأجانب، أو القيود المحلية "عن طريق العلامات الفعلية أو الإجراءات الأخرى الأشد وضوحاً، أو منع التحرك فى مناطق حساسة اقتصادياً أو سياسياً أو إدارياً أو عسكرياً أو عرفياً" (هول دى ١٩٩١ج، ص٥٦) قد يصطدم بالعلاقات الدولية أو ينعكس عليها.

وتعقد الدول اتفاقيات للسياحة لأسباب اقتصادية ودبلوماسية وسياسة متنوعة. وعلى سبيل المثال، فإن الاتفاقيات السياحية التى عقدتها الولايات المتحدة {كانت لواحد أو أكثر من الأسباب الآتية - المترجم}:

- تهدف إلى زيادة السياحة المتبادلة.
- تعزيز جهود مكتب ترويج السفر لمنظمة السياحة الوطنية.
- تحسين التسهيلات السياحية.

- تشجيع الاستثمارات في صناعة السياحة في كل من الدولتين.
 - تشجيع المشاركة في البحوث، والإحصائيات، والمعلومات.
 - الاعتراف بأهمية سلامة السائحين وأمنهم.
 - اقتراح التعاون المشترك في القضايا المتعلقة بسياسات السياحة الدولية.
 - تقديم الاستشارات المنظمة في المسائل السياحية.
 - تقدير الفوائد التي تنجم عن التعليم والتدريب في مجال السياحة.
 - تعزيز التفاهم المشترك والتوايا الحسنة المتبادلة (إدجل ١٩٩٠، ص ٤٢).
- وعلى أية حال فإن السمة الإيجابية الحالية للمواقف الأمريكية تجاه تشجيع السياحة الدولية تعد تطوراً حديثاً. ففي الخمسينيات أوصت إدارة إيزنهاور بالألتفق من الميزانية الاتحادية أية مبالغ لتشجيع السياحة. وبحلول عام ١٩٦٠ زاد العجز في السفر ووصل إلى ٣٠٪ من إجمالي ميزان المدفوعات (هايس ١٩٨١، ص ١٢٤). وفي عام ١٩٦١ كان مشروع قانون السفر الدولي بداية مجهودات تطوير سياسته سياحية دولية واستراتيجية للترويج السياحي في الولايات المتحدة الأمريكية. بالرغم من أن هذه السياسة لم تتم إلا بعد تمرير قانون السياسة السياحية الوطنية عام ١٩٨١. وبعد ذلك احتلت السياحة مركزاً متقدماً في وزارة التجارة. وطبقاً لهذا القانون فإن المهمة المتعددة لإدارة السفر والسياحة في الولايات المتحدة هي تلمية السفر والسياحة إلى الولايات المتحدة من الخارج كحافز للاستقرار الاقتصادي ونمو صناعة السفر في الولايات المتحدة، وتخفيض العجز الوطني المتعلق بالسفر، وتشجيع التفاهم والتقدير للولايات المتحدة في الخارج. (إدجل ١٩٨٤، ص ٦٧). إن القانون والنشاطات التي تقوم بها وزارة السفر والسياحة الأمريكية مصممة خصيصاً للقيام بدور أكبر من جانب الحكومة في صناعة السياحة. وكما يقول إدجل (١٩٨٢، ص ٤٢٢): ليس هناك سوى خيارين فيما يتعلق بالسياسة السياحية الدولية: الاحتفاظ بمكانة حرية العمل بالنسبة إلى صناعة السفر الدولية الأمريكية، أو استخدام القنوات الدبلوماسية والقنوات الحكومية الأخرى للارتقاء بمفهوم المصالح السياحية الأمريكية وخلق بيئة تمكن

الولايات المتحدة من أن يكون فيها مؤسسات أمريكية قادرة على المنافسة بشكل فعال فى مجال مشروعات الأعمال السياحية الدولية فى العالم. ومن الواضح أن الاتجاه الذى يجب أن يتخذ هو الخيار الثانى.

إن الموقف الأمريكى فيما يتعلق بتوأمة الأهداف الاقتصادية والدبلوماسية داخل سياسة السياحة الدولية يتكرر فى مناطق مختلفة فى أرجاء العالم. ولكن بالرغم من أن النظرة إلى السياحة فى معظم دول العالم هى اعتبارها وسيلة لتوليد الدخل، فإنه فى بعض الحالات، مثل اليابان وتايوان، استخدمت السياحة كآلية لتخفيض الفائض التجارى الأجنبى الذى يسبب الحرج.

سياسة السياحة الدولية اليابانية :

على خلاف كثير من الدول الأخرى فى حوض المحيط الهادى، لا تعد السياحة فى اليابان عنصراً مهماً فى التنمية الاقتصادية وتوليد العملة الأجنبية. لقد كانت هذه الوظيفة مهمة فى الخمسينيات والستينيات، ولكنها سرعان ما تقلصت بسبب صناعات التصدير الأخرى وبسبب قوة الاقتصاد المحلى للدولة. وبدلاً من ذلك تقوم الحكومة بتشجيع السياحة إلى الخارج كوسيلة لتخفيض الخلل فى الميزان التجارى مع الدول الأخرى فى المنطقة، ولخدمة أهداف تعليمية ودبلوماسية وسياسية أكثر اتساعاً (هولك ١٩٩٤). وكما أوضح تسونيكى إيكاي، نائب الرئيس التنفيذى لمنظمة السياحة الوطنية فى اليابان، إن هدفه هو أن يحقق الأجانب فهماً عن اليابان، وليس الدخل الكبير الذى يتحقق (مقتبس: فى جيفرى ١٩٩١، ص ٣٤).

وهناك مثال جيد على تغير الأهمية بالنسبة إلى السياحة فى صياغة السياسة الحكومية اليابانية، وهو التحول فى أدوار المنظمة الوطنية للسياحة فى اليابان التى تأسست عام ١٩٥٩ كمنظمة تسويقية مسؤولة عن جذب السائحين الأجانب إلى اليابان، وعن ترويج السياحة الداخلية، وأصبحت المنظمة مسؤولة أيضاً منذ عام ١٩٧٩ عن تقديم الخدمات. وتيسير السفر لليابانيين إلى الخارج. وقد استخدمت اليابان

برامج ترويجية، وعلى سبيل المثال فإن برنامج الملايين العشرة (انظر فيما بعد) تحول إلى إعفاءات ضريبية للمسافرين التابعين للشركات، وزيادة إعفاءات السوق الحرة، وتطوير المساعدات للمطارات لتشجيع زيادة السفر إلى الخارج (هول. ك ١٩٩٤).

إن النفقات المرتبطة بالسفر تحتل المرتبة الثالثة بين قطاعات الواردات في اليابان بعد مشتقات الوقود المعدني والآلات والمعدات. وفي عام ١٩٩٠ بلغ إجمالي عدد المسافرين اليابانيين إلى الخارج ١٠.٩٩٧ مليون مسافر. وهذا يؤكد أن خطة زيادة السفر إلى الخارج، المعروفة باسم "برنامج الملايين العشرة"، التي بدأت عام ١٩٨٧، قد حققت أهدافها قبل سنة من الجدول المحدد. وقد صممت البرنامج وزارة النقل كوسيلة لتخفيض فائضها التجاري الهائل، وذلك لتجنب النزاع المحتمل مع الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويبين الجدول (٢/٣) الميزان التجاري الياباني وميزان التكاليف المتعلقة بالسياحة. وفي عام ١٩٨٩ أصبحت اليابان أكبر دولة تحقق عجزاً في الميزان الحسابي في مجال السفر في العالم قبل ألمانيا (مكتب السفر الياباني ١٩٩١). وفي عام ١٩٩٠ كان العجز في ميزان مدفوعات تجارة السفر (ميزان السفر الإجمالي ورسوم المسافرين) ٢٧,٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٤٣٪ من الفائض التجاري الإجمالي (مكتب السفر الياباني ١٩٩١).

جدول ٢/٣

ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة والتجارة فى اليابان (١٩٨٠-١٩٩٠)

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	الميزان التجارى	ميزان النفقات المتعلقة بالسياحة
١٩٨٠	٢١٢٥	٤٩١٣-
١٩٨١	١٩٩٦٧	٥٠٦٤-
١٩٨٢	١٨٠٧٩	٤٥١٨-
١٩٨٣	٣١٤٥٤	٤٧٥٦-
١٩٨٤	٤٤٢٥٧	٤٩٥٢-
١٩٨٥	٥٥٩٨٦	٤٩٨١-
١٩٨٦	٩٢٨٢٧	٧٤١٦-
١٩٨٧	٩٦٣٨٦	١١٣٥٦-
١٩٨٨	٩٥٠١٢	١٩٤٦٨-
١٩٨٩	٧٦٩١٧	٢٤٤١٦-
١٩٩٠	٦٣٥٢٨	٢٧٣٣٩-

المصدر: مع التصرف من بنك اليابان، فى مكتب السفر اليابانى ١٩٩١ .

سياسة السياحة الدولية في تايوان :

إن الهدف الأولي التقليدي لسياسة السياحة الدولية الذي هو الحصول على العملات الأجنبية، قد تقلص أيضاً في أهميته بالنسبة لجمهورية الصين (تايوان) بسبب التراكم الكبير في احتياطات العملات الأجنبية لديها. وكما هو الحال في اليابان، فإن التركيز في سياسة السياحة الدولية تحول الآن إلى السياحة الخارجية التي تزيد من تحسين صورة جمهورية الصين، وتقوى علاقاتها الدولية المهمة، وتلبى الأهداف الدبلوماسية الخارجية، (المكتب السياحي لجمهورية الصين ١٩٩٢) وقد استخدمت تايوان السياحة الخارجية أيضاً لتخفيف الضغط على مواردها الترفيهية المحلية، ولتحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع شركائها التجاريين الرئيسيين. ويذكر مكتب السياحة لجمهورية الصين (١٩٩٢، ص ٧) أنه بالرغم "من أن حكومة جمهورية الصين لم تقدم أى حوافز خاصة لتشجيع السفر إلى الخارج، فإن معدل الزيادة السنوية المرتفع للسفر إلى الخارج من جمهورية الصين حقق بعض النتائج المماثلة لما حققته سياسة السياحة في اليابان".

وقد خفضت تايوان مؤخراً القيود على مواطنيها المسافرين إلى الخارج بعد فترة من تطبيق الأحكام العسكرية. ففي يوليو ١٩٨٨ زاد عدد الرحلات لأغراض السياحة المسموح لها بالسفر إلى الخارج من مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، وتم تخفيض سن المسموح لهم بالسفر من الذكور من (١٦-٣٠) سنة إلى (١٦-٢٦) سنة، كما تم تخفيض الحد المقرر من الرسوم لخروج السائح ودخوله من ٤٠٠٠ دولار إلى ٢٠٠٠ دولار (ويمان ١٩٨٩).

إن تقليل قيود السفر، مع زيادة القوة الإنفاقية، جعل من المواطن التايواني أكثر الباحثين عن الأسواق في منطقة آسيا الباسيفيكية (هول. ك ١٩٩٤). ويوضح جدول (٣/٢) أعداد التايوانيين الذين سافروا إلى الخارج والأماكن التي توجهوا إليها في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩١. وقد ارتفعت معدلات النمو بدرجة كبيرة منذ عام ١٩٨٧ عندما خففت القيود على السفر.

جدول ٣/٣

المقاصد والأعداد للسائحين التايوانيين المسافرين إلى مقاصد مختارة

١٩٨٠ : ١٩٩١

المقصد الرئيسي أو الأول	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
هونغ كونج	٦٣٨١٢	٨١٥٥٨	١٠٩٩٧٥	١٢١٧٢٤	١٢٨٨٦٤	١٣٨١٧٧	١٤٧٧٧٧	١٥٧٧٧٧	١٦٧٧٧٧	١٧٧٧٧٧	١٨٧٧٧٧	١٩٧٧٧٧
اليابان	١٧٣٥٨١	٢٦٠٤١٤	٢٩٢١٣٧	٣٢٥٥٢٤	٣٤٠٤٨٨	٣٥٧٧٧٧	٣٧٧٧٧٧	٣٩٧٧٧٧	٤١٧٧٧٧	٤٣٧٧٧٧	٤٥٧٧٧٧	٤٧٧٧٧٧
كوريا الجنوبية	٧٦٩٩٥	٧٧٠٠٢	٧٣٠٠٨	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤
سنغافورة	١٩٥٦٣	٢٤١٢٤	٢٩٦٤٨	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١	٣٠٨٣١
ماليزيا	٤٤١٨	٨٩٩٦	١٢٩٧٤	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢	٣٠٨٤٢
تايلاند	١٤٩٥٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦	٢٢٧٧٦
إجمالي آسيا	٤٠٢٢٤٤	٥٨٤٧٥٨	٦٧٧٧٧٦	٧٧٧٧٧٦	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤	٨١٦٤٤
الولايات المتحدة	٦٩٤٤٨	٩٨٩٩٥	١٢٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢
إجمالي الأمريكتين	٧٣٧٥٤	١٠٤١٣٥	١٢٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢
أوروبا	٤٨٣٠	٧٧٧٧٦	١٢٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢
الإجمالي	٤٨٤٩٠١	٧٧٧٧٦	١٢٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢	١٣٢٦٩٢

المصدر: بتصرف عن المكتب السياحي لجمهورية الصين ١٩٩٢، ص ٤٧.

ومع التسليم بالتركيز الاقتصادي والديمقراطي التايواني على السياسة السياحية، فربما لن يكون مدهشاً ألا تغطي الحملات السياحية الداخلية نفوقاً اهتمام قليل بالنتيجة لذلك ارتفاع تايوان أحد المقاصد القليلة في الخوض المخطط الهادئ التي تواجه صعوبات في المحافظة على نمو السياحة الداخلية. وفي الواقع فقد انخفضت الزيارات الدولية إلى تايوان بشكل منتظم منذ عام ١٩٨٩. عشرين مجموعة من العوامل منها جاذبية الصين الشعبية وقوة العملة التايوانية، والقيود الخاصة بالتأشيرات على المسافرين داخل البلاد (١٢).

وقد أشارت مجلة تجارة السفر الآسيوية (١٩٨٩، ص ٤١) إلى أن "الصين الشعبية ليست أرخص من تايوان فقط، بل تضم مناظر طبيعية وجاذبية ثقافية أكثر من تايوان، وفضلاً عن ذلك فإن الحصول على تأشيرات السفر منها أسهل من تايوان. كما أن لتايوان علاقات دبلوماسية مع عدد قليل من الدول. وفي أوقات سابقة كانت التأشيرات والتوصيات، القابلة للتبديل بتأشيرات عند الوصول، تصدر عن طريق وكالات تحمل أسماء متنوعة (مثل مراكز صن يات صن)". وقد خفضت الحكومة التايوانية متطلبات التأشيرات للزائرين الأجانب في أوائل عام ١٩٩٤ في محاولة لمواجهة الانهيار في عدد الزائرين القادمين إليها، وعملت على الحصول على امتيازات خاصة بالتأشيرات من الدول الأخرى. وكانت تايوان تطبق إجراءات شديدة للتأشيرات منذ تطبيق القانون العسكري الذي انتهى عام ١٩٨٧. وأصبح بإمكان مواطني ١٢ دولة - أستراليا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان ولوكسمبرج وهولندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة- زيارة تايوان لفترات مدة كل منها خمسة أيام بدون تأشيرات. وكان المتبع من قبل ضرورة الحصول على تأشيرات مسبقة قبل الذهاب إلى تايوان بالنسبة إلى جميع الأجانب تقريباً.

إن أحد المظاهر الأكثر غرابة في سياسة السياحة الدولية لتايوان هو علاقتها بجمهورية الصين الشعبية. إن إلغاء القيود على السفر إلى جمهورية الصين الشعبية لزيارة الأقارب منذ أكتوبر ١٩٨٧ يعني أن كثيراً من التايوانيين يستطيعون الآن زيارة الأرض الأم، سواء لزيارة الأقارب أو للتعرف على الصين العظمى التي لا تزال تايوان جزءاً ثقافياً منها. ولكن عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين وتايوان يعني عدم وجود رحلات جوية أو خدمات بحرية مباشرة بين الدولتين. ولا تعترف الإحصاءات الرسمية التايوانية حتى بوجود الصين الشعبية، حيث يسافر كثير من التايوانيين إلى هونج كونج واليابان كنقاط توقف في الطريق إلى الصين الشعبية. ورسماً يسمح للمقيمين في تايوان بزيارة أقاربهم المباشرين في الصين الشعبية لأغراض زيارة هؤلاء الأقارب فقط، وليس لنشاطات الترفيه أو للأعمال التجارية (فيمان ١٩٨٩). ولكن هذه القيود يتم تجاهلها كلية من جانب الحكومة والسائحين أيضاً بسبب الفوائد السياسية (لكل من الدولتين) والفوائد الاقتصادية للصين الشعبية.

سياسة السياحة الدولية فى كوريا الجنوبية :

إن السياسة السياحية الدولية لكوريا الجنوبية تقدم مقارنة مثيرة مع سياسة تايوان السياحية الدولية، وكما هو الحال بالنسبة إلى تايوان، لا تزال كوريا الجنوبية من الناحية الفعلية فى حالة حرب مدنية لدولة مقسمة. وقد شهدت كوريا الجنوبية أيضاً تحولات اقتصادية مكثفة فى السنوات الأخيرة لدرجة أنها أصبحت إحدى الدول الأسرع فى معدلات النمو الاقتصادى فى شرق آسيا.

وبالرغم من الحالة الجيدة لاقتصاد كوريا الجنوبية، فإن الدولة لم تكون احتياطيات من العملة الأجنبية تصل إلى مستوى تايوان، ولذلك فإنها تستخدم السياحة لخدمة أهداف اقتصادية مختلفة.

بالرغم من أن كوريا الشمالية لا تزال تحتفظ برقابة صارمة على السفر الداخلى والدولى لمواطنيها (هول دى ١٩٩٠ ب)، فإن الجنوب أزال كثيراً من القيود فى خلال الثمانينيات (هول ك ١٩٩٤). وكان لكوريا الجنوبية مبررانا لفرض قيود على السفر: أولهما المبرر الأمنى فى أثناء مرحلة التوازن بين القوى العظمى والتوترات الإقليمية، والعلاقات الضعيفة المستمرة بين الكوريتين. أما المبرر الثانى فهو الاحتفاظ بالعملة الأجنبية للتنمية الاقتصادية فيها.

وحتى عام ١٩٨٢ لم يكن يسمح للكوريين بالسفر إلى الخارج سوى للتجارة أو العمل أو الدراسة أو القيام بأى نشاط آخر كان يعتقد بأنه للمصلحة الوطنية. وفى عام ١٩٨٢ كان يسمح للسفر من أجل الترفيه لأولئك الذين بلغوا سن الخمسين أو تجاوزوها، ولكن للأزواج المسافرين معاً فقط، وأكثر من ذلك فإن أولئك الذين تجاوزوا سن الخمسين لم يسمح لهم بقضاء إجازة فى الخارج إلا إذا أودعوا مليونى وان فى بنك استبدال العملة الأجنبية الكورى لمدة سنة. إن تأثير هذه القيود توضحه حقيقة أن نصف مليون كورى جنوبى فقط سافروا إلى الخارج سنوياً فى خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧. وفى سبتمبر ١٩٨٧ ألغيت القيود الخاصة بالوديعة، مع تخفيض شرط السن من ٥٠ سنة إلى ٤٠ سنة فى يناير ١٩٨٨. وفى أبريل ١٩٨٨، قبل فترة قصيرة فقط من دورة الألعاب الأولمبية فى سيول، أعلن وزير الخارجية أن شرط السن

المفروض على السفر إلى الخارج سيلغى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٩، وكخطوة على الطريق كان قد خفض السن من ٤٠ سنة إلى ٣٠ سنة من أول يناير ١٩٨٨ . ووفقاً لما صرح به هونج سون يونج مساعد وزير الخارجية فإن "تحرير السفر إلى الخارج صمم لمواكبة الاتجاه المتزايد لتبويل أنماط حياة الناس، في الوقت نفسه الذي تتولى فيه السلطة حكومة جديدة" (كرين ١٩٨٨، ص ٣٠). وفي عام ١٩٨٩، وهي أول سنة بدون قيود، سافر ١,٢ مليون كوري جنوبي إلى الخارج. ويتوقع أن يزيد العدد بدرجة أكبر مع استمرار النمو في الاقتصاد الكوري، ومع توقعات أن يصل عدد المسافرين إلى ٣,٦ مليون مسافر عام ١٩٩٦ وإلى ٥,٤ مليون مسافر بحلول عام ٢٠٠٠ (حمدي ١٩٩١).

لقد لعبت السياحة دوراً كبيراً في سعى الحكومة الكورية للحصول على العملات الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية. وفي الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ نمت عائدات السياحة من ٤٤٨ مليون دولار إلى ٣٥٥٩ مليون دولار. وقد ساهمت هذه العائدات بقوة في ميزان المدفوعات الكوري (جدول ٤/٣). وعلى سبيل المثال، كان هناك ميزان تجاري إيجابي للسياحة بمبلغ ٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٠، بالرغم من ضرورة ذكر أن هذا الرقم كان منخفضاً كثيراً عما وصل إليه هذا الميزان التجاري عام ١٩٨٨ حيث بلغ ١٩١١ مليون دولار (ماكجاي ١٩٩١، ص ٤٧). ولكن الزيادة الهائلة التي شهدتها السفر إلى الخارج من جانب الكوريين في أعقاب إزالة قيود السفر، قد أثر على ميزان عائدات السياحة عندما سجلت الدولة أول عجز في تجارة السياحة بمقدار ٣٨٠ مليون دولار عام ١٩٩١. وقد كان هذا العجز في تجارة السياحة إنذاراً في مواجهة "الاستهلاك الزائد" من جانب موظفي الحكومة، في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بحملة تتضمن "نصوصاً قانونية لمعاقبة وكالات السفر التي تستنتج الحكومة أنها تغري أو تحرض المسافرين إلى الخارج بالانغماس في الإنفاق المتزايد" (دو صن ١٩٩٢، ص ٥٧). بيد أنه في الوقت الذي ستسعى فيه الحكومة لاستخدام سلسلة من الإجراءات للحفاظ على السفر إلى الخارج في الحدود المعقولة، فإنه سيكون من الصعب إعادة فرض القيود على السفر في وقت ينمو فيه الاقتصاد وإغراءات الاستهلاك والتوقعات السياسية بشكل مستمر.

جدول ٤/٣

الميزان التجاري للسياحة الكورية ١٩٩١:٧٠ (آلاف الدولارات الأمريكية)

السنة	العائدات السياحية	التنفقات السياحية	الميزان
١٩٧٠	٤٦٧٧٢	١٢٤٢٤	٣٤٣٤٨
١٩٧١	٥٢٣٨٣	١٤٨٠.٨	٣٧٥٧٥
١٩٧٢	٨٣.١١	١٢٥٧٠	٧٠.٤٤١
١٩٧٣	٢٦٩٤٣٤	١٦٩٨٤	٢٥٢٤٥٠
١٩٧٤	١٥٨٥٧١	٢٧٦١٨	١٣.٩٥٣
١٩٧٥	١٤.٦٢٧	٣.٧.٩	١.٩٩١٨
١٩٧٦	٢٧٥.١١	٤٦٢٣٤	٢٢٨٧٧٧
١٩٧٧	٣٧٠.٣٠	١.٢٧١٤	٢٧٦٣١٦
١٩٧٨	٤٠٨١.٦	٢٠٨.١٩	٢٠٠.٨٧
١٩٧٩	٣٢٦.٠٦	٤٠.٥٢٨٤	٧٩٢٧٨-
١٩٨٠	٣٦٩٢٦٥	٣٤٩٥٥٧	١٩٧.٨
١٩٨١	٤٤٧٦٤.٠	٤٣٩.٢٩	٨٦١١
١٩٨٢	٥٠.٢٣١٨	٦٣٢١٧٧	١٢٩٨٥٩-
١٩٨٣	٥٩٦٢٤٥	٥٥٥٤٠.١	٤٠.٨٤٤
١٩٨٤	٦٧٢٣٥٥	٥٧٦٢٥٠	٩٧١.٥
١٩٨٥	٧٨٤٣١٢	٦.٥٩٧٣	١٧٨٣٣٩
١٩٨٦	١٥٤٧٥.٢	٦١٢٩٦٩	٩٣٤٥٣٣
١٩٨٧	٢٢٩٩١٥٦	٧.٤٢.١	١٥٩٤٩٥٥
١٩٨٨	٣٢٦٥٢٣٢	١٣٥٣٨٩١	١٩١١٣٤١
١٩٨٩	٣٥٥٦٢٧٩	٢٦.١٥٣٢	٩٥٤٧٤٧
١٩٩٠	٣٥٥٨٦٦٦	٣١٦٥٦٢٣	٣٩٣.٤٣
١٩٩١	٣٤٢٦٤١٦	٣٧٨٤٣.٤	٣٥٧٨٨٨-

المصدر: البنك الكوري، في وزارة النقل ١٩٩٢، ص ٨٥.

سياسات السياحة الدولية فى الدول الاشتراكية :

إن الأيديولوجية السياسية لدولة ما تؤثر حتماً فى رؤيتها لسياستها الخارجية، بما فى ذلك سياساتها الخاصة بالسياحة الدولية. إن الدول الاشتراكية السابقة كانت لديها أهداف سياسية واقتصادية واضحة للغاية حول السياحة الدولية، وهى الأهداف التى تختلف كثيراً عن أهداف الدول الغربية، بما تنطوى عليه من مفاهيم مختلفة تماماً بشأن الحرية الفردية وحر الدولة. وقد حدد هول (دى ١٩٨٤، ص ٥٤٢، ١٩٩٠، ص ١١) عدة أهداف للدولة الاشتراكية من السياحة فيما يلى:

(١) المساعدة فى تنفيذ السياسات التى تهدف إلى التوزيع العادل للسلع والخدمات والفرص فى جميع ربوع الدولة.

(٢) المساعدة فى تحسين الأداء الاقتصادى وتحفيز التنمية الاقتصادية السريعة.

(٣) تشجيع التحسينات فى البنية التحتية لمصلحة السكان المضيفين.

(٤) المساعدة فى التحسينات البيئية.

(٥) عرض صورة طيبة عن الدولة المضييفة فى العالم الخارجى.

(٦) الترويج للسلام والتفاهم العالميين طبقاً للعقيدة الاشتراكية التى تتبناها الدولة.

(٧) تعزيز ثقافة الزائرين ووعيهم الأيديولوجى عن طريق الدولة المضييفة وإقناعهم بتفوق الاشتراكية.

(٨) تجنب دخول التأثيرات المضادة للاشتراكية والأفكار التحريفية والرأسمالية "لفصل الأدمغة" للسكان المحليين الذين يعملون فى السياحة ويتصلون بالسائحين الأجانب.

وعلى الرغم من أن مذاهب الدولة الاشتراكية قد فقدت كثيراً من زخمها فى السنوات الأخيرة بسبب الانتفاضات السياسية فى أوروبا الشرقية، فإن كثيراً من الدول، مثل الصين الشعبية وكوريا الشمالية و(ألبانيا) وكوبا، لا تزال تتبع بدرجات متفاوتة مبادئ اشتراكية فى تقرير سياساتها المتعلقة بالسياحة الدولية.

جمهورية الصين الشعبية والسياحة الدولية :

إن اهتمام الصين بالسياحة ظل مرتبطاً تاريخياً بالدوافع السياسية بالدرجة الأولى. والتوسع السريع فى السياحة منذ عام ١٩٧٧ تحت قيادة دينج زياوبنج كان نتيجة لدوافع سياسية ودوافع اقتصادية معاً. وأصبح قطاع السياحة نشطاً بشكل متزايد وارتبط بحملة "التحديث الرباعية" لدينج، والتي أدت إلى ارتباط سريع بمجتمع الأعمال التجارية الدولية فى شكل استثمارات فى تطوير الفنادق، واستيراد وسائل النقل السياحي، وخلق روابط مع صناعة السفر (ريختر ١٩٨٣ ب، ص ٤٤١).

وبالرغم من أن أول خدمة للسفر فيما يتعلق بالتعامل مع السائحين إلى الخارج اتخذت من جانب الصين الشعبية طوال الأعوام الثلاثين الماضية، فإن التوسع الكبير فى السياحة الداخلية لم يبدأ إلا منذ عام ١٩٧٨. وحتى ذلك التاريخ كان ينظر إلى السياحة غالباً باعتبارها أداة دبلوماسية لتشجيع النوايا الحسنة على المستوى الدولى، حيث ركزت على الزائرين من الدول الشيوعية الأخرى ودول العالم الثالث الصديقة أو دول عدم الانحياز. ومنذ التحول الذى قادته الحكومة الصينية عام ١٩٧٨ نحو "سياسة الباب المفتوح" فى علاقاتها مع الدول غير الشيوعية، وتطوير مبدأ "اقتصاد السوق الاشتراكي"، بدأ ينظر إلى السياحة كعنصر مهم فى تحديث الصين وكوسيلة لجنى العملات الأجنبية (ريختر ١٩٨٣ ب، ١٩٨٩، وتشوى ١٩٨٤، ورينولدز ١٩٩٠، وهول ك. ١٩٩٤ أ). وقد أعلن زهاو زيانج فى المؤتمر الوطنى الثالث عشر للحزب الشيوعى فى الصين عام ١٩٧٨:

إن قدرتنا على جنى العملة الأجنبية من خلال التصدير هى التى تقرر، إلى حد كبير، المدى الذى يمكن أن نصل إليه فى الانفتاح على العالم الخارجى، وهى التى تؤثر فى نطاق وحجم التنمية الاقتصادية الداخلية. ولهذا السبب - مع الأخذ فى الاعتبار مطالب السوق العالمية ومواقفنا القوية - يجب علينا أن نقوم بجهود جبارة لتطوير صناعات ومنتجات موجهة للتصدير أن تنافس وأن تحقق عائدات اقتصادية سريعة ومربحة (مقتبس من تيسدل وون ١٩٩١، ص ٥٥).

إن قدرة السياحة على توفير العملات الأجنبية للحكومة الصينية على درجة كبيرة من الأهمية. وعلى سبيل المثال فإنه فى عام ١٩٨٨، وهى السنة السابقة على التوتر السياسى الذى حدث فى ميدان تيان آن من (انظر الفصل الرابع)، زار الصين ١٧, ٣ مليون سائح من الخارج، وهو ما يعادل تقريباً ١٨ مرة عدد الزائرين الذين وصلوا عام ١٩٧٨. وبلغت عائدات الصين الإجمالية من العملات الأجنبية من السياحة بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٨ حوالى ١١, ٦٥ مليار دولار أمريكى. وفى نهاية عام ١٩٨٨ كان هناك ١٤٩٦ فندقاً تضم ٤٧٨٠٠٠ سرير، وحوالى ١, ٥٧ مليون شخص يعملون فى وظائف فى مجالات متصلة بالسياحة، منهم ٤٠٠٠٠٠ يعملون مباشرة فى قطاع السياحة (تيسدل وون ١٩٩١). بيد أنه بالرغم من الفوائد الاقتصادية التى تقدمها السياحة الدولية للصين، فإن هناك اهتماماً من جانب بعض الأعضاء المحافظين فى الحزب الشيوعى ومن موظفى الحكومة، بالدور الذى تلعبه السياحة فى نشر الأيديولوجية والقيم الغربية فى الصين (هول ك ١٩٩٤). وعلى سبيل المثال وفى أعقاب أحداث ميدان تيان آن من عام ١٩٨٩ تخضع حوالى ٦٢٠, ٠٠٠ من العاملين بالسياحة للتثقيف المذهبى السياسى الإجبارى بهدف تنظيف عقلياتهم الاشتراكية، وتعميق حبهم للحزب الشيوعى، وصقل الشكوك لديهم بشكل تحذيرى فى الأجانب وهى الشكوك المفترضة من جانب قيادات متشككة، لكى يظلوا مستسلمين للحكم الشيوعى المنعزل (باركر ١٩٩٢، ص ٤٧).

وقد وجه اللوم للسياحة أيضاً من جانب بعض المعلقين لأنها تدخل ممارسات ليست موضع ترحيب لتناقضها مع مبادئ الدولة الصينية الاشتراكية. وفى هذا الصدد أشار ديتش وجوانجروى عام ١٩٨٢ إلى أن السياحة جلبت معها: "مؤثرات غير صحيحة وغير متحضرة" إلى الصين. إن بعض ضعاف النفوس فى الصين، والشباب بصفة خاصة، لا يستطيعون مقاومة هذه المؤثرات ويتبعون بشكل أعمى نمط حياة الأجانب. وتحدث مخالافات أخرى بسبب السياحة مثل التهريب، والتجارة المضادة غير المشروعة، وإفشاء أسرار الدولة وغيرها من المخالافات التى تحدث. وكل هذا يشوه صورة الصين الاشتراكية ويجب عدم التسامح إزاء ذلك.

وبعد ذلك بست سنوات من تطوير السياحة ظهر العديد من الممارسات غير المرغوب فيها، مثل البحث عن مبالغ زائدة عن الحد أو العملات غير المعقولة، وقبول (أو طلب) الرشاوى، والبيغاء، وبيع وشراء العملات الأجنبية بطرق غير مشروعة. ونادراً ما ظهر هذا في أثناء الثورة الثقافية ولكنه ظهر في معظم المناطق السياحية. إن قبول الإكراميات، المخالف للأخلاقيات الاشتراكية، كان مثيراً للغضب بين المرشدين السياحيين ورجال الخدمات. وكانت هذه الممارسة خطيرة للغاية حتى إنه في أغسطس عام ١٩٨٧ أصدرت وزارة الدولة للسفر والسياحة، بموافقة مجلس الدولة، تعليمات خاصة لإيقاف التعامل بالإكراميات (جوانجزي ١٩٨٩، ص ٦١).

إن الاهتمامات بشأن الآثار الاجتماعية والسياسية للسياحة في الصين تشير إلى مدى الارتباط المعقد للسياحة الدولية بصياغة السياسة الخارجية وترسيخ الأيديولوجيات. وعلى الرغم من أن الصين ترغب في تطوير السياحة على الطريقة الصينية، التي تعنى "تجربة الحكومة لأفكار رأسمالية مثل الحوافز الفردية والمنافسة والمؤسسات الخاصة وهي بمثابة محاولات لتطوير نظام ملأئم للوضع الصيني الذي لا يزال يحتفظ بنظام اشتراكي" (تشوي ١٩٨٤، ص ٦١٩)، فإنها لا تزال تتأثر بشدة بالقوى الاقتصادية والاجتماعية من خارج الأراضي الصينية. فالسياحة غير منفصلة عن انتقال الأفكار بين الدول. وحتى إذا كان بعض السائحين يسافرون في إطار مغلق، فإن القيم التي يبدو أن هؤلاء السائحين يمثلونها في المجتمع المضيف، لا سيما فيما يتعلق بالحرية الفردية والثروة، قد تظل ذات تأثير على المطامح السياسية والاجتماعية.

بيد أن الأيديولوجيا قد تنتشر في كلا الاتجاهين، وقد تسعى الدولة المضيئة إلى استخدام زيارات السائحين الأجانب لعرض صور معينة للعالم الخارجى. وعلى سبيل المثال، إجازات العمل في كوريا ونيكاراجوا استخدمت من جانب حكومتى هاتين الدولتين للمساعدة في الترويج للقيم الاشتراكية بين المؤيدين في الغرب. وبالمثل استغلت إسرائيل الإجازات في الكيبوتز للمساعدة في الحصول على التأييد لدولة إسرائيل بين الشباب الغربيين الزائرين لها (ستوك ١٩٧٧). وعلى أية حال، فإن الجهود التي تبذل لتغيير انتشار الأيديولوجيات غير المرغوب فيها بواسطة الأجانب

تتجه لأن تكون أكثر حدة من الترويج للقيم السياسية. وعلى سبيل المثال فإن الخوف من الاحتواء الأيديولوجي أثر بدرجة كبيرة على سياسة السياحة الألبانية التي طبقت نظام تأشيرة المجموعات الذي يتيح الوقاية من الأمور غير المرغوب فيها، ويتيح رقابة أكبر على السائحين الأجانب (هول دي ١٩٩١هـ). وفي الواقع فإن هذه هي القيود على السياحة الدولية لدرجة أن الدولة حتى أوائل الثمانينيات كانت تتمسك بشدة بالمفهوم القائل بأن السائحين يتكيفون مع مفهوم أيديولوجي رسمي معين. ولذلك كانت ألبانيا تستخدم الحلاقين والخياطين الذين كان دورهم نصح القادمين الجدد إلى ألبانيا بمفاهيم التكيف مع النسيج المخيط (هول دي ١٩٩١هـ، ص ٢٦٩).

إن تصرفات الحكومة الألبانية ربما تشير إلى الاستخدام الأكثر تطرفاً للسياحة لتحقيق غايات أيديولوجية. وكما ذكر في هذا الكتاب منذ البداية، فإن السياحة ممترجة بالسياسة بسبب الأسلوب الذي تتفاعل به مع مفاهيم السلطة والقيم. إن استخدامات السياحة الدولية لتحقيق أهداف سياسية استخدامات متعددة. والفصل التالي يقدم فحصاً للطريقة التي يمكن بها للسياحة الأجنبية أن تستخدم لتقديم الاحترام العالمي للنظم التسلطية وغير الشرعية.

السياحة والاعتراف الدولي :

إن الترويج السياحي مرتبط بشدة بصنع الصورة. ومن المنظور السياسي يتيح السياحة الدولية للحكومة المضيفة إمكانيات تقديم صورة إيجابية لنفسها إلى العالم الخارجى الذى بدوره قد يحسن موقفها الدولى ويخلق مناخات ملائمة للرأى العام للدولة لدى الدول الأخرى. ولهذا السبب يعد السفر والسياحة غالباً المجالات الأولى لفرض العقوبات داخل المجتمع الدولى. وعلى سبيل المثال، فإن كثيراً من الدول لم تسمح لناقلاتها الوطنية بالطيران مباشرة إلى جنوب أفريقيا احتجاجاً على سياسات التفرقة العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا، وخشية أن ينظر إلى الزيارات السياحية باعتبارها تأييداً لهذه السياسات. هذا الموقف كان له تأثير قوى على صناعة السياحة فى تلك الدولة. وفى الحقيقة فإن شركة صن العالمية، وهى شركة جنوب أفريقية متعددة

الجنسيات لها اهتمامات بالتنمية السياحية (انظر فيما بعد)، انحصرت عملياتها الدولية في الدول الأفريقية التي كانت تدور في فلك جنوب أفريقيا اقتصاديا أو سياسيا، أو حالة أقاليم البانتوستان "المستقلة" (في جنوب أفريقيا - المترجم) التي نشأت بسبب سياسات التفرقة العنصرية" (روجرستون ١٩٩٠، ص ٣٥٣). وبالمثل ليبيا التي خضعت لعقوبات خاصة بالطيران على أساس اتهام الحكومة الليبية بالتورط في كارثة لوكيربي الجوية.

إن حكومة ذات نظام تسلطى أو غير شرعى لا يعنى فى حد ذاته عدم تشجيع السياحة الدولية. إذ يلاحظ أن شركة صن جنوب الأفريقية، وهى شركة متعددة الجنسيات فى مجال الفنادق والكارزينوهات تأسست فى جنوب أفريقيا، استثمرت أموالها فى إقامة الكازينوهات فى أقاليم البانتوستان شبه المستقلة اسميا فى ترانسكى وفى بوفوتا تسوانا وفى فندا وسييسكاى (روجرستون ١٩٩٠). وأدى هذا الاستثمار إلى إعطاء "وزن كبير" لمحاولات حكومة جنوب أفريقيا "إضفاء الشرعية على استقلال بانتوستان فى السياق الدولى"، كما أتاحت لدولة جنوب أفريقيا أن تستبدل رأس المال الخاص بنسبة كبيرة من تكاليف دعم إستراتيجية بانتوستان (كراش وويلنجز ١٩٨٧، ص ١٠٧).

وفى كثير من الحالات فإن القوى العالمية تدعم النظم الرجعية كلما كان فى ذلك تعزيز لمصالح سياساتها الخارجية. وعلى سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة الأمريكية النظم الاستبدادية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على امتداد معظم سنوات القرن العشرين من أجل تعزيز مصالحها الوطنية. إن النظم التسلطية بحد ذاتها لا تردع السائحين، ولكن على العكس من ذلك. كما سيوضح فى الفصل التالى، فإن الاستقرار السياسى هو الذى يجذب السائحين والاستثمار الأجنبى فى صناعة السياحة. وربما تكون الإشكالية إلى حد ما هى أن الاستقرار السياسى الذى تتيحه الحكومة التسلطية قد يخدم فى تشجيع تنمية الصناعة السياحية. وقد لاحظ هول (دى ١٩٩٠، ص ١٥) أن "الطبيعة المتصورة لنظام سياسى باعتباره نظاماً رجعياً لا يعيق بالضرورة السياحة الدولية، فقد طورت إسبانيا والبرتغال صناعات السياحة الدولية الكبيرة للغاية فيهما تحت ما يمكن أن يراه كثيرون ديكتاتوريات فاشستية".

إن النظم التسلطية بطبيعتها لا يمكن أن تسير وفق الإجراءات الاستشارية العامة التي تطبق في معظم الديمقراطيات الغربية. ولذلك فإن التنمية السياحية يمكن أن تجري بسرعة من خلال نظم التخطيط المحلية أو الإقليمية أو الوطنية القائمة. وفي حالة البرتغال كان تحول صناعة السياحة مصاحباً للتحويلات الكبرى في الأولويات في السياسة الحكومية (لويس وويليامز ١٩٨٨، ص ١١٩) مع التركيز الذي قدم للسياحة في خطط التنمية الحكومية وأواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، من أجل جذب السائحين الأجانب والسوق السياحية الصاعدة، وبالمثل في حالة إسبانيا حيث أصدرت قوانين خاصة لتسهيل إنشاء مستوطنات سياحية جديدة في المناطق المفضلة أكثر للسياحة الطبيعية (فالنزولا ١٩٨٨).

ويرى إدجبل (١٩٧٨، ص ١٧١) أن السفر الدولي "يتجه لأن يكون له أثر في اعتدال السياسات الداخلية للحكومات الأجنبية. ويدرك النظام التسلطى أنه موضع الملاحظة والحكم عليه من جانب السائحين الأجانب". مثل هذا الموقف يمكن أن يوصف أيضاً بأنه ذو تأثير في "العفو العام"، بمعنى أن الاهتمام العالمي، من خلال حملات منظمة العفو الدولية، بالمساجين السياسيين قد ساعد غالباً في إطلاق سراحهم لأنهم أصبحوا موضع انتباه الحكومات الأجنبية. ويثير الجدل حول ما إذا كانت السياحة الدولية تؤدي إلى اعتدال الحكومات التسلطية بشكل يفوق تجاوزاتها السيئة، لا سيما إذا ما كانت المناطق السياحية قد أصبحت أماكن لعرض القضايا السياسية، وفضلاً عن ذلك فإن المراكز السياحية تكون غالباً بعيدة عن المناطق التي تحدث فيها بالفعل أسوأ الضغوط وحالات القهر عادة.

إن فتح مناطق للأجانب من أجل إضفاء الشرعية على الاحتلال أو نظام الحكم يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين للنظام القائم. وعلى سبيل المثال، فإن فتح التبت أمام الزائرين الغربيين من خلال إصلاحات الحكومة الصينية عام ١٩٧٩ كان له عدد من التأثيرات غير المقصودة. فبدلاً من تدعيم التطورات السياحية وصورة التبت باعتبارها جزءاً من الصين، فإن تلك السياسة خدمت فقط في مساندة دوافع السكان المحليين واللجانين لتحرير التبت من الصين، وزيادة قداسة الدولة بالنسبة إلى الغربيين، ففي حين أن التصويرات المشوهة للتبت، والتي صنعتها الأجهزة الصينية، ظلت أمراً

مشكوكاً فيه بشكل متزايد من جانب كثير من الغربيين، فإن البنية التحتية السياحية الرسمية التي أقيمت بنفقات كبيرة على حساب الصين. تم تجاهلها بدرجة متزايدة.

كان الغربيون يريدون أن يمارسوا ما يسمى "شانجرى لا"، وكان التبتيون أكثر من سعداء لمشاركتهم رؤيتهم لأراضيهم المقدسة. ولم يستمع السائح إلى المحاولات الصينية للتأثير عليهم بأن التبت كانت منذ عهد قوبلاي خان جزءاً لا يتجزأ من الصين الأم (كليجر ١٩٩٢، ص ١٢٤).

إن استخدام السياحة الدولية لخلق ظروف التأييد للنظم غير الشرعية يبدو واضحاً تماماً في حالة الفلبين في ظل حكم الرئيس ماركوس في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ولكن الصورة الرفيعة للسياحة الدولية خدمت أيضاً في تقليل مستوى المساندة الدولية للرئيس. وقد علق ريختر (١٩٨٩، ص ٥٢) على ذلك بالقول أنه لا يوجد نظام استخدم السياسة السياحية بقوة من أجل النفوذ السياسى مثل الرئيس الفلبينى السابق ماركوس، وبالرغم من أن السياحة ساهمت في تحقيق كثير من الأهداف السياسية والاقتصادية للنظام، فإنها حققت هذه المكاسب بتكاليف ضخمة تحملها الاقتصاد الفلبينى. ولكن بمرور الوقت كانت التنمية المتبلدة وسط ظروف اقتصادية واجتماعية متوترة، تؤدي إلى استخدام مضاد للسياحة، حيث تنتج شعوراً مضاداً لصناعة السياحة. وهكذا فقد نجد في حالة الفلبين نموذجاً مصغراً للمنافع والمساوئ للاستخدامات السياسية للسياحة.

السياحة الدولية في الفلبين في عهد ماركوس :

انتخب فرديناند ماركوس رئيساً للفلبين في نوفمبر ١٩٦٥، وكسب بورة ثانية لمدة أربع سنوات فيما بعد. وفي ٢١ سبتمبر ١٩٧٢، ووسط عدم الشعبية المتزايد، فرض القوانين العسكرية معلناً أن الدولة تواجه تمرداً شيوعياً خطيراً. وحتى إعلان الحكم العسكرى كانت السياحة تمثل أولوية متأخرة لدى الحكومة. ولكن "في خلال ثمانية شهور من إعلان الحكم العسكرى أصبحت السياحة صناعة ذات أولوية تستحق التمتع بحوافز ضريبية وامتيازات جمركية متنوعة" (ريختر ١٩٨٩، ص ٥٤-٥٥). وهناك أربعة

أسباب يمكن تقديمها للاهتمام المفاجئ للرئيس ماركوس بالتنمية السياحية، اثنان منها يتعلقان في المقام الأول بالعوامل السياسية الدولية، وهذه الأسباب هي:

أولاً: يمكن استغلال السياحة من جانب النظام لخلق صورة مرضية عن الدولة وحكومة ماركوس أمام السائحين الدوليين وأمام الحكومات الأجنبية. وثانياً: الزيارات السياحية الدولية يمكن أن تتم بواسطة النظام ليكون ذلك مساندة لنشاطات النظام وللحكم العسكري بصفة خاصة، وبالتالي إضفاء الشرعية على نشاطاته غير الديمقراطية. والسبب الثالث هو أن السياحة كانت وسيلة يستخدمها ماركوس لتقديم الجوائز لمؤيديه، وذلك بإعطائهم موقعاً مرضياً في المشروعات السياحية، وتزويدهم بالأموال الحكومية. ورابعاً وأخيراً، فقد كان لزوجته الرئيس، أميلدا ماركوس، مطامحها الخاصة المتعلقة بتسمية القلبين باعتبارها مكاناً سياحياً عالمياً (ريختر ١٩٨٩، وهولك ١٩٩٤).

وفي محاولة لاكتساب الشرعية لنظام ماركوس مع الحكومات الأجنبية والمستثمرين الأجانب أطلقت الحكومة برنامجاً ضخماً للتنمية السياحية. واستغل النظام بعض الأحداث الكبيرة، مثل مسابقة ملكة جمال العالم وبطولة العالم للملاكمة في الوزن الثقيل تحت شعار "مثير في مانيل" بين محمد علي وجو فريزر، لتحسين الصورة العالمية للدولة. وأدت استضافة مؤتمر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام ١٩٧٦ إلى قيام النظام بسرعة ببناء ١٢ فندقاً فاخراً، ومركز المؤتمرات الدولي ومركز القلبين للتجارة الدولية والمعارض، حيث تكلفت هذه الإنشاءات مبالغ طائلة، وكل ذلك من أجل المؤتمر. وكما علق ريختر (١٩٨٩، ص ٥٦) فإن "التوقعات باستضافة ٥٠٠٠ شخصية كبيرة لمدة أسبوع فقط، أدت إلى الاستكمال السريع لعدد ١٢ فندقاً فاخراً في خلال ١٨ شهراً بالرغم من أن خطة السياحة الرئيسية لم تكن تتوقع استكمال مثل هذه الحاجات في عشر سنوات على الأقل". وكان حجم التزام الحكومة في هذا المشروع ضخماً (٤١٠-٥٤٥ مليون دولار أمريكي)، كما كان أكبر كثيراً مما تتحمله البنية التحتية لصناعة السياحة الفلبينية أو مما تتطلبه الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. لقد كانت نفقات تمويل هذه الفنادق تعادل ٣٠ أو ٤٠ مرة ما أنفقته حكومة ماركوس على الإسكان العام. إن حجم هذا الالتزام الحكومي كان يعادل ما بين $\frac{1}{7}$ و $\frac{1}{10}$ من إجمالي

النفقات المقترحة لعام ١٩٧٦ وهو ٢,٠٥ مليار دولار. وكان هذا الالتزام أكبر من القروض من البنك الدولي عام ١٩٧٦ التى بلغت ٢١٥ مليون دولار (ريختر ١٩٨٩، ص ٥٧). ولكن حقق المؤتمر نجاحاً سياسياً لحكومة ماركوس، كما زادت المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدولة من كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (هول ك ١٩٩٤).

السياحة والدعاوى الحدودية :

تعد السيادة مفهوماً جوهرياً فى القانون الدولي والسياسة. والسيادة أربعة معان ذات صلة بالموضوع وهى:

١ - إنها السمة المميزة للدول باعتبارها وحدات دستورية فى النظام القانوني الدولي.

٢ - حرية التصرف فى جميع المسائل من حيث عدم خضوع الدولة لأى التزام قانوني.

٣ - الحد الأدنى من الإدارة الذاتية الذى تمتلكه الدولة قبل أن تتمكن من الحصول على وضع "الدولة ذات السيادة".

٤ - السلطة الدولية الكاملة فى إدارة الإقليم (كروفورد ١٩٧٩، ص ٢٦-٢٧).

وهناك أساليب عديدة تكتسب بها السيادة الإقليمية، "احتلال الأراضى الخالية" أو حق التقادم الذى تكتسب به السيادة بالتملك الفعلى بخلاف صاحب السيادة النظرى، أو بالتنازل أو بالنقل عن طريق معاهدة أو بالضم الذى يعنى الترسيب الطبيعي للتربة الذى يغير شكل الأرض أو بالغزو (تريجز ١٩٨٦، ص ٢). ويرتبط النشاط السياحي ارتباطاً حميماً بالأسلوب الأول الذى يمكن أن تكتسب به السيادة، حيث يمكن أن يمثل نموذجاً للاحتلال الفعلى. وقد تخدم السياحة باعتبارها رابطة اقتصادية بين الإقليم المتنازع عليه والدولة المسيطرة عليه، حيث تعطى السياحة فى هذه الحالة وزناً أقوى فى أى منازعة حول الاحتلال الفعلى.

وتستخدم السياحة حالياً لتأييد المطالب الإقليمية فى ثلاث مناطق فى العالم وهى منطقة أركتك، ومنطقة أنتاركتكا، وجزر سبارتلى. وفى منطقة أركتك فإن إنشاء المتنزهات الوطنية من جانب الحكومة الكندية، وتطوير نشاطات سياحية لمصالح خاصة فى هذه المتنزهات قد ينظر إليه باعتباره وسيلة لتعزيز المطالب الإقليمية الكندية فى الجزر الشمالية والمناطق المائية المحيطة بها (هول ك وجونستون ١٩٩٥).

أما جزر سبارتلى فإنها مجموعة من الجزر فى شمال بحر الصين. وبالرغم من أن كثيراً من هذه الجزر صغير للغاية بحيث لا تسمح بالحياة البشرية، فإنها تمتلك أهمية إستراتيجية، كما أنها تعتبر منافذ للوصول إلى ثروات معدنية (النفط والغاز) ومصادر لصيد الأسماك. وهناك تنازع حول هذه الجزر بين عدة دول مثل بروناى والصين وماليزيا والفلبين وفيتنام. وهذه الجزر موضع للنزاع العسكرى بالفعل بين فيتنام والصين، ولجميع الدول المشار إليها، باستثناء بروناى، وجود عسكرى فى هذه الجزر. وفى عام ١٩٩٢ عملت ماليزيا على القيام برحلات سياحية - بيئية إلى الجزر الجنوبية لتعزيز البعد الاقتصادى لمطالبها. ولكن منذ ذلك الوقت لم تتابع رحلاتها لأن الموقف العسكرى فى المنطقة ظل متوتراً للغاية، ولا يمكن ضمان أمن السائحين.

السياحة والسيادة فى قارة أنتاركتكا:

لا توجد لأية دولة سيادة قانونية على أى جزء من أنتاركتكا. وهناك دول كثيرة (الأرجنتين، وأستراليا، وشيلي، والإكوادور، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، ونيوزيلندا، والنرويج) تزعم أن لها مطالب إقليمية فيها، ولكن هذه المطالب لم يعترف بها عموماً من جانب المجتمع الدولى (أوبرن ١٩٨٢، وتريجز ١٩٨٦، وفارمر ١٩٨٧). والوضع القانونى للجزر فى هذه القارة والموارد الموجودة فيها يخضع لشروط معاهدة أنتاركتكا التى وقعت فى الأول من ديسمبر عام ١٩٥٩ وبدأ تنفيذها فى ٢٣ يونيو ١٩٦١. وبالرغم من أن معاهدة أنتاركتكا لم تشر إلى السياحة بشكل محدد، فإن الإجراءات والتوصيات المتعلقة بالسياحة والبعثات غير الحكومية إلى هذه القارة تم تبنيها غالباً فى الاجتماعات نصف السنوية للهيئة الاستشارية للمعاهدة منذ اجتماع عام ١٩٦٦

فى سانتياجو، فى حين أن الجدل الحالى يدور حول مدى إمكانية عقد بروتوكول محدد أو اتفاقية خاصة بتنظيم السياحة فى إطار معاهدة أنتاركتكا (نيكسون ١٩٨٦، هول ك ١٩٩٢ ب، هول ك وجونسون ١٩٩٤)، ولكن من منظور الدول صاحبة المطالب، فإن السياحة فى أنتاركتكا تقدم أيضاً آلية محتملة لتبرير المطالب الإقليمية، كما تقدم مصدراً محتملاً للتمويل لتعزيز المواقف والبحث العلمى (ريتش ١٩٧٩).

وفى سياق موضوع قارة أنتاركتكا، يمكن تعريف السياحة بأنها كل النشاطات البشرية القائمة فيها بخلاف النشاطات العلمية البحثية والعمليات المعتادة للقواعد الحكومية هناك، مثل هذا التعريف يغطى النشاطات الخاصة بالعمليات السياحية التجارية، والبعثات غير الحكومية، والنشاطات الترفيهية لموظفى الحكومات وتعد السياحة النشاط الوحيد فى الوقت الراهن، والتى تستخدم تجارياً الموارد الأرضية الموجودة فى أنتاركتكا. ويتركز النشاط السياحى فى السفن الجواله وعمليات الطيران فى شبه جزيرة أنتاركتكا، وبدرجة أقل، فى بحر روس (هول ك ١٩٩٢ ب). وقد تلقى النشاط السياحى فى شبه جزيرة أنتاركتكا الدعم الأكبر من الأرجنتين وشيلي. وبالرغم من أن هذا قد يرجع إلى موقعهما الجغرافى، فإن السبب الرئيسى هو أن اهتمامهما بالسياحة فى هذه المناطق يرجع إلى القيود على السياحة فى إقليميهما - بما فى ذلك القواعد الجوية - كما يرجع إلى أن أنتاركتكا تقدم تعزيزاً لمطالبهما الإقليمية.

وتستخدم أستراليا أيضاً السياحة، والرقابة على النشاط السياحى، كوسيلة للحفاظ على مطالبها. وفى غيبة سياحة منظمة ومنظمة إلى أراضى أنتاركتكا الأسترالية، اتجهت الحكومة الأسترالية إلى تبنى موقف محايد بصفة عامة تجاه السياحة والبعثات غير الحكومية إلى الإقليم حتى أواخر الثمانينيات (برجين ١٩٨٥، وهول ك ١٩٩٢ ب). وعلى أية حال فإن الضغط على الحكومة الأسترالية من جانب جماعات المحافظة على البيئة هو من أجل أن تقوم باتخاذ إجراء تجاه المشكلات البيئية فى أنتاركتكا، والعمل على إجراء مفاوضات لتجديد معاهدة أنتاركتكا، وزيادة الاهتمام بالمصلحة التجارية فى الفرص السياحية فى إقليم أنتاركتكا الأسترالى، كما أن الحاجة إلى الاحتفاظ بوجود أسترالى ملموس فى أنتاركتكا، أدت إلى اتخاذ الخطوات الأولى

تجاه تطوير سياسة سياحية أسترالية لأنتاركتكا فى إطار الأهداف الأسترالية الأوسع نطاقاً. وقد اشتملت هذه الخطوات على "الاحتفاظ بسيادتها على إقليم أنتاركتكا الأسترالى، وحقوقها فى المياه المجاورة" (اللجنة الدائمة لمجلس النواب للبيئة والترفيه والفنون ١٩٨٩، ص٢) .

السياحة قوة للسلام :

فى السنوات الأخيرة رسمت صورة كبيرة لمفهوم السياحة باعتبارها قوة للسلام. فضلا عن استضافة المؤتمرات الدولية حول هذا الموضوع. ولا شك فى أن السياحة يمكن أن تؤدى إلى تحسين التفاهم بين الأفراد والثقافات والأمم، ولكنها يمكن أيضاً أن تؤدى إلى إساءة التفاهم بشكل كبير.

إن مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا، استمر فى خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث ضم جميع الدول الأوروبية، باستثناء ألبانيا، كما ضم كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنى المؤتمر الأهداف العامة "للسلام والأمن والعدالة والتعاون"، وقد استهدف تحقيق هدف رئيسى يتعلق بتطوير علاقات أفضل بين الدول الموقعة عليه. إن الميثاق النهائى للمؤتمر شجع تطوير السياحة على الأسس الفردية والجماعية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف المشار إليها. وكانت هناك أقسام خاصة بالسياحة اشتملت على الترويج السياحى والسفر لأغراض شخصية أو مهنية، وتحسين ظروف السياحة وشروطها (رونكاين ١٩٨٣). وفى القسم الخاص بحقوق الإنسان تضمن الميثاق النهائى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى (المعروف بميثاق هلسنكى) إشارة خاصة للسياحة حيث اتفق الموقعون على:

(أ) التعبير عن نواياهم بشأن "تشجيع النمو السياحى على المستوى الفردى والجماعى".

(ب) الاعتراف بالرغبة فى القيام "بدراسات مفصلة عن السياحة".

(ج) الاتفاق على "التشجيع قدر الإمكان لضمان أن التطوير السياحي لا يضر التراث الفني والتاريخي والثقافي في دولهم".

(د) الإعلان عن نيتهم في "تسهيل السفر على نطاق أوسع لمواطنيهم لاعتبارات شخصية أو مهنية".

(هـ) الاتفاق على "التشجيع التدريجي لخفض رسوم التأشيرات والأوراق الرسمية المطلوبة للسفر قدر الإمكان".

(و) الاتفاق على "زيادة التعاون على تطوير السياحة وفق اتفاقيات وترتيبات مناسبة، وبصفة خاصة الاتفاقيات الثنائية، واتخاذ الأساليب الممكنة لزيادة المعلومات المتعلقة بالسفر والخاصة بالمصلحة المشتركة".

(ز) التعبير عن رغبتهم في "تشجيع الزيارات إلى دولهم" (إيجل ١٩٩٠، ص ٤٠).

وبالرغم من العناصر العميقة في الاتفاق النهائي، فإن التقدم كان بطيئاً وكانت النتائج الملموسة قليلة للغاية، مع غموض العبارات ذات التأثير المحدود في سياسات السياحة الدولية للدول الموقعة على الاتفاقية. وقد استنتج رونكاين (١٩٨٣، ص ٤٢٥) أنه :

"من الواضح تماماً أن إعلانات هلسنكي تم تجاهلها من جانب العديد من دول المعسكر الشرقي الموقعة على الاتفاقية. ومثال ذلك ما قدمه مسئول كبير في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إيريل هونكر، الذي أعلن فور عودته من هلسنكي أن الاتفاق النهائي غير راسخ، وأنه لن يكون هناك تخفيف فوري لقيود السفر في ألمانيا الشرقية".

إن اتفاق هلسنكي كان طفلاً سياسياً في وقته، وكان شهادة على تخفيف توترات الحرب الباردة. وعلى أية حال فإن آثاره العملية في السلام من خلال السياحة كانت لا تذكر. وفي حالة دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال، فقد تطلبت عملية اختفاء الدولة الاشتراكية ما هو أكثر من الاتفاقيات الدولية لتحسين حرية الأفراد في السفر إلى أوروبا الغربية. أما التفاوض في شعار منظمة السياحة العالمية بأن "السياحة جواز سفر للسلام" فإنه لا يلتقي مع حقائق الشؤون العالمية. وكما سيناقش الفصل التالي،

فإن الاستقرار السياسى عنصر مهم فى تطوير السياحة المعززة. "فالسائح، بخلاف بعض المستثمرين، لا يحتاج الذهاب إلى مكان معين، وعندما يكون هناك تلميح بعدم الأمن، فإنه لا يذهب" (ريختر ١٩٨٣ ب، ص ٤٠٩). وهكذا فإنه ربما يجب أن نقرأ شعار منظمة السياحة العالمية على نحو آخر وهو أن "السلام جواز سفر للسياحة" (إيجل ١٩٩٠). وفضلاً عن ذلك فإن مفهوم السياحة كقوة للسلام يفشل فى تقدير الأبعاد السياسية الأوسع التى تحدث فى ظلها السياحة. وعلى سبيل المثال فإن مقولة ماثيوز (١٩٧٥، ص ٢٠١) أن "السياحة فى عديد من دول العالم الثالث أكبر كثيراً من مجرد خرافة تعكس الحاجة إلى أخذ التنمية السياحية فى إطار أفكار التبعية والسيطرة الثقافية، وهى النقطة التى سنعود إليها فى الفصلين الخامس والسادس. ولذلك فإن الفكرة القائلة بأن السياحة قوة للسلام هى تفسير مسطح لتعقيدات السياحة والعلاقات الدولية. ومثل هذا التبسيط الكبير للأبعاد السياسية للسياحة قد يفيد فى تقديم برنامج السياسيين والمستشارين لإطلاق مقولات زائفة، ولكنها لن تفيد شيئاً فى تحسين فهمنا لمكانة السياحة فى البيئة السياسية.

الفصل الرابع

السياحة والاستقرار السياسى

مضامين الثورة والإرهاب والعنف السياسى بالنسبة إلى السياحة

تشير معظم الشواهد على نوافع السياحة إلى الخوف وعدم الأمن باعتبارهما أكبر الحواجز أمام السفر، ومن ثم أكبر القيود على نمو صناعة السياحة. وفضلاً عن الخوف هناك غالباً تعبير عن قلة الاهتمام بالسفر الذى يمكن أن يكون قناعاً يخفى الخوف. فى هذه الظروف فإن احتمال حدوث الإرهاب، حتى ولو كان احتمالاً بعيداً، يكون له تأثيره على الطلب السياحى لعدد كبير من السائحين المحتملين (بكلّى وكليم ١٩٩٣، ص ١٩١).

إن الاستقرار السياسى أحد المتطلبات المسبقة الرئيسية لجذب السياحة الدولية إلى الأماكن السياحية. والاحتجاجات العنيفة، والحرب المدنية، والأعمال الإرهابية، والانتهاكات المتصورة لحقوق الإنسان، أو حتى مجرد التهديد بهذه النشاطات، ستؤدى إلى قيام السائحين بإلغاء إجازاتهم. ولا شك فى أن المسافرين تعرضوا لخطر مهاجمتهم من قبل العصابات واللصوص منذ عصر الرومان. وكثير من الحجيج إلى الأراضى المقدسة فى العصور الوسطى كانوا يسافرون وهم يخشون على حياتهم وممتلكاتهم. وفى الحقيقة فإن كلمة السفر "Travel" مشتقة من To Travall أى من تجاوز المشقة (وفى اللغة العربية تعنى كلمة الرحلة : الرحيل عن الأهل ومفارقة الأحباب- المترجم) مما يعطى شاهداً على الصعوبات التى يواجهها كثير من المسافرين. ولكن العلاقة الواضحة بين السياحة والعنف السياسى تعد ظاهرة من ظواهر أواخر القرن العشرين.

ويناقش هذا الفصل العلاقة بين السياحة والاستقرار السياسي، مع التركيز بصفة خاصة على آثار العنف السياسي والإرهاب والحرب في سلوك السائح والتنمية السياحية. ويعرض القسم الأول من هذا الفصل الكيفية التي تؤدي فيها الحرب والانقلابات والثورات لا إلى تدمير البنية التحتية للسياحة فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى تدمير صورة المكان السياحي على المدى البعيد، حتى إذا كانت الحروب والانقلابات والثورات ذات طابع سلمى. أما القسم الثاني من هذا الفصل فيبحث الآثار المباشرة وغير المباشرة للإرهاب في السياحة.

الحرب والانقلابات والثورات - آثارها في السياحة :

إن الاستقرار السياسي شرط جوهري مسبق لإقامة صناعة ناجحة للسياحة. وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٢١) "قد تنهار السياحة تماماً عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة. ويختار السائحون ببساطة أماكن بديلة. ولسوء الحظ فإن كثيراً من القيادات والمخططين الوطنيين إما أنهم لا يدركون، أو لا يقرّون، الحقيقة القائلة بأن الهدوء السياسي، ولا جاذبية المناظر أو الجاذبيات الثقافية، هي التي تشكل المتطلب السابق الجوهري للسياحة".

كما أن الاستقرار السياسي ليس مهماً فقط لتطوير البنية التحتية المطلوبة للسياحة ولكنه مهم أيضاً بسبب الدور الرئيسى الذى تلعبه الصور فى التسويق السياحي والترويج السياحي. ومع التسليم بأن مطلب العديد من السائحين هو الشعور بالأمن عندما يزورون مكاناً ما، فإن التصورات عن أمن السائح تصبح أمراً حيوياً فى جذب المسافرين الدوليين والمحليين. ويمكن تصور الأمن من زاوية المخاطر التى تسببها الكوارث الطبيعية، والأمور الصحية، والجريمة واحتمالات العنف السياسى. وفى حين أن هذه الأمور الخاصة بالأمن مهمة للمسافر، فإن هذا الفصل يعالج فقط مضامين العنف السياسى بالنسبة إلى السياحة.

وقد يتخذ العنف السياسى عدة أشكال. ويميز لى وسمول (١٩٨٨) خمسة أبعاد مختلفة للعنف السياسى والسياحة الدولية: الحروب، والانقلابات، والإرهاب، والقتل،

والإضرابات. وتعد الحرب أمراً مأساوياً بالنسبة إلى السياحة. وبعبءاً عن المخاطر التي تمثلها الحرب للأفراد، فإن النشاط العسكرى يمكن أن يدمر البنية التحتية أيضاً. وعلى سبيل المثال ففي الشرق الأوسط تسببت سنوات الحرب الأهلية والنزاع بين الجارتين سوريا وإسرائيل فى إلحاق الضرر الكبير بصناعة السياحة التى كانت مزدهرة فى لبنان. وقد دمر الصراع العرقى بين الصرب والكروات والمسلمين معظم البنية التحتية السياحية، والجاذبيات كموقع سياحى فى يوغوسلافيا السابقة. وحدث بالمثل فى حالة أيرلندا الشمالية حيث أشار سميث (١٩٨٦، ص ١٢٠) إلى أن "السياحة كصناعة شديدة التأثر بصفة خاصة بعوامل خارجية، وعندما يبلغ التوتر المدنى أوجه ويتخذ شكل العنف، مع التغطية الإعلامية الكبيرة، فإن أعداد الزائرين وإنفاقهم يتدهور". وقد يكون للانقلابات تأثير كبير على وصول السائحين. ففي أعقاب تغيير النظام فى أفغانستان، انخفض عدد السائحين بنسبة ٦٠٪ بين عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩. وفى حالة محاولة الانقلاب فى جامبيا فى يوليو ١٩٨١، انخفض عدد الزائرين من ٢١٣٢٧ زائراً عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١٦٩٦٢ زائراً عام ١٩٨٢/١٩٨١ (كاتر ١٩٨٧، ص ٢١٢).

وقد يكون لحالة الحرب تأثيرات طويلة المدى على صورة المكان السياحى. وعلى سبيل المثال فإن صناعة السياحة فى كوريا الجنوبية تضررت كثيراً بالحرب الكورية والنزاعات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتشير دراسة قام بها جيونج (١٩٨٨) إلى أن دورة الألعاب الأولمبية الصيفية فى سيول عام ١٩٨٨ كان من المتصور أنها ستكون وسيلة لتجاوز الصورة المتدنية لكوريا فى سوق السياحة العالمية، لا سيما فى الولايات المتحدة، بسبب عوامل مثل مشروع ماش MASH (بسبب الحفلات التليفزيونية الشهيرة للغاية عن المستشفى الأمريكى الميدانى فى أثناء الحرب الكورية وما قام به من استغلالات خيالية) وتوسيع نطاق التخريب فى الحرب الكورية، وإسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الكورية فى رحلتها ٠٠٧ فى أوائل الثمانينيات، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسى بين الكوريتين. بيد أن هناك تجارب فى أماكن أخرى مثل قبرص (أندرونيكو ١٩٧٩) وسيريلانكا (ريختر ووج ١٩٨٦) وزامبيا (تبي ١٩٨٦) تشير إلى أن السياحة يمكن أن تنتعش بسرعة فى أعقاب توقف النزاع. وفى حالة زامبيا مثلاً

زادت حركة السياحة الدولية إلى ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب الأهلية في زيمبابوى المجاورة (روديسيا سابقاً) وبعد وصول حكومة ذات أغلبية سوداء إلى السلطة (تتى ١٩٨٦).

وقد يكون للسياحة دور مهدئ مذهش في وجه العنف المحتمل في الأماكن السياحية. وفي حالة أيرلندا الشمالية كان للسمّة المسيطرة على التنمية السياحية تأثير عكسي على نشاطات الجيش الجمهورى والأيرلندى والجماعات البروتستانتية المتطرفة. ومنذ أواخر الخمسينيات وحتى عام ١٩٦٨، عندما حدثت القلاقل المدنية، كانت هناك زيادة مطردة في عدد السائحين. وكان الهبوط في عدد الزائرين حاداً بصفة خاصة في سوق الإجازات، وكانت النتيجة أن السفر في الإجازات بحلول عام ١٩٧٣ سجل نسبة ٧٪ فقط من إجمالي عدد الزائرين (سميث ١٩٨٦). وقد أدت القلاقل المدنية في أيرلندا الشمالية إلى أن تعلن جريدة الفاينانشيال تايمز (٤ يوليو ١٩٧٨ في سميث ١٩٨٦، ص ١٢٠) أنه "فيما عدا الأشياء الأخرى التي قاموا بها، فإن إلقاء القنابل، وإطلاق النار وغير ذلك من أشكال الرعب التي تنطوي تحت مصطلح "الاضطرابات" عموماً، أدى إلى تقويض صناعة السياحة الأيرلندية بشكل كبير في خلال العقد الماضى". بيد أنه بغض النظر عن الانهيار الكبير الذى حدث عام ١٩٨١، وهى فترة العنف والتوتر التى صاحبت ضربات الجيش الجمهورى الأيرلندى، فإن أعداد السياحة أظهرت زيادة بطيئة، ولكن مطردة، على امتداد ما تبقى من سنوات عقد الثمانينيات. وكانت هناك، وقت كتابة هذا الموضوع، آمال فى السلام فى أيرلندا الشمالية، وكانت هذه الآمال أفضل من أى وقت مضى فى العقد السابق، حيث كان يبدو أن محادثات السلام ستنتج وأن معدل العنف السياسى سينخفض، وأنه من المؤكد أن أيرلندا الشمالية ربما تشهد غالباً أكبر زيادة فى وصول الزائرين (ويت ومور ١٩٩٢، وبالكلى وكليم ١٩٩٣).

وهناك عامل آخر لتأثير التوتر السياسى والحروب فى السياحة وهو درجة التأثير التى يمكن أن يحدثها العنف السياسى فى السياحة الإقليمية. وهل تكون مماثلة للتأثير الذى يحدثه فى المواقع السياحية ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإن حرب الخليج أدت إلى انخفاض الزيارات السياحية فى عدد من دول شرق آسيا بسبب التصورات فى المناطق

التي ينتمي إليها السائحون مثل اليابان وأمريكا الشمالية أن هناك انعداماً للأمان بصفة عامة في السفر إلى الخارج لاحتمال حدوث هجوم إرهابي (هولك ١٩٩٤ أ). وقد عانت السياحة في الهند وجزر المالديف بسبب الحرب المدنية وما صاحبها من إرهاب في سيريلانكا. كما أن أعمال الانفصاليين في إقليم الباسك دمر، في بعض الأوقات، صناعة السياحة في شمال إسبانيا، وحتى سويسرا وهي النموذج الشهير للهدوء المحلي والحياد السياسي، فقد شهدت انخفاضاً سياحياً نتيجة للهجمات الإرهابية في إيطاليا وفرنسا والنمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٢). وحدثت أمور مشابهة عام ١٩٨٥، حيث أدى التوتر السياسي في فانواتو، والذي أحدثه الكانك المحليون الأصليون الذين كانوا يسعون للاستقلال عن فرنسا، إلى التأثير في المناطق المجاورة في كاليدونيا الجديدة. "ولسوء الحظ فإن الصورة المحدودة جدا عن تلك المناطق أدت إلى تضارب، في كثير من الدول ذات الموارد السياحية، حول ما إذا كانت فانواتو - أولم تكن - جزءاً من نيوكاليدونيا، وقد عانت صناعة السياحة في فانواتو كثيراً من جراء ذلك" (مكتب السياحة الوطنية في فانواتو ١٩٩٠، ص ٢). وفي عام ١٩٨٦ بلغت السياحة القادمة من أستراليا أدنى مستوى لها على امتداد ٩ سنوات. وقد علق لي وسمول (١٩٨٨، ص ٩) بخصوص تأثيرات العنف السياسي في السياحة في المنطقة بالقول أن "الدرس الرئيسي للأماكن السياحية في جنوب المحيط الهادئ هو أن الاضطراب في دولة واحدة يعنى اضطراباً للمنطقة".

ولا شك في أن العنف السياسي قد يبقى لمدة قصيرة، ولكن انعكاساته طويلة المدى على السياحة قد تدوم لعدة سنوات، لأنه لا يؤثر في الثقة لدى السائحين فحسب، بل يؤثر أيضاً في الثقة لدى المستثمرين المحتملين في صناعة السياحة. ففي سوق السياحة العالمية التي تتسم بالتنافسية الشديدة، تصبح إمكانية تغيير المكان السياحي كبيرة، وعلى سبيل المثال طورت الهند على امتداد ثلاثة عقود منطقة جامو وكشمير باعتبارها "جنة على الأرض"، حيث تقوم الفنادق الفاخرة في بحيرة واسعة من المياه العذبة في سرينيجار، وحيث يوجد قصر لمهراجا أعد كفندق لخدمة زائري كشمير. في وقت الذروة، ولكن العنف السياسي والديني في هذه الجنة يحزن كثيراً من الزائرين، إن انخفاض عدد الزائرين لجامو وكشمير يرجع إلى النزاع بين المسلمين

وغير المسلمين حول فصل كشمير عن الهند، مما دفع بعض الزائرين إلى التحول إلى مناطق أخرى فى منطقة الهملايا، التى تقدم التسلية للسائحين المحبين للمغامرة (ست ١٩٩٠، ص ٦٥).

ولذلك فإن مدراء السياحة ومخططيها فى حاجة إلى أن يصبحوا أكثر تعقيداً فى أسلوب معالجتهم لإدارة الأزمات، وإلى أن يكونوا أكثر وعياً بالأبعاد السياسية للتنمية السياحية. وفى الوقت الراهن فإنه "عندما تظهر المشكلات، فإن الاستجابة الوحيدة التى تعرضها الصناعة هى نداء السوق بغض النظر عن النجاح المرجح" (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٢). ولكن كما ستوضح دراسات الحالة الموجزة التالية، فإن نطاق مضامين العنف السياسى على السياحة يتطلب فهماً أكثر تعقيداً لطبيعة استجابات المسافرين الدوليين للاستقرار السياسى والتهديدات المتصورة لأمن السائح.

التوتر السياسى والسياحة الصينية - تأثيرات ميدان تيان آن من:

إن منظر الدبابات وهى تسير فى الميدان، والمعارك العنيفة بين الطلاب والفرق العسكرية، ومواقف السلطات الحكومية الصينية المتعجلة غير المستعدة للتسوية، كانت على مرأى العالم على شاشات التليفزيون فى الساعات الأولى من النهار. وشعر معظم الناس الذين يعيشون فى المجتمعات الحرة بالاستياء والغضب، وبادر أولئك الذين خططوا لقضاء إجازاتهم فى الصين إلى إلغاء رحلاتهم، بينما أولئك الذين لديهم تفكير ضبابى فى زيارة الصين أرجأوا هذا الأمر إلى المستقبل البعيد، إن لم يكن إلى الأبد (جراهام ١٩٩٠، ص ٢٥).

فى يوم ٤ يونيو ١٩٨٩ شاهد كثيرون من العالم الغربى بشئ من الفرع صور الدبابات والفرق تسير لقمع ما كان يتصور الغربيون أنه احتجاج سلمى مطالب بالديمقراطية فى ميدان تيان آن من فى بكين. إن الاحتجاجات السياسية فى ميدان تيان آن من، وفى كثير من أرجاء المدن الصينية فى الوقت نفسه، أثرت تأثيراً شديداً فى صناعة السياحة فى الدولة، كما أثرت فى علاقات الصين مع كثير من الدول الغربية.

ومع حلول أواخر عام ١٩٨٩ كانت معظم الفنادق فى بكين فارغة تقريباً. وكانت نسبة الإشغال فى الفنادق أدنى من ٣٠٪ فى الوقت الذى كان متوقعاً فيه أن تصل النسبة إلى ما يقرب من ٩٠٪. وتم إلغاء ٣٠٠ رحلة جماعية تضم حوالى ١١٥٠٠ شخص وذلك فى مايو من ذلك العام (لافرى ١٩٨٩، ص ٩٦). وكما ذكر جارتنر وشن (١٩٩٢، ص ٤٧). فإن نسب الإشغال التى وصلت ١٥٪ كانت تعتبر نسباً مرتفعة فى الشهور القليلة التى أعقبت النزاع.

وقد أثرت نسب الإشغال المنخفضة فى كثير من الفنادق التى تعتمد فى عملها على المسافرين من رجال الأعمال. وقد تأثرت تأشيرات الأعمال التجارية بسبب التصورات حول الاستقرار التى أثرت بالتالى على الثقة فى هذه الأعمال، وأيضاً بسبب العقوبات الرسمية وغير الرسمية التى فرضت على الاتحادات التجارية التى تدير أعمالاً تجارية فى الصين. وعلى أية حال فإن تصورات الخطر أثرت فى كل جوانب سوق السياحة.

وتعد السياحة فى الصين أحد أهم مواردها من العملات الأجنبية، وينظر إليها باعتبارها عاملاً مهماً فى التحديث الاقتصادى للدولة (هول ك ١٩٩٤). وفى عام ١٩٨٨ حققت الصين إيرادات تقدر بحوالى ٢٢٢٠ مليون دولار أمريكى من السائحين الأجانب، ولكن هذه الإيرادات انخفضت إلى ٤٣٠ مليون دولار فى السنة التالية بسبب تأثير التوتر السياسى فى خلال شهرى مايو ويونيو (تسدل وون ١٩٩١). وفى الوقت الذى تكبدت فيه الصين خسارة كبيرة فى العملة الأجنبية، فقد أصبحت الآن فى موقف أكثر سوءاً كما توقع بعض المعلقين (جدول ١/٤)، وعلى سبيل المثال فإن مجلة محلل السياحة والسفر قدرت أن عائدات الصين من السائحين الأجانب ستتنخفض بحوالى ٧٥٪ عام ١٩٨٩، مما يعنى انخفاض العائدات إلى حوالى ٥٥٠ مليون دولار، أو بمعنى آخر أن هناك خسارة تقدر بحوالى ١,٩ مليار دولار زيادة عن المستويات المتوقعة. وفى أعقاب التوتر السياسى فى أواسط عام ١٩٨٩، لم تتأثر السوق التايوانية، ولكن السوق اليابانية تراجعت، كما تأثرت سوق التأمين الاختيارى الأمريكية كثيراً ولم تنزل كذلك حتى عام ١٩٩٤ (هول ك ١٩٩٤).

جدول ١/٤

عائدات الصين من السياحة الدولية ١٩٧٨ : ١٩٩٢

السنة	العائدات بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية للنمو
١٩٧٨	٢٦٢,٩٠	—
١٩٧٩	٤٤٩,٢٧	٧٠,٩
١٩٨٠	٦١٦,٦٥	٣٧,٣
١٩٨١	٧٨٤,٩١	٢٧,٣
١٩٨٢	٨٤٣,١٧	٧,٤
١٩٨٣	٩٤١,٢٠	١١,٦
١٩٨٤	١١٣١,٣٤	٢٠,٢
١٩٨٥	١٢٥٠,٠٠	١٠,٥
١٩٨٦	١٥٣٠,٨٥	٢٢,٥
١٩٨٧	١٨٦١,٥١	٢١,٦
١٩٨٨	٢٢٤٦,٨٣	٢٠,٧
١٩٨٩	١٨٦٠,٤٨	١٧,٢—
١٩٩٠	٢٢١٧,٥٨	١٩,٢
١٩٩١	٢٨٤٤,٩٧	٢٨,٣
١٩٩٢	٣٩٤٦,٨٧	٣٨,٧

المصدر: بتصرف من إدارة السياحة الوطنية لجمهورية الصين الشعبية ١٩٩٣، ص ١٢٢ .

وتشير دراسة قام بها روهل (١٩٩٠) عن وكالات السفر الأمريكية، ودراسة أخرى قام بها جارتنر وشن (١٩٩٢) على المسافرين البالغين، إلى تحول سلبي في المواقف تجاه زيارة الصين نتيجة لأحداث ميدان تيان آن من. وقد تعود الصورة

السياحية للصين تدريجياً إلى صورتها السابقة للتوتر السياسى عام ١٩٨٩ بمضى الوقت ومن خلال تقديم صورة مرضية لها فى المطبوعات السياحية ووسائل الإعلام العامة. ويجادل كوك (١٩٨٩، ص ٦٤) بأن "مذبحة الطلاب الصينيين والمدنيين فى ميدان تيان أن من وضعت نهاية مؤقتة للسياحة الدولية فى الصين". وعلى أية حال فإنه مع إعادة كتابة التاريخ فى الصين، وبعد أن تصبح أحداث ربيع ١٩٨٩ أخباراً قديمة فى كل أنحاء العالم، فسوف تعود السياحة إلى الصين. وفى الحقيقة يتوقع أن يزيد عدد المسافرين إلى الصين زيادة كبيرة فى خلال التسعينيات. ولكن يبدو أن السياحة الداخلية فى الصين عادت إلى معدلات النمو قبل عام ١٩٨٩. بيد أن المواقف الدولية تجاه احتلال الصين للتبت (كليجر ١٩٩٢) وقضايا حقوق الإنسان، ومستقبل هونغ كونج بعد عودتها إلى سيادة الصين، ستظل تلقى بظلالها على تصورات السائحين الأجانب تجاه الصين كمكان سياحى، وستؤثر بالتالى على القرارات التى يتخذونها.

فيجي - تأثيرات انقلابى عام ١٩٨٧ :

"إن لدينا أعاصير وحرائق وفيضانات وأمواجاً عاتية، فما أهمية انقلابين؟"
(مدير منتج: فى كوفنترى، ١٩٨٨، ص ٩١).

تعد السياحة إحدى الركائز المهمة للاقتصاد الفيجى، مثلها فى ذلك مثل عديد من الدول فى جنوب المحيط الهادى. فى عام ١٩٩٠ كانت السياحة تمثل حوالى ٢٢٪ من إجمالى الدخل من العملة الأجنبية، مع صافى دخل يقدر بحوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢، ص ٧). ويمثل قطاع الفنادق والمطاعم حوالى ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بالرغم من أن الإنفاق السياحى، بسبب عوامل كثيرة، يقدر بأنه يمثل نسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى. والسياحة هى أيضاً المصدر الرئيسى للعمالة فى فيجي (٢٢٪) (وزارة السياحة الفيجية ١٩٩٢). غير أن التنمية السياحية فى فيجي تأثرت كثيراً بالاضطرابات السياسية التى حدثت فى الدولة أواخر الثمانينيات.

لقد ارتفعت أعداد السياحة إلى فيجي ارتفاعاً كبيراً بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦، ولكن الانقلاب العسكرى عام ١٩٨٧ بقيادة الميجور سيتيفنى رامبوكا على رئيس الوزراء تيموسى بافادرا المنتخب ديمقراطياً، دمر بشدة صورة الدولة فى أسواقها الرئيسية فى أستراليا ونيوزيلندا. وبالرغم من أن السائحين لم يتعرضوا للأذى فى الانقلاب، فإن الانقضاخ على إحدى طائرات شركة الخطوط النيوزيلندية بواسطة القوات المسلحة الفيجية أعطى الانطباع بوجود خطر على الزائرين المحتملين. وفى ١٣ مايو ١٩٨٧ ارتفعت السياحة فى فيجي بمعدل يزيد ١٠٪ بالنسبة إلى الفترة ذاتها من السنة السابقة. وفى ١٤ مايو انهارت الصناعة مع الإطاحة بالحكومة المنتخبة الجديدة برئاسة بافادرا. وطبقاً لما ذكره لى وسمول (١٩٨٨، ص ٤) أنه فى ٢٣ مايو ذكرت العناوين الرئيسية فى الصحف الأسترالية أن "السياحة فى حالة رئة مع خروج الزائرين" و"الانقلاب يمزق السياحة، والاقتصاد الفيجى فى حالة دموية".

لقد انخفضت الزيارات اليابانية إلى النصف فى خلال شهر يونيو، وانخفضت بدرجة أكبر فى شهرى يوليو وأغسطس. وتوقفت الزيارات السياحية من أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة بنسبة ٧٥٪ تقريباً. وانخفض وصول الزائرين من ٨٥٠٠٠ زائر فى شهر أبريل إلى ٥٠٠٠ زائر فى شهر يونيو. ونصحت حكومتا أستراليا ونيوزيلندا مواطنيها بعدم السفر إلى فيجي، وانخفض معدل الإشغال فى فيجي إلى حوالى ١٠٪. (أرمسترونج ١٩٨٨، ومكتب زائرى فيجي ١٩٨٨). وكانت هناك أبعاد أخرى للانقلاب فى السياحة مثل تعليق رحلات شركة طيران نيوزيلندا إلى فيجي حتى ديسمبر ١٩٨٧ بعد محاولة اختطاف الطائرة فى "نادى" وفرض حظر على السفر من جانب نقابات كانتاس احتجاجاً على الانقلاب ومراعاة للأمن.

وكما لاحظ لى وسمول (١٩٨٨، ص ٧) أن "هذا الحظر وتلك التهديدات بعد الانقلاب الثانى كان لهما تأثيرهما فى تعزيز وجهات النظر القائلة بأن سفر الأستراليين إلى فيجي غير آمن، كما رفعت درجة عدم اليقين بشكل أكبر فى أذهان الناس حول مشكلات العودة إلى الوطن إذا ما قرروا الذهاب إلى فيجي".

إن رد الفعل المباشر من جانب صناعة السياحة الفيجية، علاوة على انهيار الدولار الفيجي، كان تخفيض أسعار الإجازات. وفي أغسطس ١٩٨٧ كانت هناك زيادة في وصول الأستراليين والنيوزيلنديين بنسبة ٩,٦٪، وفي سبتمبر ارتفعت هذه الأسواق إلى ٤٠٪. ثم في ٢٨ سبتمبر حدث انقلاب ثان أدى إلى انخفاض بنسبة ٢٠٪ في عدد الزائرين. وكان رد الفعل الفيجي على هذا الانقلاب الثاني إطلاق حملة ترويجية تحت شعار "أنا مندهش، ألا تزال فيجي جنة؟" مع التركيز على أن كل شيء طبيعي، وأن المكان آمن (لي وسمول ١٩٨٨، ص ٨).

غير أنه على الرغم من المجهودات الجبارة للمسوقين، فقد استمرت حالة عدم الاستقرار في الحياة السياسية الفيجية تنتج أثارها على عدد السائحين القادمين، ولم يتم التوصل عام ١٩٩٠ إلى إجمالي عدد الزائرين الذي كان عليه عام ١٩٨٦ (مكتب الزائرين الفيجي ١٩٩٢، الجدول ٢/٤). ومع التسليم بأن القابلية للتحويل المحتمل إلى أماكن السياحة الاستوائية، فقد ظهر أن كلا من بالي ونورث كوينزلاند قد استفادت من الانقلابات. وفي الحقيقة "استفادت أماكن عديدة من انقلابي فيجي بإلقاء الضوء على جاذبية وأمان منتجاتها الخاصة وكانت شعارات "شواطئ ذهبية، وأشجار جوز الهند، ولا انقلابات" الرسالة التي استخدمت لجذب السائحين إلى الجزيرة الساحرة "كوينزلاند" في أكتوبر ١٩٨٧، أو شعارات مثل "الحرب في جزر سليمان انتهت عام ١٩٤٥، لماذا تخاطر بالذهاب إلى فيجي؟" (مجلة تايمز أون صنداي ٢١ مايو ١٩٨٧، وفي: لي وسمول ١٩٨٨، ص ٩). ولم يكن تخفيض الأسعار للسفر والإقامة سوى حل مؤقت قصير المدى للمشكلات التي فرضتها الانقلابات. وكما قال أرمسترونج (١٩٨٨، ص ٤٣) فإن السائح "الذي ينفق ٢٠ دولاراً في اليوم بدلاً من ١٠٠ دولار لا يمكنه أن يقدم حلاً لمشاكل الدولة". ولذلك فإن للانقلابات أثراً كبيراً أطول مدى لا على وصول الزائرين فحسب، بل على النمط الكلي لاقتصاد الدولة والتنمية الاجتماعية فيها أيضاً، مع التسليم باعتماد فيجي على السياحة، وعلى الأسلوب الشامل لاقتصاد الدولة وتطورها الاجتماعي.

جدول ٢/٤

الزائرون القادمون إلى فيجي بحسب الدول التي يقيمون فيها

(بالآلف) ١٩٨٢ - ١٩٩١

الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أستراليا	٩٥.٤٦	٨٥.٠٣	١٠١.٤٠	٨٩.٤٦	٨٦.٢٩	٦٥.٢٨	٧٥.٢٦	٩٦.٩٩	١٠٣.٥٤	٨٦.٦٣
نيوزيلندا	٢٨.٣٠	٢٤.٠٥	٢٦.٨٠	١٩.٥٤	٢٢.٧٢	١٦.٢٠	٢١.٥١	٢٨.١٣	٢٩.٤٣	٣٠.٦٣
الولايات المتحدة	٢٣.٢١	٢٥.٦٤	٣٧.٢٩	٤٩.٥٦	٦٩.٧١	٤٧.٠٤	٤٢.١٤	٣٤.٤٣	٣٦.٩٣	٣١.٨٤
كندا	١٣.٧٠	١٣.٠٤	١٦.٥٢	١٨.٩١	٢٣.٦٥	١٦.٨٢	١٦.٨٨	١٦.٥٤	١٨.٤٤	١٥.٢٤
اليابان	١٨.٠٢	١٤.٤	١٤.٨٦	١٢.٦	١١.٨	٥.٤٩	٣.٤٣	١٣.٨٤	٢١.٦٢	٢٧.٨٠
المملكة المتحدة	٤.٣٣	٥.٨٩	٨.٥٧	٧.٧١	٩.٩٧	٨.٥١	٨.٤٦	١١.٤٠	١٦.٧٧	١٦.٥٦
القارة الأوروبية	٦.١١	٨.٣٣	١١.٣٨	١٢.٦٧	١٥.٠٨	١٤.٧٣	٢٠.٥٠	٢٣.٩٢	٢٧.٢١	٢٦.٢٣
جزر الهادي	٩.٩٧	١٠.٥٩	١٣.١٨	١١.٩٤	١٢.٨١	١١.٢٢	١٤.٢٢	١٨.٠٦	١٦.٣٣	١٦.٢٣
مناطق أخرى	٤.٥٣	٤.٦٦	٥.٣٢	٥.٨٠	٥.٧٧	٤.٤٩	٥.٧٥	٧.٢٦	٧.٥٣	٨.١٦
إجمالي القادمين	٢٠٣.٦٤	١٩١.٦٢	٢٣٥.٢٣	٢٢٨.١٨	٢٥٧.٧٩	١٨٩.٨٧	٢٠٨.١٦	٢٥٠.٥٧	٢٧٩.٠٠	٢٥٩.٢٥
نسبة التغير %	٧.٢١	٥.٩٠-	٢٢.٧٦	٣.٠٠-	١٢.٩٨	٣٦.٣٥-	٩.٦٣	٢٠.٣٧	١١.٣٥	٧.٠٤-

المصدر: بتصرف من مكتب الزائرين الفيجي ١٩٩٢، ص ٦.

تايلاند - انقلاب مايو ١٩٩٢ :

لعبت العسكرية في تايلاند، ولدة طويلة منذ الحرب العالمية الثانية، دوراً مهماً في تقرير مصائر الحكومات فيها. وتعد العسكرية المؤسسة الرئيسية في النظام الأكثر دواماً وثباتاً بين مؤسسات الولاء الأخرى في إطار النخبة السياسية، وقد ظلت منذ

الحرب العالمية الثانية عنصراً مسانداً للحكومات التايلاندية قصيرة الأجل. وقد كان الانقلاب العسكرى، بدلاً من صندوق الانتخاب، المنهج الأكثر شيوعاً فى الوصول إلى الحكم. ولحسن الحظ فإن الانقلابات فى تايلاند كانت دائماً غير دموية، وكانت بيروقراطية الدولة كلية الانتشار تعمل على الحفاظ على صورة الاستقرار مما أدى إلى استمرار جذب السائحين والمستثمرين (إليوت ١٩٨٣، ١٩٨٧، وريختر ١٩٨٩). ولكن النمو الاقتصادى السريع فى السنوات الأخيرة، وما ترتب عليه من بروز طبقة متوسطة متعلمة، قد أدى أيضاً إلى المطالبة بدور أكبر من المشاركة العامة فى الشؤون السياسية، وبدور أقل للعسكرية فى السياسة ومزيد من الإجراءات المضادة للفساد.

وفى مايو ١٩٩٢ زالت الأوهام بانفجار الموقف عندما قام الجيش بضرب المظاهرات والقضاء عليها لتهدة الأوضاع إثر الاحتجاج السياسى والمسيرات المعادية للحكومة، ولم يهدأ الوضع إلا بعد تدخل المؤسسة الملكية. وقد تعاقب بث صور العنف الذى حدث فى شوارع بانكوك فى كل أرجاء العالم، مما أضر كثيراً بتجارة السياحة كما دمر التصورات حول الاستقرار السياسى الذى كان يعد محور التركيز فى جذب الاستثمار الأجنبى. وترتب على هذه الأحداث قيام عدد كبير من السائحين بإلغاء رحلاتهم، كما تضررت صناعة المؤتمرات كثيراً. وعلى سبيل المثال: قرر اتحاد وكالات السفر الأسترالى عقد مؤتمره السنوى فى بانكوك أواخر يوليو عام ١٩٩٢، ولكن بعد تلقى التأكيدات من الحكومة وبعد موافقة هيئة السياحة فى تايلاند على عقد المؤتمر. وقد كانت نسبة الإشغال فى الفنادق منخفضة فى أثناء المؤتمر، وقدرت جمعية الفنادق فى تاي متوسط الإشغال بين فنادقها فى بانكوك وفوكيت وشيانج بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ و ٣٥٪ مقارنة بالمتوسط المعتاد فى الموسم المنخفض الذى كان بين ٥٠٪ و ٥٥٪ (مؤسسة السفر فى آسيا ١٩٩٢).

وكان للانقلاب آثار فى المدى القصير والمدى الطويل على صناعة السياحة التايلاندية. ففى المدى القصير انخفضت السياحة الداخلية بشكل كبير. وعانت الإقامة من انخفاض نسب الإشغال التى تراوحت بين ١٠٪ و ٣٠٪، كما عانت صناعة السياحة ككل من الخصومات الكبيرة، مع خسارة إجمالية، قدرها بنك بانكوك ومؤسسات سياحية أخرى، تتراوح بين ١٠ مليارات باهت و ٢٠ مليار باهت (٤٠٠ مليون دولار

أمريكي، ١,٢ مليار دولار أمريكي). أما في المدى الأطول، أدت المسيرات ومظاهر العنف المترتبة عليها، إلى تغيير تصورات السائح عن الأمن والاستقرار في تايلاند بسبب ربود الأفعال لدى المسافرين على مذبح ميدان تيان أن من في بكين عام ١٩٨٩ (انظر ما سبق). ومن ثم فإن استمرار النمو في السياحة التايلاندية يعتمد على الحكومة وعلى هيئة السياحة التايلاندية لإعادة بناء صورة إيجابية لتايلاند في سوق السياحة الدولية، وهى الصورة التى تأثرت كثيراً بسياحة البغاء، وما يترتب عليها من تهديد بأمراض مثل الإيدز وغيره من الأمراض الجنسية، كما يعتمد النمو أيضاً على الاهتمام بنوعية البيئة (هول ك ١٩٩٤).

الحاجة إلى الاستقرار السياسى :

كما أوضحت الأمثلة السابقة، فإن السياحة شديدة الحساسية تجاه التصورات حول عدم الاستقرار السياسى، لا سيما عندما يكون عدم الاستقرار مرتبطاً بنشاطات عسكرية، سواء كانت فى شكل انقلابات، كما هو الحال فى فيجى، أو فى صورة قلق أو توتر سياسى، كما هو الحال فى الصين. فالسياحة فى هذين المثالين ضحية بشكل عارض لنشاطات سياسية أوسع نطاقاً. ولكن بالنسبة إلى تأثيرات الإرهاب فى السياحة التى ستبحث فى القسم التالى، فإن السياحة تكون غالباً هدفاً مباشراً أو مقصوداً للعنف السياسى.

الإرهاب والسياحة :

إن الصورة المرضية متطلب ضرورى لأى مقصد سياحى. كما أن المشكلة فى أى نوع من التوتر المدنى هى أن الصور غير المرضية تنتشر فى العالم، لدرجة أن أولئك الذين لا يخشون الإرهاب لن تكون لديهم الشجاعة لقضاء إجازاتهم فى ذلك المكان. إن مجرد وجود الخطر فى منطقة ما يجعلها تبدو غير جذابة (باكلى وكليم ١٩٩٣، ص ١٩٤-١٩٥).

إن الإرهاب فى صورته المتنوعة حقيقة من حقائق الحياة المعاصرة. وعلى سبيل المثال أصبحت صور اختطاف الطائرات أو أخذ الرهائن مادة معتادة فى أخبار التليفزيون. ولكن الوجه الإعلامى الذى يعطى للنشاطات الإرهابية ربما يكون مهما فى حدوثها، مع التسليم بأن "الإرهاب شكل من أشكال الاتصال بين التهديد بالعنف أو استخدامه بالفعل والرسالة السياسية". (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٠).

وللإرهاب كشكل من أشكال العنف السياسى تاريخ طويل بلا أدنى شك، ولكن فى العصور الحديثة زادت صورة النشاطات الإرهابية بسبب الطبيعة العالمية لوسائل الإعلام، وبسبب ظاهرة الاعتماد المتبادل السياسى والاقتصادى المتنامية. وتتأثر السياحة بالإرهاب بطريقتين هما:

١ - يمكن للنشاطات الإرهابية أن تدمر الصناعة السياحية فى مكان أو فى دولة ما بخلق صورة عن قصور الأمن.

٢ - يمكن أن يكون السائحون أو المنشآت السياحية، مثل مطارات الوصول أو الطائرات، موضعاً للهجوم. إذ تعد المنشآت السياحية أهدافاً منطقية للعنف الإرهابى، لأنها تتيح الفرصة والأمن النسبى للإرهابى لى يقوم بمهمته" (ريختر ووج ١٩٨٦، ص ٢٢٢). وبالرغم من أن المخاطرة الفعلية بهجوم إرهابى ضعيفة تماماً، فإن التصورات حول إمكانية حدوث ذلك وأثار هذه التصورات المحتملة على قرارات السفر يمكن أن تكون كبيرة (كونانت وآخرون ١٩٨٨). وعلى سبيل المثال ذكر ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٢٠) أن "التقديرات الأولية تشير إلى أن ١,٨ مليون أمريكى غيروا خططهم للسفر إلى الخارج عام ١٩٨٦ بعد الغارات الأمريكية على ليبيا، والهجمات الإرهابية على عدة مطارات أوروبية".

إن الهجمات على السائحين أو المرافق السياحية يمكن أن يستخدمها الإرهابيون لتحقيق سلسلة من الأهداف التكنيكية والإستراتيجية والأيدىولوجية. وأحد أهم الأسباب الشائعة للهجمات الإرهابية هو كسب الدعاية لقضية «الإرهابى»، وعلى سبيل المثال فإن قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعمليات اختطاف الطائرات فى أوائل السبعينيات استخدم لكسب الدعاية للقضية الفلسطينية. وفى تاريخ أحدث، فى شرق تركيا عام ١٩٩٢، قام أعضاء حزب العمال الكردستانى، الذى يسعى لإقامة دولة كردية

منفصلة، باختطاف عدد من السائحين. وكان بين المختطفين والرهائن مجموعة من السائحين الأستراليين والفرنسيين والبريطانيين، بهدف إبراز صورة الانفصاليين الأكراد في وسائل الإعلام العالمية.

ويمكن أن تستخدم الهجمات الإرهابية أيضاً لمعاقبة مواطني الدولة الذين يساندون حكومتها التي يحاول الإرهابيون الإطاحة بها، أو الذين يعارضون نشاطات الإرهابيين. وعلى سبيل المثال فإنه في أواسط السبعينيات قامت جبهة التحرير الوطني المورو، وهي جماعة إسلامية انفصالية في جنوب الفلبين، باختطاف عدد من المواطنين اليابانيين، من أجل كسب الدعاية لقضيتهم وللقيام بعمل تجاه تأييد الحكومة اليابانية لنظام ماركوس (ريختر ١٩٨٠). وبالمثل يذكر ريختر ووج (١٩٨٦) أن الهجمات على السياح الأمريكيين يمكن أن ينظر إليها باعتبارها نوعاً من العقوبة لحكومة الولايات المتحدة على قراراتها الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى أعمالها العسكرية.

إن الأحداث التي تستغلها الحكومات لتعزيز شرعيتها يمكن أن تستغلها الجماعات المعارضة أيضاً لهدم التأييد للحكومة، ولشد الانتباه إلى النشاطات الحكومية. وكما يقول ريختر ووج (١٩٨٦، ص ٢٣٨) فإن "المواقف المتصلبة التي تتخذها القيادات التسلطية في دولها، أو القيادات العالمية التي تتصور أنها على صواب دائماً، قد تؤدي إلى نتائج عكسية غالباً عندما لا تستطيع هذه القيادات أن تعزز سياساتها، وعندما يرى الإرهابيون أنها سياسات تمثل تحديات يجب التغلب عليها". وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٠ انعقد في مانيلا مؤتمر الجمعية الأمريكية لوكالات السفر حضره أكثر من ٦٠٠٠ مندوب، وقد نظر إلى هذا المؤتمر باعتباره وسيلة لتعزيز صورة حكومة ماركوس في وسائل الإعلام المحلية والعالمية. ولكن بعد دقائق محدودة من انتهاء ماركوس من إلقاء الكلمة الافتتاحية انفجرت قنبلة أخطأت الرئيس ولكنها أصابت العديد من المندوبين، وقد حطم هذا المؤتمر، بشكل يتعذر إصلاحه، مكانة نظام ماركوس في الولايات المتحدة، وجاذبية الفلبين كمقصد سياحي. وقد انخفض عدد السائحين القادمين بنسبة ٨٠٪ فور الاحتجاج "المقنبل"، واستمر الانخفاض مطرداً طوال ما تبقى من عهد ماركوس. وتفاقم هذا الاتجاه مع اغتيال قائد المعارضة بنينو "نينوي" أكينو في أواخر عام ١٩٨٣ في مطار مانيلا الدولي في وجود وسائل الإعلام العالمية (ريختر ١٩٨٩).

وقد يكون السائحون والمرافق السياحية مستهدفين من جانب المنظمات الإرهابية التي تحاول تحقيق أهداف أيديولوجية، وتسعى لتقوية مطالبها في الشرعية السياسية بإظهار ضعف الحكومة القائمة على السلطة. وعلى سبيل المثال: كان السائحون مستهدفين في مصر عام ١٩٩٢ من جانب المجاهدين الإسلاميين الذين يحاربون من أجل تحويل الدولة إلى دولة إسلامية خالصة، وكان ذلك علامة على تغيير التكتيكات السياسية السابقة. وقد اتهم الشيخ عمر عبد الرحمن، المرتبط بجماعة المجاهدين المسلمين الفلسطينيين (حماس)، بأنه أعطى مباركته الدينية للهجمات المتطرفة على السائحون في مصر أواخر عام ١٩٩٢ وأوائل عام ١٩٩٣، وهي الهجمات التي حطمت بشدة صناعة السياحة في الدولة التي تقدر بأربعة مليارات دولار أمريكي، مما أدى إلى انخفاض تجارة السياحة إلى النصف تقريباً.

إن الأصوليين الإسلاميين يتصورون السياحة على أنها هدف سهل لتحقيق مهمتهم، وهم يدركون الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد المصري والاقتصاد المحلي لبعض الأماكن السياحية مثل الأقصر. ويهتم كثير من الأصوليين الإسلاميين أيضاً بالتناقض بين قيم السياحة الكثيفة والإسلام. وقد قال الشيخ عمر عبد الرحمن "السياحة مشروعة في الإسلام، ولكن السياحة ليست لعب القمار أو الرقص في النوادي الليلية أو شرب الخمر" (مجلة تايم أستراليا ١٩٩٣، ص ٣٧).

إن الهجوم بقنبلة على مقهى بالقاهرة في فبراير ١٩٩٣، وهو الهجوم الذي قتل فيه أربعة أشخاص، اثنان من المصريين وتركى وسويدي، كان يستهدف السائحون. لقد حدث الانفجار في المقهى في وقت الذروة بعد ٤ ساعات من انتهاء يوم الصيام في شهر رمضان. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية، أكثر الجماعات الأصولية نشاطاً، والمسئولة عن معظم الهجمات على المواقع السياحية في نهاية عام ١٩٩٢، قد أنكرت مسؤوليتها عن ذلك الهجوم، فإنها حذرت السياح الأجانب للبقاء بعيداً عن القاهرة ومصر العليا (الصعيد). وطبقاً لما ذكرته الجماعة، "لقد نفذت الجماعة حوالي ٢٠ عملية استهدفت فيها صناعة السياحة، وكانت الإصابات بين السائحون أنفسهم لا تذكر، وذلك انطلاقاً من شعار سياستنا وهو "السياحة لا السائحون" (رويتز ١٩٩٣، ص ٧). وكان رد فعل الحكومة المصرية هو أنها حاولت حبس العديد من قيادات

الحركة الأصولية، واستخدمت القوات المسلحة لحماية قوافل الحافلات السياحية، لا سيما في جنوب البلاد. ولكن هذا التصرف الأخير، بالرغم من أنه يساعد في ضمان أمن السائح، فإنه لا يعزز تصورات السائح عن مصر باعتبارها مقصداً سياحياً آمناً. إن الأمثلة السابقة توضح إلى أى مدى يؤثر الإرهاب في السياحة. ولكن، وكما يقول ريختر وويج (١٩٨٦، ص ٢٣٨) فإن "العلاقة بين الإرهاب والسياحة مهمة لا بسبب حداثة المشكلة، ولكنها مهمة لأن تشعباتها السياسية والاقتصادية هائلة ويبدو أنها تنمو بدرجة أكبر. ولأن السياحة واضحة على المستوى الدولي، فإنها هدف جاهز للجماعات الإرهابية التي تسعى لكسب الدعاية لأهدافها. وهكذا فإن التحدي الذي يواجه مدراء السياحة ومخططيها هو تطوير وسائل لمنع الهجمات الإرهابية ضد السائحين، بدون أن يُعطى السائحون الانطباع بوجود تهديد خطير، وإلا فإنهم على الأرجح سيغيرون اختيارهم للمقصد السياحي، أو على الأقل سيقومون بسلسلة نشاطات مختلفة حال وصولهم إلى المكان السياحي.

الاستقرار السياسي والسياحة:

لقد ألقى هذا الفصل الضوء على الوسائل المختلفة التي يمكن أن يؤثر بها عدم الاستقرار السياسي والعنف السياسي في السياحة. وإن آثار العنف السياسي يمكن أن تكون آثاراً مباشرة أو عرضية، وقد يكون لها مضاعفات أبعد بكثير من حدود الموقع الذي يحدث فيه العنف. كما أن العمل على إبعاد السائحين عن مكان عدم الاستقرار السياسي قد تكون له آثار كبيرة على الاقتصاد المحلي وعلى العمالة. وعلى سبيل المثال فإن الاقتصاد السياحي لكشمير في الهند ضعف كثيراً بسبب النزاع بين القوات المسلحة الهندية والحركة الانفصالية الإسلامية. وفي عام ١٩٩٠، بعد فترة من التوتر السياسي الحاد في المنطقة، لم يدخل وادي كشمير سوى ١٢٠٠ زائر في الشهور الثمانية الأولى مقارنة بعدد الزائرين الذين زاروا المنطقة في الفترة نفسها من عام ١٩٨٨ حيث بلغوا آنذاك ٤٥٠٠٠ زائر (سيث ١٩٩٠). وبالمثل فإن اقتصاديات الفلبين وفيجي وفانواتو ومصر وسريلانكا تحطمت جميعاً، بدرجات متفاوتة، بالعنف السياسي في السنوات الأخيرة.

إن استمرار عدم الاستقرار السياسى، لا سيما فى البلقان والاتحاد السوفييتى، كان ذا تأثير كايح فى السياحة فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية، فى الوقت الذى تعد فيه هذه الدول فى حاجة ماسة للعملة الأجنبية وفوائد التنمية الاقتصادية الناتجة عن السياحة. وقد توقع هول (دى ١٩٩١ و، ص ٢٨٧) بدقة بالنسبة إلى حالة السياحة فى يوغوسلافيا السابقة ما يلى:

فى حين أن ثورات عام ١٩٨٩ كانت ذات قيمة متفردة وبديعة فى جذب الزائرين إلى المنطقة، فإن عدم اليقين السياسى على المدى الطويل، والانتفاضات السياسية على المدى القصير، يمكن أن تعمل ككوابح. وعلى سبيل المثال، فى خلال أسبوع واحد فى أغسطس ١٩٩٠ الذى شهد انتفاضة مسلحة للأقلية الصربية، عانت صناعة السياحة الكرواتية خسائر قدرت بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أمريكى نتيجة لإلغاء حجوزات العطلات ويسبب التدمير المادى للطرق والمواصلات العامة.

إن الهجمات على السائحين أو عدم الاستقرار السياسى يمكن أن يدفع السائحين بصفة عامة إلى تجنب الأماكن السياحية التى تمر بهذه الحالة.

إن تدمير صورة موقع ما لدى السائح قد يحتاج إلى فترة طويلة للتغلب عليه، أو قد يحتاج إلى تغطية إعلامية مناسبة حتى يمكن إزالته بشكل سريع نسبياً. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسى فى التنمية السياحية عن طريق انخفاض مرجح فى الاستثمار المحلى والأجنبى فى مجال البنية التحتية السياحية، وعن طريق زيادة تكاليف تأمين هذه الاستثمارات. وأخيراً يجب الاعتراف أن السمة العالمية للسياحة تجعلها خاضعة بشكل متزايد لتأثيرات عدم الاستقرار السياسى والعنف السياسى. ولذلك يحتاج مخططو السياحة إلى الالتفات بدرجة أكبر للسياق السياسى الذى تحدث فى إطاره التنمية السياحية، ويحتاجون أيضاً إلى وضع سياسات خاصة بالمناطق المحتمل تعرضها للعنف السياسى. ولا ريب فى أنه من المستحيل عزل السياحة كلية عن تأثيرات عدم الاستقرار السياسى. بيد أنه يمكن بقدر الإمكان المبادرة باتخاذ إجراءات لضمان أن تكون البيئة السياسية عموماً ملائمة للتنمية السياحية.

الفصل الخامس

السياسات والتبعية والسياحة

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية

إن السياحة بشكل أساسى فى الدول الأقل تطوراً، أو فى أى مكان آخر، تستمد مسوغها من كثرة المشاركين فيها، "المضيف" أو "الضيف"، وطبقاً للفوائد المتوخاة التى تجلبها. وحيث إن التحديث عملية موضوعية بدرجة كبيرة أو بدرجة محدودة، وأنه ينبثق عادة من الدول الغربية الصناعية فى شكل أنماط محددة وقابلة للوصف، للتغير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، فإن تقييم التكاليف والفوائد يدخل فى اختصاص مجال التنمية. والنقطة التى تستحق التركيز عليها هى أن تعريف التنمية ينطوى بالضرورة على التقدير والتقييم. والأكثر من ذلك فإن ما يعتبره أفراد معينون، أو جماعات أو طبقات معينة، تقدماً أو تنمية، قد يتطابق أو لا يتطابق مع الواقع التجريبى للتحديث (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١٠).

إن التنمية السياحية أحد المصطلحات الشهيرة المستخدمة فى المعجم السياحى، ولكنه المصطلح الأقل فهماً. فالتنمية تعنى أشياء مختلفة لأناس مختلفين. وقد لاحظ فريدمان (١٩٨٠، ص ٤) أن مصطلح "التنمية" أحد أكثر المصطلحات قلقاً على ألسنتنا. إن التنمية تفترض عملية تطويرية، ولها دلالات إيجابية. إن بعض معانيها على الأقل يوحى بنوع من "النمو من الداخل". ولعل معظم الغموض حول استخدام مصطلح "التنمية" يرجع إلى أن المصطلح يشير فى وقت واحد إلى "عملية" وإلى "حالة"، حيث تستخلص حالة التنمية من العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى تسبب الحالة التنموية (بيرس ١٩٨٩).

إن التنمية تكون دائماً لشيء ما: كائن بشري، مجتمع، دولة، مهارة.. وترتبط التنمية غالباً بكلمات مثل "أقل" أو "أكثر" أو "متوازن": قليل جداً، كثير جداً، أو مناسب تماماً.. وهذا يعنى أن التنمية لها بنية، وأن لدى المتحدث بعض الأفكار حول الكيفية التى ينبغى أن تطور بها هذه البنية. ونحن نميل أيضاً إلى التفكير فى التنمية باعتبارها عملية تغيير، أو على الأقل عملية منتظمة بقدر كاف لدرجة أننا نستطيع أن نصوغ مقولات ذكية بصدها (فريد مان ١٩٨٠، ص٤).

وقد ميز بيرس (١٩٨٩، ص٧-١٠- استناداً إلى ما كتبه مابونج (١٩٨٠) خمس طرق مختلفة يستخدم بها مفهوم التنمية:

• النمو الاقتصادى.

• التحديث.

• عدالة التوزيع.

• التحول الاجتماعى والاقتصادى.

• إعادة التنظيم المكانى والزمانى.

ويذكر بيرس (١٩٨٩) أن "التنمية" مفهوم ديناميكى، تغيرت تفسيراته عبر الزمن. وتعكس التنمية، ابتداءً من التوجيه الاقتصادى، قيماً اجتماعية وسياسية وثقافية أوسع نطاقاً، كما تعكس أيضاً خصائص وسمات مثل الاعتماد الذاتى والتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال وطبقاً لما يذكر هول (دى ١٩٩١ ب، ص١١-١٢) أنه فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية كان للتنمية السياحية دور متعدد الأوجه فى العملية طويلة المدى والمضنية لتغيير اقتصاديات المنطقة، حيث وظفت التنمية السياحية على أنها:

١ - وسيلة لكسب العملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات ومشكلات المديونية، من خلال قبول أعداد أكبر من السائحين الغربيين.

٢ - محفز للتغيير الاجتماعى. وذلك بالسماح بحدوث تفاعل أكبر وأوثق بين السكان المضيفين وأولئك الذين يأتون من العالم الخارجى، لا سيما مع تخفيف القيود على إقامة السائحين وتجوالهم.

٣ - رمز للحريات المكتشفة حديثاً، بالسماح لمواطنى المنطقة بالسفر بحرية فى داخل أو إلى خارج دولهم، وإن كان ذلك مقيداً بالاعتبارات المالية أساساً.

٤ - وسيلة لتحسين البنية التحتية المحلية، وذلك بتطوير المرافق السياحية، بمساعدة أجنبية أو بدونها.

٥ - تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إعادة الهيكلة الاقتصادية، مع تحرير صناعات الخدمات من خلال الخصخصة، وتركها لقوى السوق الوطنية والدولية، والسماح بامتداد الشركات عابرة القارات الغربية إلى صناعة السياحة فى المنطقة، وإلغاء المركزية والدعم والبيروقراطية.

٦ - إضافة للتنمية التجارية من خلال نمو الأعمال التجارية السياحية وسياحة المؤتمرات التى تعكس دخول المنطقة أو عودتها، إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى.

ومع التسليم بالطبيعة المتغيرة لفهمنا للتنمية، فإنه لن يكون مدهشاً أنه من منظور الدراسات السياحية اكتسبت التنمية السياحية معنيين إضافيين من حيث أسلوب الدراسة التطبيقية: الأول هو تحليل تأثيرات السياحة، والثانى هو الفكرة القائلة بأنه بالإمكان إحداث تنمية سياحية دائمة (مول ١٩٩١، وبرامويل ولين ١٩٩٣). ويتم تعريف التنمية السياحية فى الإطار الضيق بمعنى تقديم التسهيلات والخدمات أو تعزيزها لتلبية حاجات السائحين. ولكن السياحة قد ينظر إليها أيضاً باعتبارها وسيلة للتنمية بالمعنى الأكثر اتساعاً، أو بمعنى الطريق لتحقيق حالة غائية معينة (بيرس ١٩٨٩، ص ١٥).

إن التنمية السياحية هى بالضرورة مفهوم سياسى. فإن سعى حكومات مختلف الدول فى العالم لتحقيق التنمية السياحية، والفوائد المتصورة من جراء هذه التنمية،

يثيران تساؤلات حول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية، والأسلوب السياسى المباشر للوصول إلى الأهداف التنموية الواضحة والضمنية على حساب أهداف أخرى. والفلسفة السياسية والأيدولوجية تأثير كبير فى عمليات التنمية السياحية. وعلى سبيل المثال فإن مفاهيم "المرونة، والاستجابة للسوق والأنماط المتغيرة لم تكن من المفاهيم التى يمكن أن تستقر بسهولة فى النموذج الستالينى"، حيث كان ينظر للسياحة على أنها "انحراف كامل غير ضرورى غن الأولويات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية لاشتراكية الدولة" (هول دى ١٩٩١ د، ص ٨٣). ولو عدنا إلى إحدى النقاط الرئيسية فى الفصل الثانى لعرفنا أن اختيار أهداف معينة للتنمية السياحية يمثل اختيار مجموعة من القيم الظاهرة والمستترة. ويعتمد اختيار وتطبيق هذه القيم على القوة النسبية "للفائزين" و"الخاسرين" فى العمليات السياسية المحيطة بالتنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك فإن عملية التنمية ليست عملية سياسية فحسب، بل إن تحليلها عملية سياسية أيضاً. إن اختيار نظرية معينة أو مدخل معين للتنمية من جانب الباحث أو محلل السياسات هو الذى يضع الحدود التى يجرى البحث فى إطارها، وكذلك النتائج التى يتم التوصل إليها، والتوصيات التى يضعها. ولسنوات طويلة اتجه دارسو السياحة نحو التركيز على الأبعاد الاقتصادية للتنمية السياحية. لكن أعطى اهتمام أكبر مؤخراً للاعتبارات البيئية والاجتماعية - الثقافية والسياسية، لكن الحقيقة الاقتصادية لا تزال مهيمنة على دراسات التنمية السياحية. ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن الدراسات السياحية لا يمكن أن تستبعد الطبيعة الرأسمالية الغالبة على السفر والاستهلاك السياحى، والإنتاج السياحى، وهى المسائل التى يعتمد عليها معظم الباحثين (بريتون ١٩٩١). (انظر الفصل الأخير للوقوف على مناقشات أكثر حول هذه المقولة).

إن تمييز العناصر فى العملية السياسية التى تحيط بالتنمية السياحية قد يختلف طبقاً لمستوى التحليل وسلسلة الفاعلين والمصالح والقيم التى تعمل داخل بيئة السياسات. وبالرغم من تداخلها، فإن تركيز الدراسات ينصب على المستويين الوطنى والدولى ويكون بالتأكيد مختلفاً عن تلك الدراسات التى تبحث الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. ومن الواضح أن هناك علاقة بين الأفعال والسياسات

الخاصة بالدولة على المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبين الأفعال التى يقوم بها الفاعلون المهمون فى عملية صنع السياسة والأفعال الفردية. إن الأسلوب الذى يعبر به عن السياسات على المستوى الوطنى والذى يصبح مشوهاً ويعاد تفسيره عندما يمر عبر المستوى المحلى، وبالتالي يؤثر فى المستوى الفردى، هو دليل على هذه العلاقة البينية. بيد أن مجموعات مختلفة من المشاكل تطرح نفسها على الباحث عند كل مستوى من مستويات التحليل.

ويبحث هذا الفصل سياسات التنمية السياحية على المستوى الوطنى، مع التركيز على الفوائد المتصورة للسياحة، مثل العمالة والتنمية الإقليمية. وكما ذكر روش (١٩٩٢، ص ٥٦٧) "من المحتمل أن تكون المحفزات والدوافع السياسية والاجتماعية الرئيسية لتنمية صناعة السياحة ككل مستمدة من قدرتها المزعومة على خلق فرص العمل". ومع التسليم بأهمية دور السياحة فى اقتصاديات العديد من الدول النامية، فإن هذا الفصل يركز على مشكلات الاعتماد والتبعية وعلاقتها بالتنمية السياحية فى الدول الأقل تطوراً. ولكن يمكن الاحتجاج أيضاً بأن مشكلات التبعية وعلاقات الجوار الرئيسية قد توجد فى الدول المتطورة التى قد تكون فيها تنمية السياحة فى المناطق الهامشية اقتصادياً لا تزال تحت سيطرة المراكز فى عواصم هذه الدول.

وقد استخدمت دراسة حالة التنمية السياحية فى جزر سليمان لتوضيح العلاقة البينية بين مختلف العناصر المؤثرة فى بيئة السياسة السياحية فى الدول الأقل تطوراً. وتساعد دراسة الحالة أيضاً فى توضيح العلاقة بين تحليل الأبعاد السياسية للتنمية السياحية الوطنية والمحلية، وتلقى الضوء على النخب المحلية المهمة، وتوزيع السلطة، والترتيبات المؤسسية، والأفراد المهمين فى عملية التنمية السياحية، وهى المسألة التى سنعود إليها فى الفصل التالى.

التنمية السياحية الوطنية - أجندة السياسات:

إن ظهور السياحة - سواء على المستوى القومى أو على المستوى المحلى - يحدث بشكل ثابت غالباً فى أثناء فترات التغير السريع، أو يعجل ظهورها التغير المحلى.

وقد تضع عناصر داخل الحكومات الوطنية التزامات بسياسة لتطوير السياحة وتنميتها كوسيلة سريعة لدعم اقتصاد مهتز، وقد يتم فجأة "اكتشاف" مجتمع محلي باعتباره "آخر" المقاصد السياحية النقية التي يمكن أن يحج إليها (نانيز ١٩٨٩، ص ٢٦٨).

وكما ذكر في الفصل الثاني فإن السياسات السياحية الوطنية تتجه إلى أن تكون مهيئة لإحداث النمو الاقتصادي. وهكذا فإن مفهوم التنمية السياحية بالنسبة إلى الحكومات يعتبر مرادفاً غالباً لمفهوم التنمية الاقتصادية. ويركز السياسيون وكثير من أعضاء المنظمات السياحية الوطنية، بصفة خاصة، على الجوانب المحتملة لتوفير فرص العمل ومظاهر التنمية الإقليمية المرتبطة بالسياحة. فضلاً عن ذلك فإن مطالبة صناعة السياحة بأن تقوم الحكومة بتعزيز السياحة يؤكد تماماً هذه الحجج علاوة على العوائد التي تعود من وراء السياحة على توازن ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي المحتمل. (هجز ١٩٨٤، وأشورت وبرجسما ١٩٨٧، وكاتر ١٩٨٧، ومارتن وماسون ١٩٨٨، وويليامز وشاو ١٩٨٨، وبيك ١٩٨٩، وبيرس ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩١، وهول دي ١٩٩١). وحسب تعليق أرى (١٩٨٢، ص ٢٣٦) فيما يتصل بالموقف الأوروبي فإن "نور السياحة على ما يبدو هو خلق الوظائف، وكسب وإنفاق العملة الأجنبية، وتوزيع الثروة إقليمياً، وهذا ما يشد الاهتمام الأكبر للحكومات". وبالمثل في حالة تايلاند حيث تغيرت مواقف الحكومة تجاه السياحة تغيراً سريعاً عندما أصبحت السياحة المصدر الأول لكسب العملة الأجنبية عام ١٩٨٢، فحلت السياحة محل صادرات الأرز. وكما أعلن مساعد وزير الصناعة أن تايلاند يجب أن تحاول الحصول على مزيد من السائحين لتعويض الانخفاض في صادرات القصدير، فهناك حاجة للدعم الحقيقي لزيادة هذا النمط من الصناعة. وهناك شعور أيضاً بأن السياحة تساعد في تقليل البطالة وتقديم الوظائف للأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام إلى القوة العاملة (إليوت ١٩٨٧، ص ٢٢٣).

ومن المؤكد أن السياسة السياحية الحكومية لا تركز فقط على البعد الاقتصادي للسياحة. ومثلاً في أستراليا فإن السياسة السياحية الوطنية فيها موجهة لتحقيق أربعة أهداف أساسية هي:

١ - هدف اقتصادي: لتحسين القدرة التنافسية لصناعة السياحة وتقليل القيود على النمو، وذلك لتشجيع زيادة الدخل القومي، وزيادة العمالة، وتحسين ميزان المدفوعات.

٢ - هدف اجتماعي: لإتاحة مجموعة من الفرص لزيادة مشاركة السياحة والتشغيل المناسب للنشاط السياحي لتحقيق المصلحة العامة.

٣ - هدف بيئي: لتطوير الطاقة السياحية للموارد الطبيعية والتراث الثقافي بما يتوافق مع الحفاظ عليها على المدى البعيد، من خلال الإدارة التي تتسم بالحساسية والتوازن والمسئولية.

٤ - هدف تعزيزي: لضمان تقديم القدر الضروري من التخطيط والتنسيق والبحث المؤيد بالإحصاءات لصياغة السياسات بما يتفق مع الأهداف السابقة (إدارة الفنون والرياضة والبيئة والسياحة والأراضي ١٩٨٨، ص ٢).

وتتضمن السياسة السياحية الوطنية للبرتغال مجموعة كبيرة نسبيا من الأهداف التنموية المرتبطة بصناعة السياحة.

وقد حددت الخطة الوطنية للسياحة (١٩٨٦-١٩٨٩) أربعة أهداف رئيسية لصناعة السياحة:

١ - زيادة السياحة لكي تساهم في ميزان المدفوعات عن طريق :

(أ) زيادة العائدات الخارجية.

(ب) زيادة المكاسب.

(ج) زيادة الاستثمار الأجنبي.

٢ - المساهمة في التنمية الإقليمية عن طريق:

(أ) إقامة مناطق ذات أولوية للتنمية السياحية.

(ب) تطوير مدن السياحة العلاجية.

(ج) تطبيق معايير مناسبة للتنمية الإقليمية.

٣ - المساهمة فى تحسين نوعية الحياة فى البرتغال عن طريق:

(أ) زيادة السياحة الداخلية.

(ب) زيادة السياحة الخضراء.

(ج) زيادة السياحة البيئية.

(د) تعزيز السياحة الاجتماعية.

٤ - المساهمة فى المحافظة على التراث الطبيعى والثقافى عن طريق:

(أ) تنظيم الاستفادة الأكثر توازناً للمكان بين السياحة والاحتياجات الأخرى.

(ب) حماية البيئة الطبيعية، لا سيما النباتية، فى المناطق الساحلية.

(ج) تحديد الأعداد المثالية للسائحين فى مناطق معينة.

(د) حماية المباني التراثية فى الأقاليم والحضر.

(هـ) المحافظة على الآثار.

(و) تطوير الصناعات الحرفية وتدعيم الفنون الشعبية أو الفولكلور.

(فى لويس وويليامز ١٩٨٨، ص ١٢٠-١٢١).

وفى كلتا الحالتين السابقتين فإن ما يستحق أن يؤخذ فى الاعتبار ليس مجموعة الأهداف، ولكن الأولوية النسبية لهذه الأهداف من حيث التطبيق الفعلى. وفى حين أن السياسة والتطبيق وجهان لعملة واحدة، فإنه من الضرورى أن نذكر أن السياسة تحتاج إلى أن تتحول إلى فعل، وعلى سبيل المثال فإن البعض يشير إلى أنه فى حالة السياسة السياحية الوطنية البرتغالية لاحظ لويس وويليامز (١٩٨٨، ص ١٢١) أنه "من الصعب عدم الاعتقاد أن الوزن الأكبر يتجه لأن يعطى للهدف الأول، وذلك على الأقل بسبب الحاجة الاقتصادية الوطنية". وبالمثل فى حالة السياسة السياحية الأسترالية، حيث دافع كثير من المعلقين عن أن الأهداف الاقتصادية أعطيت أولوية أكبر من

الاهتمامات الاجتماعية والبيئية فى أجندة السياسة السياحية للحكومة على المستويين المحلى والوطنى (كرايك ١٩٩٠، وهول ك ١٩٩١).

وتمنح السياحة غالباً دوراً رئيسياً من جانب الحكومات فى إستراتيجيات التنمية الإقليمية للمناطق الهامشية اقتصادياً، كما تعتبر السياحة قوة رئيسية فى التحديث فى الدول الأقل تقدماً، وفى المناطق الهامشية فى العالم المتقدم أيضاً. وكما لاحظ روش (١٩٩٢، ص ٥٦٦) فإنه: "ينظر إلى تنمية السياحة دائماً - سواء كانت التنمية صحيحة أو غير صحيحة - باعتبارها أداة للتغريب ورمزاً له على الأقل، ولكن الأكثر أهمية هو أن ينظر إليها أيضاً على أنها وسيلة لنقل التقدم والتحديث. وهذه هى حالة دول العالم الثالث بصفة خاصة. ولكن دور التنمية السياحية باعتبارها قاطرة أو رمزاً للتغير الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتحديثى إنما هو مجرد عامل مهم فى الدول الصناعية المتقدمة".

وقد لاحظ أشورت وبرجسما (١٩٨٧، ص ١٥٤) فى حالة هولندا أن "الحكومة المركزية حددت مناطق محلية معينة يمكن أن يكون تركيز التنمية السياحية فيها مجدياً، وهناك أيضاً فى الأطر الإقليمية والمحلية تعبيرات عن الأمل فى أن التنمية السياحية للمناطق الحدودية مناسبة تماماً لدعم الأهداف الاقتصادية لسياسة التنمية الإقليمية". فالمناطق التى تتأثر بإعادة الهيكلة الاقتصادية، مثل المناطق الزراعية والمناطق الصناعية سابقاً، تعتقد أن السياحة هى آلية لتوفير الوظائف، وإدراج الدخل مجدداً فى المنطقة. وفى حالة الجماعة الأوروبية فإن دور السياحة فى التنمية الإقليمية هو العنصر الذى أشير إليه مراراً فى السياسات السياحية لأعضاء الجماعة (أيرى ١٩٨٣، راجع جدول ١/٢).

لقد حاولت الجماعة الأوروبية طويلاً تشجيع التنمية فى المناطق الهامشية اقتصادياً، ولكن السياحة تعتبر الآلية الأكثر حداثة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد تأسس صندوق التنمية الإقليمى الأوروبى عام ١٩٧٥ كأداة لتطبيق السياسة الإقليمية للجماعة الأوروبية. والغرض من هذا الصندوق هو "المساهمة فى تصحيح أشكال الخلل الإقليمى الرئيسى داخل الجماعة بالمشاركة فى تنمية المناطق والتعديل البنوى لهذه المناطق التى تعتبر التنمية فيها بطيئة ومتأخرة، وكذلك المساهمة

فى تصحيح مسار المناطق الصناعية المتدهورة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، فى بيرس ١٩٨٨، ص ١٤). وطبقاً لما ورد عن الجماعة الأوروبية فإنه "فى الماضى كانت التنمية وتوفير الوظائف فى المناطق التى تواجه صعوبات، تعتمد غالباً على المشروعات الاستثمارية طويلة الأمد المقررة من خارج المنطقة. ولكن مع ظهور الأزمات الاقتصادية وتواليها، فإن هذه المشروعات الاستثمارية تقل باستمرار. ونتيجة لذلك فإن التركيز الأكبر فى هذه الأيام يجب أن ينصب على تسخير الموارد المحلية، وعلى الطاقة الداخلية المتاحة المولدة للتنمية، ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والصناعات الحرفية والمصادر البديلة للطاقة والبيئة.. إلخ (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٥، وفى بيرس ١٩٨٨، ص ١٥).

لقد أصبحت السياحة جزءاً ضرورياً فى تحول إستراتيجيات التنمية فى الجماعة الأوروبية، بسبب الاعتقاد بأن السياحة مكثفة للعمالة. وطبقاً للجماعة الأوروبية فإنه "من المتفق عليه عموماً أن السياحة يمكن أن تكون مفيدة بصفة خاصة فى ظل الوضع الصعب للعمالة. إنها صناعة مكثفة للعمل، وتوسعها المستمر يقدم توازناً ذا قيمة فى مجال البطالة التى تنتشر فى القطاعات والمناطق الإقليمية الأخرى الأقل حظاً (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٤، وفى بيرس ١٩٨٨، ص ١٥). وسيكون لهذا التفكير مضامين واضحة بالنسبة إلى تخصيص الموارد لمشروعات التنمية الإقليمية واستخدام السياحة كآلية للتنمية الاقتصادية. ويتجه صانعو القرار إلى التفكير فى السياحة كمكثف للعمالة ومولد للوظائف الرخيصة نسبياً. وعلى سبيل المثال فإن التعليقات التالية لبراون (١٩٨٥، ص ٨) يمكن أن تعكس هذا المنظور تماماً:

إن إحدى السمات الأكثر أهمية لصناعة السياحة هى قدرتها على التكثيف النسبى للعمالة فى عصر التقدم التكنولوجى الهائل والتدهور النسبى للطلب على العمالة. إن هذه الصناعة وغيرها من الصناعات المتصلة بها (التي تميل أيضاً إلى أن تكون مكثفة للعمل) تقدم العديد من الوظائف سواء للعمالة غير الماهرة والعمالة عالية المهارة، كما أنها قادرة على تقديم وظائف عديدة أكثر، حيث يمكن تقديم عدد كبير منها بأقل قدر من التأخير.

بيد أن هذه المقولات تميل إلى التموه على النجاح الصعب إلى حد ما للسياحة، كأداة للتنمية الإقليمية. وعلى سبيل المثال فإنه فى الوقت الذى يشهد نمواً شاملاً للعمالة فى صناعات قطاع الخدمات مثل صناعة السياحة على المستوى العالمى، فإن كثيراً من هذه الوظائف وظائف مؤقتة. وفى حالة قطاع الفنادق والتموين البريطانى، لاحظ روبنسون ووالاس (١٩٨٤) أنه فى الوقت الذى نما فيه التوظيف للنساء بشكل مكثف وعلى أساس مؤقت، فإن هؤلاء النساء العاملات كانت تدفع لهن أجور متدنية، وكن يحصلن على أقل بنسبة ٤٪ من متوسط ما يدفع للنساء اللواتى يعملن مؤقتاً فى كل الصناعات الأخرى. إن الطبيعة الموسمية المؤقتة الغالبة على العديد من المقاصد السياحية قد تقلل أو تضعف بعض الأهداف الاقتصادية المحتملة لإستراتيجيات التنمية السياحية الإقليمية. وقد لاحظ أرى (١٩٨٧، ص ٢٣) أنه "كلما كانت المنطقة متخصصة فى السياحة بشكل حصري، كانت الأكثر ضغطاً للمعدلات العامة للأجور"، وهو موقف، لو كان صحيحاً، ستكون له تأثيرات جوهريّة فيما يتصل باستخدام السياحة كآلية للتنمية. وفى حالة سياسات التنمية السياحية لمناطق جبال الألب الأوروبية، على سبيل المثال، ذكر دورفمان (١٩٨٣، ص ٢٠، فى بيرس ١٩٨٩، ص ٢٠٤) أن "هذه السياسات ربما تكون قد سمحت للمناطق الجبلية بأن تحقق نمواً كمياً معيناً (تحسن فى الوضع الديموجرافى وزيادة فى متوسط الدخل الفردى) ولكنها لم تمر بعملية حقيقية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبمعنى آخر فإن السياسات الخاصة بالمناطق الجبلية منعتها من الوقوع فى دائرة مفرغة من الفقر، ولكنها لم تحدث نمواً ذاتياً حقيقياً.

إن قدرة السياحة على المساهمة فى التنمية الإقليمية تعتمد على سلسلة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما فى ذلك درجة الارتباط بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد الإقليمى، ونمط إنفاق الزائر، ومدى الهدر فى النظام الاقتصادى الإقليمى. وحينما تكون هناك حاجة كبيرة لاستيراد السلع والخدمات للحفاظ على صناعة السياحة، فإن الجدارة النسبية للصناعة قد تكون موضع شك إلى حد ما، وذلك من منظور السياسة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ويجب أن يكون هناك سؤال: من المستفيد؟ سؤالاً جوهرياً لتقييم سياسات التنمية. وفى حالة العديد من المناطق

الاقتصادية الهامشية. فإن السيطرة الأولية على تدفق السائحين على المنطقة السياحية قد تكون فى أيدى الشركات المتمركزة فى الدول الكبرى المصدرة للسياحة. إن النمط الاقتصادى للتنمية ربما يكرر الموقف الذى ينسب غالباً إلى النمط القائم فى دول العالم الثالث أو الدول النامية.

ربما يكون خلق بعض الوظائف أفضل من عدم وجودها فى عديد من المناطق الهامشية اقتصادياً، ولكن مع التسليم بضخامة المبالغ المالية التى تضعها الحكومات الإقليمية لبرامج التنمية، فإن الدراسة العميقة لآثار إعادة التوزيع للتنمية السياحية فى الإقليم أمر مضمون. وعلى سبيل المثال فإنه بينما قد تكون السياحة مكثفة للعمل نسبياً مقارنة ببعض الصناعات الأخرى، فإن مدخلات العمل هى الأكثر عرضة للتخفيض من جانب أصحاب العمل لتقليل النفقات، ومن ثم فإن هذا يخلق موقفاً تكون العمالة فيه مؤقتة، يدفع لها أقل من معدلات مكافأة العمل، والتركيز على المرأة لإمكانية دفع أجور منخفضة، على الأقل فى كثير من الدول الغربية. إن الوضع الذى يتم فيه تشجيع السياحة كبديل للنشاطات الاقتصادية الأخرى، مثل العمليات الزراعية الهامشية وأعمال الغابات أو صناعة التعدين، فإن قدرة العاملين على التحول من هذه النشاطات إلى صناعة السياحة قدرة محدودة ما لم يكن هناك استثمار كبير فى برامج إعادة التدريب، وما لم يحدث تحول هائل فى الأنوار التقليدية للذكور والإناث. ولذلك فإن قدرة السياحة على تقديم بديل للعمالة قدرة محدودة جداً فى كثير من الحالات. وعلى المستوى الكلى قد يكون هناك عدد مماثل أو عدد أكبر من الوظائف فى منطقة ما، ولكن أنماط العمل بسبب الذكورة والأنوثة قد تتغير بشدة، فتكون هناك إمكانية أكبر لظهور المشكلات الاجتماعية بسبب الأنوار التقليدية.

وعلى المستوى الجزئى قد تعزز برامج التنمية الإقليمية التفاوتات القائمة. وعلى سبيل المثال فإنه غالباً ما يتم تشجيع السياحة الريفية كآلية لمساندة المجتمعات الزراعية الإقليمية (مثال ذلك: المجلس الأوروبى ١٩٨٨، وزارة السفر والسياحة فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٩) إذ تهتم السياحة الريفية باستخدام السياحة لمساعدة القاعدة الاقتصادية للمناطق الريفية. ويتضمن ذلك إعداد برامج لتشجيع الفلاحين على كسب دخول إضافية من السياحة (أيرى ١٩٨٣، ص ٢٤٠).

ويرى هول (ك ١٩٩١، ص ١٨٢) أن نمو السياحة الريفية كان دائماً موضع تشجيع، ويلاحظ غالباً في المناطق الزراعية الهامشية. والحكمة التقليدية التي تحيط بالسياحة الريفية هي أن لديها طاقة كبيرة للنمو بسبب الحاجة المتزايدة من جانب السائحين للبساطة وقضاء إجازات رخيصة التكاليف، وحاجة الفلاحين إلى دخل إضافي في مرحلة إعادة الهيكلة الزراعية.

لكن هناك دليلاً قوياً على أنه في الوقت الذي قد تؤدي فيه السياحة إلى حضور الزائرين إلى منطقة ما، وإلى زيادة الدخل في المنطقة، فإن الفلاحين الذين يمتلكون فائضاً في رأس المال، أو الذين يمتلكون ما يكفي من رأس المال لإعادة تخصيصه من النشاطات الزراعية إلى النشاطات السياحية، هم فقط الذين سيكسب معظمهم من إستراتيجيات السياحة الريفية. أما المزارع الأقل قدرة، التي وضعت من أجلها هذه السياسات، فتكون الأقل مرونة في المشاركة في المشروعات السياحية، بسبب افتقارها لرأس المال. وهكذا يمكن أن تؤدي السياحة إلى تدعيم التفاوتات الموجودة في الدخل بين الملاك في منطقة ما، بالرغم من أن متوسط دخل الفرد العادي من الملاك قد يظل كما هو أو قد يرتفع (بوكيت وونتر ١٩٨٧).

إن السياحة مهمة بكل تأكيد للكثير من الحكومات، باعتبارها آلية للارتقاء بالتنمية الوطنية والإقليمية. لكن تحليل الآثار الاقتصادية للسياحة يشير إلى أن فهمنا لهذه الآثار غير مكتمل، لا على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي فحسب، بل من حيث عواقبها الاجتماعية أيضاً. والسياسات لا تؤدي دائماً إلى تحقيق النتائج المرغوب فيها. وكما لاحظ شو وويليامز (١٩٩٠، ص ٢٤٠) فإنه "لا يزال هناك عدم إجماع على دور السياحة في التنمية الاقتصادية. والصورة ملبدة بالغيوم لا من جانب التقييمات المختلفة للتنمية الاقتصادية فحسب، بل من حيث مضامينها الاجتماعية الثقافية والبيئية أيضاً".

إن سؤال «من يستفيد؟» يتكرر دائماً فيما يتعلق بسياسات التنمية، لا سيما في المناطق الهامشية اقتصادياً، التي تفتقر بطبيعتها إلى التنمية، ولكنها قد تضم مجموعة من الموارد ذات الجاذبية الكبيرة للسائحين. كما أن الوظائف التي تخلقها السياحة يمكن ألا يشغلها أولئك الذين استهدفتم سياسات التنمية السياحية. وفضلاً عن ذلك

فإنه ما لم يكن هناك قدر كاف من المهارات الاستثمارية المحلية ومن رؤوس الأموال المحلية المتاحة، فلن تكون المجتمعات المحلية قادرة على منافسة الشركات القادمة من المراكز الكبرى وربما يكون الموقف في الدول المتقدمة مماثلاً للموقف الموجود في الدول النامية من حيث العلاقة الاقتصادية والسياسية بين المركز والأطراف. وقد لاحظ جوبول (١٩٨٧، ص ٧٢) في هذا الصدد أن:

"القرارات المهمة التي ينبغي أن تجعل المناطق المقصودة راضية عن التطورات السياحية تم تجربتها مراراً من جانب وسطاء السفر الذين يتخذون قاعدتهم في الدول المصدرة للسياحة وليس في المناطق السياحية ذاتها. ومع الأخذ في الاعتبار هذه السيطرة الخارجية على ثروات صناعة السياحة في المناطق السياحية، يجب أن نستخلص أن صناعة السياحة التي يمكن أن تكون قاعدة للتنمية الاقتصادية الشاملة في تلك المناطق، إنما هي صناعة في غاية الهشاشة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها".

هذه النقطة ستبحث بتفصيل أكبر في المناقشة التالية للتنمية السياحية في الدول الأقل تطوراً وطبيعة التبعية.

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية في الدول الأقل تطوراً:

هناك مبررات مناسبة للتركيز على السياحة في الدول الأقل تطوراً. فحكومات هذه الدول مهتمة بتشجيع النمو الاقتصادي، وتعد السياحة، لا سيما السياحة الدولية، إحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية. ولكن تشتمل السياحة على زائرين من دول غنية يزورون دولاً فقيرة، وليس بالضرورة الدول الأفقر. ومن ثم فإن هذه الزيارات تسلط الضوء على التفاوتات في الثروة وترفع الطموحات. وفي هذه الظروف، فإن الترحيب بالسائحين قد يصبح نوعاً من التجاذب الوجداني، وتصبح السياحة قضية سياسية فضلاً عن كونها قضية اجتماعية واقتصادية وأخلاقية. (هاريسون ١٩٩٢، ب، ص ٢).

لقد أعطى للقضايا السياحية اهتمام كبير في الدول النامية (مثال: دي كات ١٩٧٩، لى ١٩٨٨، هاريسون ١٩٩٢). وكما يقول بيرس (١٩٨٩، ص ٨٧) فإن

السياحة فى هذه الدول توضع فى إطار متميز عموماً. لكن هناك محاولات قليلة لتحديد السبب فى ضرورة النظر إلى هذه القضايا من زاوية العمليات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية للتنمية السياحية. وفى الواقع فإن التغيرات التى حدثت فى الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية (العالم الثانى سابقاً) تعنى أن تلك الملامح التى كانت تميزها عن دول العالم الثالث (وهو مفهوم إشكالى دائم) أصبحت أقل أهمية وتميزاً بشكل متزايد (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١). ولذلك فإنه عند مناقشة قضايا التنمية لم يعد بالإمكان النظر إلى ألبانيا ورومانيا وبلغاريا، مثلاً، باعتبارها مختلفة بشكل واضح عن دول مثل مصر وزامبيا وباكستان. فرائحة التقارب تفوح فى الهواء (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ١).

إن الدول الأقل نمواً، أو دول العالم الثالث، أو دول الدخل المنخفض، تحدد مبدئياً فى حد ذاتها بفضل متوسط الدخل الفردى فيها. وهناك عوامل أخرى مشتركة بين هذه الدول مثل الاعتماد على مادة أولية واحدة أو منتج واحد، والافتقار المتماثل إلى المنتج الثانى والمنتج الثالث، كما تشترك فى التاريخ الاستعماري. وتجب الإشارة بالطبع إلى أن دول شرق أوروبا بدأت فى النشوء حديثاً بعيداً عن نير الاستعمارية السوفييتية، وبالتالي يمكن وصفها أيضاً بصفة "النامية". وجغرافياً ينظر إلى الدول الأقل نمواً على أنها تتركز فى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وجنوب آسيا، وجنوب المحيط الهادى مع دول شرق آسيا التى ينظر إليها باعتبارها دولاً حديثة التصنيع بسبب معدلات النمو السريع فيها على امتداد العقدين الماضيين. ولذلك فإن مفهوم حالة الدولة الأقل نمواً مفهوم ذو بؤرة اقتصادية مركزة.

إن العمليات التى تحدث بها التنمية ذات طابع إشكالى حاد. فمصطلحات النظريات التنافسية، والتحديث، والتخلف، موجودة فى الفكر الاقتصادي والسياسي الغربى لشرح طبيعة التنمية. وتركز نظرية التحديث مبدئياً على عملية التغريب وتفترض أن الدول النامية تسعى لمحاكاة الأنماط الغربية فى الإنتاج والاستهلاك. وبالعكس ترى نظرية التخلف أن التنمية والتخلف جزء من العملية الشاملة ذاتها. ويفسر "التخلف" بالإشارة إلى وضعية الخضوع البنيوي للدول المتخلفة فى النظام العالمى بدلاً من الإشارة إلى التقاليد البالية، أو نقص النخب المتعلمة، أو غياب نقل قيم التنمية

الرأسمالية (هاريسون ١٩٩٢ ب، ص ٩). وتميل البحوث الأكاديمية حول عمليات التنمية السياحية في الدول النامية إلى استخدام إطار التخلف في تحليلاتها. أما الحكومات والنخب المحلية في الدول المتخلفة، التي تكون عادة ذات ثقافة غربية، تميل إلى استخدام نظرية التحديث، أو ما يمكن أن يطلق عليه "منهج البنك الدولي" لمحاولة فهم وتغيير الظروف الاقتصادية لبلدانهم.

إن الحكومات في الدول النامية تستخدم السياحة للأسباب نفسها التي يستخدمها السياسيون في الدول المتقدمة (انظر الفصل الثالث، جفرى ١٩٧٤، جينكنز ١٩٨٠، جينكنز وهنرى ١٩٨٢، ريختر ١٩٨٩، هاريسون ١٩٩٢ ب). فالحكومات ترغب في الارتقاء بالنمو الاقتصادي والحصول على فوائد التحديث، والسياحة، لا سيما السياحة الدولية، وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وينظر إلى السياحة الدولية على أنها تجلب العملة الصعبة إلى الدولة، وتحسن مستوى الدين الأجنبي، وتجذب الاستثمارات الأجنبية، وتخلق فرص العمل. وقد لاحظ ريختر (١٩٨٧٩، ص ١٠٤) فيما يتعلق بسياسات التنمية السياحية في آسيا ما يلي:

أن دول جنوب آسيا تتقاسم مع بقية دول العالم الثالث - في كثير من الجوانب - عدداً من الدوافع ذاتها تجاه التنمية السياحية، وعدداً من المشكلات والشكوك ذاتها تتعلق بالآثار الثقافية للضيوف الأجانب. وكثيراً ما ذكرت عائدات العملة الصعبة كتبرير للاستثمار في السياحة، كما أن الحاجة الماسة لإيجاد ٢٠ مليون وظيفة في السنة للعاطلين في المنطقة تشجع أيضاً حكومات جنوب آسيا لاعتبار التنمية السياحية قطاعاً مهماً لتكثيف العمالة.

إن البحث عن فوائد التحديث من خلال التنمية السياحية قد تكون له آثاره غير المرغوب فيها، حيث الرغبة السياسية في الفوائد الاقتصادية قد تساعد أيضاً على تعزيز عدم المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنوعية.

وعلى سبيل المثال فإن الطبيعة التسلطية للحكومات المتعاقبة في كوريا الجنوبية في السبعينيات والثمانينيات، حيث كانت الحريات الفردية محدودة، لعبت هذه الطبيعة التسلطية دوراً رئيسياً في بروز الظاهرة السلعية لدى الناس من خلال سياحة

"كسيانج". وتشير كلمة "كسيانج" أصلاً إلى النساء اللواتي تم تعيينهن كمرافقات، وقمن بأداء وظيفة مماثلة لوظيفة فتيات الجيشا في اليابان، وترادف الكلمة الآن كلمة البغاء. (هول ك ١٩٩٢ ج). وقد قدر عدد بنات الكسيانج عام ١٩٧٨ - طبقاً لاتحاد نساء الكنيسة في كوريا- بما لا يقل عن ١٠٠ ألف فتاة لمرافقة السائحين، وبصفة خاصة السائحين الرجال من اليابانيين (١٩٨٣، ص ٢). ولكن هذا الرقم استبعد العدد الأكبر من غير المسجلات من العاملات في البغاء. وعلى سبيل المثال: قدر جاي (١٩٨٥) أن هناك حوالي ٢٦٠ ألف عاهرة كن يعملن في البغاء في كوريا الجنوبية. وقد أُلقيت محاضرات عديدة من جانب أساتذة جامعيين على فتيات الكسيانج المرتقيات حول الدور الجوهري للسياحة بالنسبة إلى الاقتصاد في كوريا الجنوبية، وذلك قبل حصولهن على تراخيص البغاء. وعموماً فقد أعلن وزير التعليم في كوريا الجنوبية أن إخلاص الفتيات اللواتي ساهمن مع رفيقاتهن من بنات الهوى، لتنمية اقتصاد وطنهن أمر يستحق التبجيل في الحقيقة (الشاهد ٢، ١٩٧٦، المحكمة الدولية للجريمة ضد المرأة، ص ١٧٨، في سيمانسكي ١٩٨١، ص ٩٩). بيد أن بعض القراء قد يصدمون بما يعد عند كثير من الغربيين إساءة استخدام القوة وإساءة استخدام العلاقات الجنسية، لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن ذلك حقق فوائد لكوريا على المستوى الكلي وربما على مستوى الأفراد أيضاً. ويمكن القول بأن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان ومكانة الفرد ومسئولياته في المجتمع يجب ألا ينظر إليها باعتبارها قابلة للتطبيق عالمياً.

وكما ذكرنا في بداية هذا الفصل اقتباساً من مقولة هاريسون (١٩٩٢، ص ١٠) بأن "السياحة أساساً في الدول الأقل تقدماً، أو في أى مكان آخر، يبررها كثرة المشاركين فيها، المضيف والضيف، طبقاً للفوائد المزعومة التي تأتي بها". ومثالا على ذلك فقد استخدم هاريسون جزيرة بوراكاى في الفلبين التي غزاها سائحو الطوافات مما أدى إلى زيادة حجم التلوث، ونضوب مصادر الأعشاب المرجانية واستيراد المخدرات والبغاء فوق الجزيرة، ويقول في هذا الصدد:

"ولكن شعب بوراكاى، قبل جميع الفلبينيين الفلاحين، يستمتعون بامتلاكهم البنية التحتية المطلوبة للسياحة، لأنها تجعل حياتهم أسهل وأمتع وأكثر أمناً، وأنهم يحتاجون بالطبع الدخل الذي تنتجه السياحة في شكل نقود سائلة، وبها يشترون السلع

والخدمات ويضمنون تعليمًا أفضل لأبنائهم. وهم يقدرّون العمالة التي تجعل أبنائهم من الشباب يستقرون في الجزيرة، أو يعودون إلى وطنهم بوراكاي من المدن المكتظة الكبيرة، ويبقون مع عائلاتهم، وينظر معظم القرويين إلى السياحة باعتبارها شيئًا إيجابيًا، وأن مساوئ السائحين على الطوافات يمكن التجاوز عنها مؤقتًا في مقابل كرمهم (سميث، ٥، ١٩٨٨، ص ١٥-١٦).

وبالنسبة إلى كثير من الدول النامية هناك حاليًا قليل من البدائل، إن لم تكن هناك بدائل إطلاقًا، للسياحة إذا ما أرادت هذه الدول أن تخلق فرص العمالة وفرص التنمية الاقتصادية. إذا ما أرادت المجتمعات أن تستفيد من فوائد التحديث مع إدراك كامل للصعوبات المحتملة التي تخلقها، فلماذا يكون الأجانب، والأكاديميون منهم غالبًا، ووكالات العون ومنظمات المحافظة على البيئة، في موقف الانتقاد أو موقف منع هذه المجتمعات من تحقيق أهدافها من التنمية السياحية؟ (هول ١٩٩٤). ربما تكون المشكلة مشكلة رقابة على عملية التنمية أكثر منها مشكلة عملية التنمية ذاتها، وانطلاقًا من هذه النقطة فإن المنظرين للتبعية في أوج قوتهم.

السياحة والتبعية - الاستعمار الترفيهي وزرع اقتصاد جديد :

قد تضيف السياحة أعدادًا من الوظائف المتاحة، وقد تزيد زخارف الحداثة مع المباني العصرية والخدمات الجديدة، ولكنها إذا لم تسهم في تنمية الموارد المحلية، فإنها حينئذ لا تختلف إلا قليلًا عن الزراعة التقليدية (ماثيوس ١٩٧٨، ص ٨٠).

ووفقًا لما يراه كثير من المعلقين فإن العديد من الدول النامية تتسم بأشكال التنمية التابعة (على سبيل المثال هيلز ولندجرن ١٩٧٧، هيفيك وهيجرج ١٩٨٠، بريتون ١٩٨٢ ب، فرانسيسكو ١٩٨٣). ويمكن تحديد مفهوم "التبعية" باعتبارها عملية تاريخية تغير الوظيفة الداخلية للنظم الفرعية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة النامية. إن عملية التكيف هذه تسبب عدم التكامل المتنوع للاقتصاد المحلي وإعادة توجيهه لخدمة حاجات الأسواق الخارجية. إن إعادة التحويل الداخلية هذه تقرر الأنوار والتعبيرات

المحددة لمختلف أنماط الإنتاج داخل الدولة النامية، وتخلق بالتالى مناطق متخصصة فى تصدير السلع، مثل السياحة أو المنتجات الزراعية (الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسكر). كما تخلق أيضاً عدم مساواة بنيوية بين الجماعات الاجتماعية (بريتون ١٩٨٢ ب، ص ٢٢٣-٢٢٤) وقد لاحظ سانتوس ١٩٦٨ فى إريسمان ١٩٨٣، ص ٢٤١) أنه:

”قد يُقصد بالتبعية موقف يتم فيه تكييف اقتصاد دول معينة عن طريق تطوير وتوسيع اقتصاد دولة أخرى تخضع لها الدول الأولى. إن علاقة الاعتماد المتبادل بين دولتين أو أكثر، وبين هذه الدول والتجارة الدولية تفترض وجود شكل من أشكال التبعية عندما يمكن لبعض الدول (الدول المسيطرة) أن تتوسع وتصبح مكتفية ومستمرة ذاتياً، فى الوقت الذى تستطيع فيه دول أخرى (الدول المعتمدة) أن تفعل ذلك ولكن باعتباره انعكاساً لذلك التوسع، مما قد يكون له تأثير إيجابى أو سلبى على تنمية هذه الدول.

إن الاهتمام الواضح فى معظم الدراسات حول التبعية هو أن مركز الرقابة على عملية التنمية تحول من الشعب الأكثر تضرراً بالتنمية، أو المجتمع المضيف، إلى المناطق المولدة للسياحة. وعلى أية حال فإن الخوف من تأثيرات التبعية ليس قاصراً على الاعتبارات الاقتصادية فقط. وكما لاحظ إريسمان (١٩٨٣، ص ٢٣٩) فإنه ”تحت الأمور الاقتصادية يكمن الخوف العميق العام من أن يكون تأثير الصناعة أكثر انتشاراً وأكثر مراوغة إلى درجة أن يشكل ويؤثر بأساليب متنوعة فى النسيج الكلى للمجتمع“. ويتم التعبير عن الاهتمام بالتبعية من حيث العلاقات الاستعمارية السابقة. ولكن التبعية بالنسبة إلى عديد من المعلقين ما هى إلا الاستعمار السابق من جانب الدول الغربية تحت مسمى آخر.

”إن صناعة السياحة فى جزر الكاريبى قد تمثل تماماً التنمية الحديثة فى سياق التطور التاريخى للاستعمار الجديد الذى مرت به تجربة غربى الهند الاجتماعية الاقتصادية. ومن خلال السياحة تعاونت المراكز الاستعمارية المتقدمة مع النخب الهندية الغربية فى الكاريبى، وفى الوقت الذى تم فيه تحويل الأرخييل الكاريبى - مجموعة جزر الكاريبى - إلى نظام آخر واحد الثقافة. ولما كانت صناعة السياحة قد تأسست بشكل

يتلاءم مع الموارد البشرية والطبيعية لتلك النخب، وبما يحقق المتعة المؤقتة للأجانب، فإن السياحة تقدم لجزر الانتيل أقل الفرص وأقل الاحتمالات لتعديل المجموعة المتكاملة الأساسية من علاقات التبعية التي تأسست لأول مرة في القرن السادس عشر (بيريز ١٩٧٥، ص ١، في إريسمان ١٩٨٣، ص ٣٣٩).

ومما لا شك فيه أن الأسلوب الذى يتم به تخطيط السياحة وصياغتها فى كثير من الدول النامية "سيخلق من جديد نسيج الوضع الاستعماري" (كريك ١٩٨٩، ص ٣٢٢). بل يذهب كريك إلى القول بأن السياحة كانت شكلاً من أشكال "الاستعمار الترفيهي" وتمثل "الوجه الاستمتاعي للاستعمار الجديد" (١٩٨٩، ص ٣٢٢). وبالرغم من أن هناك عناصر لعلاقة المركز بالمحيط بين الدول الغربية المتقدمة المولدة للسياحة، والدول النامية التى تستضيف السياحة وكأنها انعكاس للعلاقات الاستعمارية السابقة، فإن سلسلة المصالح الاقتصادية الأجنبية والمصالح السياحية فى الدول النامية أكبر عادة من تلك المصالح التى كانت موجودة فى الفترة الاستعمارية السابقة. ولكن أفكار "الاستعمار الجديد" أو "الإمبريالية" تعمل باعتبارها استعارات مجازية قوية يمكن بموجبها وصف العلاقة بين مناطق المركز ومناطق المحيط، وللمساعدة فى إلقاء الضوء على فقدان المحتمل للرقابة التى تكون عادة فى أيدي المجتمع المضيف فى مواجهة المصالح السياحية الأجنبية وفى مواجهة أفعال النخب المحلية.

وقد كتب ناش (١٩٨٩) فى إحدى مقولاته الشهيرة تماماً فيما يتعلق بالسياحة كشكل من أشكال الإمبريالية، متصوراً المفهوم بشكل عريض على أنه "على المستوى الأكثر عمومية، تشير نظريات الإمبريالية إلى امتداد مصالح المجتمع فى الخارج. وهذه المصالح، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو دينية أو غيرها، تفرض أو يتم تبينها من جانب مجتمع أجنبي، وتطور تفاعلات ومعاملات بينية فى المجتمع، وتتسم بالجزر والد فى السلطة والقوة" (١٩٨٩، ص ٣٨). ومن الواضح أن أسلوباً كهذا للاقترب من أفكار الإمبريالية إنما هو أسلوب واسع للغاية بحيث يمكن النظر إلى مصالح الدولة فى الخارج على أنها شكل من أشكال الاستعمار. ولكن بدلاً من ذلك ينبغي النظر إلى الاستعمار باعتباره صنفاً خاصاً من الحقيقة وهو "أن ما يشير إليه الاستعمار هو علاقة، وبصفة خاصة العلاقة بين السلطة الحاكمة أو السلطة الرقابية

تجاه من يقعون تحت السيطرة، وما نغنيه عندما نتكلم عن الإمبراطورية أو الإمبريالية هو علاقة دولة مهيمنة على شعوب دول تحت إدارتها" (ليخثيم ١٩٧٤، ص ١٠). ويحدد ناش بدقة (١٩٨٩، ص ٣٩) أهمية العلاقة بين المركز الرئيسى والمحيط كما يلي:

إن المراكز الاستعمارية تمتلك درجات مختلفة من السيطرة على طبيعة السياحة وتمييزها، ولكنها تمارس هذه السلطة - على الأقل فى بداية علاقتها مع المناطق السياحية - فى الأقاليم الأجنبية. إن هذه السلطة على التطويرات السياحية وما يتعلق بها فى الخارج هى التى تجعل الدولة المركزية استعمارية، كما تجعل السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار.

لكن هناك إشكالية إلى حد ما تتعلق بالمدى الذى تمارس فيه السلطة والسيطرة على التنمية فى أى دولة سياحية أو أى موقع سياحي. ففى كثير من المناطق السياحية - كما ذكر من قبل - هناك مجموعة كبيرة من المستثمرين الأجانب، والدول التى يأتى منها السائحون كثيرة بحيث يغزو من الصعب على دولة واحدة أن تمارس درجة من السيطرة التى وصفت بدقة بأنها "إمبريالية" أو استعمارية جديدة. بيد أن هناك استثناءات رئيسية، لا سيما بالنسبة إلى الجزر التى تشكل دولاً صغيرة للغاية فى المحيط الهادى أو البحر الكاريبى، والتى تعتمد غالباً على خطوط الطيران الأجنبية المرتبطة بالدول المصدرة للسائحين مثل أستراليا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وكما يشير كونيلى (١٩٨٨، ص ٦) فإن "دول الجزر الصغيرة تعتمد بدرجة فذة على العلاقات الخارجية فى التجارة والمعونات والهجرة والقروض والاستثمار، لدرجة أنها لا تستطيع أن تؤثر فى الأحداث الدولية التى تؤثر فيها إلى حد بعيد".

ومن ثم فقد يكون المحدد الرئيسى لما إذا كانت السياحة شكلاً من أشكال الاستعمار، أو ما إذا كانت شكلاً من أشكال التبعية الاقتصادية، هو مدى إمكانية وصف العلاقة بين المركز الرئيسى والمحيط بأنها علاقة سيطرة. إن مفهوم السيطرة مستمد من كتابات الشيوعى الإيطالى أنطونيو جرامشى. (انظر جرامشى ١٩٧٥) الذى يرى أن "السيطرة تعنى تفوق طبقة على الطبقات الأخرى اعتماداً على شبكة محكمة من العلاقات الذهنية والأخلاقية تؤدى إلى فرض القيادة من طرف والإذعان

التلقائي لهذه القيادة، بدرجة كبيرة أو صغيرة، من طرف آخر. وبإيجاز: فإن النظام الاجتماعي يعد ظاهرة ثقافية أساسية. إنه يعنى إقامة المؤسسات لنمط معين من الحياة الجماعية - معاييرها وقيمها وأهدافها الجماعية - التي يمكن التوصل إليها من خلال استيعاب الطبقات الخاضعة لأيديولوجية الطبقة المسيطرة" (بليكانى ١٩٨١، ص ٢).

إن العلاقة بين الطبقة الحاكمة والثقافة الحاكمة، الواضحة فى فكرة السيطرة، تشير إلى مخاوف بعض المعلقين بأن التبعية الاقتصادية المحتملة للعلاقات السياحية بين الدول المتقدمة والدول النامية ستمتد إلى المجالات الاجتماعية والثقافية. فحاجة الأماكن السياحية إلى خدمة سائحي المناطق الاستعمارية المصدرة لهؤلاء السائحين واضحة فى مفهوم السياحة ذاته باعتبارها صناعة خدمات (أرى ١٩٨٧). وتتنطى العملية السياحية على توليد الحافز السياحى فى الأماكن المنتجة للسياحة، واختيار أو إنشاء مناطق سياحية لخدمة احتياجات السائحين، وتطوير علاقة التفاعل بين المراكز الإنتاجية والمناطق السياحية (ناش ١٩٨٩، ص ٤٠). وبالرغم من المخاوف بشأن الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة، لا سيما فيما يتعلق بمصطلح التغريب، "وتدويل" أو "تعقيم" الثقافة المحلية (مثل أوجراندى ١٩٨١، وهونج ١٩٨٥) فإن السياحة الدولية هى المسئولة عن إعادة الحياة للثقافة المحلية كما أنها المسئولة عن انهيارها.

ومن الواضح أنه لا توجد علاقة بسيطة بين السياحة الدولية والإمبريالية الثقافية. وعلى الرغم من أن تحديق السائح فى ثقافة المضيف ومناظره الطبيعية لا تشير بقوة إلى اندماج تلك الملامح مع ثقافة السائح (أرى ١٩٩٠، ١٩٩٢)، فإن مضامين العلاقة بين المضيف والمضيف لرأس المال العالمى والإقليمى من ناحية والثقافة من ناحية أخرى لا تزال موضع اعتبار (انظر الفصلين السابع والثامن).

ويرتبط مفهوم التبعية أيضاً بدور المصالح الراسخة الخاصة بالنخب وعلاقتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية السابقة، مع تحديد النخبة لأهداف التنمية المرتبطة بالمصالح الأجنبية. وكما يقول بريتون (١٩٨٢، ب، ص ٣٣٤) "تتضمن التبعية خضوع الإدارة الذاتية للاقتصاد الوطنى لتلبية مصالح جماعات الضغط الأجنبية وامتيازات الطبقات المحلية بدلاً من الخضوع لأولويات التنمية النابعة من الإجماع السياسى

الأوسع نطاقاً". وبالمثل حدد كريك (١٩٨٩، ص ٢٢٣) أهمية "النخب المحلية المتعاونة" للسياحة فى الدول النامية بقوله:

"فى السياحة، كما فى الأوضاع الاستعمارية الأخرى، هناك أعمدة تستطيع المصالح الأجنبية أن تستند إليها للحفاظ على قبضتها فى الدول الفقيرة. فأولئك المؤثرون سياسياً القادرون على منح العقود وما شابه ذلك، هم المستفيدون. ويمكن أن تتوحد النخب المحلية جيداً مع نمط الحياة الاستهلاكي للسائحين الدوليين أكثر من توحيدهم مع آمال شعبهم".

وتمثل النخب المحلية أهمية خاصة فى تقرير طبيعة التنمية السياحية ونمطها. "فى سياق الاستعمار الجديد يكون لأعضاء الطبقات الحاكمة عادة السلطة للتفاوض مع ممثلى الصناعة الأجنبية أو الحكومة الأجنبية، ولديهم السلطة لتطبيق سياسات تتفق مع هذه المصالح" (بريتون ١٩٨٢ب، ص ٢٣٤) وعلى سبيل المثال فإن تنمية السياحة الدولية فى فيجي، كما فى كثير من دول العالم الثالث، قامت على التعامل بين النخب الأجنبية والنخب المحلية والسعى من أجل تحقيق مصالحهما ومكاسبهما المشتركة (بريتون ١٩٨٢).

إن علاقة النخب الأجنبية والمحلية والسعى لتحقيق أهداف التنمية بمعرفة النخب المحلية المستمدة من الخارج، دفعت بعض المعلقين إلى أن يذكروا أن السياحة فى بعض الدول النامية ربما تكشف عن السمات الخاصة باقتصاد المستعمرة المزروع الذى تحاول من خلاله "الدول الرأسمالية الغربية السيطرة على سوق السياحة الأجنبية، لا سيما فى المناطق التى يسافر إليها مواطنوها غالباً" (ماثيوز ١٩٧٨، ص ٧٩). ويذكر ناش (١٩٨٩، ص ٥٠) أن "النظام السياحي، بمجرد قيامه، يجب أن يلبي المطالب السياحية لواحد أو أكثر من المراكز الاستعمارية وعليه أن يعكس تطوير هذه الحاجات". إن خدمات الطيران، وشركات الحافلات، والفنادق، وتطوير المنتجعات، والمرافق الترفيهية مثل ملاعب الجولف، والأغذية والمشروبات، تمثل جميعاً أسواقاً محتملة قوية مرتبطة مباشرة بالسياحة التى يجب أن تمتلكها المصالح الأجنبية.

إن عناصر اقتصاد المستعمرة السياحي المزروع (بست ١٩٦٨) هي:

١ - السياحة من الناحية البنوية جزء من اقتصاد خارجي.

١ - تنفذ السياحة بالقانون والنظام اللذين توجههما النخب المحلية.

٢ - لا توجد وسيلة، أو هناك وسائل قليلة، لحساب تدفق القيم.

وفي حالة الدول المتناهية الصغر فإن التنمية السياحية فيها والخدمات المالية الأجنبية التي تقدمها، تظهر ملامح اقتصاد المستعمرة المزروع (بريتون ١٩٨٢، ب، ١٩٨٣، كونييل ١٩٨٨) والذي لا تكون فيه هذه الدول أكثر من مكان للإنتاج تقتصر الرقابة فيه على متطلبات الإنتاج في الدول المتقدمة وحاجات التجار (جرفان ١٩٧٣، ص ١٧).

وفي اقتصاد المستعمرة المزروع تكون المصالح الأجنبية هي العامل الحاسم في خلق الطلب والعرض للمنتج السياحي. وفي غياب سوق سياحية محلية، تعتمد كثير من دول العالم الثالث بشدة على المصالح الأجنبية لضمان مسيرة الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة عن التنمية السياحية في الدول الصغيرة في جنوب المحيط الهادي، دافع بريتون (١٩٨٧، ص ١٣١) عن أنه "بنون انخراط المصالح الأجنبية والتجارية ما كان لتونجا أن تنشئ الروابط الضرورية مع الأسواق الغربية وشركاتها السياحية. كما يبدو أن صناعة السياحة في تونجا تعاني من إشكالية بسبب عدم استقلالها كمستعمرة كاملة".

ولتوضيح الأبعاد المحتملة للاعتماد على المصالح الأجنبية بالنسبة إلى التنمية السياحية لدول الجزر الصغيرة، يقول كونييل (١٩٨٨، ص ٦٣):

"إن السلع (خصوصاً الأطعمة والمشروبات) التي يستهلكها السائحون مستوردة غالباً، ولذلك فإن الدور الأكثر إيجابية للسياحة في مجال العمالة في الخدمات، والصناعات التقليدية، وصناعات التشييد، أكبر من دورها في مجال منافع الدخل. حتى المدفوعات التي تتم في دول الجزر الصغيرة فإنها تصدر إلى الخارج في شكل تسرب الموارد التي تتضمن الملكية الأجنبية واستخدام العمال الأجانب (ومن ثم الدخل التعويضي) والمواد المستوردة. إن التكاليف المرتفعة للطاقة في السياحة الحديثة عامل مهم أيضاً في التكاليف، وتمثل عائقاً محتملاً للتطوير المستقبلي في الدول البعيدة كثيراً".

وينظر إلى اعتماد دول الجزر في البحر الكاريبي والمحيط الهادى على السياحة، على أنه ينطوى على العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال: شكك عديد من الباحثين في فوائد السياحة في مجال العمالة في الدول الصغيرة وغيرها من الدول النامية الصغيرة (مثل فينى وواطسون ١٩٧٧، ويريتون ١٩٨٣؛ ١٩٨٧، وباستين ١٩٨٤، وكاتر ١٩٨٧، وكونيل ١٩٨٨، ولى ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٤). وفى دراسة حديثة عن التنمية السياحية في المحيط الهادى لاحظ هول (ك ١٩٩٤) أن العمالة في صناعة السياحة في المنطقة تتسم غالباً بانخفاض مستويات الأجور، والعمالة منخفضة المهارة، والبطالة الموسمية، بالرغم من الانخراط المحلى الكبير في إدارة السياحة الذى يحدث باستمرار. ولكن في حالة العديد من دول المحيط الهادى ليس هناك سوى بدائل محدودة، إن لم تكن هناك أية بدائل على الإطلاق للعمالة، في الوقت الذى تتزايد فيه أعداد السكان وطموحاتهم تزايداً سريعاً. لذلك تنظر حكومات الجزر إلى الطبيعة المكثفة للعمالة في كثير من مشروعات التطوير للفنادق والمنشآت باعتبارها مشروعات مولدة للعمالة، وباعتبارها آلية مأمولة لتحسين مهارات العمل التجارى للسكان المحليين. وأكثر من ذلك تتاح فرص العمل غير المباشرة عند بناء المنشآت الفندقية والسياحية، ومن خلال إدخال تحسينات على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالسياحة مثل الزراعة وصيد الأسماك. ولا شك في أن كثيراً من الدول الصغيرة في منطقة المحيط الهادى تعتمد بشدة على منطقة أو منطقتين من المناطق المولدة للسياحة. فمثلاً جزر الكوك وفيجي وجزر سليمان وفانواتو تعتمد اعتماداً شديداً على وصول السائحين من أستراليا ونيوزيلندا. ومن هاتين الدولتين أيضاً تأتى أكبر المبالغ التى تستثمر في تنمية السياحة والمساعدة في تطوير البنية التحتية.

وفى السنوات الأخيرة يلاحظ أن تزايد الاستثمار السياحي اليابانى وبرامج المساعدة في المنطقة، وبالتالي ارتفاع عدد الزائرين، قلل إلى حد ما اعتماد دول جنوب المحيط الهادى على أستراليا ونيوزيلندا. وهكذا فإنه بدلاً من الاعتماد الواضح لهذه الدول على منطقة واحدة أو اثنتين من المناطق المولدة للسياحة، فإنها تسعى لنشر مواردها من الاستثمار الأجنبى ووصول السائحين إلى عدد أكبر من الدول المولدة

للسياحة، وذلك لتقليل خطر حدوث انهيار محتمل في سوق إحدى الدولتين، ولمنع قيام إحدى هاتين الدولتين بالتنافس في القيام بدور الدولة المركزية. وبالمثل فإنه بصدد مناقشة التنمية السياحية في جنوب شرقي آسيا يدافع هيفيك وهيرج (١٩٨٠) عن أنه بسبب تنويع مصادر السائحين الدوليين، فإن دول جنوب الهادي تصبح أقل عرضة لنمط علاقة التبعية بين المركز والمحيط التي تؤثر في كثير من دول العالم الثالث الأخرى. ولكن بالمعنى الواسع فإن هذه الدول ستظهر فيها دائماً مظاهر الاعتماد الاقتصادي بسبب عجزها عن توفير مبالغ ضخمة للاستثمار المحلي في قطاع السياحة.

إن السيطرة الأجنبية الملحوظة على الاقتصاديات الوطنية أو الإقليمية، وما يترتب عليها من افتقار السيطرة المحلية الاقتصادية والسياسية عليها، قد تؤدي إلى ظهور مقاومة من المجتمعات المحلية. ويمكن أن يحدث هذا حتى في أفضل الأماكن السياحية وأكثرها نجاحاً في السياحة الدولية، كما حدث في هاواي حينما أدى عدم الرضا المتزايد على السيطرة الأجنبية غير الهاواينية، على السياحة والموارد الثقافية والطبيعية في الجزيرة، إلى حركة مضادة للتنمية السياحية من جانب السكان الأصليين.

لقد ظلت معارضة التنمية السياحية على نطاق واسع في هاواي قائمة لعدة سنوات، وعلى سبيل المثال، طرح فاريل (١٩٧٤، ص ٢٠٦) سؤالاً حول وصف السياحة في هاواي وهو: هل بإمكان حفنة من الأشخاص في غرف مكاتب إحدى الشركات أن يكون لهم الحق في تنظيم هجرات كبيرة من الدولة الأم عندما يشاعون، وألا يكون في متناولهم القيام بتنمية معقولة للزراعة وتدعيمها؟ في العقد الماضي بدأت تظهر معارضة قوية في هاواي لتعزيز نمو السياحة - وكانت السياحة في حد ذاتها قد بدأت في النمو، لاسيما مع سعي المواطنين المحليين للحصول على فوائد اقتصادية أكبر من السياحة - مثل القيام برقابة سياسية أكبر على التنمية السياحية، وأن تكون للمواطنين المحليين كلمة مسموعة فيما يتعلق باستخدام أراضيهم التقليدية، ورقابة أشد على عرض الثقافة المحلية للسائحين. وكما حدث في كثير من دول حوض المحيط الهادي، احتج أهل هاواي المحليون على إقامة ملعب للجولف وإنشاء الفنادق، التي كانت غالباً باستثمارات يابانية، واحتجوا على تأثيرها على الزراعة ومصايد الأسماك ونوعية البيئة

(هول ك ١٩٩٤). إن العديد من المنتجعات التي فرضت على المجتمعات المحلية في هاواي أدت إلى احتجاجات على التقسيم إلى مناطق وعلى إدارة حدود الشواطئ مما أدى إلى إتاحة الفرصة لسماع مختلف وجهات النظر، واستمرت هذه الأوضاع لعدة سنوات وتوقفت بسبب الملاحقات القضائية في المحاكم (ماينزبي ١٩٩٢، ص ٩). إن المشاعر تجاه آثار السياحة على الثقافة المحلية عززت النمو المتزايد للقوة السياسية للمواطنين الأصليين. وقد عبر عن أبعد من ذلك "تراسك" أحد مواطني هاواي بقوله "إذا كنت تفكر في زيارة بلدي، أرجوك لا تفعل. إننا لا نريد ولا نحتاج سائحين بعد الآن، وإننا لا نحبهم بالتأكيد، إذا كنت ترغب في مساعدة قضيتنا، ابعث هذه الرسالة إلى أصدقائك" (١٩٩١، ص ١٤).

إن التوزيع غير المتكافئ للمحوظ للفوائد الاقتصادية للسياحة في هاواي أدى إلى انتشار عدم الرضا على نطاق واسع بين كثير من السكان المحليين، الذين يشعرون بشدة بأنهم غرباء في بلادهم. ويشير "كنت" (١٩٧٧، ص ١٨٢) إلى أنه بالنسبة إلى «الطبقة العاملة في هاواي فإن "عصر الوفرة" المزعوم لم يتحقق، ولم تجلب السياحة سوى الأجور المنخفضة والوظائف المؤقتة والتافهة التي يعمل فيها غالبية العمال المحليين دائماً». وفي الحقيقة فإن السياحة بهذا الشكل أصبحت اقتصاداً مزروعاً، مثلاً تزرع نوعاً جديداً من السكر على حد وصف "كنت"، باعتبار أن هذا الاقتصاد المزروع تكون السيطرة فيه على الصناعة للشركات الكبرى (من الولايات المتحدة وأيضاً من اليابان أخيراً) التي تستخدم بنية اقتصادية متكاملة رأسياً حتى تتمكن من تعظيم عائداتها من الدولارات السياحية، مع ترك قليل من المشروعات الاقتصادية لقرار بمعرفة السكان المحليين:

"إن عجلة التاريخ تدور دورة كاملة وبالطريقة ذاتها التي قامت بها الأرستقراطية المزروعة القديمة التي جعلت العمال في حالة من التبعية الإقطاعية من خلال امتلاكها المنازل التي يعيشون فيها، حيث أصبح بإمكان المنتجعات الحديثة أن تقوم بتهديد العمال الثائرين بطردهم من منازلهم المملوكة للشركة" (كنت ١٩٧٧، ص ١٩٣).

إن الصورة التي رسمها "كنت" من ناحية ليست قاتمة تماماً كما قد تبدو (هول ك ١٩٩٤). فقد كان بإمكان السكان المحليين في هاواي أن يبحثوا عن غطاء سياسي

وقانونى إزاء التدمير الذى أحدثه السائحون والتنمية السياحية فى الأماكن المقدسة وفقدان الاستخدام التقليدى للموارد وحقوق الوصول إليها. وعلى سبيل المثال: هناك مجموعة من السكان المحليين فى هاواى (هاواى ألانوى أو ماكينى) أقامت ست دعاوى ضد إحدى الشركات اليابانية التى كانت تقوم بتطوير أحد المنتجعات (سيبو هاواى) لأنها قطعت الطريق الموصل إلى الشاطئ أمام الجمهور فى منطقة تاريخية كانت قد بنيت حول جزيرة ماوى فى القرن السادس عشر. وبعد ثلاث سنوات تم التوصل إلى تسوية ألزمت الشركة وخلفاءها أن يبقوا المكان الأثرى مفتوحاً أمام الجمهور وأن يحافظوا عليه على نفقتهم الخاصة. فضلاً عن ذلك "ساهمت شركة سيبو بمبلغ نصف مليون دولار لشركة محلية للحفاظ على الثقافة الهاواينية"، وخصصت ثلاثة أفدنة من الأرض لإقامة مركز ثقافى" (مينربى ١٩٩٢، ص ٥٢). بيد أنه بالرغم من نجاح بعض الجماعات المحلية فى هاواى فى كبح بعض أشكال التنمية السياحية المبالغ فيها، فإن درجة فقدان السيطرة على أراضيها لصالح غير المحليين، هى تحذير قوى للدول الصغيرة الأخرى والمناطق السياحية فى الدول النامية، وتوضح بعض النتائج القاسية للغاية لظاهرة التبعية أو الاعتماد.

ويقول "مينربى" (١٩٩٢، ص ٥١) بأن "السياحة ترتبط بفقدان مهارات الاعتماد الذاتى، وتلغى الروابط التقليدية بالأرض والبحر، عندما يتحول الناس إلى العمالة السياحية، أو عندما يؤدى المنتجع إلى قطع طريق الوصول إلى تلك الموارد". ولكن نمو السياحة الثقافية قد يشير إلى عدم صحة ذلك (هول ك وزيبيل ١٩٩٠، وزيبيل وهول ١٩٩٢) (انظر الفصل السابع للوقوف على مناقشة تفصيلية للأبعاد السياسية للتمثيل الثقافى). وعلى سبيل المثال: فإن حماية القيم والمثل التقليدية والنشاطات الثقافية والآداب الشعبية هدف رئيسى الآن فى إستراتيجيات السياحة فى عدد من دول المحيط الهادى، بالرغم من أن التطبيق الفعال لهذه السياسات لا يزال يحتاج إلى تقييم. ولكن طبقاً لما ذكرته وزارة السياحة الفيجية (١٩٩٢، ص ٨) فإن:

«هناك عودة الآن إلى الاهتمام بمفهوم "السياحة المراقبة" التى قد تعزز وتحفظ وتغنى الثقافة والتقاليد الأصلية بالتحديد. إن المدخل الحذر للسياحة قد يدافع عن الحفاظ على الثقافة والتقاليد الأصلية وإثرائها».

وبالرغم من أن السيطرة على خطوط الطيران من جانب شركات الطيران الأجنبية، وعلى تطوير الفنادق والمنتجعات من جانب الشركات الأجنبية، ستظل أمراً لا يمكن لعديد من الدول الصغيرة أن تتجنبه، فإن تطوير فرص للسفر لمصلحة خاصة قد يكون بديلاً ذا قيمة قوية للسياحة الكثيفة. وبالرغم من جاذبية هذه الفكرة ظاهرياً، فإن مفهوم "السياحة المراقبة" يطرح سؤالاً ملحاً وهو: مراقبة من جانب من؟ ولييان فاعلية المفهوم فإن السياحة المراقبة تتطلب توجيه الخطاب إلى أصحاب الأرض التقليديين وإلى المجتمعات المحلية الذين يعينهم هذا المفهوم. فالسياحة يجب أن تكون متلائمة مع المجتمعات المحلية بدلاً من النخب المحلية أو المستثمرين الأجانب.

وفى حالة هاواي ظهر الكثير من المشاكل لأن المجتمع المحلي فقد السيطرة على أرضه وعلى العملية السياسية، وكما لاحظ بريتون (١٩٨٣، ص ٢) فإنه "بسبب أهمية رأس المال الأجنبي لدول الجزر، فإن إدخال قطاعات اقتصادية جديدة مثل السياحة يتم غالباً من خلال مبادرات من جانب رأس المال الأجنبي، أو من خلال النخب المحلية السياسية والتجارية التى لها علاقات وثيقة برأس المال الأجنبي". وهكذا تعنى "السياحة المراقبة" أن مالكي الأرض المحليين يراقبون ويناقشون الأمور المتعلقة بالسياحة على مستوى القرية، بدلاً من تطبيق البرامج السياحية من جانب "كبار الشخصيات" من أعضاء النخبة المحلية، أو من جانب الشركات الكبرى الأجنبية، أو من جانب منظمات المساعدة الغربية ومنظمات المحافظة على البيئة، بدون الرجوع إلى أصحاب الأرض التقليديين أو بدون موافقتهم.

إن مشكلة مراقبة التنمية السياحية ودور النخب المحلية والمصالح الأجنبية فى تقرير اتجاه عملية التنمية السياحية ستناقش بتفصيل أكثر فى دراسة الحالة التالية عن التنمية السياحية فى جنوب المحيط الهادى.

الأبعاد السياسية لتنمية السياحة البيئية فى جزر سليمان:

أصبحت السياحة البيئية من المصطلحات الرنانة فى صناعة السياحة. فالتنمية ذات الأساس البيئى أو المنتجات السياحية البيئية هى استجابة من صناعة السياحة

للتغيرات القيمية الملحوظة فى المجتمع الغربى والتي تلبي متطلبات المحافظة البيئية، والتي يمكن أن تترجم أيضاً فى شكل مشاركة سياحية كبيرة وفعالة، والاهتمام بالبيئة وبالتالي بالاستهلاك (هول ك ١٩٩٢). وينظر إلى السياحة البيئية. عموماً باعتبارها بعداً إيجابياً للسياحة، خصوصاً وأنها تتضمن العلاقة التكافلية بين السياحة والحفاظ على البيئة، والتي سبق أن ألقى عليها الضوء بمعرفة "بدوسكى" (١٩٧٦) فى كتابه الاستشرافى حول السياحة والبيئة. إن المفهوم الذى يجمع بين تحقيق الدخل والعمالة بشكل يساعد فى المحافظة على البيئة له جاذبية كبيرة للغاية لعدد من السلطات، لا سيما فى دول العالم الثالث التى ربما تعاني عجزاً فى الآليات البديلة للتنمية (هول ك ١٩٩٤). لكن هناك اهتمامات كبيرة تتردد بشكل متزايد حول الفوائد الحقيقية للسياحة البيئية بالنسبة إلى المجتمعات المضيفة. وعلى سبيل المثال: فإن "هيلولتامن" (١٩٩٢، ص ٢٦٩) يدافع عن أن "السياحة البيئية تتجه بسرعة لأن تكون مصدر إلهام لمديرى التسويق المعاصرين لسوق جديدة وأن لها جاذبيتها التى تتجلى فى أنها تقدم صوراً عظيمة، وتتيح البهجة الكبيرة لمن يشاء من الناس أن يهرب من ضغوط الحياة المدنية الملوثة، وتعطى نوعاً من الشعور الأخلاقى بالذنب لمساهمتنا فى تدنى كوكبنا".

إن الاهتمام بآثار السياحة البيئية غير الملائمة يركز على آثار السياحة البيئية على البيئة الطبيعية. وبرغم ذلك فإن آثار أقدام السائح البيئى مشابهة تماماً لآثار أقدام السياحة الكثيفة، وقد دافع كثير من الكتاب عن أنه من الضرورى للحفاظ على البيئة أن تكون جزءاً لا يتجزأ من إدراكنا للسياحة البيئية (مثل براج ١٩٩٠، فالتين ١٩٩٢). والأكثر من ذلك أن السياحة البيئية أصبح ينظر إليها على أنها ليست أكثر من زيارات سياحية للمتنزّهات والمحميات الوطنية. ولكن مثل هذا المفهوم للسياحة البيئية يدل على نظرة ضيقة للغاية لفهم الأفكار المحيطة بالبيئة، وعلاقة الإنسان بالبيئة، والمحافظة على التنوع الحيوى.

وغالباً ما تتحيز السياحة البيئية بشدة للأفكار الغربية عن المحافظة على البيئة، والتي تفصل بين الجنس البشرى والطبيعة، وذلك بالمخالفة لمفهوم البيئة الذى يعامل الطبيعة كرافد ثقافى. ولكن مفهوم البيئة فى البحث عن أنماط راسخة للتنمية

السياحية، مثل السياحة البيئية، يتضمن كثيراً من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والملاح الطبيعية (هول ك ١٩٩٤د). ويدافع "بروكفيلد" (١٩٩١، ص٤٢) بأن الحفاظ على البيئة لا يشير إلى استمراريته أو المحافظة على التنوع الحيوى فحسب، بل يجب "قياسه أيضاً بالتقدم فى مجالات عديدة مثل تحسين الدخل وطريقة توزيعه على مجالات الصحة والتعليم والحريات والوصول إلى الموارد". وفى هذا السياق فإن احتمال أن تسهم السياحة البيئية فى التنمية السياحية المعززة قد يؤدى إلى حدوث معضلة إلى حد ما، حيث يجب على أى محلل لتنمية السياحة البيئية أن يدخل فى تفاصيل الأبعاد السياسية والاجتماعية للسياحة، علاوة على المساهمة المحتملة للسياحة فى المحافظة على التنوع الحيوى. بيد أنه سيتضح من القسم التالى الخاص بدراسة السياحة البيئية فى ويدر كوست فى جزر سليمان (هول ك ورودى ١٩٩٣، رودكن وهول ١٩٩٤) أن المضامين الكاملة لتنمية السياحة البيئية قد تم إهمالها أو تجاهلها عمداً لخدمة المصالح السياسية والاقتصادية بعيداً عن أولئك الذين تأثروا مباشرة بعملية التنمية السياحية.

جزر سليمان - سياق التنمية :

تشكل جزر سليمان ثالث أكبر أرخبيل فى جنوب الباسيفيك. ويبلغ إجمالى مساحة أراضيها حوالى ٣٠ ألف كيلو متر مربع موزعة على مساحة ١,٢٨ مليون كيلو متر مربع من مياه المحيط. وهذه الجزر عبارة عن جزر بركانية ومعرضة لزلزل متتابة تسبب غالباً تدميراً كبيراً للبيئة كما تسبب الخلطة الاجتماعية.

وفى معظم هذه الجزر بحيرات ضحلة ومساحات ممتدة من الشعاب المرجانية، كما تشكل كثير من هذه الجزر حول فوهات البراكين المتأكلة. وقد شكل النمو الهائل للمرجان مسطحات مذهلة من الشعاب المرجانية التى تعتبر موطناً لحياة أنواع عديدة من الأسماك وغير ذلك من أصناف الحياة البحرية، مما يجذب بالتالى المتحمسين للغطس والعاشقين للبحر من مختلف أرجاء العالم. وهناك نسبة ٨٠٪ غالباً من جزر سليمان لا تزال تغطيها الغابات الاستوائية الكثيفة، مما يجعلها تحتوى على أنواع

عديدة من الحياة النباتية والحيوانية المستوطنة (ليز ١٩٩١، ص ٩). كما أن غطاء الغابات يخدم أيضاً في منع تآكل التربة وما يترتب على ذلك من ترسبات في الأنهار وترسبات للصخور (ليز ١٩٩١).

وقد بلغ عدد سكان جزر سليمان عام ١٩٨٧ حوالي ٢٩٢ ألف نسمة، يعمل أكثر من ٨٠٪ منهم في الأعمال الزراعية وصيد الأسماك بشكل أساسي، ولا يزال كثير منهم عند حد الكفاف. وفي عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلي الإجمالي ١٤٤,٦ مليون دولار أمريكي، مع متوسط فردي لهذا الناتج ٤٨٥ دولاراً أمريكياً. وأهم مصادر العملة الأجنبية هي صيد الأسماك، والأخشاب، وحبوب الكاكاو، ولب جوز الهند المجفف، والسياحة. وتعتبر المعونات الأجنبية عنصراً مهماً أيضاً في الاقتصاد في جزر سليمان التي حصلت على ٣٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٨ (سيواتيبوا ١٩٩١). ومصادر المعونات الأجنبية الرئيسية هي أستراليا ونيوزيلندا واليابان والاتحاد الأوروبي.

إن مجتمع جزر سليمان التقليدي استند إلى بنية تعتمد أساساً على دور "الرجال الكبار" وملوك الأراضي المالكوفين. وقد اكتسب الرجال الكبار وضعهم الاجتماعي من خلال تراكم الثروة على الرغم من أن قوتهم كانت خاضعة للفحص من جانب آليات قمع اجتماعية متنوعة تركز على أهمية الإجماع العشائري، وذلك في حين أن ملكية الأرض كانت ملكية جماعية للعشيرة بأكملها. بيد أن دخول الديانة المسيحية والاستعمار الاستيطاني والاقتصاد المالي كانت تعني أن الرغبة في تحقيق المكاسب الفردية تكسب أرضاً متزايدة على حساب المكاسب الجماعية، حتى في التجمعات التي لا تزال ذات توجهات تراثية تقليدية في كل أرجاء الجزر. إن الحقوق الفردية غالباً ما يتم السعي إليها بدرجة تعلو على الحقوق الجماعية طالما أن الممارسات الاستغلالية تزيد من الرغبة في الوصول إلى السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تنازع داخل العشيرة" (سوفيلد ١٩٩٢، ص ٩١). ولا يزال "الرجال الكبار" يمثلون أهمية كبيرة في السياسة والمجتمع في جزر سليمان، ولكن دورهم بدأ يتغير مع ظهور التحديث بحيث أصبحوا جزءاً من النخبة المحلية، حيث تتحقق مصالحهم من خلال المناهج السياسية الحديثة والتقليدية معاً.

إن لتحديث المجتمع مضامين جوهرية بالنسبة إلى طبيعة العملية السياسية وتوزيع السلطة. إن زيادة سلطة الدولة لتحقيق على حساب الرقابة المحلية التي كانت تحدث في ظل أبنية السلطة التقليدية. وكما لاحظ ناروكوي (١٩٨٩، ص ٨٠) فإن: «الدول الميلانيزية، بعد أن أصبحت مستقلة، حازت كل أدوات السلطة الاستعمارية، وأضفت "الدستورية" على معظم القوانين والقرارات أو التجاوزات. وتنمى المؤسسات والمثل التقليدية تحت أبسطة السلطة أو يتم هجرها لصالح مستقبل رومانسى يمكن تحقيقه إذا ما اندمجت "العادات" و"التقاليد" فى ممارسات الدولة وقوانينها. وفى الوقت الذى تزداد فيه سلطة الدولة، بما ينطوى عليه ذلك من زيادة فى سلطة "رجال القانون" وقلة عدد "نساء القانون"، تتبخر سلطة القرى والعشائر والناس».

وهكذا فإن "الرجال الكبار" أو "رجال القانون" هم بالتالى الفاعلون الرئيسيون فى العملية السياسية المحيطة بالتنمية فى جزر سليمان، وهم الذين يضعون "قواعد اللعبة" التى تصنع بها القرارات (انظر الفصل الثانى). أما عن دور السلطة ذات الأساس التقليدى، العشيرة والقرية، والقبيلة والزعيم، فليس واضحاً تماماً فى النظام السياسى ما بعد الاستعمارى الجديد، هذا النظام المستمد من الغرب لا من التقاليد السياسية التراثية. وهكذا فإن النظم الاجتماعية "المالينيزية التقليدية موجودة داخل نظام الدولة المفروض، ولكنها تعمل فى خارجه.. وبهذا الشكل ليس بوسع القرية أو العشيرة، أو حتى الزعيم، أن يوجد ككيان قانونى - فى حد ذاته - داخل النظام القانونى للدولة ما لم يتم ذلك من خلال عملية اندماج مع النظام القانونى للدولة (ناروكوي ١٩٨٩، ص ٨٠-٨١). وهذا يعنى أن هناك توتراً شديداً بين أولئك الذين يستخدمون أبنية الحكم ذات الطابع الغربى لكسب السلطة، وأولئك الذين ينتمون إلى نظام العشيرة الأكثر تقليدية، بالرغم من صحة ما يمكن أن يقال من أن النظام التقليدى فى طريقه إلى الزوال، أو على الأقل يمر بعملية تطويع ليتلاءم مع مصالح النخب ذات الثقافة الغربية (رودكين وهول ١٩٩٤). وكما علق ناروكوي (١٩٨٩، ص ٨٤) على الاختلاف بين تنازع القانون والحكم نواتى التوجه الغربى والقانون والحكم المستند إلى العادات أو التقاليد بقوله "الشعب فى معظم الأحيان بدون سلطة حتى لحكم عشائره وقبائله وقراه".

وتسير الحياة السياسية والانتخابات فى جزر سليمان وفق نظام "وانتوك"، وبموجبه يقوم الناس بالتصويت للمرشحين على أساس أدائهم وإنجازاتهم فى مجالات أعمالهم الخاصة (الاسيا ١٩٨٩، ص ١٢٧). ويعكس نظام "وانتوك" سيطرة الرجال الكبار على الحياة السياسية فى الجزر، وهذا لابد أن يؤثر فى طبيعة التنمية السياحية وخصائصها فى الدولة. ولكن يدافع سوفيلد (١٩٩٢، ص ٩٤) عن أنه لكى تكون الاستثمارات السياحية ناجحة لابد أن "تحظى بتأمين الأدوار القيادية التقليدية" لضمان وجود نظام عادل ومقبول لتوزيع المكافآت بين المجتمعات المعنية. ولكن مع التسليم بانتهاء القيود الجماعية الواسعة على سعى الرجال الكبار لتحقيق الثروة الفردية، فقد تظهر إشكالية تتعلق إلى حد ما بالتوزيع المرغوب فيه لمنافع السياحة. إن اندماج نظام الرجال الكبار فى مجتمع المال يؤدى إلى ظهور نخبة جديدة، غالباً مدنية، ذات مصالح شخصية تختلف كلية عن المصالح التى ينشدها الرجال الكبار فى المجتمع التقليدى (هاويفا ١٩٨٧).

ومن المعتاد أن تكون غالبية الأرض ومواردها مملوكة للمواطنين المحليين الذين يعيشون فى مجتمعات زراعية مشتتة. إن فرصة الإقامة ليلية واحدة فى "كوخ ريفى" وتناول الطعام فى مطبخ القرية تعتبر تجربة ضرورية لمعظم السائحين المغامرين (هاركومب ١٩٨٨). بيد أنه لا يزال معظم السكان يعتمدون فى معيشتهم على صيد الأسماك والبستنة. وتزودهم الغابة بالطعام والأدوية التقليدية والسكن ومواد بناء الزوارق. وتظل الغابات أيضاً ذات أهمية اجتماعية وثقافية، ولكن القيمة الاقتصادية التقليدية المتزايدة تفسح الطريق لقيمة النقود بالنسبة إلى سكان القرى والاقتصاد الوطنى. "وقد قبل كثير من الملاك تقطيع موارد غاباتهم لكى يتمكنوا من الحصول على السلع المرغوب فيها، وتعليم أولادهم، وللحصول على فرص التنمية الأخرى. وفضلاً عن ذلك تزال الغابات لتقديم أراض جديدة للبستنة ولزراعة المحاصيل لتوفير الغذاء للسكان الذين يزدون بسرعة" (ليز ١٩٩١، ص ١). ولكن بعض ملاك الأراضى، وبعض قطاعات حكومة جزر سليمان، يعترفون أيضاً بأهمية المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافة المحلية لجذب السائحين إلى الدولة.

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة فى جنوب الهادى (١٩٨٧، ١٩٨٨) يدافع عن أن "السياحة البيئية" المستندة إلى المناطق الطبيعية المحمية يمكن أن تقدم عائداً على المدى البعيد أكبر من الاعتماد على الغابات. وتدافع المستشارة أنيت لين، من مجموعة الحماية النيوزيلندية (جمعية الماروية) عن دور السياحة البيئية التى تعمل كقاطرة للحماية، لا من حيث العائدات الكبيرة التى تحققها السياحة البيئية للدولة ومالكى الأراضى المحليين فحسب، بل لأنها تحفظ سلامة الموارد القيمة للاستمتاع بها والاستفادة منها من جانب الأجيال القادمة من السائحين والقاطنين فى جزر سليمان. (١٩٩١، ص ٧٥). ولكن لا يزال هناك من أهالى كثير من القرى من يعارضون التنمية السياحية بسبب المخاوف والشكوك من آثارها الثقافية مقارنة بفوائدها الاقتصادية، مما يؤدى إلى منازعات كبيرة بين قيم المعارضة لمختلف الجماعات المنخرطة فى عمليات صنع القرار التى تحيط بالتنمية السياحية.

السياحة فى جزر سليمان :

بخلاف جزر جنوب الهادى الأخرى، مثل فيجى وتاهيتى، لم تبدأ صناعة السياحة فى جزر سليمان إلا حديثاً. وفى أواسط السبعينيات فقط بدأت الرحلات الجوية المنتظمة المناسبة لزيارات السائحين إلى جزر سليمان (دى بارلو ١٩٨٩). وبالرغم من قلة عدد السائحين الزائرين لجزر سليمان، فإن السياحة تعد أحد الموارد الرئيسية للعملة الأجنبية فى البلاد، وينظر إلى السياحة، كما فى دول عديدة أخرى فى المحيط الهادى، بشكل متزايد باعتبارها آلية للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل. إن الزيارات السياحية إلى جزر سليمان ظلت جامدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩١ بمتوسط ١١ ألف زائر سنوياً تقريباً. وقد ظلت الزيارات منخفضة بدرجة كبيرة فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ على الرغم من انتعاش أعداد السائحين فى النصف الثانى من ذلك العام مع الاحتفالات المتعلقة بالاحتفال بالعيد الخمسين لمعركة جواندا كانال (حكومة جزر سليمان ١٩٩٣). والجاذبيات الرئيسية للسائحين هى الغطس بأسطوانات الأكسجين ورحلات الغابات المطيرة وفرص عودة قدماء المحاربين إلى

أراضى المعارك فى الحرب العالمية الثانية (دى بارلو ١٩٨٩). إن النسبة الفعلية من الزائرين لجزر سليمان التى يمكن تصنيفها باعتبارها سياحة ترفيهية غير معروفة على وجه اليقين. وطبقاً لخطة التنمية السياحية فى جزر سليمان (١٩٨٥ - ١٩٨٩) فإن حوالى ٧٠٪ من القادمين بالطائرات كانوا يصنفون على أنهم مسافرون للترفيه (المجلس السياحى لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠). وفى المقابل حدد المركز السياحى لجنوب الباسيفيك فى عام ١٩٨٧، فى مسح قام به، نسبة ٣٢٪ فقط من الزائرين لقضاء العطلات، وأن النسبة الباقية تتمثل فى رجال الأعمال التجارية، والمشاركين فى المؤتمرات، وزيارات الأصدقاء والأقارب والمسافرين العابرين (وحدة المعلومات لمجلة الإيكونومست ١٩٨٩، ص ٨٧). وبالنسبة إلى عدد المقاصد السياحية فى جنوب الباسيفيك تعتبر أستراليا هى المصدر الغالب للسائحين القادمين، حيث تمثل نسبة ٤٠٪ تقريباً من إجمالى أعداد القادمين. أما الأسواق المهمة الأخرى للزيارات السياحية إلى جزر سليمان فهى نيوزيلندا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ منتصف الثمانينيات قامت حكومة جزر سليمان، مثل دول جنوب المحيط الهادى الأخرى، بإعطاء أهمية كبرى للتنمية السياحية انطلاقاً من إدراك أنها صناعة للنمو إضافة إلى قدرتها على كسب العملات الأجنبية لدولة ظلت معتمدة تاريخياً على تصدير منتج أولى. والأكثر من ذلك ينظر إلى التنمية السياحية باعتبارها وسيلة لتعويض الديون الوطنية المتزايدة والندرة فى الأموال الأجنبية، ومن أجل تقليل معدلات التضخم المرتفعة والتكاليف المتزايدة لمتطلبات الحياة بسبب الأسعار المرتفعة للواردات من السلع الأساسية (ماكينون ١٩٩٠).

إن أحد التوجهات المهمة فى السياسة السياحية الوطنية لجزر سليمان هى إقامة مشروعات للسياحة البيئية وتطويرها، وهى المشروعات التى تمثل حساسية ثقافية.

وطبقاً لحكومة جزر سليمان (١٩٨٩، ص ١٧):

فإن قدراً معتدلاً من التنمية نسبياً سينتج عن تقليل التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية المدمرة والضارة. إن تنمية السياحة يجب أن تعتمد

أساساً على الملامح المتناسكة الطبيعية والثقافية والتاريخية للدولة حتى يمكن تحقيق الحماية الثقافية والبيئية المحلية، ولتسهيل التفاعل الدولى".

إن مجلس الجماعة الأوروبية لتمويل السياحة فى جنوب الباسيفيك يستثمر جزءاً كبيراً من الأموال فى تنمية السياحة البيئية فى جزر سليمان فى السنوات الأخيرة، عاملاً على تشجيعها كبدل اقتصادى حساس بينيا لقطع الغابات. وكما تشير خطة التنمية السياحية فى جزر سليمان فإنه: فى تلك المساحات حيث الحاجة إلى الحماية البيئية، يمكن للسياحة أن تزود المالك التقليدى بالأموال السائلة اللازمة، وكذلك تظل هذه المساحات سليمة. ويستمر إدراج الأموال السائلة.

ومن ثم فإن السياحة تسمح للأموال السائلة بأن تصل فى مقابل امتياز زيارة الأرض، ولكن مع عدم نضوب المورد. وهكذا تتحقق المنافع الاقتصادية مع الاحتفاظ بخيارات الاستفادة بالأرض مستقبلاً (مجلس السياحة لجنوب الباسيفيك ١٩٩٠، ص ٤٢).

ولكن لا يزال كثير من مالكي الأرض التقليديين غير متساهلين بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية السياحية. ويذكر كويو (١٩٩٢، ص ١٥٨) أن "مجلس السياحة لجنوب الهادى يدرك الصعوبات التى تواجه التنمية السياحية إزاء قناعة مالكي الأرض بأن أراضيهم غير مستغلة أفضل منها مستغلة، لا سيما وأن الأرض تقدم لهم فوائد اقتصادية عاجلة وملموسة". ويدرك المجلس صعوبات إقامة محميات طبيعية تعززها التنمية السياحية البيئية بسبب إخفاق السكان المحليين فى رؤية المكاسب الاقتصادية التى يجنونها من السياحة البيئية. ومن منظور مجلس السياحة لجنوب الهادى فإن المشكلة فى السكان المحليين وليست فى المجلس السياحي أو المستشارين أو جماعات المحافظة على البيئة أو صناعة السياحة، الذين يسعون للارتقاء بالتنمية السياحية (هول ك ١٩٩٤ د).

وبرغم الفوائد المحتملة من المحافظة على الغابات، فإن الزيارات التى يقوم بها السائحون الأجانب لها تكاليفها الاجتماعية فى الوقت الذى يمكن فيه ألا تتحقق الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المضيفة (إيساكسون ١٩٩١). وإذا ما استبعد السكان

المحليون من عملية صنع القرار، ومن أراضيهم ومواردهم المعتادة، فإن أسلوب حياتهم سيتغير بلا شك، وقد يفضى إلى تأثيرات فى المشاعر وتأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية. وعلى سبيل المثال: ففى أعقاب تغيير الملكية فى منتجع جزيرة أنوها فى جزر سليمان، وحدث سلسلة من الأعمال التى أغضبت ملاك الأراضي التقليديين هناك (سوفيلد ١٩٩٠)، قام الملاك الغاضبون بإقامة حفر فى مهبط الطائرات، وأرسلوا تحذيرات مكتوبة لإجبار الضيوف على مغادرة الجزر، وأغلقوا المنتجع برغم صدور حكم قضائى ضدهم". (ماينربى ١٩٩٢، ص ١٩). ويرى بعض المعلقين - مثل سوفيلد (١٩٩٢) أحد ملاك منتجع فوليو والرئيس السابق للجنة الإدارية لمجلس السياحة لجنوب المحيط الهادى - أنه أصبح من الضروري أن نستخدم كبار الرجال المحليين لضمان نجاح المشروعات السياحية ولتلبية الأهداف الخاصة بالحفاظ على البيئة. لكن مع التسليم بطبيعة الرجال الكبار فى مجتمع ما بعد الاستعمار الذى ناقشناه من قبل، فإن التركيز على الرجال الكبار قد يعنى أن الاهتمامات المجتمعية المحلية التى تحيط بالتنمية السياحية لن يتم التعامل معها. إن قواعد لعبة التنمية السياحية يضعها الرجال الكبار وصناعة السياحة بدلاً من المجتمعات التى ستتأثر مباشرة بالتنمية السياحية. كما أن جعل أهداف الحفاظ على البيئة والأهداف الاقتصادية محور الاهتمام الرئيسى فى المشروعات السياحية، يعنى إمكانية تجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للسياحة وغير صالح الأهداف التنموية الأوسع نطاقاً.

التنمية السياحية فى ويزركوست الوسطى بجنوب جوادا كانال:

تعتبر جزيرة جوادا كانال أكبر جزر سليمان، حيث تبلغ مساحتها أكثر من ٥٢٠٠ كيلو متر مربع. إن جنوب ويزركوست تسوده سلسلة جبال بركانية على طول امتداد الجزيرة. وهذه الجبال شديدة الوعورة وتضم غابات استوائية ذات قيمة حمائية كبيرة. ولكن هذه الغابات تقع أيضاً تحت ضغط المصالح التجارية فى قطع الأخشاب. أما المنطقة الساحلية فى ويزركوست فإنها تضم أراضى زراعية من نوعية فقيرة، وهى عرضة للأعاصير والهزات الأرضية القوية، وفيها أعلى معدلات الإصابة بالمalaria

فى العالم (رودكين وهول ١٩٩٤ب). وقد قيل إنه أثناء القيام ببحث ميدانى كان على سكان قريتين مجاورتين لمنطقة لاوفى لاجون فى جنوب الجزيرة، أن يناموا على الشاطئ الحجرى بسبب اكتظاظ القريتين بالبعوض (رودكين، تحت النشر).

وأغلب أراضي القرى والغابات فى ويزركوست تخضع للملكية التقليدية وليست مسجلة لأشخاص معينين، حيث تعتبر الملكية الاسمية استثناء بالنسبة إلى غالبية ملاك الأراضي التقليديين. ومن المرجح أن الادعاءات العديدة بملكية الأرض تسبب إشكالية إلى حد ما لعملية التنمية. إن "إثبات" الملكية قد يعطى مشروعية للادعاءات بملكية الأرض ويزيد من فرص الوصول إلى قروض المساعدات والقروض التجارية لأولئك المالكين بالاسم، هذه الملكية بالاسم التى تعتبر شرطاً ضرورياً مسبقاً لدى مؤسسات الإقراض ولدى العديد من منظمات المعونة والمساعدة. ولن ينتج عن ذلك فوائد مالية ومادية للملاك ولنظام "وانتوك" لديهم فحسب، بل قد يؤدى ذلك أيضاً إلى سرعة وجود تفاوتات فى توزيع الدخل وتملك موارد رأس المال الشحيحة، مع تضيق أو تقييد حق الوصول إلى الأراضي ومجارى المياه (رودكين، تحت النشر).

وفى أكتوبر ١٩٨٨ قدم اقتراح فى مكتب رئيس الوزراء من جانب تريفور سوفيلد، المفوض السامى الأسترالى الأسبق، لوضع إحدى الغابات الممتدة عبر جوادا كانال "تحت سيطرة شركة محلية تضم مالكي الأرض التقليديين" (سوفيلد ١٩٩٢، ص٩٦)، وذلك كبديل لقطع أشجار الغابة لأغراض تجارية. وكان من المفترض أن يبدأ تنفيذ التجربة المقترحة من أوولا على الشاطئ الشمالى فى جزيرة جوادا كانال وينتهى عند لاوفى لاجون على الشاطئ الجنوبى من الجزيرة، حيث من المتاح إقامة مهبط جوى صغير فى قرية أفو أفو. وطبقاً لسوفيلد (١٩٩٢، ص٩٦) فإن "الملح الرئيسى للغرض المرسوم هو تقديم قدر من الدخل مساوياً للدخل الذى يتم الحصول عليه من قطع الأشجار والذى تقدمه بالمقابل شركات التخشب". إن منظمات الحماية الأجنبية، مثل مؤسسة الحماية الأسترالية، تحاول إدخال برامج التعليم البيئى فى جزر سليمان، ولكن طبقاً لقول إيزيكيل أليبو (١٩٩١، ص٢٨) رئيس الوزراء السابق، فإن هذه المنظمات "تقدم المثل بدون المال، وأن مالكي المورد قرروا أن يلتصقوا بشركات قطع الأخشاب" ويذكر سوفيلد (١٩٩٢، ص٩٦) أن تجربة الغابة المقترحة قد "تحقق أيضاً ملمحاً

رئيسيا آخر تفتقر إليه الجهود التعليمية لبعض دعاة الحماية، فقد تؤدي التجربة إلى "تناسب" ثقافى مع سعى "الرجل الكبير" لتحقيق "المكانة".

وفى نوفمبر ١٩٨٨، وفى اجتماع مجلس المنطقة المحلى، ذكرت التقارير أن المجلس تقدم للحصول على تمويل لمنتجع لاوفى السياحى الذى اقترح عن طريق إيزيكيل أليوا، عضو البرلمان الوطنى المحلى (رودكين، تحت النشر). وقد ذكر فى الاجتماع أنه ليس هناك اعتراض على تأييد الطلب، لكن إذا كان لدى مالكى الأرض أية مخاوف فإن هذه ليست مشكلة المجلس. إن حيازة الأرض من أجل المنتجع كان ينبغى أن تتفد من خلال شكل من الإعلان العام لكى يوضع فى قرى ذات مصالح فى الأرض التى سيقام عليها المنتجع. كما ذكر أن المشروع المقترح سيولد عائداً للمجلس وسيقدم فرص العمل. بيد أن مشروع المنتجع لم يناقش على مستوى القرية بواسطة المنتفعين التقليديين من الأرض الذين سيتأثرون مباشرة بالمشروع (رودكين، تحت النشر).

وفى أغسطس ١٩٩٠ كانت حكومة جزر سليمان، والمجلس السياحى لجنوب الهادى يبحثان عن مستشارين لوضع خطة سياحية لمنطقة لاوفى لاجون. وطبقاً للشروط المرجعية المقترحة لأخصائى التخطيط البيئى، فإن مستشار المشروع يقوم بعدد من النشاطات بما فى ذلك ما يلى (رودكين، تحت النشر):

- نظرة أولية على الخيارات الإدارية ومناقشات مع مالكى الأراضى التقليديين.
- "مرحلة حذر" يتم خلالها تمييز مالكى الأراضى والمنازعات التى تم حلها قبل التقدم إلى ما هو أبعد.
- جرد للمورد الذى سيتم فيه تقييم خيارات التنمية.
- مسودة للخطة التى تحدد الخطوط العريضة لكل مظاهر العملية، والتى يتم توزيعها على نطاق واسع لوضع الملاحظات العامة عليها قبل تبني الخطة بشكل نهائى.
- تأسيس اللقاءات المبدئية وصيانتها، والتأسيس لتدفق المعلومات بانتظام إلى الحكومة ذات العلاقة ومجالس المناطق المعنية.

وقد رحبت حكومة مقاطعة جوادا كانال بالشروط المرجعية للتنمية السياحية المقترحة للآوفى لاجون، مع وضع ملاحظة واحدة وهى ضرورة الاتصال المباشر للوزارة مع مجالس المناطق ومالكى الأراضى المعنيين عندما يبدأ المستشار الاختصاصى عمله الأساسى. وفى ١٨ مارس ١٩٩١ قام مستشار "دان جروب" البيئى للمجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى، بتفقد وتقييم الجاذبيات الطبيعية فى "لاوفى لاجون" لتحديد إمكاناتها السياحية. ولكنه جوبه بمجموعة غاضبة من ملاك الأراضى التقليديين الذين ادعوا أنهم لم يستشاروا مطلقاً حول مشروع منتجع لاوفى المقترح. وقدمت احتجاجات قوية إلى مقاطعة جوادا كانال فيما يتصل بحقيقة أن إيزيكيل أليبوا، عضو البرلمان المحلى، وموظفين رسميين من وزارة السياحة والطيران لم يناقشوا المشروع بالمرّة مع هذه المجموعة من ملاك الأراضى التقليديين، وعارض ملاك الأراضى أى شكل من أشكال التنمية السياحية، ومبدئياً على أساس أن المنتجع سيتسبب فى حرمانهم من استخداماتهم التقليدية للبحيرة (لاجون)، مؤكدين أنه يجب الحصول على موافقتهم قبل القيام بالدراسات الخاصة بالمشروع (رودكن، تحت النشر). وعلى الرغم من المخاوف المرتقبة المحيطة بمشروع المنتجع السياحى للآوفى لاجون، فإن المجلس السياحى لجنوب المحيط الهادى ١٩٩١ سلط الضوء على إمكانات المنطقة للتنمية البيئية، فى الوقت الذى أوضح فيه خطة التنمية السياحية لجزر سليمان (١٩٩١-٢٠٠٠) والتي أنتجها أيضاً المجلس السياحى لجنوب الهادى - أن منطقة لاوفى لاجون لديها إمكانات لتنمية إحدى الجاذبيات الطبيعية على نطاق محدود مع تقديم الإقامة وخدمات أخرى للزائرين. ويبدو أن هناك مجالاً لتنمية وإدارة مجموعات التماسيح ليراها الزائرون، ويعتبر ذلك الجاذبية الرئيسية. وهناك جاذبيات أخرى يجب تطويرها مثل الممرات فى الغابة المحيطة، والرحلات إلى سلاسل الصخور البعيدة. وفى الإمكان أيضاً دمج القرى التراثية والتقليدية فى السياحة اعتماداً على رغبات الشعب (المجلس السياحى لجنوب الهادى ١٩٩٠، ص ٣٥٩).

إن التنمية المقترحة للنشاطات السياحية البحرية مثل الغطس بأسطوانات الأكسجين فى البحيرة وعلى سلاسل الصخور البعيدة كانت مدهشة إلى حد ما بافتراض أن السكان المحليين يتجنبون السباحة فى تلك الأماكن بسبب الخوف من

مهاجمة أسماك القرش. وقد اقترح المجلس السياحي لجنوب الهادي (١٩٩٠) القيام بدراسة للسوق والطلب المتوقع، والعمل على القيام بجرد تفصيلي للموارد الطبيعية في المنطقة. ولم يعط سوى اهتمام قليل بموقف السكان المحليين تجاه التنمية باستثناء ما يتعلق بملكية الأرض. إن نطاق جرد المورد كان أشد تقييداً أيضاً لأن تصور الموارد كان يتم بجلاء في إطار استهلاك السائح أكثر من تصور تأثيرات التنمية السياحية على استخدام الملاك التقليديين لموارد البحيرة والغابة (هولك وروديكين ١٩٩٣).

وفي مايو ١٩٩٢، وفي أعقاب المخاوف المتزايدة لملاك الأرض التقليديين من المضي قدماً في تطوير المنتجع على الأرجح، أصبحت المناقشة - حول مشروع المنتجع في لاوفي لاجون - قضية في وسائل الإعلام الوطنية. ففي ٥ مايو كتب أهالي قرية متضررة إلى حكومة إقليم جوادا كانال مشيرين إلى أن ملاك الأراضي التقليديين والمستفيدين من منطقة لاوفي لاجون لم يستشاروا حتى في مشروع المنتجع، حيث قالوا:

"ما يشغلنا أن الموقع المشار إليه هو منطقتنا الرئيسية لصيد الأسماك، وأن أسلافنا كانوا يستخدمون الأرض كما نفعل وكما سيفعل أحفادنا من الأجيال القادمة. سنصيد السمك للغذاء، وسنجمع القواقع والسرطانيات، والكرنب، وسنقوم بالبستنة.. إلخ، بدون خوف لأننا نملك هذه الأرض، وبدلاً من القواعد المقيدة للأجانب على المنطقة فإننا نتجول فيها بحرية.. يتم إنكار حقوقنا في أرضنا بعدم تعريفنا بالاتفاقية، لأننا لم نوقعها. يجب أن تجرى المفاوضات الصحيحة بما يرضينا" (في رودكن، تحت النشر).

وفي ٨ مايو أرسل تصريح صحفي إلى محطة الإذاعة بجزر سليمان وإلى الصحيفة المحلية، «نجمة سليمان»، نيابة عن بعض ملاك الأراضي التقليديين بشأن "القصة المستمرة لعدم استشارة المجتمع المهتم بالتنمية السياحية في لاوفي لاجون". ولم ينشر هذا التصريح الصحفي (رودكن، تحت النشر).

وفي ١١ مايو أذاع راديو جزر سليمان روايتين حول المشروع. أذيعت الرواية الأولى في نشرات الأخبار المبكرة وذكرت أن وزارة السياحة والطيران كانت تساعد

مالكي الأراضي في جنوب شرق جوادا كانال على البدء في مشروع سياحي على نطاق محدود في لاوفى لاجون، وأن ممثلاً للوزارة سحب عضو البرلمان المحلي، إيزيكيل أليبا، إلى المنطقة من أجل "مناقشات أكثر مع الملاك". كما ذكرت الإذاعة أيضاً أن مدير المركز الثقافي في مقاطعة جوادا كانال، فيكتور توتو، ذكر أن أهالي المنطقة لم يستشاروا حول المشروع ويسعون إلى معرفة أكثر بشأن مزايا السياحة وعيوبها. وعلى العكس من ذلك تماماً، أوردت نشرة الأخبار المسائية أنه:

"يمكن تطوير لاوفى لاجون في ويزركوست إلى منتجع سياحي. إنها واحدة من عدة مواقع أوصى المجلس السياحي لجنوب الهادي بتنميتها سياحياً.

وتم توفير التمويل لهذه التنمية السياحية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ضمن برنامجها للتنمية السياحية الإقليمية في المحيط الهادي.

ومبدئياً فإن سكان القرى كانوا منشغلين بأن السياحة الواعدة تشق طريقها نحو القرية، وأنهم الآن على يقين من أنهم سيجلبون المنفعة من صناعة السياحة".

وقد تلقت وزارة السياحة والطيران، كما تلقى إيزيكيل أليبا، المزيد من الانتقادات بشأن عدم التشاور مع بعض مالكي الأراضي التقليديين حول مخاوفهم بشأن التنمية السياحية في منطقة البحيرة (لاجون). وشعر ملاك الأراضي أنه بدون أي سبيل متاح لهم للمشاركة في عملية التنمية السياحية، فليس أمامهم خيار آخر سوى استخدام محطة الإذاعة بجزر سليمان كمخرج للتعبير عن معارضاتهم. وقد أعلن أليبا، معارضاً حجج ملاك الأراضي التقليديين، أنه كثيراً ما ناقش مشروع المنتجع مع الناس في منطقة لاوفى لاجون، ولكن قضايا الأرض تلك لم تكن مهمة بافتراض أنه أيضاً زعيم قبيلة من القبائل التي تستخدم البحيرة، كما أن الأعضاء الممثلين لكثير من القرى في منطقة لاوفى هاجموا بشدة موقف أليبا بشأن مشروع البحيرة، وأعلنوا أنهم باعتبارهم ملاكاً لأراضي الموقع الذي سيتم تطويره، لا يريدون مطلقاً مشروع المنتجع المقترح لعدة أسباب منها: الاحتفاظ بالملكية التقليدية للأرض، والمخاوف من تأثيرات السياحة في أنماط الحياة، واستخدام البحيرة كمورد للغذاء (رودكين، تحت النشر).

إن مشاعر العدا لمتلى القرية تكررت أيضاً فى بيان صحفى لمحطة الإذاعة لجزر سليمان فى ١٢ يونيو، حيث أعلن أن مشروع المنتجع لم يتلق الدعم المحلى الواسع بسبب العجز عن الاستشارة وقصور الاهتمام بالتأثيرات المحتملة للسياحة، وفى شكوى إلى وزير السياحة والطيران قيل أيضاً بأن أليوا كان يخدم مصالحه الخاصة المتمثلة فى الحصول على أموال لقبيلته:

"الناس يعارضون بشدة المشروع المقترح لمنتجع لافوى لاجون، وأنهم يطالبون وزارتك بسحب الاقتراح ككل، ومعنى هذا أن أى تحركات أخرى قد تؤدى إلى التخريب، وينكر الناس ملكية أليوا للبحيرة ويطالبونه بأنه من الأفضل فى حالة وجود أية شكوك أخرى لديه أن يلجأ إلى الإجراءات القانونية" (رسالة مقتبسة فى رويكين، تحت النشر).

ورداً على ذلك، كانت مؤسسة إيومى توجذر هولدنجز ليمتد، التى يرأسها إيزيكيل أليوا، قد أعلنت أنه إذا لم يتم صرف الأموال من جانب الحكومة لمشروع المنتجع، فإنهم سيعملون على توفير التمويل من جانبهم. وزعم أليوا أنه لم يكن مالكا لأرض. وبدلاً من ذلك احتج بأنه عضو فى قبيلة تمتلك أرضاً فى منطقة البحيرة وحولها، وأن هذا يعطيه بالتالى الحق فى استخدام هذه الأرض. وطبقاً لقول أليوا فإنه ليس هناك ما يشير إلى، أو يتضمن، أن له أية مصلحة شخصية فى المشروع المقترح لمنتجع لافوى لاجون، وعلى العكس فإنه كان يبحث للمبادأة بمشروع التنمية لصالح أهالى الإقليم. ومع التسليم بالمعارضة تجاه مشروع المنتجع، فإنه استنتج بالتالى أنه قد يكون من المناسب تحويل التمويل المقدم من المجلس السياحى لجنوب الهادى إلى مشروع بديل للسياحة البيئية (رويكين، تحت النشر). وفى يناير ١٩٩٣ دمر إعصار نينا معظم القرى فى منطقة الدراسة.

ولم يبق أى بيت قائماً فى أقرب القرى من البحيرة. أما مهبط الطائرات فقد غطته جنوع الأشجار وغيرها من الأحجار. وقد استغرقت عملية تنظيفه من جانب السكان المحليين أياماً عديدة قبل أن تستأنف رحلات الطيران. وبقيت مشكلات الصحة والعلاج والمياه والتنمية الزراعية من القضايا الرئيسية للسكان المحليين.

وضع أجندة التنمية السياحية :

إن دراسة الحالة السابقة عن المشروع المقترح للسياحة البيئية فى منطقة لاوفى فى ويذركوست تشير إلى التعقيدات السياسية للتنمية السياحية فى الدول النامية. فالنخب المحلية التى ستحقق مكاسب مالية كبيرة، وصناعة السياحة والمنظمات الخارجية للدعم والمحافظة على البيئة قد تكون لها مجموعة أهداف مختلفة عن أهداف المجتمعات المحلية بالنسبة إلى تشجيع التنمية السياحية.

وفى دراسة الحالة السابقة وضعت قواعد اللعبة بمعرفة النخب المحلية، ولم يكن بإمكان مالكي الأرض التقليديين أن يحققوا مصالحهم دون أن يكون لهم منفذ للمؤسسات التى تمارس عملية صنع القرار. وتلبي قواعد اللعبة أيضاً المصالح الأجنبية، ومن هذا المنظور يمكن أن نرى ملامح الاقتصاد المستزعر (انظر ما سبق) فى حالة لاوفى، حيث تم وضع إطار التنمية بالتعاون مع القانون والنظام والمؤسسات السياسية التى تخضع لتوجيه النخب المحلية (بست ١٩٦٨).

وفى حالة جزر سليمان لم تكن السلطة عموماً لأبنية صنع القرار التقليدية فى القرية، ولكنها كانت لمؤسسات الدولة فى مرحلة ما بعد الاستعمار. والسلطة لا توزع بالتساوى داخل مجتمع ما بشكل مطلق، ولكن هناك عادة محاولة، على الأقل فى عديد من المجتمعات الغربية، للمساواة فى منفذ الوصول لعملية صنع القرار. وفى حالة جزر سليمان لم يكن استيراد المؤسسات السياسية الغربية سوى غطاء سميك لنشاطات أعضاء النخب المحلية الذين لا يزالون متمسكين بنظام الرجل الكبير للوصول إلى السلطة السياسية ذات الرافد الثقافى. وعلى سبيل المثال وفى حالة النظام الانتخابى، يذكر كروكومب (١٩٩٢، ص ١٤) أنه "حيثما يوجد مرشحو كثيرون فى نظام الانتخاب الفردى، كما يحدث غالباً فى جزر سليمان، أى نظام الحصول على المرتبة الأولى فى الأصوات، فإن الشخص الذى يحصل على أصوات أكثر قد لا يكون ممثلاً حقيقياً". وفى انتخابات ١٩٩٣ الوطنية فى جزر سليمان، أعيد انتخاب إينيكيل اليبوا، فى مواجهة خمسة مرشحين آخرين بحصوله على نسبة ٢٨٪ من مجموع الأصوات.

وفى جزر سليمان وفى غيرها من الدول النامية فإن ترتيبات السلطة المحلية تغيرت من خلال عمليات التحديث التى تعد التنمية السياحية واحدة من مكوناتها. إن الشخصيات المهمة فى أبنية السلطة التقليدية إما أن يتم تجاوزها فى الترتيبات المؤسسية الجديدة، وإما أن تصبح من بين أعضاء النخبة الجديدة، ولكنها تستخدم بعض الأدوار والعلاقات التقليدية لتعزيز مصالحها الخاصة. وكما يعترف هاوولا (١٩٨٧، ص٩) بأنه فى عديد من مجتمعات جنوب الهادى التى تمر بمرحلة التحول السياسى، فإن "من حق صاحب الامتيازات وحده أن يخبر الفقير بالعمل على المحافظة على أوضاعهما. ولكن تصورات صاحب الامتيازات حول ماذا يحفظ يختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التصورات لدى الفقير".

وهناك منظور أكثر حماسة للتفاعل بين تنمية السياحة الدولية وعملية التحديث والمردود السياسى قدمه مينر باى (١٩٩٢، ص٦٨) "السياحة ليست ممارسة محلية، لكنها سبيل للشركات الكبرى لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بأساليب لا يمكن لفرد واحد تحملها فى تنمية متوازنة للجزيرة. إن توجه السياحة لمراكمة الربح يتعارض مع أخلاقيات المنح والمشاركة التى يتسم بها نظام القرابة فى الجزيرة. إن تخطيط السياحة يميل إلى تجاوز السكان المحليين".

"إن السياحة التقليدية تعد قاطرة للارتباط بالمركز الاستعمارى لملاك الأراضى سواء من خلال مفهوم "التغريب" أو من خلال مفهوم "البيتنة" (نسبة إلى اليابان)، الأمر الذى قد يختلف كلية مع مفهوم "طريق المحيط الهادى" إلى "التحديث" أو بمعنى أصح أنه قد يختلف مع الثقافة والحاجات المحلية" (مينر باى ١٩٩٢، ص١). وفى حالة جزر سليمان فإن أعضاء النخبة الحاكمة، أو "الرجال الكبار" هم الذين فى وضع يمكنهم من اختيار ما يجب حمايته، وما يجب أن يتم تغييره فى إطار الممارسات التقليدية مثل الملكية التقليدية أو العرفية للأراضى: "إن أكثر القطاعات، فى مجتمعات الجزيرة التى تبشر ضد الارتباط بما يعتقدون أنه تقاليد مهجورة، هى تلك المجموعات التى تحاول بطرق متنوعة لفرض التقاليد التى ليس لها وزن على الفقير. وغالباً فإن صاحب الامتيازات له تقاليد تختلف عن تقاليد الفقير، وكل منهما ينتسب إلى التقاليد التى تحقق له مصالحه بشكل أفضل. والفرق بينهما أن الفقير يعيش على التقاليد المفضلة،

فى حين يحاول صاحب الامتيازات أن يفرض تقاليد جديدة على الفقير للمحافظة على الاستقرار الاجتماعى، أو بمعنى آخر لتأمين الامتيازات التى حققها صاحب الامتيازات. وهكذا فإن التقاليد تستخدم من جانب الطبقات الحاكمة لفرض النظام الجديد" (هاوفا ١٩٨٧، ص١٢).

إن العمليات السياسية التى شهدناها فيما يتعلق بدراسة الحالة السابقة ليست قاصرة على جزر سليمان، فبينما يتغير الفاعلون والمصالح والممارسات الثقافية تظل التفاعلات بين القيم والمصالح والسلطة مسألة عامة تنطبق على أى موقف تجرى فيه عملية التنمية السياحية. وللأسف فإن كثيراً من الباحثين غالباً ما يتجاهلون هذا الأمر.

وتتكرر فى كثير من المناطق الهامشية اقتصاديا المشكلة الرئيسية التى كانت لب مثال لاوفى لاجون، فمن يراقب عملية التنمية السياحية؟ والرقابة هنا لا تشير فقط إلى القدرة السياسية للسكان المحليين على استخدام مصالحهم فى عمليات التنمية السياحية، بل تعنى أيضاً التوجيه الأوسع نطاقاً للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤدى عملها على مستوى المجتمع. ويتضمن مفهوم التبعية أن هذه العمليات تدار فى المناطق المركزية - أو الاستعمارية - بدلاً من أن تدار فى المقصد السياحى أو الدولة المضيفة. وفضلاً عن ذلك فإنه يمكن أن نفترض بسهولة أنه إذا ما حدثت التبعية فى المستوى السياسى الكلى فلا بد من أن يترك ذلك آثاره فى عملية التنمية السياحية التى تعمل على المستوى السياسى الجزئى كما فى حالة جزر سليمان.

وتكشف حالة جزر سليمان، مثل كثير من الدول الصغيرة الأخرى، عن العديد من سمات التبعية. ففي حالة جزر سليمان فإنها تعتمد بشدة على الزائرين من أستراليا، وبالتالي على مشغلى الرحلات من الأستراليين. وتعتمد الحكومة كثيراً على المساعدة الأجنبية. وفى الواقع يأتى معظم الدعم لتنمية السياحة البيئية من منظمات وهيئات المحافظة على البيئة من أستراليا ونيوزيلندا التى تسعى فى تطوير منهجها إلى تطبيق المحافظة بالفعل فى جنوب الهادى. وقد وصف هول (ك ١٩٩٤) هذا المنهج بأنه شكل من أشكال "الاستعمار البيئى". وأخيراً فإن منهج النخب المحلية إزاء التنمية السياحية

تعززها الجماعة الأوروبية التي تمول المجلس السياحي لجنوب الهادى الذى يعد نشاطاً لل غاية فى تشجيع السياحة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهكذا فإن كثيراً من القوى التي تقرر نمط وعملية التنمية السياحية فى جزر سليمان قوى أجنبية عن البلاد. وفى الوقت الذى يمكن لبعض الأفراد أن يحنوا فيه ثمار التحديث من خلال سياسات التنمية السياحية الحالية المتاحة، فإن الغالبية العظمى من السكان تبحث عن الفوائد الأوسع المحتملة التي تتيحها السياحة فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

الأبعاد السياسية للتنمية السياحية :

تقدم السياحة فوائد اقتصادية، ولكن السوق الإجمالية للسياحة لا تزال محدودة، حتى وإن كانت متنامية. ولذلك فإن معظم المجتمعات ليس أمامها سوى الأمل فى تحقيق مزايا اقتصادية على نطاق محدود، ولا تعد السياحة أكثر من مجرد عنصر واحد من عناصر إستراتيجية أوسع للتنمية (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ب، ص ٢٢٩).

لقد قدم هذا الفصل مناقشة لمفهوم التنمية السياحية وبعض مظاهرها السياسية. والتنمية السياحية ظاهرة سياسية من حيث قضية الرقابة على عملية التنمية، ومن حيث نواتجها. وعلى سبيل المثال: من هم الرابحون ومن هم الخاسرون من حيث أهداف سياسات التنمية الحكومية؟ ويمكن أيضاً دراسة الأبعاد السياسية للتنمية السياحية على المستوى الكلى، من حيث مفاهيم مثل التبعية، وعلى المستوى الجزئى من خلال فحص المصالح والقيم والسلطة للشخصيات المهمة والجماعات فى عملية التنمية. وعلى المستوى الجزئى يعتبر مفهوم "قواعد اللعبة" مفهوماً على درجة كبيرة من الأهمية بحسب المساواة فى وصول الأفراد والمجتمعات إلى عملية صنع القرار. هذا فضلاً عما ذكر من أن العمليات التي تحدث على المستويين السياسيين الكلى والجزئى لا يمكن فصلهما، ولكن يجب أن ينظر إلى الكلى والجزئى باعتبارهما توأمين فى الأنماط الشاملة الأوسع للتنمية السياحية.

وبالرغم من أن السياسات السياحية الحكومية الوطنية والإقليمية تنطوي غالباً على أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، فإن الأهداف الاقتصادية تأتي على رأس قائمة الأهداف على أجنحة السياسة السياحية. إن فعالية ونجاح السياسة السياحية تقاس قطعاً طبقاً لعدد السائحين الذين يصلون إلى المقصد السياحي، وليس طبقاً لصافي المنافع التي تأتي بها السياحة للمقصد السياحي ذاته. ويرى ويليامز وشاو (١٩٨٨ب، ص ٢٣٠) أن هدف السياسة في جوهره يجب أن يكون التأثير في عدد الزائرين الذين يتم جذبهم وتحسين نوعيتهم (القدرة الإنفاقية وسلسلة النشاطات) وتوقيت زيارتهم والمقاصد التي يفضلونها، أو الجمع بين هذه الأهداف.

إن السياحة لن تؤدي بشكل تلقائي إلى الرخاء الاقتصادي. وكما يشير جليج (١٩٨٨، ص ١٣٢) فيما يتصل بالسياحة في سويسرا فإن هناك شكوكاً متزايدة حول الأهمية الكبيرة للسياحة، وهناك تعبيرات عن المخاوف حول مخاطر الاقتصاد أحادي البنية. إن التكاليف والأرباح للتنمية السياحية قد لا تنتشر بشكل متساو في منطقة المقصد السياحي. وقد لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص ١٧١، ١٧٢) أن:

"السياحة تقدم حافزاً كبيراً للاقتصاد المحلي والاقتصاد الوطني، ولكنها تتمخض أيضاً عن عدم مساواة في توزيع الثروة بشكل متزايد. والسياحة بهذا الشكل تؤدي إلى زيادة الانشقاقات داخل المجتمع. إنها ليست هذه الأداة التنموية التي يزعمها بعض المخططين المتحمسين. والنتيجة أن التنمية المرتبطة بالسياحة تميل إلى إحداث عدم مساواة، لأنها تبدو متوازنة مع أشكال عدم المساواة التي تحدثها إستراتيجيات التنمية الأخرى، مثل المصانع والبرامج الرأسمالية والثورة الخضراء. وهذا يخدم كعلاج مطلوب الأحلام الحماسية الضخمة، بوطن وافر الثروات تغطيه عائدات السياحة.

إن التنمية السياحية ليست أسعى بالضرورة من أشكال التنمية الاقتصادية الأخرى. ولكن بالنسبة إلى بعض المناطق تبدو خياراً تنموياً جذاباً بالرغم من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية المحتملة لها. ولكن لماذا؟ هناك ثلاثة أسباب يمكن تقديمها، وهي:

أولاً : إن الفوائد الكبيرة التي تعود من السياحة على المنطقة المضيفة تستحق تحمل آثارها الاقتصادية، ومثل هذا التحليل شائع بين عديد من الأجهزة الحكومية، ويتم تشجيعه أيضاً من جانب بعض أصحاب المصالح مثل صناعة السياحة التي ستستفيد من السياسات الحكومية التي توضع لصالح التنمية السياحية.

ثانياً : في حين أن الآثار الاجتماعية الثقافية والبيئية للتنمية السياحية يمكن أن تكون مفهومة لدى دارسى السياحة (مثل ماثيسون وويل ١٩٨٢، وبيرس ١٩٨٩)، فلا يعترف بها كثيراً لدى الحكومات أو لدى كثير من المنظمات السياحية الوطنية المسؤولة في المقام الأول عن تشجيع السياحة لا عن حمايتها. وفضلاً عن ذلك فإن المجموعة التي تتعامل مع المنظمات السياحية الوطنية هي صناعة السياحة، التي تعتبر زيادة السياحة هي سبب وجودها، أما المجتمعات التي تنشُد تحقيق مكاسب خالصة من السياحة فإنها لا تعد من بين عملاء هذه المنظمات السياحية.

ثالثاً : الطبيعة الخاصة للسياحة الدولية تؤدي إلى سيطرة الاقتصاد المركزى الاستعماري على المناطق السياحية الهامشية اقتصادياً. ومثل هذه السيطرة يمكن ترجمتها أيضاً إلى تأثيرات هيمنة على الثقافة والمجتمع. وكما استخلص لندجرن (١٩٧٣، ص ١٤): "يبدو واضحاً تماماً من النظر إلى الوراء على مختلف مراحل السفر للسياحة أن السياحة الدولية في شكلها المعاصر قد تكون وليدة الدول الغربية من حيث تدفقاتها، وأنها ذات أساس غربي أيضاً من حيث مدخلات العرض السياحي المطلوبة. وفي ظل الاختلافات في أحجام الاقتصاديات الحالية من حيث المدخلات والنقل والخدمات والاستثمار والإدارة الحديثة وظاهرة المركز - المحيط، والتي تتمثل في التدفقات السياحية الدولية، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان تغيير هذا الوضع. إن نظام السفر الراهن نظام قائم بذاته إلى حد بعيد من الناحية الوظيفية، كما أنه مؤسسة شديدة التخصص بحيث لا يستطيع نقض مبرر وجوده. وسيظل هذا النظام يعمل إلى أن تحدث تغييرات جذرية في سلوكيات المسافرين وتفضيلاته، أو في العناصر الأخرى المكونة لهذا النظام.

رابعاً: من الممكن أن يكون هذا السبب نتيجة حتمية للملاحظة السابقة، وهى أن التنمية السياحية قد تحفز تماماً دينامياتها السياسية الخاصة فى مناطق المقاصد السياحية، هذه الديناميات التى بموجبها تكون الرقابة على عمليات التنمية كامنة فى النخبة التقليدية بالتعاون مع المصالح الخارجية. وكما يتسائل ماثيوز (١٩٧٥، ص ٢٠) "ربما يكون الأكثر إغراء لعالم السياسة هو تأثيرات النمو السياحى فى ترتيبات السلطة السياسية فى الدول النامية الصغيرة، فهل ينتج نمو السياحة أسساً جديدة للسلطة؟".

وتذكر دراسة لجرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن السياحة فى قرية من قرى الباسك أنه طالما أن السياحة تنمو فإن السلطة السياسية تصبح مركزة بدرجة أكبر لدى أولئك المنخرطين فى السياحة ولدى المستثمرين الأجانب. بيد أن هذه الدراسة تمثل واحدة من الدراسات القليلة التى تفحص بالتفصيل قضية الرقابة فى التنمية السياحية. ولكن، كما يشير هذا الفصل، فإن النخب المحلية والمصالح الأجنبية قد يكون لها تأثير فى توجيه عمليات التنمية السياحية أكبر من تأثير العديد من الناس الذين يتأثرون بدرجة أكبر من جراء هذه التنمية، وهذه النقطة هى التى ستكون موضع فحص بتفصيل أكبر فى الفصل التالى.

الفصل السادس

السياحة والولاية المحلية

التنمية والصورة والمصالح على المستوى المحلى

إن السياحة، برغم عدم إعطائها التقدير والاعتراف النموذجيين، فإنها طريقة مفضلة للتكثف وتعد إحدى الوسائل المهمة فى تشكيل الوعي العام بالأمكن وخلق الصور الاجتماعية عنها (بريتون ١٩٩١، ص ٤٧٥).

وبالرغم من أهمية المناطق المحلية، فإنها تهمل غالباً فى السياسة السياحية. والمناطق المحلية تضم "السلطات المحلية والممثلين المحليين فى مختلف الأجهزة على المستوى الوطنى، بما فى ذلك الأجهزة السياحية". (أرى ١٩٩٠، ص ١١٢). والتنمية السياحية تحدث فى إطار التخطيط المحلى وجماعات المصالح المحلية. ولذلك فإنه لكى "نقوى فهمنا للسياسة السياحية يجب أن نركز كثيراً على مستويات المؤسسات الفردية والمنظمات التنفيذية الصغيرة (بدلاً من المستويات العليا) التى يعد الجزء الأكبر من السياسة السياحية من أجلها" (جرينود وويليامز وشاو ١٩٩٠، ص ٥٥).

ومتلما هى الحال على المستويات الوطنية والإقليمية، فإن السياحة تلبى عديداً من الحاجات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى البيئات المحلية (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ج، ١٩٨٨ د، وويليامز وشاو ١٩٩٠، وانظر أيضاً الفصل الخامس). وعلى أية حال فإن القيمة المتصورة للتنمية السياحية فى مجال العمالة والنمو الاقتصادى لها مدلولاتها بالنسبة إلى تخصيص موارد الدولة على المستوى المحلى. ومع التسليم بصفة خاصة بالندرة المتزايدة للموارد المتاحة للمناطق المحلية، تثار التساؤلات حول الأسلوب الذى

يتم به تقديم الموارد للتنمية المتعلقة بالسياحة وتشجيعها، وهذه التساؤلات قد تمثل ابتعاداً عن الوظائف الخاصة بالرفاهية التقليدية. وأكثر من ذلك فإن قدرة النمو في صناعات الخدمات، مثل السياحة، على توفير العمالة التي هي الناتج النهائي للمؤسسة، سلعة غير منظورة أو غير ملموسة إلى حد ما، ولكنها تحتوى على قوة عاملة مشكلة من مهن وأعمال خدمية وغير خدمية (أرى ١٩٨٧، ص ٥)، وهو الأمر الذى يحتاج إلى مناقشة تفصيلية أيضاً. ويشير أرى أخيراً إلى أن الخدمات السياحية "مرتبطة بالعمالة المكثفة، وبالتالي سيسعى أصحاب العمل لتقليل تكاليف العمل" (١٩٩٠، ص ٤١) وهو موقف يتناقض مع أهداف توليد العمالة التى يتضمنها عديد من السياسات السياحية الحكومية الوطنية والمحلية (انظر الفصل الخامس).

وبالرغم من الشكوك حول الفوائد الاقتصادية للسياحة لدى بعض الباحثين، فإن موقف الحكومة المحلية بالنسبة إلى السياحة يبدو إيجابياً تماماً بصفة عامة. فالحكومات المحلية تسعى لتحقيق الأهداف التنموية العمالية والاقتصادية مثلما تفعل الحكومات الوطنية في سياساتها السياحية. وعلى سبيل المثال: فقد أجرى مسح حول آراء أعضاء المجالس المحلية في ثلاث مقاطعات، في سرى في المملكة المتحدة، تجاه السياحة، حيث ذكر وانهل (١٩٨٧) أن هؤلاء الأعضاء كان لديهم موقف إيجابى عمومياً تجاه السياحة بغض النظر عن الأحزاب السياسية التى ينتمون إليها (الجدول ١/٦). وكانت النتائج التى توصل إليها وانهل، بالرغم من غموض الأدلة غالباً، ممثلة لكثير من الأجهزة الحكومية التى تسعى لجنى الفوائد الاقتصادية المتصورة للتنمية السياحية. ولكن دراسات أخرى مثل دراسة جونز (١٩٨٦) التى أجريت على الشاطئ الذهبى فى أستراليا قد تشير إلى القيم التى تبناها كثير من الأجهزة الحكومية المحلية وتعكس إلى درجة كبيرة قيم النخبة المحلية أكثر من المصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً.

وبالرغم من أهمية التنمية السياحية للمناطق المحلية، فإن دور السياسات السياحية للحكومات المحلية لم يتلق ما يستحقه من الاهتمام. وكما يقول وانهل (١٩٨٧، ص ٥٤) فإنه "في نهاية الأمر يبقى تطبيق أية إستراتيجية سياحية على الطبيعة فى أيدي دوائر الحكومة المحلية". إن السياسات السياحية الوطنية وفعالية المنظمات السياحية الوطنية التى تركز عليها معظم بحوث السياسة السياحية

(مثل ريختر ١٩٨٩، وبيرس ١٩٩٢) لا يمكن فهمها من حيث صياغتها أو تطبيقها بمعزل عن الإطار المحلى. وفى كل النظم السياسية تقريباً، لا سيما فى النظم الفيدرالية (انظر الفصل الثانى) هناك مستويات متداخلة فى صياغة السياسة وتطبيقها. وموقف كهذا يمكن أن يؤدى غالباً إلى مشكلات فى ترجمة السياسات السياحية من جانب كل من المستوى الوطنى والمستوى المحلى وبالعكس (جرينود وويليامز وشاو ١٩٩٠).

جدول ١/١

مواقف أعضاء المجلس المحلى تجاه السياحة

الخاصية	عدد الجييين	موافق تماماً %	موافق %	موافقة وعدم موافقة %	لا أوافق %	لا أوافق بشدة %	لا أعرف %
الإيجابية :							
تقدم الوظائف المحلية	٩٣	٣٤	٥٣	٩	٢	٢	—
تجلب الأموال للمنطقة	٩٤	٥٩	٣٦	٣	—	٢	—
حماية أفضل للمباني والمتنزهات والجاذبيات	٩٤	١١	٤٨	٢٦	١٠	٦	—
محلات ومرافق محلية أكثر	٩٣	٨	٣٧	٢٦	١٨	١١	١
طرق ومواقف سيارات أفضل	٩٣	٤	٢٢	٢٧	١٦	٣٠	١
إضافات للمناخ	٩٤	١٦	٣١	٢٣	١٨	١١	١
السلبية :							
عبء زائد على المعدلات	٩٢	١	٢١	١٢	٢٤	٤٢	—
تدمير البيئة	٩٣	٧	٣٣	١٨	١٦	٢٥	١
رفع الأسعار	٩٣	٣	١٦	٣٦	٢٤	١٧	٤
زحام فى الشوارع والمحلات	٩٣	١١	٤٧	٢٢	١٢	٩	—
زحام فى المواصلات المحلية	٩٣	١	١٠	٢٨	٢٥	٣٢	٤
وقاحة السائحين وعدم حساسيتهم	٩٢	١	١٠	٢٦	١٢	٤٨	٣

المصدر: وانهل ١٩٨٧، ص ٥٦. أعيد نشره بموافقة بترورث - هاينمان، أكسفورد، المملكة المتحدة.

ويركز هذا الفصل على الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى. وسيعطى اهتماماً خاصاً للوظيفة المتغيرة للسياحة فى المحليات وفى المناطق المتحضرة بصفة خاصة. إن إعادة تنشيط المناطق الموجودة داخل المدن من خلال إقامة مشروعات سياحية وترفيهية جديدة، ينظر إليه من جانب بعض المعلقين (مثل هنرى وبراهاى ١٩٨٦) باعتباره مؤشراً لبروز أزمة فى المناطق المحلية، حيث تتضاؤل وظائف الرفاه التقليدية. ولكن فى إطار أوسع فإن الاستخدام الحالى للسياحة لإعادة تشكيل صورة المدينة قد ينظر إليه أيضاً باعتباره استجابة من جانب النخب الحضرية لظاهرة عوالة رأس المال والطبيعة المتغيرة لدور الدولة فى المجتمع. وبغض النظر عن ذلك يبدو أن هناك تحولات تحدث فى السياق السياسى والاقتصادى لتنمية المدينة تؤدى إلى ظهور مناخ اجتماعى جديد وثقافات خاصة وعمامة جديدة وانعزالات جديدة. (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٥٥).

إن خلق أجواء ترفيهية حضرية واستضافة الأحداث الكبرى من أجل تكوين صور جديدة للمدن وجذب رأس المال العالمى له مضامين مهمة بالنسبة إلى مصالح الجماعات فى المناطق الحضرية أو المدن، لا سيما فى المناطق الداخلية للمدن الأكثر قابلية لإستراتيجيات إعادة بناء الصورة. إن إستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة يمكنها أن تغير علاقة المجتمع بالنسبة إلى المكان، ويمكن أن تؤثر وتنعكس أيضاً قدرة جماعات المصالح المجتمعية فى التأثير فى سياسات السياحة وطبيعة التنمية السياحية. ويعقد هذا الفصل مناقشة موجزة لطبيعة المشاركة المجتمعية فى عملية التنمية السياحية، ويدافع عن أن كثيراً من نماذج التخطيط المجتمعى يركز فقط على الأبعاد الملموسة للسلطة فى صنع القرار. إن هذا المفهوم التعددى للسلطة ينظر إليه باعتباره غير كاف لشرح الأبعاد السياسية الواسعة للتنمية السياحية، ويخفق فى فهم كيف يمكن استبعاد جماعات معينة من عمليات صنع القرار؟ أو كيف يمكن أن تحدث حالة اللاقرار؟

السياحة الحضرية الجديدة - المدينة كمنتج سياحي :

إن السؤال الذى يثار هو ما إذا كان يوجد، أو لا يوجد، شكل من أشكال الحياة العامة أو الثقافة العامة لكل المواطنين المحليين فى المدينة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن للسياسات المحلية أن تعمل على تحفيز هذا الأمر؟ وهل تعتبر المدينة منتجاً يمكن بيعه فى سوق السياحة؟ وفى أى موقع يمكن استثمار الأموال؟ أو هل المدينة مكان يمكن العيش فيه، حيث يستطيع الناس أن يعبروا عن أنفسهم حتى ولو كان ذلك من حيث المقاومة للثقافة السائدة أكثر من الانسجام مع هذه الثقافة؟ (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص٤).

بالرغم من أن للمدن تاريخاً طويلاً فى جذب السائحين، فإن المدن بدأت فى السنوات الأخيرة فقط فى السعى بوعى لتطوير صورتها والترويج لنفسها لزيادة تدفق السائحين. وفى أعقاب زوال التصنيع فى كثير من المناطق الصناعية المطلة على المياه فى السبعينيات والثمانينيات، أصبحت السياحة تصور باعتبارها آلية لإعادة إحياء المناطق الحضرية من خلال إنشاء مجال للترفيه والسياحة فى المدن الحضرية. ويبدو أن هذه العملية ذات طابع عالمى حيث ظهرت فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا ونيوزيلندا (انظر على سبيل المثال لو ١٩٨٥، وهوستون ١٩٨٦، وفوندرسميث ١٩٨٨، وكامرون ١٩٨٩، وفريدن وسجالين ١٩٨٩، وهولك ١٩٨٩، وبيج ١٩٩٢، وجد وباركنسون ١٩٩٠، وواطسون ١٩٩١، وبيانشيني وباركنسون ١٩٩٣، وبيج ١٩٩٣، وانظر الجدول ٢/٦ حول أمثلة لإستراتيجيات الصورة للمدن).

وهذا الوضع دفع هارفى (١٩٨٨) ذكر فى أرى ١٩٩٠، ص١٢٨) إلى التساؤل: كيف يمكن إقامة كثير من المتاحف والمراكز الثقافية وقاعات المؤتمرات والمعارض، والفنادق، والأندية البحرية، والمجمعات التسويقية، وتحسين الواجهات البحرية أو المائية؟ وعلى سبيل المثال: فإن المناسبات ومشروعات تجديد وسط المدينة استخدمت لإعادة تنشيط روتردام من خلال جذب السائحين والاستثمارات الجديدة. وبالمثل فإنه فى السنوات الأخيرة قامت كل مدينة فى بريطانيا تقريباً بإعداد برامج تطوير مختلطة لتحقيق أهداف كثيرة من بينها جذب السائحين (ريبيما وميبرج ١٩٨٩). وبالمثل لاحظ

أرى (١٩٩٠، ص ١١٩) أنه في السنوات الأخيرة أصبحت كل مدينة أو منطقة حضرية في بريطانيا تقريباً تنتج برامج تنمية للواجهات المائية لجذب السائح كعنصر من عناصر هذه البرامج. ولكن طبقاً لما يراه موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص ٢٦٣) فإن نمط سياسة التنمية لمدينة ما من منطلق اقتصادي بهدف إعادة تنشيط المدينة أدى إلى إقامة مشروعات باشتراك القطاعين العام والخاص، مما يعني أن هذه المشروعات لم تكن من أجل دمج الجماعات المحرومة في المجتمع، ولكنها كانت من أجل تقديم المتع للأغنياء.

الجدول ٢/١

نماذج لإستراتيجيات إعداد صورة المدن في أستراليا وكندا
ونيوزيلندة والمملكة المتحدة

المدينة	مكونات إستراتيجيات تشكيل الصورة للمدن
أستراليا :	
أديلايد	أديلايد جراندي بركس (سباق السيارات أو الجائزة الكبرى)، السياحة الثقافية، مناقصة لدورة الألعاب الرياضية للكونولث ١٩٩٦ .
بريسبين	دورة الألعاب الرياضية للكونولث ١٩٨٢، معرض إكسبو ١٩٨٨، تطوير الضفة الجنوبية، مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية ١٩٩٢ .
هوبارت	إعادة تطوير الواجهات المائية، السياحة الثقافية.
ملبورن	مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية ١٩٩٦، إعادة التطوير المقترح للحوض الجاف، تطوير المناطق الثقافية للضفة الجنوبية، استضافة الجائزة الكبرى الأسترالية منذ ١٩٩٧ .
سيدني	إعادة تطوير ميناء دارلنج، السياحة الثقافية، فعاليات خاصة، الحصول على مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية لعام ٢٠٠٠ .
كندا :	
كالجري	دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ١٩٨٨، السياحة الثقافية.
تورنتو	مناقصة لدورة الألعاب الأولمبية الصيفية عام ١٩٩٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية بما في ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى في إندي.

المدينة	مكونات إستراتيجيات تشكيل الصورة للمدن
فانكوفر	معرض إكسبو ١٩٨٦، إعادة تطوير الواجهات المائية على نطاق واسع، السياحة الثقافية وفعاليات خاصة بما فى ذلك سباق السيارات أو الجائزة الكبرى فى إندى.
فيكتوريا نيوزيلندة :	دورة ألعاب الكومنولث لعام ١٩٩٨، إستراتيجية للسياحة الثقافية.
أوكلاند	دورة ألعاب الكومنولث عام ١٩٩٠، إستراتيجية للسياحة الثقافية والإقليمية، فعاليات خاصة، متحف بحرى.
ديوندن	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، فعاليات خاصة، حملات تسويقية تحت شعار "كل شيء هنا على ما يرام".
ولنجتون	السياحة الثقافية، إعادة تطوير الواجهات المائية، إنشاء متحف نيوزيلندة الجديد، فعاليات خاصة، حملة تسويقية تحت شعار "ولنجتون بالتأكيد"، سباق سيارات الشوارع.
للملكة للتحت	
برادفورد	تطوير متحف، جاذبيات تراثية.
برستول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متاحف، مساحات للمعارض.
جيتسهد	عيد الحدائق.
جلاسجو	مركز للمعارض والمؤتمرات، معرض للفنون، ترويج ثقافى، عيد الحدائق.
ليفربول	إعادة تطوير الحوض الجاف، متحف بحرى.
لندن	إعادة تطوير الحوض الجاف، إعادة تطوير محطة كهرباء باترسى.
مانشستر	مركز للمعارض، متاحف، مواكب تراثية.
شفيلد	الأكلعاب الرياضية العالمية للطلاب، مناقصة لدورة ألعاب الكومنولث ٢٠٠٢

المصدر: مارتن وماسون ١٩٨٨، وهول ك ١٩٩٢.

إن المبرر الأولى لإعادة تطوير مناطق المدينة الداخلية من أجل السياحة هو المنافع الاقتصادية المتصورة للسياحة. إن المركز الحضري ذو طبيعة متغيرة، وبالرغم من أن الوظيفة التجارية للمناطق التجارية المركزية لا تزال مهمة، فإن أهمية وظائف السياحة والترفيه تتزايد. ويرى جينسن- فريك (١٩٨٩، ص ٢٣٣) أن "المركز الحضري بأكمله ينظر إليه حالياً باعتباره بيئة ترفيهية ومورداً سياحياً". إن عواقب هذا المنهج بعيدة المدى، لا سيما الطريقة التي أصبح ينظر بها الآن إلى المدينة كمنتجات سياحية قابلة للبيع. وكما لاحظ براهام وآخرون (١٩٨٩، ص ٩) أنه "لم يعد شاذاً النظر إلى المدينة باعتبارها منتجاً سياحياً بالرغم من أنه على مستوى السياسة المحلية قد تبقى هذه النظرة على أنها تعبير عن أفكار سياسية معينة أكثر منها تعبيراً عن سياسة متماسكة ذات نتائج عملية".

إن عمليات بناء صورة المدينة ذات أهمية جلية لحكم المدينة، والتخطيط والتنمية السياحية. وتعد الإستراتيجيات المعاصرة لبناء صورة المدينة عناصر مهمة فى الاستجابات السياساتية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بإلغاء التصنيع وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وتجديد المدن، والتعددية الثقافية، والتكامل الاجتماعى والرقابة. وفى الواقع، وطبقاً لقول موماس وفان دربول (١٩٨٩، ص ٢٦٤) فإن بناء صورة المدينة لجذب سوق العمالة من الطبقة الوسطى، وما يرتبط به من تركيز على الفوائد الاقتصادية للسياحة قد "عزز فكرة المدينة كنوع من السلع القابلة للتسويق".

إن الأهداف الرئيسية لإستراتيجيات بناء صورة المدينة هى جذب الإنفاق السياحى، توليد العمالة فى صناعة السياحة، وتقوية الصور الإيجابية من أجل الاستثمار المتوقع فى المنطقة، ويتم ذلك غالباً من خلال "إعادة بناء" التصورات السلبية السابقة (وعلى سبيل المثال محاولات تغيير صورة مدينة شيفيلد من مدينة "صناعية" إلى مدينة "عصرية" باستضافة دورات ألعاب الشباب العالمية)، ولتقديم بيئة حضرية تجذب، وتحافظ على مصلحة المهنيين والعمال ذوى الياقات البيضاء، لا سيما فى صناعات الخدمات "النظيفة" مثل السياحة والاتصالات. وتتسم عملية بناء صورة المدينة ببعض، أو كل السمات الآتية:

تطوير الجاذبيات والمرافق التي تجذب الأعداد الكبيرة من السائحين، بما في ذلك المباني الجديدة، والمراكز الفخمة (مثل تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور وميناء دارلنج فى سيدنى)، واستضافة الأحداث الكبرى (الألعاب الأولمبية والأسواق الدولية وسباق السيارات أو الجائزة الكبرى، ووضع إستراتيجيات وسياسات لسياحة المدن المرتبطة غالباً بتنظيم جديد أو مجدد للمدينة، وتطوير التسوق فيها (مثل حملات الترويج لمدينة ولنجتون فى نيوزيلندة تحت شعار "ولنجتون بالتاكيد" أو ديوندين تحت شعار "كل شيء هنا على ما يرام")، وتطوير المشروعات والخدمات الترفيهية والثقافية التى تعزز الجهود التسويقية والسياحية (مثل إنشاء وتجديد المتاحف ومعارض الفنون واستضافة الأعياد الفنية كجزء من إستراتيجية سياحية ثقافية شاملة غالباً للإقليم أو للمدينة).

وطبقاً لقول هارفى (١٩٨٩، أ، ١٩٨٩ب) فإن بناء صورة المدينة من خلال تنظيم الأماكن الحضرية المثيرة يعتبر آلية لجذب رأس المال والناس (من الصنف الصحيح) فى مرحلة تتسم بالتنافس الشديد بين المدن والنزعة إلى الاستثمار فى المناطق الحضرية:

• "إن ولوع الحداثة بالنصب التذكارية أصبح موضع تحد من جانب نمط ما بعد الحداثة "الرسمى" الذى يستكشف الفن المعمارى للأعياد والمشاهد التذكارية، بما تنطوى عليه من متع سريعة الزوال وجذابة ومؤقتة ومشاركة. إن العرض الجذاب للسلعة أصبح جزءاً رئيسياً فى المشهد التذكارى عندما يحتشد جمهور من الناس للتحديق فى هذه المشاهد والتحديق فى بعضهم البعض فى أماكن توحى بالآلفة وأمنة مثل موقع ميناء بلتيمور، وقاعة فانيول فى بوسطن، واستضافة معارض التسوق المغلقة التى انتشرت فى جميع أنحاء أمريكا. وحتى البيئات المبنية بالكامل أصبحت أجزاء مركزية فى جوانب الإثارة والعرض الجذاب للحضر أو المدن" (هارفى ١٩٨٧، ص ٢٧٥-٢٧٦). ويعلق هارفى (١٩٩٠، ص ٤٢١-٤٢٢) على حالة إعادة تطوير الميناء الداخلى فى بلتيمور بقوله:

"إن القناع الكارنفالى الحالى لإعادة تطوير الميناء الداخلى يحجب تاريخ الصراع الطويل فوق هذا المكان. إن جهود التجديد الحضرى كانت فى وضع حرج بسبب قلاقل

الستينيات. إن وسط المدينة كان مكاناً للتوتر والفوضى الاجتماعية. ولكن فى أعقاب العنف الذى هز المدينة بعد اغتيال مارتن لوتر كنج عام ١٩٦٨، ظهر إلى الوجود تحالف لمحاولة استعادة معنى الوحدة والانتماء إلى المدينة، وكانت إحدى الأفكار التى انبثقت عن هذا الجهد هى إقامة معرض للمدينة فى وسطها للاحتفال بـ "الأخيرة"، ولكن للاحتفال أيضاً بنغمة الوحدة المدنية من خلال ذلك الاختلاف أو التنوع، ومع حلول عام ١٩٧٣ حضر إلى المعرض حوالى مليونين من الناس، وأعيد احتلال الميناء الداخلى من جانب عامة الناس بشكل لم ير مثله مطلقاً فى الستينيات، وفى خلال السبعينيات، وبالرغم من الاحتجاج العام القوى، فإن القوى التجارية وقوى تنمية الملكية أعادت احتلال المكان، وأصبح داخل المدينة مكاناً للاستهلاك البارز، والسلع الخاصة بالمناسبات أكثر من كونه مكاناً للقيم المدنية.

إن إعادة بناء داخل المدن كسلعة استهلاكية ترفيهية لا يعكس قيماً معينة فحسب، بل يعكس أيضاً مصالح معينة. وكما ذكر فى الفصل الثانى فإن القيم والمصالح مرتبطة بشدة، فالقيم المدنية "الجديدة" تعكس قيم النخب المحلية التى تؤثر فى عمليات إعادة التطوير والتخطيط الحضرى. وكما يلاحظ موماس وفان دربول (١٩٨٩)، (ص ٢٦٧) فإن "السياسة المحلية تنشد بشكل متزايد تحفيز مزيج من المؤسسة الاقتصادية مع الثقافة والترفيه، كمحاولة لجذب النخبة الاقتصادية الجديدة بهذا الأسلوب إلى المدينة". ولكن مع التركيز على مجموعة واحدة من المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فإن المصالح المجتمعية الأخرى، لا سيما مصالح أولئك المقيمين التقليديين داخل المدينة نوى الوضع الاجتماعى الأدنى، يتم تجاهلها بشكل متزايد:

"لأن السياسة الحضرية تبنت، وأضفت الشرعية على مظاهر وإمكانيات نمط الحياة للنخبة الاقتصادية الجديدة، ولأنها تضيف الشرعية أيضاً على الأبعاد الاقتصادية التى تنطوى عليها (قبول وضع الإستراتيجيات والمعايير الترفيهية والثقافية والخاصة بالرفاه)، فإنها لم تعط أى اعتبار لمصالح أولئك الذين لم تتح لهم فرصة محاكاة النخبة الاقتصادية الجديدة فى نمط حياتها (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٦٧).

إن إقامة "ملعب بوجوازي" (موماس وفان دربول ١٩٨٩، ص ٢٦٣) تحت مسمى التقدم الاقتصادى قد تخلق توترًا شديدًا فى بيئة صنع القرار فى المدينة. وعلى سبيل المثال فإن إدماج الوظائف السياحية داخل المدينة قد يتعارض مع الوظائف التقليدية المختلفة للمناطق السكنية. إن إعادة تطوير داخل المدينة انطلاقًا من الجاذبيات السياحية قد يؤدى إلى تحويل التنظيم المجتمعى للأماكن المحلية والسكان إلى شكل آخر من التنظيم يقوم على أساس فردى أو عائلى، أو يتحول - كما يصف كاستلز - (١٩٨٣) إلى نوع من "انفصال الناس عن الأنماط المكانية". إن مضامين التغيير لمراكز كثير من المدن، لصالح جماعات اجتماعية اقتصادية أقل، تتوسع عن طريق إعادة توزيع موارد المحليات وتحويلها من وظيفة الرفاه الاجتماعى إلى وظيفة إعادة بناء الصورة، لأنه فى الوقت الذى يتم فيه تطوير داخل المدينة وترتيبه باعتباره موردًا ترفيهيًا، فإن الإنفاق العام على البرامج الاجتماعية ينخفض أيضاً (موماس وفان دربول ١٩٨٩).

وطبقًا لبعض المعلقين فإن وضعًا كهذا أدى إلى أزمة فى المنطقة المحلية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. إن الأزمة التى تحدث فى المنطقة المحلية متعلقة بشدة بأزمة الشرعية التى تصبح فيها بعض الجماعات فى المجتمع، لا سيما تلك التى لا قوة لها وغير الراضية فى داخل المدن، غير مرتاحة للترتيبات السياسية القائمة التى فشلت فى تحقيق التحسينات المطلوبة فى النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفى البنية التحتية، فى المناطق الداخلية فى هذه المدن. وفضلاً عن ذلك فإن التساؤل قد يثار عما إذا كانت مراكز المدن، وهى موضع التركيز للسياحة الحضرية الجديدة، ستجنى الموارد على حساب مصالح أولئك الذين يعيشون فى ضواحي هذه المدن. وهناك أزمة ثانية يمكن تسميتها "أزمة مالية" وهى:

"تحاول الدولة المركزية النهوض بالصناعة الخاصة عن طريق تقليل الإنفاق على الاستهلاك الاجتماعى، وبالتالي تخفيض منح الدعم للحكومة المحلية المسئولة عن كثير من هذه الخدمات، وبينما يتم تجريد الحكومة المحلية من هذا الدخل، مع قاعدة ضريبية منخفضة، فإنها تواجه بمطالب متزايدة من أجل خدمات الرفاه والتنمية الاقتصادية المحلية" (هنرى وبراهاام ١٩٨٦، ص ١٩٠).

إن الأزمتين ترتبطان بقوة، ويمكن النظر إليهما باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، مع إعادة تخصيص الموارد المالية الشحيحة لمواجهة تفاقم الإحباط لدى جماعات معينة فى المجتمع لتحقيق الغايات الاجتماعية وغايات الرفاه المرغوب فيها. ولكن بينما يزعم كثير من الحكومات المدنية أن تشجيع تنمية الجاذبيات السياحية يمكن أن يخلق أيضاً وظائف جديدة، فإنه يجب الاعتراف بأن العديد من الوظائف لن تذهب إلى أولئك الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بهذه التطورات فى المقام الأول، لأنهم لا يمتلكون غالباً المهارات اللازمة، أو أنهم إذا حصلوا على العمل فإنما يكون غالباً فى الأعمال غير الماهرة والأعمال ذات المستويات الأكثر تدنياً.

إن المبررات الكثيرة التى يقدمها عديد من السلطات الحكومية المحلية للفوائد الاقتصادية والاجتماعية باستغلال مشروعات إعادة التطوير على نطاق واسع، أو الأحداث السياحية، كعنصر فى برامج إعادة بناء الصورة الحضرية للمدن عرضها هيلمان (١٩٨٦، ص٤) بقوله "بينما يستمر النظر إلى إحياء وسط المدينة باعتباره مكوناً رئيسياً فى التنمية الاقتصادية، فإن مشكلات إحياء الأماكن العامة والاستخدام المتزايد لوسط المدينة بعد الساعة الخامسة مساءً أصبحت مشكلات كبيرة. والفعاليات أو الأحداث دافع قوى مجرب قادر على تحويل الأماكن القاحلة إلى أماكن نشطة صاخبة". بيد أنه طبقاً لما يراه دوفى (١٩٨٩، ص٧٩-٨٠) فإن التطويرات السياحية على نطاق واسع "تخلق أيضاً إطاراً سياسياً واقتصادياً تستخدم فيه الأحداث الكبرى كذريعة لتشريعات التخطيط المفروضة، والتضحية بالأماكن المحلية على طول الخط". وبالرغم من احتمال حدوث التأثيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية فى قطاعات معينة من المجتمع، فإن الأحداث الكبيرة ينظر إليها بالتاكيد، من جانب نخب المدينة وسياسيها وحكوماتها، على أنها مفيدة على المستويين الفردى والجماعى بسبب قدرتها على ترويج الصور الملائمة للأماكن، وعلى جذب الاستثمار والسياحة (هولك ١٩٩٢). وهكذا يمكن أن تلعب الأحداث الكبيرة دوراً فى تقوية الأيديولوجيات المسيطرة، أو أن تعزز مصالح الأفراد، وأن تضيف الشرعية على علاقات السيطرة، وأن تغير معنى المكان وبنية. وفضلاً عن ذلك يمكن للأحداث أن تستخدم حتى فى إضفاء الشرعية على القرارات التى لا تحظى بموافقة شعبية كبيرة، خصوصاً فى مجال

التنمية الحضرية، بسبب مناخ الطوارئ الذى يمكن أن تخلقه هذه القرارات داخل عملية التخطيط والتنمية.

إن تصورات بعض الجماعات، مثل جماعات الحماية أو منظمات دافعى الضرائب أو منظمات عمل المقيمين، عن التأثيرات غير المرغوب فيها، مثل إعادة توطين المقيمين أو التلوث المعمارى، قد تتيح الفرصة لظهور الاتجاهات السياسية لجماعات المصالح، والمطالبة بقسط أكبر من المشاركة العامة فى عملية التخطيط. لكن الأهمية والمكانة اللتين تضفيهما الحكومة على الأحداث أو المناسبات الكبيرة تعنى غالباً الالتزام بأعمال "التخطيط سريع المسار" الذى يتجاهل مقاومة المجتمع لاستضافة الحدث أو إقامة البنية التحتية المرتبطة بالحدث (هول ك ١٩٨٩، ب، ١٩٩٢، وروش ١٩٩١)، وعلى سبيل المثال: فإنه فى حالة مشروع إعادة التطوير المكثفة لميناء دارلنج فى سيدنى، والتي كانت تنفذ كجزء من احتفالات نيوسايز ويلز بالذكرى المئوية الثانية لأستراليا عام ١٩٨٨، لاحظ ثورن ومنرو- كلارك وبورز (١٩٨٧) أن:

"الأحداث الوطنية الكبرى مبالغة إلى توليد (من المتوقع على الأقل) مناخ قاس. وفى بعض الدوائر الحكومية بصفة خاصة يأتى الوقت الذى يعتبر الفاصل الزمنى للعد التنازلى، وفى هذا الفاصل يجب أن يكون كل شئ جاهزاً ليوم بداية العرض، وتشير أى دعوى للمناقشة أو الحوار إلى أنها نوع من التخريب. وفى خضم الإثارة لإضفاء وجه حسن على الأشياء، يمكن أن تضعف أو تنكر الرصانة الشديدة، والالتزامات بعيدة المدى، كما تتحى جانباً الإجراءات الوقائية القانونية، فى ظل روح حالة الطوارئ".

وفى حالة مشروع إعادة تطوير ميناء دارلنج "نقطة التركيز المحورية لاحتفالات المائة الثانية فى نيوسايز ويلز" (أنسوورث ١٩٨٤، ص ١٤٨٥) كان هناك غياب للتشاور والمشاركة المجتمعية فى عملية صنع القرار. وكل هذا يتخذ "مكانه فى ظل حكومة تقضى تشريعاتها الحديثة بوضوح بقدسية المشاركة المجتمعية، وتشترط هذه التشريعات بث المعلومات من خلال نشر مقولات التأثير البيئى" (ثورن ومنرو - كلارك ١٩٨٩، ص ١٥٦). وكما علق رئيس الوزراء أنثوورث بقوله "هذا يعنى أننا قررنا القيام بهذا العمل - وأن نراه قد أنجز - ولن نقبل أن تحبطنا الجوانب الفنية القانونية. إن هذا مشروع وطنى، إنه يعنى الكثير بالنسبة إلى أستراليا. ولا نريد أى مشروع

حكوى أو أى شخص آخر أن يحبط نوايانا فى إنجاز أحد المعالم الرئيسية لعام ١٩٨٨ (الأسترالى ٢ مايو ١٩٨٤، ص ١٣).

وفى عام ١٩٩٣ كسبت سيدنى ونيوساوز ويلز حق استضافة دورة الألعاب الأولمبية لعام ٢٠٠٠ . وبالرغم من وعد الحكومة المحلية الجديدة بالمشاركة بشكل أكبر فى عملية التخطيط للتطوير، فإن المناقصة التى طرحتها سيدنى والآثار المرتبطة بالبنية التحتية لم تتح للمناقشة العامة. وكان تفحص وسائل الإعلام لتكاليف استضافة الحدث أو الآراء السلبية عن الألعاب الأولمبية موضع نقد شديد من جانب الحكومة وأعضاء فريق المناقصات. وكان ينظر إلى الناس المعارضين للألعاب الأولمبية على أنهم ليسوا وطنيين أو ليسوا أستراليين، وكان الشكل الوحيد للمشاركة هو استطلاعات للرأى من خلال الاستبيانات الموجهة لأشخاص مختارين.

إن إنشاء بيئة ترفيهية فى المدينة - مرتبطة بإستراتيجيات إعادة بناء الصورة العصرية - له تأثير كبير على الجماعات الاجتماعية - الاقتصادية التى تشغل مناطق داخل المدينة التى خصصت "للتجديد". إن خلق بيئة الطبقة المتوسطة "المطلوبة" يؤدى لا محالة إلى ارتفاع الضرائب والإيجارات، وما يصاحب ذلك من انهيار ملحوظ فى البنية المجتمعية، بما فى ذلك النزعة العرقية، حيث سيجبر الأفراد والعائلات إلى الانتقال إلى أماكن أخرى (هول ك ١٩٩٢). وأكثر من ذلك فإن الناس الذين سيتأثرون بدرجة أكبر من الأحداث الكبيرة هم أولئك الأقل قدرة على تشكيل جماعات مجتمعية والأقل قدرة على حماية مصالحهم. وهذا يؤدى إلى وضع يجبر فيه المقيمون فى هذه المناطق على التحول إلى مناطق أخرى بسبب أحوالهم الاقتصادية. وقد تتآكل الأبنية الاجتماعية داخل المدينة بدرجة كبيرة تحت تأثير الأحداث الكبيرة فى قيمة العقارات وإيجاراتها (أولدز ١٩٨٨، ١٩٨٩، هول ك ١٩٨٩، ١٩٩٢). وعلى سبيل المثال فى حالة معرض فانكوفر إكسبو عام ١٩٨٦ اضطر ٦٠٠ مستأجر من نوى الدخول المنخفضة إلى إخلاء مساكنهم القريبة من موقع المعرض (أولدز ١٩٨٨). وحدث الشئ نفسه فى حالة كأس فريمانتل الأمريكى فى أستراليا سنة ١٩٨٧، وفى حالة معرض برسبان إكسبو عام ١٩٨٨ حيث أدى هذان الحدثان إلى إخلاء السكان لمساكنهم أيضاً (هول ك ١٩٩١).

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر أصبحت المعارض الدولية تعبيراً قوياً عن المشاهد المثيرة للمدن والتجمعات الرأسمالية التي لا تهتم فقط بالسلع والخدمات، بل تهتم أيضاً بمفاهيم تنميط الأبنية الاجتماعية وتنميط العلاقات الاجتماعية (بنيدكت ١٩٨٢، ولي وأولدز ١٩٨٨، وميلز ١٩٩٠، وبريتون ١٩٩١). ويقول ماكالون (١٩٨٤، ص ٢٧٣) "إن المشهد ملئ بالأحداث التي تجعلنا نرى ونتفحص الحدود القيمية والاجتماعية وقد غدت ضبابية ومبتذلة في الحياة اليومية". وتؤدي المعارض الدولية إلى احتمال توسيع نطاق السيطرة السياسية بتقديم تعبيرات خاصة للقيم والمصالح، وتعطى شكلاً لمفاهيم النخبة في واقع الحياة السياسية والاجتماعية (سيسمان ١٩٨٠، ولي وأولدز ١٩٨٨). إن المعارض الدولية، بأحداثها الكبرى الضخمة أو بإستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة، هي في الواقع من إنتاج نخب المدينة، فقد شيدت هذه المعارض طبقاً للصورة التي وضعتها لها النخبة، وبالتالي فإنها تقدم أيديولوجية مهيمنة لأولئك الذين يستهلكون تجربة المعرض (لي وأولدز ١٩٨٨). وكما تبين في معرضي إكسبو في فانكوفر ١٩٨٦ وبرسبان ١٩٨٨، فإن الوعي العام أصبح منجذباً بشدة نحو "الخبز والسيرك" الذي سيقدمه الحدث، وهذا بالتالي يتيح للنخب والدولة الفرصة لتوسيع نماذج السيطرة أو الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية (كرايك ١٩٨٩، وهول ك ١٩٩٢). وتلاحظ السيطرة الاجتماعية الرسمية في القوانين والتعليمات المتخذة لضمان نجاح الأحداث الكبرى ومشروعات التطوير، بينما يحدث تأثير النخبة والدولة في التنشئة السياسية من خلال تقديم الصور والتاريخ في مشاهد كبيرة مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية.

وفي "الجو الاحتفالي" الذي تخلقه الأحداث الكبرى غالباً قد تقوى سيطرة النخبة ومصالح الدولة عن طريق الترويج للقيم السياسية المسيطرة (هول ك ١٩٩٢). وأكثر من ذلك، كما ذكر من قبل، فإن الأقلية التي تمثل القوى المعارضة لإقامة الحدث الكبير عادة ما تنعت بأنها سلبية و"غير وطنية" أو "أفة محضة". وكما ذكر أحد قساوسة فانكوفر قبيل استضافة المعرض الدولي عام ١٩٨٦: "إذا ما عارض أحد المعرض، أو قاطعه، أو ذكر الجوانب السلبية لهذا الاحتفال المكلف، فإنه يكون "شريكاً ضالاً". (ذكر في لي وأولدز ١٩٨٨). وإن إقامة مشهد سواء باستضافة حدث كبير أو ببناء

جاذبيات سياحية دائمة فى إطار التطويرات السياحية فى مدينة ما، فإن التركيز يكون على "التسلية". ويضيع الخلاف بشأن المكان وسط المشهد، وتضيع معه مشكلات الجماعات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا والتي تختفى غالباً بسبب عرض الصور "الإيجابية" للبيئة النظيفة الحديثة للمدينة والوجوه السعيدة المبتسمة. وكما يذكر هكسلى (١٩٩١، ص ١٤١) فى حالة إعادة تطوير ميناء دارلنج فى سيدنى:

«إن شعار "الصقر العالمى" الذى وزعه المطورون والمديرون لموقع احتفال ميناء دارلنج، فى شكل لعبة ذكية لصقر ينطلق وسط النجوم، يرمز للحرية والجمال لطائر يطلق، كما يشير إلى الصقر الساحر. وكان الشعار المصاحب له هو "تكن المدن مسلية". إن المفهوم الشامل للمدينة "كتسلية" يعكس رائحة مدخل ما بعد الحداثة لمظاهر المشهد الهزلية والسخرية فى عرض نماذج لمناطق أخرى. إنها رائحة لنمط حياة الشباب فى الوقت الذى تضم فيه مدننا أعداداً متزايدة من العاطلين والمشردين والساخطين، فالبنية التحتية للمدينة غير كافية أو غير موجودة مع ازدحام وقدم وسط المدينة. أى نوع من "التسلية" يمكن أن تجلبه الدمية الصقر إلى المدينة؟».

إن إستراتيجيات بناء الصورة وإعادة التطوير المرتبطة باستضافة الأحداث الكبرى ليس لها أدنى تأثير حتى فى مدة استمرار الحدث. إن "التحسينات" فى المظهر الطبيعى لمواقع المدينة ومشروعات التجديد التى يتم تدوم لعدة سنوات. ولكن تأثيرات إستراتيجيات الصورة فى البيئة السياسية والاجتماعية للمجتمع المحلى وأبنية السلطة المجتمعية قد تحتاج العديد من السنوات قبل أن تظهر للعيان.

إن استضافة دورة الكأس الأمريكى فى فريمانتل عام ١٩٨٧، أستراليا الغربية، قدم محفزات قوية لعمليات الارتقاء التى بدأ العمل فيها داخل المدينة (هولك وسلوود ١٩٨٩، ١٩٩٣). وكما قرر جونز وسلوود (١٩٩١، ص ٦) فإن "المسار المنحنى لفريمانتل من ميناء للطبقة العاملة إلى منتجع على أعلى مستوى عالمى قد زيدت سرعته بشدة مع وصول كأس أمريكا ورحيله، وإن سرعة هذا التغير لم تكن موجهة بالتأكيد لصالح المقيمين ورجال الأعمال المحليين".

لقد قدمت دورة الكأس الأمريكى حافزاً قويا للميول الاجتماعية والاقتصادية التى ظلت تؤثر فى طبيعة فريمانتل منذ أوائل السبعينيات. ولكن تدفق الطبقة الوسطى، وهم الناس جيدو التعليم والذين لديهم قدرات سياسية، والمهتمون بنمط الحياة، وبالمشكلات البيئية والتراثية، يخلق توتراً مع بعض المقيمين ورجال الأعمال الذين لديهم أقدمية فى المدينة أكثر من أولئك. وعلى سبيل المثال أصبحت جماعات المقيمين نشطة فى مقاومة منح تراخيص الكحوليات بسبب المشكلات المتصورة للاضطرابات الاجتماعية والتخريب المتعمد. لكن كما قال المالك المشارك فى الملهى الليلى ترانتيلا: "إننى أؤيد الإقامة فى داخل المدينة، ولكن إذا اتجه المقيمون إلى معارضة كل مشروع يقام، فإنهم سيجدون أنفسهم يقيمون فى مدينة أشباح" (جونز وسلوود ١٩٩١، ص٦). وعلى العكس من ذلك فإن تجار التجزئة المحليين يعارضون الفن التجريبي وسوق الصناعات الحرفية فى ميدان المدينة لأنهم يرون فى ذلك تجارة غير عادلة، فى الوقت الذى تلقت فيه دراسة رئيسية، عن تخطيط الطرق وتهدة المرور والوصول إلى الميناء، ردين معارضين بشدة، مما يعكس الانقسام الاجتماعى الذى يجرى الآن فى المدينة، فمعظم المقيمين المحليين يشجعون إجراءات تهدة المرور، ربما لأن ذلك سيرفع قيمة المساكن على الطرق الرئيسية الموجودة، بينما يخشى رجال الأعمال المحليون من فقد عملائهم فى مجال الناقلات الكبيرة. وفى الحقيقة فإن المشكلة بالنسبة إلى فريمانتل هى ما إذا كان مستقبلها يكمن فى اعتبارها ميناء يعمل فى السياحة بالإضافة إلى عمله الأصيل، أم فى اعتبارها مكاناً للترفيه فى عصر ما بعد التصنيع، حيث يقدم الميناء على أنه فن يدوى تاريخى. إن مدى التغيير الاجتماعى فى فريمانتل أشير إليه على أحسن وجه فى تعليقات "لس لودر" المتحدث باسم جمعية فريمانتل: "بعد عشرين عاماً على نشرة مجلس فريمانتل "المحافظة والتغيير" فإن مجتمع فريمانتل يؤكد الآن أن أى تطوير أكثر للميناء مرفوض لأنه "يهدد نوعية الإقامة للمدينة التى تكمن فى سكانها وماضيها" (فريمانتل هيرالد، ٢٤ يونيو ١٩٩١، ص١٥).

وفى حالة فريمانتل فإن تحويل المنظر الطبيعى من مدينة ذات ميناء إلى مدينة سياحية - تاريخية - التى أصبحت فيها البيئة المعمارية قطعة مركزية من المشهد والعرض الحضريين (هارفى ١٩٨٧) زادت سرعته مع استضافة الحدث الكبير.

إن إستراتيجيات الصورة الموظفة منذ الحدث أفادت فقط فى تعزيز ظهور بيئة الطبقة الوسطى ومكان الترفيه، وهى البيئة التى تتطابق مع قيم أعضاء النخبة المحلية وتخدم فى جذب الزائرين. وتعكس مرحلة ما بعد دورة الكأس الأمريكية فى فريمانتل التحولات فى نظم تراكم رأس المال الذى حدث فى السنوات الأخيرة والذى يعد العامل الأسمى فى أهداف إستراتيجيات الصورة الحضرية المعاصرة. وكما لاحظ بيج (١٩٩٣، ص٢١٨-٢١٩) فإن "سياسة الحكومة المحلية، لا سيما فى السياحة وتقديم الترفيه، تستجيب للنظام المتغير لتراكم رأس المال مع التركيز على العقلانية الاقتصادية للسياسة السياحية والترفيهية فى القطاع العام مقارنة مع الاهتمام من قبل بالخير العام".

وعلى الرغم من الآثار بعيدة المدى لاستضافة دورة الألعاب الرياضية الطلابية العالمية عام ١٩٩١ فى شيفيلد لا تزال باقية، فإن تجربة شيفيلد تحمل العديد من الخصائص المشتركة من تجربة فريمانتل وفانكوفر. فقد كانت هذه الدورة القاطرة الرئيسية والرمز الجوهري لإستراتيجية الإحياء الحضرى للمدينة، وقدمت الحافز لإنفاق رموس أموال ضخمة (فولى ١٩٩١، وروش ١٩٩١، ١٩٩٣) "ووزعت القيادة المدنية الجديدة لمدينة شيفيلد محاضرة سياسية عن التحديث والمستقبل، وهى محاضرة عن "رؤى" إعادة بناء المدينة" (روش ١٩٩٣) ولكن المباريات اتخذت "طابعاً سياسياً وكانت موضع جدل ومناقشات"، وفشلت فى كسب التأييد المجتمعى على نطاق واسع، وذلك لأن "المشكلة الأصلية كانت حول الشرعية السياسية للدورة وهى عدم قيام القيادة العمالية بسؤال سكان شيفيلد مباشرة (مثل الاستفتاء) عما إذا كانوا يرغبون فعلاً فى إقامة هذا الحدث الرياضى الكبير، أو بناء مرافق رياضية جديدة ممتازة، أو عما إذا كانوا مهئين لأن يدفعوا مقابل ذلك" (روش ١٩٩١، ص١٨). ويمكن أن نجد مؤشراً على الحاجة إلى الشرعية فى كلمات المستشار بيترداف الذى استقال من مجلس المدينة كجزء من الاحتجاج على الدورة:

"لقد انجر المجلس إلى خرافة تاتشر بأن المستقبل يكمن فى السياحة والراحة والترفيه، يجب علينا أن نتعامل مع القوى التقليدية لمدينة ذات طبقة عاملة، لا مع مستقبل زائف بأن تكون شيفيلد مركزاً رياضياً. إن لنا علاقة شراكة مع

القطاع الخاص تحتاج إلى تحديد دقيق، لأننا في هذه اللحظة لدينا سياسيون يلعبون لكي يكونوا رجال أعمال، ولدينا رجال أعمال يلعبون ليصبحوا سياسيين. ودورة الألعاب الرياضية العالمية للطلاب تختصر كل ذلك" (شيفيلد ستار، ١٨ يناير ١٩٩٠، وفي روش ١٩٩١، ص ٢٠).

لقد قامت النخبة المحلية بتحديد الهدف من استضافة الحدث الكبير، على الرغم من أن النتائج المفترضة التي زينت بعبارات مثل نمو العمالة والنمو الاقتصادي، كانت مرضية للجماعات غير الراضية في المدينة.

"وفي إطار هذه الأطروحة النموذجية والكاريزمية لم تكن الديمقراطية والعقلانية من الموضوعات المطروحة بقوة". وعلى عكس ذلك كان هناك تجريد من القوة السياسية لبعض أقسام المجتمع مع التركيز على الملصقات بشأن المنافع الضخمة المتوقعة في الوقت الذي تم فيه التقليل من، أو تجاهل، المخاطر المحتملة أو الممكنة للحدث وتكاليفه التي سوف تنتشر في أرجاء المجتمع بأكمله بدلاً من أن يتحملها الذين عملوا أصلاً على دفع مشروع استضافة الحدث (روش ١٩٩٣). وفي الحقيقة فإن "مواطني شيفيلد سيسهمون في إعادة تسديد رأس المال وفوائد الديون عن المرافق الرياضية التي أنشئت، من خلال الضرائب حتى عام ٢٠١٠ على الأقل" (روش ١٩٩٣). لكن يبقى مناصرو إستراتيجيات صورة المدينة أقوياء من حيث قدرتهم على التأثير في عمليات صنع القرار، ومع التسليم بأن لدى شيفيلد مرافق رياضية جديدة، فإن المدينة تسعى الآن لاستضافة دورة ألعاب الكومنولث لعام ٢٠٠٢.

إن الوضع في شيفيلد ليس حالة غير نمطية. وإن تطوير إستراتيجيات الصورة للمدينة له مضامين مهمة فيما يتعلق بفهمنا للمحليات والعمليات السياسية والاقتصادية المعاصرة. إن الأحداث الكبرى، وخلق أماكن للترفيه والسياحة في المدن، وتطوير الجاذبيات السياحية، هي ظواهر سياسية في حقيقتها سواء على مستوى التحليل السياسي الجزئي أو على مستوى التحليل السياسي الكلي. وعلى المستوى الجزئي يمكن أن نلاحظ التفاعل بين الفاعلين وجماعات المصالح في التأثير على السياسة الحضرية وتوزيع الموارد في المناطق المحلية، وعلى المستوى الكلي يمكننا رؤية التحولات ذات الصلة في العملية السياسية. إن الربط بينها يعني كيفية تأثير الأحداث الكبرى،

مثل المشاهد وخلق بيئات جديدة في المدن، في طبيعة التنشئة السياسية وتقديم الأيديولوجيا. وكما لاحظ روش (١٩٩٣) في هذا الصدد:

إن المواطن في دول الديمقراطيات الرأسمالية الغربية الحديثة تفهم عادة على أنها الانخراط في سياسات ونظم الدول في تقديم الحريات المدنية والسياسية للجميع على أسس متساوية، مع إتاحة الفرص المتساوية للوصول إلى قدر من الاتفاق على الحد الأمثل أو الأدنى لمفهوم "دولة الرفاه" وما ينطوي عليه من حقوق اجتماعية (مثل الصحة، والتعليم، والعمل، والخدمات الاجتماعية، والترفيه... إلخ). ويميل صانعو سياسات الأحداث الكبرى والباحثون إلى الافتراض أن هذه الأحداث مفيدة للمواطنين المحليين باعتبارها نوعاً من حقوقهم الاجتماعية (مثل العمل وخدمات الترفيه والتكامل الاجتماعي والهوية السياسية أيضاً)، فضلاً عن اعتبارها جزءاً من حقوقهم السياسية (مثل الرقابة الديمقراطية وطبيعة الحكم - وذلك من خلال ممارسات مثل المشاركة المجتمعية في التخطيط، والانفتاح والمساءلة) وباعتبارها أيضاً نوعاً من العقلانية الحكومية (عدم الإكراه، والقابلية للفهم، والمقدرة والكفاية).

ولسوء الحظ فإن واقع إستراتيجيات إعادة بناء صورة المدينة هو أنها إستراتيجيات غير إيجابية على المستوى العالمي من حيث تأثيراتها، بالرغم من أنه من الواضح أن بعض أقسام النخبة في المدينة تستفيد منها في ذلك مثل بعض عناصر المجتمع الأكثر اتساعاً. وكما لاحظ روش (١٩٩٣) فإن "المناقشة حول طبيعة الأحداث الكبرى، وتخطيط هذه الأحداث وأثارها في مقولة "تجريد المواطن من سلطته" قد يبدو أنها متجذرة أو متناصلة في واقع حياة المدينة وأبعادها السياسية، ويشكل أكبر من مقولة "تعزيز سلطة المواطن".

السياحة الموجهة مجتمعيًا وتعزيز سلطة المواطن :

من المتعارف عليه على نطاق واسع أن التنمية السياحية يصاحبها غالباً نزاع في صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية والطبيعية للسياحة (مثل فوستر ١٩٦٤). والكان الجغرافي بطبيعته محدود الموارد تماماً. والنزاع حول الموقع يمثل

"مجالاً لمناقشة عامة مفتوحة حول بعض الاستخدامات الفعلية أو المقترحة للأرض أو تطوير ملكيتها" (دير ١٩٧٧، ص ١٥٧). إن الاستخدام السياحي للأرض وموقع البنية التحتية السياحية يمكن أن يؤدي إلى معارضة قوية من جانب بعض المصالح في الإقليم الذي يقع فيه المقصد السياحي (رويهل وفزينماير ١٩٨٧). وفي محاولة لتحسين التخطيط للتطويرات السياحية، ولتقليل الآثار السلبية الاجتماعية والطبيعية المتوقعة للسياحة في المجتمعات المضيفة، يُعطى اهتمام كبير من جانب الباحثين لتحسين طبيعة عملية التخطيط (كوك ١٩٨٢، ودامور ١٩٨٣). وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن جن (١٩٧٩) يؤكد أن مفهوم حرية العمل أو الحرية الاقتصادية كهدف أول من بين ثلاثة أهداف للتخطيط السياحي، في شكل إرضاء المستخدمين ومكافأة المالكين، فإن الهدف الثالث المتعلق بحماية استخدام الموارد البيئية يشير إلى تقدير حديث للطبيعة التجديدية للموارد السياحية. وبالمثل فقد أكد ماكننتوش وجولندر (١٩٨٦، ص ٣٠٨، ٣١٠) الحاجة إلى الرقابة المجتمعية في الأهداف الخمسة للتنمية السياحية والتي دافعا فيها عن أن التنمية السياحية يجب أن تهدف إلى:

١ - تقديم إطار لرفع مستوى المعيشة للسكان المحليين من خلال القوائد الاقتصادية للسياحة.

٢ - إقامة بنية تحتية وبناء مرافق ترفيهية للمواطنين والزائرين.

٣ - ضمان أن تكون أنماط التنمية، في داخل مراكز ومنتجعات للزائرين، ومناسبة لأغراض المناطق التي توجد فيها.

٤ - وضع برنامج التطوير بحيث يكون ملائماً للفلسفة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للحكومة ولشعب المنطقة المضيفة.

٥ - تحقيق رضا الزائر إلى أقصى درجة.

ومن المقولات الواضحة عن المدخل المجتمعي للتنمية السياحية تلك التي أوردها ميرفى (١٩٨٥) في كتابه "السياحة: مدخل مجتمعي". فقد دافع ميرفى (١٩٨٥) عن استخدام المدخل الإيكولوجي أو البيئي للتخطيط السياحي الذي يركز على الحاجة إلى الرقابة المجتمعية على عملية التنمية. وأحد المكونات الرئيسية لهذا المدخل هو

المفهوم القائل بأنه عند إرضاء الحاجات المحلية، يمكن أيضاً إرضاء حاجات السائح. ولكن بالرغم من الجاذبية المفهومية التي لا شك فيها لترسيخ المدخل المجتمعي للتخطيط السياحي لدى كثير من الأماكن السياحية، فستظل هناك مشكلات كبيرة تتعلق بكيفية تفعيل مثل هذا المفهوم وكيف يمكن تطبيقه (هايوود ١٩٨٨، وميرفى ١٩٨٨).

إن المدخل المجتمعي بالنسبة إلى التخطيط السياحي يعنى "شكلاً مقلوباً" من التخطيط الذى يركز على التنمية فى المجتمع بدلاً من تنمية المجتمع (هولك ١٩٩١). ويعترف بلانك (١٩٨٩، ص ٤) بأن "المجتمعات هى المقاصد لمعظم المسافرين. وهكذا تحدث السياحة فى المجتمعات. وبسبب ذلك يجب أن تكون تنمية صناعة السياحة وإدارتها ذات تأثير فعال حتى يمكن تحملها فى المجتمعات". وفى ظل هذا المدخل ينظر إلى القاطنين فى المكان باعتبارهم محور التركيز للقيام بالتخطيط السياحي، ولا السائحين، كما ينظر إلى المجتمع، الذى يعادل غالباً منطقة حكم محلى، باعتباره وحدة التخطيط الرئيسية. بيد أنه عند محاولة تطبيق مفهوم التخطيط المجتمعي على الأماكن السياحية تثار عدة مشكلات جوهرية.

إن إحدى الصعوبات الرئيسية لتطبيق المدخل المجتمعي على التخطيط السياحي هى الطبيعة السياسية لعملية التخطيط. فالتخطيط المجتمعي يقتضى درجة عالية من المشاركة العامة فى عملية التخطيط (هايوود ١٩٨٨). ويدافع أرنشتاين (١٩٨٩) بأن المشاركة العامة تتضمن أن يكون المجتمع المحلى قدر من الرقابة على التخطيط وعلى عملية صنع القرار. وهكذا يتضمن المدخل المجتمعي للتخطيط السياحي وجود رقابة مجتمعية على عملية التنمية السياحية. ولكن هذا المدخل المجتمعي لا تتبناه عمومًا السلطات الحكومية. وبدلاً من ذلك فإن المستوى الحقيقى للاهتمام العام بالتخطيط السياحي يمكن وصفه بدقة بأنه نوع من الرمزية حيث تكون القرارات أو توجهاتها قد وضعتها الحكومة بالفعل. وكما ذكرنا من قبل نادراً ما أتاحت للمجتمعات الفرصة بأن تقول لا.

إن محاولات صياغة مداخل مجتمعية للتخطيط (مثال ذلك ميرفى ١٩٨٥، ١٩٨٨، وهايوود ١٩٨٨، وريتشى ١٩٨٨، وبلانك ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعد مساهمات ذات قيمة لتشجيع مشاركة أوسع فى التخطيط السياحي. ولكن بالتركيز على المظاهر المشكوفة لصنع القرار، وبالتركيز على جماعات المصالح الموجودة فى المجتمعات، فإن هذا

المدخل قد يؤدي عن غير قصد إلى تجاهل قضايا السلطة الأوسع نطاقاً وعدم قدرة بعض المصالح على المشاركة الفعالة في صنع القرار. إن "عقلانية" المدخل المجتمعي قد تتناقض عندئذ مع طبيعة "عدم العقلانية" في صياغة السياسة وصنع القرار. وقد لاحظ سيمونز وآخرون (١٩٧٤، ص ٤٦٦) أن "مفهوم السياسة باعتباره نتيجة مستمدة من تقدير عقلاني نسبي للبدائل، مفهوم غير كاف".

إن المداخل ذات التوجه المجتمعي لتخطيط السياحة (مثل ميرفي ١٩٨٥، ١٩٨٨، ويلانك ١٩٨٩، وجتز ١٩٩١) تعرض مدخلاً تعديداً للتنمية السياحية. فمن وجهة النظر التعددية للسلطة وصنع القرار فإن السلطة تتجسد وتتعاكس كلية في "قرارات ملموسة"، أو في النشاط المرتبط مباشرة بصنع القرارات" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص ٧). وفضلاً عن ذلك فإن الأساس التعددي للتخطيط السياحي المجتمعي يفترض أن لدى جميع الأحزاب فرصة متساوية للمشاركة في العملية السياسية. وفي ظل المدخل التعددي فإن القوة تكون موزعة بالتساوي نسبياً داخل المجتمع ويكون تحولها بحسب القضايا وسلسلة المصالح والقيم المعنية. لكن التخطيط السياحي ذا التوجه المجتمعي لا يزال يخلق مجموعة من "قواعد اللعبة" والتي بموجبها يمكن استبعاد مصالح معينة من عملية صنع القرار. وعلى سبيل المثال فإن اعتراض سبيل سياسات معينة في عملية صنع القرار، كما في حالة منح المجتمعات حق النقض على استضافة أحداث، قد ينظر إليه باعتباره شكلاً من أشكال عدم صنع القرار، وقد لاحظ باشراش (١٩٦٩-١٩٧٠، ص ١٦٠) أن "عدم القرارات" هو "ذريعة لمنع أي قضية، قد تهدد مصالح أو قيم صانع القرار، من الوصول إلى جدول الأعمال لجهاز صنع القرار في النظام السياسي".

في المناقشة السابقة للسياحة الحضرية أو المدنية، فإن الحالات التي ذكرت عن دورة الألعاب العالمية للطلاب في شيفيلد، ودارلنج هاربور في سيدني، وإنرهاربور في بلتيمور، ومعرض إكسبو في فانكوفر عام ١٩٨٦، توضح جميعاً الأسلوب الذي تستخدم به النخب الحضرية عدم صنع القرارات وقواعد اللعبة لتحقيق غاياتهم الخاصة. وكما لاحظ باشراش وباراتز (١٩٧٠ ص ٧) أنه:

"من الطبيعي أن تستخدم السلطة عندما يشارك (أ) في صنع القرارات التي تؤثر في (ب). وتمارس السلطة أيضاً عندما يكرس (أ) طاقاته لخلق أو تقوية القيم

الاجتماعية والسياسية والممارسات المؤسسية التي تقيد نطاق العملية السياسية لاعتبارات عامة، ويستخدم ذلك فقط في حالة القضايا المفيدة له نسبياً. ويقدر ما يستطيع (أ) أن يفعل ذلك، فإن (ب) يمنع - لجميع الأغراض العملية - دفع قضايا معينة إلى الأمام، وهي القضايا التي قد يكون في حلها ضرر كبير لمجموعة التفضيلات لدى (أ).

إن غياب "المواطن المعزز بالسلطة" الذي تعد به السياحة الحضرية الجديدة (روش ١٩٩٣)، سيثجع الدارسين للسياحة على إعطاء اهتمام أوثق لعلاقة السلطة والمصالح بعملية التنمية السياحية. كما أن الأسئلة الجوهرية حول نشر التكاليف والمنافع الخاصة بالتنمية السياحية لا تناقش بشكل نموذجي على المستوى المحلي. ولكن "بقدر ما يستطيع شخص أو جماعة ما - بوعي أو بدون وعي - خلق أو تقوية حواجز أمام التيار العام للمنازعات السياسية، يكون للشخص أو الجماعة سلطة" (باشراش وباراتز ١٩٧٠، ص ٨). وبهذا الشكل "قد يتمكن القادة السياسيون والمؤسسات السياسية من ممارسة رقابة معتبرة على ما يختاره الناس من اهتمامات ومدى القوة التي يعبرون بها عن قضاياهم". (كرنسون ١٩٧١، ص ٢٧).

إن دعاة التعددية يدرسون "السلوك الفعلي والتعريفات العملية العميقة والأدلة البارزة". (مريلمان ١٩٦٨، ص ٤٥١). ولكن من خلال دراسة "القرارات المهمة الملموسة فقط داخل المجتمع، فإنهم يستخلصون ببساطة تحيز النظام الذي يدرسونه" (لوكيس ١٩٧٤، ص ٣٦). ومثل هذا الموقف يوجد الآن في كثير من المناقشات حول قابلية تطبيق المداخل المجتمعية على التخطيط السياحي والمداخل الوصفية لصياغة السياسة السياحية (مثلاً: ريتشي ١٩٨٨، وإجل ١٩٩٠). وكما يقترح كرنسون (١٩٧١) فإن السياسة التي تكون تعددية في صنعها قرار يمكن أن تكون موحدة في صنعها للقرار.

إن دراسة صنع اللقرار مكروهة لدى التعدديين. ويعتقد بولسباي (١٩٦٣، ص ٩٦-٩٧) أن محاولة دراسة اللقرار "تشبه الحكم المسبق على نتائج البحث". كما لاحظ وفنجر (١٩٧١) أن فكرة اللقرارات تتكيف مع مختلف الرؤى الأيديولوجية. ولكن جميع البحوث تعد أحكاماً مسبقة أو أيديولوجية عندما يحصر الباحث نفسه

داخل الفرضيات الخاصة بإطاره التحليلي (انظر الفصل الأول). وقد انتقل كل من بولسباي وولفنجر "من صعوبة منهجية إلى تأكيد فعلى" (لوكيس ١٩٧٤، ص ٣٩). ولكي تخضع السلطة للتمحيص لابد أن تكون عملية وفعالة:

"إن إحدى السمات التي تعزى لممارسة السلطة تتضمن، بين أشياء أخرى، الزعم المزدوج بأن (أ) يتصرف (أو يفشل في التصرف) بطريقة معينة، وأن (ب) يفعل ما كان لابد أن يفعله. وفي حالة الاستخدام الفعال للسلطة فإن (أ) يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. وفي حالة الممارسة العملية للسلطة فإن (أ)، بالاشتراك مع طرف آخر أو في ظل شروط كافية، يجعل (ب) يفعل ما كان لابد ألا يفعله. ومن ثم، وبصفة عامة فإن أى خاصية لممارسة السلطة تتضمن دائماً حقيقة مضادة متعلقة بها إلى الحد الذي يجعل (ب) يفعل شيئاً آخر (لا من أجل (أ) ولا من أجل (أ) مع طرف آخر بشروط أخرى كافية) (لوكيس ١٩٧٤، ص ٤٠-٤١).

وكما لاحظنا في الفصل الأول فإن علم السياسة يهتم بالسلطة أو القوة. ودراسة السياحة تتجاهل الدور الذي تلعبه السلطة والمصالح والقيم في نمط التنمية السياحية وعمليات هذه التنمية. ويعتقد كرنسون (١٩٧١، ص ٧) ضرورة دراسة الطريقة التي "لا تحدث بها الأشياء، والموضوع الحقيقي للفحص ليس النشاط السياسى بل عدم النشاط السياسى". مثل هذا الفحص لا يوجد غالباً في حقل الدراسات السياحية. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن ممارسة القرارات واللاقرارات يساعد على استبعاد المصالح من عملية صنع القرار السياحي الرسمية. وفي وضع المدن بصفة خاصة، فإن قواعد اللعبة السياحية يسيطر عليها أولئك الذين يسيطرون على أيديولوجية التنمية (روش ١٩٩٢). وكما لاحظ جوندتر (١٩٨٧، ص ١٨) أنه: "بالرغم من تكاليف النمو، فإن أيديولوجية عمليات التنمية مغرية للغاية باعتبارها الدواء الناجع لكل أمراض المجتمع، ويتم السعى إليه غالباً مع قلة امتيازاته بالنسبة إلى أولئك الذين سيطلب منهم دفع تكاليف أعبائه المحلية. إن هذا التحديد الضيق في السعى إلى النمو يقيد الحكومات المحلية في نطاق محدود من المشروعات ذات الطبيعة المظهرية غالباً مثل ملاعب كرة القدم أو المعارض الدولية ذات المردودات المحدودة على المناطق المحلية.

الحكومة المحلية والأبعاد السياسية للسياحة :

يتناول هذا الفصل الأبعاد السياسية للسياحة على المستوى المحلى، ووضع المدن بصفة خاصة. إن تقديم المدينة كشيء ينتج هو تطور جديد فى الصورة السياحية، ويرتبط بالأزمات السياسية والمالية على المستوى المحلى. إن المناقشة والأمثلة المستخدمة فى هذا الفصل تشير إلى أن إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات والمكان ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، بل لها أيضاً مضامين سياسية. فالسياسات الخاصة بالمدينة المصممة لتقديم النمو الاقتصادى والعمالة لا يمكن فصلها عن مصالح وقيم وسلطة أولئك الذين يصوغونها.

وفى حالة إستراتيجيات الصورة للمدن المستخدمة فى العالم الغربى، لا يعطى سوى اهتمام محدود، من جانب دارسى السياحة، للمضامين السياسية لخلق البيئات الترفيهية المطلوبة للطبقة الوسطى (مثل لى وأولدز ١٩٨٨، وهولك ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢). ومع التسليم بهامشية مصالح مجتمعية معينة والتي تمتثلها عملية التغيير المعاصرة للمدن، فإنه من الواضح أن الأزمات التى تظهر فى المنطقة المحلية تتطلب قدراً أكبر من الاهتمام.

إن نمو الاهتمام بالتخطيط السياحى ذى الأساس المجتمعى يمثل مظهراً واحداً من مظاهر الاستجابة، وإن كانت محدودة، للتجاوزات فى بعض سياسات التنمية السياحية. لكن فى الوقت الذى توجد فيه بعض القيمة لهذا المدخل، فإن تعزيز سلطة المواطنين المتأثرين بالتنمية لا يبدو أنها ستحدث فى المستقبل القريب. كما أن الأساس التعددى للتخطيط الموجه مجتمعياً يفشل فى تقدير كيفية استبعاد قيم ومصالح معينة من عملية صنع القرار السياحى، إن القيود التى توضع على نطاق صنع القرار قد تعيق الوعى السياسى لدى العامة فى المنطقة المحلية "من خلال تضيق المجال أمام الآراء وحرمان الأقليات من فرصة النمو إزاء الأغلبية" (كرنسون ١٩٧١، ص ١٨٠-١٨١). وهذا هو الوضع فى حالة الاعتراض على إستراتيجيات بناء صورة المدن، مثل الأحداث الكبرى والتطويرات السياحية على نطاق كبير. والتى تخلق مدناً للترفيه والمشاهد المثيرة. ويتابع الفصل التالى التركيز على أهمية السلطة بالنسبة إلى الأبعاد السياسية للتنمية السياحية، والأسلوب الذى تقوم به القيم والمصالح بالتأثير لا فى صنع القرار فحسب، بل فى الثقافة والأيدولوجيا والتنشئة السياسية وعرض التراث أيضاً.

الفصل السابع

السياحة والثقافة وعرض الواقع الاجتماعي

ينظر إلى السياحة باعتبارها طريقاً واسعاً موصلاً مع طرق أخرى إلى التنمية والتحديث اعتماداً على موارد الدولة. ويشير هذا الوضع إلى سخرية مثيرة: لكي تحافظ الدول حديثة النشأة، أو الثقافات التقليدية تماماً، على بقاء ودوام هويتها الثقافية أو تكاملها الثقافي، فإنها تجد نفسها وسط اقتصاد عالمي تنافسي يشجع ويبتكر أفضل قوى التغيير (تقليص القوى السياسية أو العسكرية) الفعالة في العالم المعاصر. إن هذا النوع من المبادرة بالنسبة إلى الثقافة المضيفة يدخل متغيراً جديداً إلى المعادلات التقليدية لعملية التثقيف (نانيز ١٩٨٩، ص ٢٦٧).

ويناقش هذا الفصل طبيعة الأبعاد السياسية للسياحة من حيث الثقافة، والقيم والفرد. وتركز بحق على دور الأيديولوجيا والأطروحات المعاصرة في السياحة، والأسلوب الذي تقدم به السياحة بعداً سياسياً لتمثيل الثقافة والتراث. والأيديولوجيات ليست مجالاً قاصراً على علم السياسة، ولكن أي دراسة للأبعاد السياسية للسياحة سوف تشتمل بلا شك على الأيديولوجيات (ماثيوس ١٩٧٥، ص ٢٠٠). وفيما عدا استثناءات قليلة، على أية حال (مثل ماثيوز ١٩٧٨، وبابسون ١٩٨١، وثاروت ١٩٨٢، وأرى ١٩٩٠) لم تطرح أسئلة حول العلاقة بين السياحة والأيديولوجيا، في صلب الدراسات السياحية. بيد أن الأيديولوجيا والقيم وروية السائح وتحديقه أمور تلعب دوراً مهماً في التأثير في طبيعة التنمية السياحية وفي صياغة السياسة السياحية.

السياحة والأيدولوجيا والقيم :

إن إحدى الصعوبات فى دراسة العلاقة بين السياحة والأيدولوجيا والقيم هى أن مفهوم الأيدولوجيا، مثله مثل مفهوم السلطة (انظر الفصل الأول) مفهوم خلافى. فالسياحة الترفيهية تصور نموذجيا على أنها نشاط فى وقت الفراغ يتم القيام به طوعيا بدون قيد أو شعور بالإلزام. ومن ناحية أخرى فإن السياسة تشير إلى الصراع على الموارد الشحيحة، والسيطرة من جانب جماعة على جماعة أخرى والممارسة القوية لرقابة الدولة. وقد يبدو الاثنان حقلين أو مجالين مختلفين من المجالات الاجتماعية. ولكن كما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص٩) فى معرض مناقشته لوضعية النشاطات الترفيهية، مثل السياحة، سواء فى النطاق الخاص أو النطاق العام:

"يضع الليبراليون والمحافظون وقت الفراغ فى النطاق الخاص تماماً، أى فى منطقة الحياة التى يستطيع الفرد فيها أن ينخرط فى العلاقات الاجتماعية المهمة والمتكاملة التى تعتبر حجر الأساس للهوية الشخصية. ويتضمن المجال الخاص الحرية والذاتية، بينما يعنى المجال العام القيد والانعزال. وفى المجال الخاص يكون الفرد مسيطراً، ولكن فى المجال العام يكون الفرد تحت السيطرة.

إن الوضعية الإشكالية للسياحة داخل النطاق العام أو النطاق الخاص، تعكس أهمية فهم السياق الاجتماعى الذى تتحدد فى داخله السياحة والذى تحدث فيه كشكل من أشكال النشاط. إن مفهوم السياق السياحى باعتباره نوعاً من وقت الفراغ يتضمن الاعتراف بأنه لا يوجد شئ مثل الحرية المطلقة. "إن الموارد الاجتماعية والمادية والصور السائدة من القواعد الشرعية الصحيحة والمعبرة التى يمكن أن يصل إليها الفرد أو الجماعة ستجعل الحرية تقف وسيطاً بين اختيار النشاطات الترفيهية وتقييد هذه النشاطات (براهام وآخرون ١٩٨٩، ص٩). وكل دولة تضع الإطار والقواعد المنظمة لممارسة النشاطات السياحية. حتى فى داخل الدول "الحرّة" فى الغرب، قد تمنع بعض أنواع السلوك السياحى. "إن الحرية مقيدة بالنمط السائد لتوزيع الموارد، وبالقواعد الخاصة بشرعية النشاطات، أى المسموح أو غير المسموح به من المتع والتى تحدد تلك النشاطات الممكن متابعتها شرعياً باعتبارها من الحق الخاص بدلاً من كونها غايات

نرائعية، كما تحدد ما الذى يعين من يستطيع متابعة تلك النشاطات؟" (براهام وآخرون ١٩٨٩ب، ص ١١). وعلى سبيل المثال فى الدول الشمولية لا يوجد المجال الخاص، "والحد الفاصل بين القطاعين العام والخاص، أو بين السلطات البيروقراطية والسلطات السياسية، غير معترف به" (الفورد وفريد لاند ١٩٨٥، ص ٤١٨). وفى حالة الدول الاشتراكية السابقة فى أوروبا الشرقية، فإن طبيعة النشاط السياحى كانت موضع اهتمام سياسى كبير من جانب الدولة، وكان هذا النشاط موجهاً لخدمة الأهداف السياسية والأيدولوجية، مع جعل منفعة الأفراد فى مرتبة ثانوية (هول دى ١٩٩١). وهكذا يمكن للسياحة أن تلعب دوراً رئيسياً فى ترسيخ قيم معينة لدى الأفراد وتعزيز الأيدولوجيات المسيطرة.

إن الدور الذى تلعبه السياحة فى عملية التنشئة يتطلب ألا تكون هذه التنشئة بشكل صارخ كما كان يحدث فى الدول الاشتراكية. ويمكن للتنشئة أن تأخذ مكانها بأسلوب موجه أو بأسلوب غير موجه. وفى حالة الاهتمامات بالدور الذى يمكن أن تلعبه التبعية فى تغيير القيم الاجتماعية والثقافية، (انظر الفصل الخامس)، يدافع إريسمان (١٩٨٣) عن أنه عندما يتقرر التوجه الاجتماعى ابتداءً من المركز - أو الدولة الاستعمارية - فالتبعية الثقافية تكون قائمة. إنها توجد لأن المحفز الرئيسى للتطوير الثقافى يأتى من الخارج. وليست السياحة هى الحقل الاقتصادى الوحيد الذى توجد فيه التبعية، ولكن الاتصال بالجملة بين أناس من ثقافات وقيم مختلفة، وهو ما يحدث فى السياحة، يجعل التغير القيمى فى السياحة أكبر من التغير القيمى فى الصناعات الأخرى التى تتعامل فى المقام الأول بمنتج مادى، مثل الزراعة أو التصنيع أو التعدين.

إن الدور - الذى يمكن أن تلعبه السياحة فى تغيير القيم الجماعية والفردية - كامن فى أفكار "السلعية" (كوهين ١٩٧٧) التى تتضمن أن ما كان يعرف "بالمظاهر الثقافية" للإنسان، أو التقاليد الحية، أو "السياق الثقافى" للأصالة الحية، هو الآن "منتج ثقافى" يلبي متطلبات السياحة التجارية. إن لدينا الآن بالفعل لغة مختلفة نتكلم بها عن الفنون والآداب، ولم نعد نناقشها على أنها تعبيرات تصورية أو إبداعية، وإنما نتكلم عن "منتج"، ولم نعد نتحرك بالخبرات والتجارب التى يجب أن تقدمها الفنون والآداب، إنما "نستهلكها". لقد أصبحت الثقافة سلعة (هيوسن ١٩٨٨، ص ٢٤٠). وعلى سبيل المثال،

وطبقاً لما يراه داوسون (١٩٩١، ص ٤٢-٤٣) فإنه: "قد ينظر إلى الأعياد العرقية والأعياد متعددة الثقافات باعتبارها منتجات ثقافية يمكن أن تستغل لغايات سياحية. وأصبحت الثقافات العرقية الفردية، والتعددية الثقافية نفسها، قابلة "لبيع" باستخدام "الأساليب التجارية الاحترافية"، من خلال وسائل كالأعياد وغيرها من الأحداث والمناسبات الخاصة. وتعتبر المبادرات التسويقية والحملات الإعلانية التي يمكن بها للأعياد العرقية والثقافية المتنوعة أن تروج لنفسها على أنها "صفقات تجارية" للسائحين، وعند إحياء ممارسات ثقافية قديمة لتأخذ مكانها لإرضاء أنواق السائحين، فإن هذا الإحياء المتعمد والمتخصص يحول العرقية إلى سلعة. ويتم تقدير قيمتها تبعاً للمكسب الذي تحققه من خلال مبادلتها في سوق السياحة التجارية، بل أكثر من ذلك بقليل.

وفي السنوات الأخيرة أصبح هناك طلب كبير للغاية في عالم الفن على الأشغال الفنية البدائية الأسترالية مثل الرسم على لحاء الأشجار. ولكن بعد أن أصبح الفن البدائي سلعة مشهورة قابلة للتسويق، فإنه يمكن أن ينتزع هذا الفن من سياقه الاجتماعي والثقافي التقليدي. وكمثال فقد أصبحت بعض الرسومات البدائية، مثل رسومات بابونيا تولا في وسط أستراليا، تنتج بكميات هائلة لمواجهة طلب السائحين. وقد أدى هذا إلى انخفاض النوعية أو الجودة، والتماثل، وتشويه سمعة معنى العمل الفني من خلال المتاجرة والابتذال للأحداث المهمة والابتعاد عن مرحلة الإبداع البدائي أو "عصر الأحلام". (هولنشييد ١٩٨٨). إن الثقافة والتراث، كما يعبر عنهما من خلال الفنون، يمكن الإغلاء أو الحط من شأنهما عن طريق تأثير السياحة (هوجز هـ ١٩٨٧، ١٩٨٩). ومع ظهور مفهوم "تحديق السائح" وتأثيره الملازم له في السوق بدأت عملية تطويع المواد والأشكال والمحتويات الخاصة بكثير من الفنون البدائية لتتلاءم مع مطالب السياحة الخارجية. وعلى أية حال فإن مطالب الصناعة السياحية تشير إلى أن عودة عالمية أو شاملة إلى الفن البدائي التقليدي، والأشكال الثقافية البدائية التقليدية، أمر يبدو صعباً إلى حد كبير، وربما يكون غير مرغوب فيه من منظور اقتصادي (مول ك ١٩٩١).

إن التغير القيمي المرتبط بالسياحة لا يحدث بمجرد تحويل النشاطات الاجتماعية إلى منتجات. ففي دراسة مقارنة قام بها فنت وأوبر جرجل لثلاث قرى في الألب في

النمسا: ميلجي وبريجلو وتافرتشوفر (١٩٨٥) ذكر أن التغيرات فى التوجهات القيمة لكل قرية كانت تسير جنباً إلى جنب مع التغيرات البنيوية المرتبطة بالسياحة. ومما لا شك فيه أن إدخال الأشكال الأخرى الجديدة من النشاط الاقتصادى قد تكون له أيضاً تأثيرات قيمة وبنيوية معينة. وتلام السياحة غالباً على كل تغيير قيمى يحدث تحت الشمس (كريك ١٩٨٩). بيد أن الطبيعة الخاصة لصناعة السياحة قد تخلق عمليات من التغيير الثقافى والقيمى ذات صلة بالسياحة بصفة خاصة. وعلى سبيل المثال فإن بناء صورة المقاصد السياحية وتسويقها فى السياحة "لابد من أن يؤدى إلى تغيير متبادل لمفاهيم الزائرين ومفاهيم المجتمع حول المكان". وقد علق بابسون (١٩٨١، ص ٢٢٥) على ذلك بقوله:

"السياحة تعتمد على التصورات المحددة سلفاً عن المكان والناس. هذه التصورات أو التحديدات يخلقها جهاز التسويق فى الحكومة أو فى القطاع الخاص من أجل إغراء السائح لزيارة منطقة معينة. إن المؤسسة الحكومية أو الخاصة لا تعيد تحديد الواقع الاجتماعى فحسب، بل وتعيد أيضاً خلق هذا التحديد ليتلاءم مع تلك التعريفات. وهذه العملية عملية تفاعلية وجدلية فى أن واحد. وبقدر ما تأخذ هذه العملية مكانها، تبطل مقولة الحياة اليومية".

السياحة تعيد تعريف الحقائق الاجتماعية. ويخلق الإعلان الصور الخاصة بالمكان، والتي تخلق بالتالى التوقعات من جانب الزائر، وهذه بدورها قد تدفع المكان إلى التلاؤم مع هذه التوقعات، وهكذا قد تصبح المقاصد السياحية مكبلة بنظرة أو تحديق السائح، ولا تستطيع المقاصد أن تهرب منها بسهولة إلا إذا كانت هذه المقاصد ترغب فى هجر مكانتها كمقصد. "والسياسات التى تستخدم لجذب السائحين، وإطالة مدة بقائهم، وزيادة إنفاقهم تعمل أيضاً على إعادة تعريف الحقائق الاجتماعية. وطالما أن التحديدات أو التعريفات مفروضة من الخارج، فإن الواقع الاجتماعى الثقافى الذى ينبثق من الحياة اليومية يصبح استهلاكياً إلى حد أبعد" (بابسون ١٩٨١، ص ٢٣٣). التسويق السياحى والطرق السياحية والمناطق السياحية تغير صورة المكان، وخلق الأحداث والفعاليات فى المجتمع من أجل السائح، ونظم التاريخ فى قوالب سياحية يغير ثقافة المجتمعات وحياتها التاريخية، وبالتالي يتغير المكان ذاته.

وقد حدد بابسون (١٩٨١) عنصرين رئيسيين فى عملية تحويل المكان إلى سلعة من خلال السياحة وهما: خلق الأحداث الاجتماعية، وتحويل التاريخ إلى سلعة قابلة للتسويق. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، يدافع بابسون عن أن التاريخ أصبح شيئاً حسياً، بدلاً من كونه شيئاً مفهوماً، ويجب المرور بتجربته. وهناك مثالان من أستراليا عن تحويل الواقع الاجتماعى من أجل السائح. أحدهما عبارة عن مطوية لمنتزه تمبلونج وميناء دارلنج وسيدنى تحت عنوان "وجهاً لوجه" وتحمل ملامح رجل بدائى ذى وجه مؤكسد (ميناء هاربور، د. ت). والمطوية تشرح أن اسم منتزه تمبلونج مشتق من الكلمة التى تعنى "المحار الكثير" فى لغة الوانغال. وقد وصفت "السنوات التاريخية القديمة" على النحو التالى:

"قبل الاستيطان الأوروبى كان ميناء دارلنج داراً للإقامة ومكاناً للقاء بين أفراد عشيرة الوانغال، وهى جماعة فرعية من أمة الأورا البدائية التى احتلت دارلنج هاربور ومناطق جزر جليب.

وكان كبار الرجال فى الوانغال مسئولين عن الزراعة وصيد المحار مثل الأصداف والحلزونات والمحار والسرطانات والرخويات. وكان عملهم جزءاً لا يتجزأ من الصيد والزراعة والممارسات الروحانية لمجتمع الأورا.

وفور وصول المستوطنين الأوربيين، انتقل السكان المحليون، مفسحين الطريق أمام التطور الصناعى الذى استمر لأكثر من قرن من الزمان حتى عام ١٩٨٠. وقد وضعت البيئة المعاصرة تحت عنوان "اليوم" كما يلى:

فى عام ١٩٨٤ أعيدت دارلنج هاربور إلى شعب سيدنى، ستون هكتاراً مقاماً عليها أماكن للترفيه والأعمال التجارية، مع منتزه تمبلونج فى وسطها. هذه القرية "الخضراء المستديرة" هى المكان الذى يجتمع فيه الناس من كل جوانب سيدنى من أجل الفرق الموسيقية الحرة والتسلية، حيث يستمتع الأطفال بنشاطات التسلية والترفيه فى العطلات المدرسية، وحيث يستطيع الناس مجرد الجلوس على الحشائش مسترخين، وحيث يستطيع الزائرون الاحتكاك بالثقافة البدائية وجهاً لوجه (العروض الثقافية البدائية التقليدية، منتزه تمبلونج، التجمع فى المكان الساعة ١٢ ظهراً من الإثنين

إلى الجمعة لمشاهدة الاستعراض المجاني لمدة ١٥ دقيقة للموسيقى والرقص ورمي القذائف المرتدة).

وتختتم المطوية بشعار "دارلنج هاربور حيث تحتفل سيدنى" (انظر الفصل السادس للوقوف على تعليقات هكسلى ١٩٩١ حول طبيعة "التسلية" في إعادة تطوير ميناء دارلنج). إن أهمية المطوية في أنها تشرح أو تفسر الترحيل الإجبارى للشعب البدائي المحلى في أثناء استعمار البريطانيين لنيو ساوث ويلز. إن استخدام عبارة "ارتحال الشعب البدائي" تتضمن غالباً أنهم فعلوا ذلك برغبتهم! أما القسم الثانى من المطوية فإنه يربط بين عودة الأرض إلى شعب نيو ساوث ويلز مع رحيل السكان البدائيين السابقين. بيد أن الأرض ليست أرضاً بدائية، وبدلاً من ذلك فإن البدائية تتجلى في العرض الذى يستمر لمدة خمس عشرة دقيقة لمظاهر الثقافة البدائية التى تصل غالباً إلى الزائر. أما قضايا الحقوق المتعلقة بالأرض، وترحيل البدائيين وأوضاعهم الهامشية فى المجتمع الأسترالى فقد تم تعقيها لمصلحة الزائر فى شكل واقع اجتماعى وسياسى "آمن" لا يدفع السائح إلى التساؤل.

والمثال الثانى لتغيير الواقع الاجتماعى يقدمه متنزه تراثى يدعى "مدينة سيدنى العريقة". وتصف العناوين الرئيسية للمطوية الخاصة بذلك مدينة سيدنى العريقة بأنها "بعث لمولد أمة ١٧٨٨-١٨١٠"، وأعظم مغامرة فى التاريخ الحى، "وساعة واحدة شمال سيدنى - ٢٠٠ سنة إلى الوراء فى الحال". وطبقاً للمطوية ذاتها فإن "مدينة سيدنى العريقة أكثر من مجرد بعث جديد لسيدنى الأصلية كما كانت عليه عام ١٧٨٨، إنها مغامرة حية حيث ستشعر بسحر الماضى ممتزجاً بحقائق الحياة الاستعمارية الصاخبة". ولكن السطر التالى يقول "استرخ واستمتع بأماكننا الجميلة بالخمر والاكل، مطاعم وجبات حسب الطلب، وحانات، وأكشاك، ومحلات للشاي، وأماكن للشئ فى الهواء الطلق". ويتضمن الكتيب الصغير بعنوان "تجارب فريدة ستذكرها دائماً" ما يلى:

● انظر إلى الجنود فى الاستعراض العسكرى، واسمع دوى المدفع فى التحية اليومية.

● الرعشة والإثارة فى مبارزة بالمسدسات أو مباراة للملاكمة.

- لتكن جزءاً من محاكمة اليوم النموذجية عندما تأخذ العدالة الاستعمارية مجراها في بلاط محكمة القاضى. رؤية المتهمين يحاكمون ويعاقبون.
- خذ نزهة ترفيهية، راكباً على ثور، حول "خليج سيدنى" إلى الحديقة العامة للحيوان. وقدم الطعام باليد للكفغر وطيور الأمو الأسترالية.
- تحدث مع سكان المدينة وهم ذاهبون إلى أعمالهم التجارية.
- استعرض السلع فى المستودعات الأصيلة قديمة العهد، واختر ما تريد من بين مجموعة كبيرة من المنتجات الفنية اليبوية.

ولا ريب فى أن هذه المجاورة، المثيرة لحب الاستطلاع، بين الماضى والحاضر، مجاورة نمطية فى العديد من المتنزهات الرئيسية فى العالم. وعلى سبيل المثال يصف هورن (١٩٩٢، ص ١١٧) مركز جورفيك فاينج فى يورك باعتباره "مصيدة للسياحة الدينية التى توفق جاذبيات الواقع مع الخطوة الجديدة لعرض أصوات الفاينج الأصيلة، ومواقع الفاينج الأصيلة، وروائع الفاينج الأصيلة". إن ما هو مهم حول المتنزه التراثى لمدينة سيدنى القديمة وحول المطوية هو الأسلوب الذى يتم به، مرة أخرى، تعقيم الماضى وتقديمه للاستهلاك، والعروض الخاصة للتاريخ المقدمة للسائحين. إن الادعاء بالأصالة يأتى باعتباره تأكيداً للسائحين بأنهم سيزودون بشىء واقعى. وبينما يتم تجاهل التاريخ البدائى، فإن "اليوم النموذجى" للماضى المتهم يخدم فى تخليد الأساطير حول التاريخ الأسترالى المتهم (انظر هجز آر ١٩٨٧). إن تمثل التاريخ من خلال متنزه التراث هو تمثل للتسلية لا للتعليم، وذلك بالرغم من أن عرض الواقع الاجتماعى عن طريق المتنزه يؤثر بشدة فى مفاهيم الزائرين عن التراث. وكما علق توماس (١٩٥١، ص ٨١) على ذلك بقوله "إذا عرف الناس المواقف على أنها واقع، فإن هذه المواقف تكون واقعية فى نتائجها".

وعبر العالم أصبح التراث والسياحة مرتبطتين تماماً. فالسياحة تستخدم كمبرر اقتصادى لحفظ التراث، بالرغم من أن السياحة تساعد أيضاً فى الحفاظ على الصناعات اليبوية والفنون الشعبية فى عين السائح (هويسون ١٩٨٧، وأرى ١٩٩٠، يونيفيس وفولر ١٩٩٣). وسيكون لعرض التراث مضامين مهمة على الهوية الجماعية والهوية الفردية معاً، وعلى خلق الوقائع الاجتماعية. وفى بعض الحالات، كما هو الحال

فى النول الاشتراكية، تكون الطبيعة السياسية للتراث مكشوفة فى محاولاتها استخدام التراث كمصدر للشرعية السياسية. وعلى سبيل المثال وطبقاً للنالبانى (١٩٨٩ فى هول دى ١٩٩١ ف، ص ٢٧٠) فإن أى زيارة للمتاحف الألبانية لا يزال يهدف لها أو يتم تبريرها من خلال الاقتباسات من "إنفر هوكسا" لتأكيد الحاجة إلى اختزان الثقافة المادية الألبانية الماضية والتعلم منها. فقد تم ربط أونوفرى (رسام تماثيل من القرن السادس عشر) على سبيل المثال، "بمقاومة الشعب الألبانى للعثمانيين". ويمكن أن يقوم التراث، بهذا الشكل، بوظيفة أيديولوجية مباشرة. وعلى سبيل المثال أيضاً فإن جثة لينين المحنطة فى الميدان الأحمر كانت تعد من مواطن الجذب السياحى الأكثر شهرة فى الاتحاد السوفييتى السابق، فى حين أن الاحتفال المنوى ليلاد ماو يشكل بؤرة تركيز الاحتفالات التى تهدف إلى تعزيز شرعية القيادة الصينية الحالية.

وفى النول الاشتراكية السابقة لعب التراث دوراً مهماً فى صياغة هويات هذه النول فى مرحلة ما بعد الشيوعية. وكما لاحظ هول (دى ١٩٩١، ص ٢٨٤) فإن "الماضى القريب لمرحلة الدولة الاشتراكية أصبح مصدراً لصناعة تراثية جديدة". فقد أحييت رموز المرحلة الشيوعية إلى مسبوكات معدنية أو إلى مؤخرة المتاحف، أو أصبحت من التحف السياسية الدافعة للاستطلاع. وهكذا تعاد كتابة التاريخ وإعادة عرضه لجذب السائحين ولصياغة هويات وطنية جديدة بالإشارة إلى ماضى ما قبل الشيوعية. وهكذا فإن التراث والسياحة مكونان مهمان للسياسات الجديدة فى أوروبا الشرقية، وللتعريف بالواقع السياسى والاجتماعى، ولإعادة وضع السياحة الترفيهية فى المجال الخاص.

الأبعاد السياسية للسياحة الثقافية :

تتم الآن تعبئة الثقافة كصفقة وتسعيها وبيعها مثل وحدات المباني والأغذية السريعة وخدمات الغرف طالما أن السياحة تبشر بأن العالم ملك للمرء وله حق استخدامه. ولكل "الموارد الطبيعية" أسعارها، بما فى ذلك التقاليد الثقافية، وإذا كان لديك المال فلك الحق فى أن ترى أى شىء تريده (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٩).

إن أحد الأمثلة الأكثر ذكراً للتجريد من ملكية الثقافة المحلية، أو تحويلها إلى سلعة، ورد في دراسة جرينوود (١٩٧٢، ١٩٧٦، ١٩٨٩) عن تحويل الألارد في فيونتريبيا بإسبانيا، من احتفال مجتمعي إلى حدث ينظم من أجل السائحين. وكما يرى جرينوود (١٩٨٩، ص ١٧٩) أنه عندما يتم تحويل نشاط ثقافي لحدث عام ثم يعتبر مادة للبيع والترويج له في السوق السياحية، فإن معناه الطقوسي يمكن أن ينتهك مباشرة ويفقد أصالته وقوته بالتأكيد بالنسبة إلى الشعب. وفي حالة الألارد في فيونتريبيا لم يكن الاحتفال بهذا الحدث من أجل دفع المقابل، ولكنه -إن تأكيداً لاعتقاد الشعب في ثقافته الخاصة. كانت فيونتريبيا تعبر عن نفسها لأغراضها الخاصة (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٨). إن إعلان حكومة المدينة بأن الألارد يجب أن يصبح جزءاً من صفقة سياحية من أجل المدينة، يعني أن السكان المحليين يمكن أن يستمروا في القيام بالأشكال الظاهرية لهذا الطقس من أجل المال، لكنهم لا يستطيعون الانتساب إلى المعاني التي كانت له من قبل، لأنهم لم يعيدوا يؤدونه من أجل أنفسهم (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٧٩). ولكن بالرغم من فقد المعنى الأصلي بسبب التغيير الجوهرى للحدث إلى منتج سياحي، فإن جرينوود ذكر أنه عبر الزمن كان للحدث مجموعة جديدة من المعاني مرتبطة به، وأن الواقع الاجتماعي الذي يقدمه الحدث أصبح متغيراً مرة أخرى: "لقد أصبح الآن أكثر من مجرد حدث سياسى، وأصبح الآن مصطبغاً بأهمية سياسية معاصرة باعتباره جزءاً من الاحتجاج على الحقوق السياسية الإقليمية في إسبانيا" (١٩٨٩، ص ١٨١).

إن تغيير المعنى الثقافي وتقديمه بهذا الشكل الذي وصفه جرينوود يشير إلى الصعوبات الملزمة لمناقشة المضامين السياسية للتغير الثقافي الذي تحدثه السياحة. فالتغيير الاجتماعي مفهوم إشكالي ينطوى على قيم كل من الرائي والمُرئي. ويعلق ماكديونالد (١٩٨٤، ص ٣٦٨) على ذلك بقوله بأن "الجماعات العرقية المسيحية" التي تعرضت للإضعاف بسبب الاستغلال الذي عرفت في تاريخها، والمحدودة الموارد والقوة لها سند من الحقيقة. ولكن "العمل على تحويل الثقافة المحلية إلى أشياء" عن طريق السياحة، لا يحطم هذه الثقافة دائماً (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٣)، ويحدث أحياناً أنها تدعم تطورها. والتغيير بالضرورة جزء من عملية اجتماعية. كما أن "معارضة التغيير

كلية موقف مروع، وأن قبول التغيير بأكمله على أنه خير يعنى غياب العقل والقسوة. والتحدى الذى لم يواجهه بعد هو فهم المجتمعات باعتبارها عملية معقدة من الاستقرار والتغيير، وأن يتم تضمينها عوامل التغيير التى تحدثها السياحة" (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٢).

إن لنمو السياحة الثقافية مضامين مهمة بالنسبة إلى عرض وضعية الشعوب المحلية الأصلية. "ففى عصرنا الحديث، وربما ما بعد الحديث، هناك قوة طرد مركزية للمصلحة بعيداً عن الثقافات المركزية تجاه ثقافات الشعوب الهامشية سابقاً" (هولنشىد ١٩٩٢، ص ٤٤). إن مصلحة السائح الراهنة فى المجتمعات المحلية الأصلية ربما تكون انعكاساً للتشوق إلى الأصالة فى المجتمع الغربى، وانعكاساً للدور الذى يلعبه التراث فى تكوين الهوية. إن التشوق للأصالة، وما تنطوى عليه من مضامين بالنسبة إلى عرض حقائق اجتماعية معينة أمام ناظرى السائح، له نتائج سياسية مهمة. وكما لاحظ جرينوود (١٩٨٩، ص ١٨٣) فإن "مفهوم الأصالة الثقافية جزء من جدل أوسع كثيراً حول معنى التاريخ الذى كان موضع أهمية لمدة طويلة فى العالم الغربى. فنحن نتذبذب بين تخصيص الحقوق السياسية على أساس الادعاءات العنصرية الأصلية والادعاءات العرقية، ونسعى فى الوقت ذاته لتحويل كل أفراد السكان إلى متساوين سياسياً". إن تخصيص الحقوق السياسية على أسس ثقافية قد يؤدي إلى ابتكار تقاليد ثقافية بغرض اكتساب هذه الحقوق، بالرغم من أن تخصيص مجموعة من الحقوق بشكل أكثر عالمية، وتتقاطع مع الحدود الثقافية، قد تؤدي إلى تمييز التفرد. وتعمل السياحة بالضرورة داخل هذه المنطقة المتنازع عليها" (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٤):

"إن تلك الجماعات التى تسعى لتأسيس، أو لتوسيع، الحقوق السياسية من خلال تقوية تقاليدھا الثقافية وهويتھا العرقية، تنظر إلى السياحة باعتبارھا سلاحاً ذا حدين. فالقدرة على جذب السائحين إلى مناطقھا هى فى حد ذاتھا تصديق للمزاعم الثقافية حول التفرد. والأبعاد الجمالية للسياحة التى تؤكد على المعمار والفن والممارسات الفطرية تتيح الفرص للإعلانات الثقافية والاندماج الثقافى. لكن عملية وضع العرقية فى شكل صفقة والاتجار فيها من خلال السياحة، تغير الثقافة المحلية

بشكل كبير، وتخلق انقسامات داخلية قد تكون مدمرة سياسياً، أو قد تحلل الثقافة المحلية بطريقة تجعلها غير مقنعة للمواطنين الأصليين" (جرينوود ١٩٨٩، ص ١٨٤).

إن العلاقة بين السياحة وهنود أمريكا الشمالية تقدم مثالاً جيداً للموقف الإشكالي الذي وجد السكان الأصليون أنفسهم فيه غالباً عندما وصل الأمر إلى التنمية السياحية.

"إن تصوير هنود أمريكا الشمالية واتصالاتهم مع الشعوب المحلية الأخرى ينقل بشكل منفرد في إطار المجرى الرئيسى السائد الذى يؤدى إلى صورة نمطية للشعوب المحلية فى عين الأوروبي المنشأ". وكما يدافع هولنشيدي (١٩٩٢، ص ٤٤) بأنه:

"وراء تلك النظرة المتسائلة والمستمرة، فإن أخلاف الأمريكيين الأوائل يجدون أنفسهم محصورين بشكل سياحى فى السترة الخائفة للمفاهيم الخارجية الاستعبادية. إنهم مقيدون بنظرة الشينيه "للبيض" و"الغربيين" و"المتجولين من بعيد" فى عملية مستمرة ومرادفة للاستعباد. إنها تشكل صورة فوكولتية (انعكاسية ارتدادية نسبة إلى جان برنار ليون فوكو عالم الطبيعة الفرنسى الذى اخترع الجيروسكوب عام ١٨٥٢- المترجم) لأبنية المعرفة الخفية غير المشكوك فيها والسلطة الصارمة فى المجتمع".

كان للنظرة الأوروبية السائدة مضامين مهمة بالنسبة إلى الأسلوب الذى تم تصوير السكان الأصليين به. وعلى سبيل المثال: هناك خوف بين كثير من الجماعات البدائية الأسترالية من أن الاتصال بالسياح قد يؤدى إلى الحط من قيمة الثقافة البدائية، وقد يؤدى إلى تعزيز الانقسام الاجتماعى فى بعض المجتمعات. وقد علق السيد إس برينان من مكتب مركز أرض الشمال بأن شعب جاجودجو فى منطقة كاكادو فى الإقليم الشمالى "لا يحبون فكرة أن يكونوا مثل حديقة الحيوان إلى حد ما، ويشعرون بأنهم فى حالة استعراض من أجل السائحين لكى يأتوا ويروا كيف يبدو الشخص البدائى فى بيئته، ولكى يروا ما إذا كان لا يزال يدور وفى يده حربة. إنهم لا يحبون بالطبع مفهوم السياحة" (فى لجنة مجلس الشيوخ الدائمة حول البيئة، والترفيه والفنون ١٩٨٨، ص ٢٨-٢٩).

وفى نيوزيلندة يتم التركيز منذ مدة طويلة على شعب الماورى الأصيل، باعتباره مكوناً من مكونات المنتج السياحى للدولة. وقد ظهرت عروض الماورى فى المطويات السياحية منذ عام ١٨٧٠، بينما تستخدم مناطق سياحية أخرى مثل روتوروا مظاهر الثقافة الماورية منذ مدة طويلة كآلية لجذب السائحين الأجانب، بيد أنه، ومع استثناءات قليلة للغاية، فإن الصور التى تقدمها صناعة السياحة تحت سيطرة الأوروبى أو الأجنبى (باكيها Pakeha) . ويعلق باربر (١٩٩٢، ص ١٩) على ذلك بقوله:

النيوزيلنديون الباكيها - أى الغربيون أو الأجانب - لم يتوانوا أبداً عن استغلال هذه الثقافة المحلية فى الترويج والإعلان، وغالباً بأساليب جلبت سخط الماورى.

وقد ظل الأجانب يُلتمس لهم العذر لسنوات بسبب تفكيرهم أن نيوزيلندة، كما تصورها الملصقات وأجهزة الفيديو التى رأوها، موجودة فى مكان منعزل ويقطنها أناس من الماورى نصف عراة يقفزون من وإلى برك المياه.

وكان لهذا الاستغلال الثقافى غير المناسب لصور شعب الماورى فى الترويج السياحى، وتحويل ثقافة الماورى لكى تقدم منتجاً مناسباً للسائحين، آثار كبيرة على موقفهم من السياحة (هول ك وميتشل وكيلان ١٩٩٢، وهول ك وكيلان وميتشل ١٩٩٣). وطبقاً لما ورد فى مطبوعة قوة العمل السياحى للماورى (١٩٨٦، ص ٢٥).

"لقد كان الماورى مهمومين بشدة لأن صورة الماورى استغلت كأداة تسويقية فى الترويج لصناعة السياحة على امتداد ما يربو على مائة عام. لقد كان الماورى كثيرون الانتقاد أيضاً للطريقة التى يتم تصويرهم بها لدى المرشدين والمسلين والنحاتين وباعتبارهم مكونات المشهد الطبيعى. وكل هذا يتم دون استشارة شعب الماورى ويفوائد قليلة تعود عليهم. وهناك تيار خفى واضح من القسوة فى هذا الصدد، وهو ما يمكن أن يتحول بسهولة إلى غضب. وهذا يعنى أنه يجب على صناعة السياحة أن تعيد التفكير فى توجهها الحالى لوضع صورة نمطية لدور الماورى فى السياحة، وكذلك السلع والخدمات التى يحاول الماورى تقديمها".

ومن الواضح أن صورة الماورى ذات قيمة تجارية كبيرة. وقد عبر شعب الماورى عن رغبته فى أن يكون هو المسيطر على صورته حتى يمكن للماورى بذلك أن يبنوا البعد الماورى فى صناعة السياحة.

إن السيطرة أو الرقابة قضية مهمة فى عرض الثقافة الأصلية. ولكن الشعوب الفطرية التى تسعى لتأكيد حقوقها، لا سيما حقوقها فى الأرض، تصور بشكل نمطى على أنها شعوب "مثيرة للقلق"، فى حين أن الأوروبيين الذين يسعون لتحقيق هدف الوصول إلى الأرض قد ينظر إليهم باعتبار أنهم يحمون حقوقهم. ففى نيوزيلندا فإن العديد من الأوروبيين (الباكيها) قلقون لأن مطالب الماورى الخاصة بالأرض ستمنع الوصول إلى المناطق الترفيهية والسياحية. وعلى سبيل المثال فإن جماعة نجاي تاهو تدعى ما مجموعه أكثر من ٧٠٪ من الجزيرة الجنوبية فى الدولة التى تضم أجزاء مهمة من المتنزهات الوطنية والمرتفعات والبحيرات والممرات المائية، (محكمة ويتانجى، ١٩٩١). إن مطامح نجاي تاهو، فيما يتعلق بجزء من أرض التاج العمومية التى يدعون ملكيتهم لها، تشمل الملكية المشتركة لكل أو بعض المتنزهات الوطنية فى المساحة التى يدعونها، كما تشمل هذه المطامح أن تكون لهم بعض المسؤولية لإدارة بعض أو كل المتنزهات، وأن تكون لهم مسؤولية منفردة فى الرقابة السياحية وبعض الامتيازات إن أمكن فى المتنزهات (ويقول أعضاء نجاي تاهو أنهم سيعطون تفضيلاً للماورى ولا امتيازات "الثقافة الصحيحة") وأن يكون لهم حق ملكية شرعى كامل للملامح الطبيعية للقيمة الثقافية الخاصة (بار ١٩٩٢، وهول ك ١٩٩٤ ب).

إن أعلى جهاز للترفيه الخارجى فى الدولة، وهو نوادى الجبل المتحدة، عندما أحالت ادعاء نجاي تاهو إلى محكمة ويتانجى، أبدى قلقه بشأن تحويل مساحات أرض التاج العمومية - التى لها قيمة ترفيهية وحمائية - إلى ملكية الماورى. وقد دافع الجهاز عن أن خصخصة أية أراض عمومية سيحد من حرية وصول جمهور العامة للتمتع بهذه الأراضى (بحظر الدخول أو فرض رسوم على الدخول). إن جهاز نوادى الجبل المتحدة لم يشكك فى شرعية مزاعم الماورى. ولكن الجهاز يقدم اعتراضاً جوهرياً على الزعم المتعلق بإمكانية نقل إدارة متنزه وطنى إلى الماورى على سبيل المثال. ويدافع الجهاز عن ذلك بقوله:

"ولكن حتى إذا كانت جماعة نجاي تاهو أهم الجماعات الخضراء فى الدولة، فإنه لا يجوز منحهم الإدارة، لأن من يدير هذه الأراضى أيا كان يجب أن يكون موضع استجواب من جانب الشعب، أما الملاك الخصوصيون فليسوا موضعاً للاستجواب.

إن مزارع الماوري تشمل معظم أراضي دولتنا ، وإذا ما استبعدنا الأرض ذات الملكية الخاصة، فإن معظم الأراضي المتبقية تعتبر أراضي للحماية. وإذا ما نجحت مزارع نجاى تاهو فإنهم بذلك يضعون سابقة لا يمكن إيقافها وهي أن القبائل الأخرى سترغب فى اتباعها" (بار ١٩٩٢، ص٩).

والموقف النيوزيلندى مواقف موازية له فى أستراليا وكندا والولايات المتحدة فيما يتعلق بمزارع الأهالى الأصليين فى الأرض، وبالعلاقة تلك المزارع بالنظرة الأوروبية للسائح. وكما لاحظ هولنشىد (١٩٩٢، ٥٨) فإن "هنود أمريكا الشمالية ليسوا موضع تقدير من جانب كثير من الغربيين، من خلال نظرة الرجل الأبيض، لأنهم يختلفون عما ينبغى أن يكونوا عليه".

"إن المعانى التقليدية والأسطورية لدى الغربيين عما يجب أن تكون عليه الشعوب البدائية الأصلية، يمكن أن تلمس التصور الخارجى للحاجات الحاضرة لأى جماعة فطرية أو مجتمع أصلى، وكثيراً ما فرض غير الهنود مفاهيمهم الخاصة عن الشرعية التقليدية على قبائل هندية معينة. لا يمكن للغربيين أن يوافقوا على "التهنيد"، وينبغى ألا يحاولوا الموافقة على التغيير أو إنكاره. ويجب تشجيع كل مجموعة هندية على أن يكون لها حقها الخاص فى التحول أو إحلال شئ محل آخر حسبما تراه مناسباً" (هولنشىد ١٩٩٢، ص٥٦).

إن مناقشة هولنشىد (١٩٩٢) لموقف الهنود فى أمريكا الشمالية له مواقف موازية له فى أرجاء العالم. ومع التسليم بتحديد بابسون (١٩٨١) لدور التسويق والترويج والسياسات السياحية الحكومية فى تشكيل الواقع الاجتماعى، والذي تم مناقشته من قبل، فقد أصبح هذا التحديد حيويًا للغاية لدفع الأجهزة واللاعبين الذين ينسقون نظرة السياحة للتنظيم الدقيق للمنتج الثقافى الخاضع لإدارتهم (هولنشىد ١٩٩٢، ولى ١٩٩٣) يجب أن يكون هدف الأجهزة المسؤولة تحويل الصورة المقولبة والمسلعة إلى ما يعتقد بشدة أنه "الخصوصية التاريخية" و"التفرد الثقافى" (ألبرز وجيمس ١٩٨٣). وهكذا لا يجوز النظر إلى الروافد الثقافية والتراثية لأى دولة على أنها موجودة فقط لخدمة حاجات صناعة السياحة (كوسوتز ١٩٨٩، وهول ك وزيل ١٩٩٠).

السياسة وما بعد الحداثة ونظرة السائح:

إننا نعيش الآن مرحلة "الاقتصاد السياسي للعلامة" في عالم ما بعد الماركسية، وتحول التركيز من الإنتاج نفسه إلى الصورة والإعلان والاستهلاك. نحن مهتمون الآن بما أطلق عليه بوديلارد "مرآة الإنتاج" وأصبحت السياحة، باعتبارها مادة مهمة للغاية للترفيه والاستهلاك والصورة، تعد نشاطاً ضرورياً من نشاطات ما بعد الحداثة (كريك ١٩٨٩، ص ٢٢٢).

ومن خلال تأثير الرؤى أو نظرة السائح على المضيفين وعلى الأماكن، فإن السياحة تستهلك البيئة بشكل مرئى. وحسب أرى (١٩٩٢، ص ٥) فإن "الناس يبحثون دائماً عن الصور الجديدة تماماً وعن الأماكن الجديدة تماماً لزيارتها وللغوص بها". ولكن الأبعاد الدلالية والسياسية لصانعى الصورة فى الصناعة تغير خبرات السائحين عن المكان والزمان (كريك ١٩٨٩)، مما يؤدى إلى ما وصفه هارفى (١٩٨٩) بأنه "انضغاط الزمان- المكان. وطبقاً لأرى (١٩٩٢، ص ٦٥) فإن انضغاط الزمان/ المكان "يشير إلى الطريقة التى حدثت بها التغيرات فى تنظيم وقت العمل الرأسمالى بحيث أدت إلى تغيير المسافة، وضغطت كل أنواع الاختلافات بين الأماكن. فالأحداث والعمليات يتزايد الاعتماد المتبادل بينها. والقصص البسيطة غير قابلة للتصديق". وعلى سبيل المثال، أصبح الحنين إلى الماضى والتراث مكونين من مكونات خبرة السائح بما تقوم به الحكومة المحلية من دور كبير فى إعادة تشكيل الأماكن وإعادة عرضها كأشياء تراثية لجذب انتباه السائح. وهناك خمسة تأثيرات لانضغاط الزمن - المسافة حددها أرى (١٩٩٢) وهى:

١ - طبيعة القابلية للتطايير وسرعة الزوال للمنتجات.

٢ - السرعة وقابلية التخلص.

٣ - تشجيع الفترات السياحية قصيرة الأجل.

٤ - تطوير علامات وصور معينة.

٥ - إنتاج الصور الزائفة أو المقلدة.

إن ضغط الزمان/ المكان ونشأة "اقتصاد الصورة الحالى" (شارات ١٩٨٩، ص ٢٨) ينظر إليهما باعتبارهما من العناصر الرئيسية لما بعد الحداثة. وما بعد الحداثة هو نظام سمته البنيوية الجوهرية هي "إلغاء التنوع" أو "إلغاء التمايز" (لاش ١٩٩٠، ص ١١)، كما "يشير إلى نظام من العلامات والرموز المحددة من حيث الزمان والمكان. إن نظاماً كهذا قابل لتحديد خصائصه من حيث إنه نظام محدد من التعبير بالإشارات يتم من خلاله إنتاج أشياء ثقافية معينة، وهو نظام يتم نشره واستقباله. وتشمل هذه الأشياء مجموعة معينة من العلاقات بين مرسل الإشارة ومستقبلها ومرجعها" (أرى ١٩٩٠، ص ٨٢-٨٤). وبينما تنطوى الحداثة على "التمايز" البنيوى بين الأنماط الثقافية، فإن ما بعد الحداثة ينطوى على "عدم التمايز" بمعنى إذابة الحدود الثقافية ليس بين الثقافات العليا والثقافات الدنيا فحسب، بل بين جميع أشكال الثقافة أيضاً، مثل الفن والعمارة والتعليم والتراث والتسوق والرياضة والسياحة. وعلى سبيل المثال نحن نتكلم الآن عن السياحة الفنية، والسياحة التعليمية، والسياحة التراثية والسياحة الرياضية كأشكال من السياحة لمنفعة خاصة (ويلز وهول ١٩٩٢). ولم يعد من الواضح نسبياً الآن ما هو السياحى وما هو الثقافى. فنظرة السائح "جزء فطرى من الخبرة المعاصرة لما بعد الحداثة، ولكن ممارسات السائح التى تزيد هذه الخبرة تتغير بسرعة وبدرجة كبيرة. هذا التغيير لا يمكن فصله عن تلك التطورات البنيوية والثقافية الأوسع نطاقاً فى المجتمع المعاصر" (أرى ١٩٩٠، ص ٨٢).

"إن ما بعد الحداثة تسبب إشكالية فى التمييز بين المعروضات والواقع، فإن ما نستهلكه بشكل متزايد هو علامات وعروض متمثلة. والهويات الاجتماعية تتشكل من خلال تبادل القيم ذات العلامة" (أرى ١٩٩٠، ص ٨٥). وعلى سبيل المثال لاحظ هويسون (١٩٨٧، ص ١٢٥) أن هناك ضياعاً للمدلول التاريخى للمعنى فى مرحلة ما بعد الحداثة للسياحة التراثية، الذى يخلق "حاجزاً ضيقاً يتدخل بين أشكال حياتنا الحالية وتاريخنا. فليس لدينا فهم عميق للتاريخ، ولكن بدلاً من ذلك منحنا نشأة معاصرة هى من حيث الدراما التنكرية وإعادة التمثيل أكثر من الطرح النقدى". فالمشهد أو العرض، من خلال استضافة الأحداث الكبرى أو مشروعات إعادة تطوير المدينة هو الهدف الذى يسعى إليه بعد الرموز المجتمعية. "إن عالم الرموز هذا عالم لا يوجد فيه

شئ أصلى، ولا معنى حقيقى، فكل شئ نسخة مصورة، أو نص عن نص. إنه عالم غير عميق من الشبكات والمعلومات والاتصالات حيث لا يكون للمعلومات فيه غاية نهائية أو معنى" (أرى ١٩٨٨، ص ٣٩).

وفى مجتمع ما بعد الحداثة فإن الاتجار فى الترفيه يعنى أن السياحة تعامل غالباً كسلعة خالصة معدة للبيع من خلال القواعد الراسخة للتسويق. إن "مذهب ما بعد الحداثة لا يشير إلى شئ أكثر من كونه امتداداً منطقياً لسلطة السوق على سلسلة الإنتاج الثقافى بأكملها" (هارفى ١٩٨٩، ص ٦٢). وقد وضع كريبندورف (١٩٨٧، ص ٢٠) بشكل يدعو للإعجاب هذه القضية كما يلي:

"إن الأساليب هى ذاتها كما فى بيع السيارات والمكانس الكهربائية والمنظفات أو أى سلع استهلاكية أخرى. ولكن لأنهم يتعاملون مع رغبات وأحلام ومناظر طبيعية وبشر وثقافات، فإن تجار السفر يتحملون مسؤولية أكبر بكثير. ولكن يبدو أنهم مدركون لذلك، أو أنهم ببساطة لا يريدون أن يتحققوا من ذلك "فالمنتجون" للسلعة المسماة بالسفر ليسوا مؤسسات خيرية بل يقومون بعمل تجارى، وهى حقيقة يقبلونها بكل وضوح. لماذا تنظم رحلة لا تحقق نتائج لهم؟ وما يحدث أنها تنظم لذلك. إن مصلحتهم الأولية هى نمو أعمالهم التجارية فى المدى القصير، وليست التنمية على المدى البعيد لتجارة سياحة متوازنة بشكل جيد. إنه لمن السذاجة لومهم على ذلك، لأنهم يتصرفون طبقاً للمبادئ الراسخة لاقتصاد السوق الحر. ولكن اليوم يجب علينا أن نحاول أن نرى أين الحدود التى تستند إليها هذه الحرية؟

كان الموضوع المهم فى هذا الفصل هو تحويل التجارب السياحية إلى سلعة. إن تحويل الخبرات الاجتماعية والثقافية إلى سلعة تباع وتشترى له مضامين هائلة بالنسبة إلى الواقع الاجتماعى، وهو الأمر الذى بدأنا نشعر الآن بأهميته وتقديره وبسبب أهمية الرؤية والنظرة فإن السياحة تهتم دائماً بالمشهد والممارسات الثقافية التى تنصهر جزئياً فى بعضها البعض". (أرى ١٩٩٠، ص ٨٦). إن السياحة تلون نظم معتقداتنا. ولتغيير الواقع الاجتماعى مضامين سياسية كبيرة، وعلى سبيل المثال من حيث عرض الثقافة والتراث، وربما بصفة خاصة، إلى المدى الذى تصبح فيه النزعة

المركزية الأوروبية هي الأطروحة المسيطرة على صناعة السياحة. وكما ذكر من قبل فإن عرض الواقع الاجتماعى يؤثر على تصورات الهوية الجماعية والفردية، وعلى عملية التنشئة الاجتماعية. ولكن فهمنا للأبعاد السياسية للظواهر السياحية على المستويين السياسيين الكلى والجزئى، لا يزال مشتتاً.

وربما كان السؤال السياسى الجوهرى حول السياحة هو السؤال عن السلطة أو القوة الذى أثير فى الفصلين السابقين. ويتساءل كريبندورف (١٩٨٧، ص ٥٥) لماذا التجاهل العملى لفقدان الإدارة المحلية الذاتية - وهو بالتأكيد الأثر السلبي بعيد المدى للسياحة؟ ولماذا تساهل السكان المحليون مع هذا الوضع؟ وقد ألقى الفصل السادس الضوء على دور النخب المحلية فى إدارة أو رقابة نموذج وعملية التنمية السياحية، بينما عرض هذا الفصل دور العملية الاجتماعية الاقتصادية الأوسع نطاقاً فى النظام الرأسمالى المعاصر بصدد تقرير عرض الواقع السياحى. إن التقاطع بين القيم والمصالح الذى كان موضع تركيز النقطتين الجوهريتين فى بحث الأبعاد السياسية للسياحة، سيقدم بوضوح الاتجاه المحتمل لفهم من يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا فى السياحة؟ ومن أجل ذلك وغيره من الأسئلة حول الأبعاد السياسية للسياحة يدور الفصل الأخير الآن.

الفصل الثامن

وضع السياحة فى المجتمع الرأسمالى : نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة والسياسات والمكان

السياحة الدولية صناعة ضخمة سريعة النمو بطبيعتها، حيث تأتى بأناس ينتمون إلى ثقافات مختلفة ليكونوا وجهاً لوجه - فى كل لحظة - بحجم لم تعرفه مناطق الهجرة سابقاً. وللسياحة بعض مظاهر الاستعراض، وبعض ملامح التجارة الدولية فى السلع، إنها جزء من التسلية البريئة، وجزء من قوة تحديثية مدمرة (أو مفسدة). ولكل هذه الأشياء مجتمعة، فإن السياحة تميل إلى الإغراء بتحليل جزئى فقط (ترنر ١٩٧٤، ص ١٨١).

إن السياحة نادراً ما تدرس من حيث أهميتها السياسية (ماثيوس وريختر ١٩٩١، ص ١٢٢).

وضعية السياحة فى المجتمع الدولى :

قدم هذا الكتاب مناقشة للعلاقة بين السياحة والسياسة، سواء من حيث كيف يمكن للسياحة أن تخدم فى تغيير ترتيبات السلطة والقيم فى مناطق الأماكن المقصودة، وبالتالي من حيث كيف أن أنماط السياحة والعمليات السياحية تعتبر استجابة للقيم والمصالح المتصارعة المختلفة. وبالرغم من زيادة الدراسات السياحية كمجال للاهتمام فى حقل العلوم الاجتماعية، فإن معظم البحوث لا تزال موجهة إلى

الأبعاد الاقتصادية والتسويقية. ومع التسليم بالأدوار الأولية التي يلعبها النمو الاقتصادي والعمالة في السياسة السياحية الحكومية، فإن هذا التركيز أمر لا يثير الدهشة كثيراً، بيد أنه "طالما أن السياحة تنبثق في ظل السياسة الاقتصادية لتتخذ مكانها وسط المسرح، فقد أصبح محتملاً تقييم دورها في التنمية الاقتصادية" (ويليامز وشاو ١٩٨٨ ج، ص ١) بشكل مفصل أكثر مما عليه الحال حتى الآن.

ولسوء الحظ فإن "المداخل السائدة لفهم السياحة وتأثيراتها تميل إلى أن تكون محصورة بشكل واضح في الوظيفية الاقتصادية أو إعادة إنتاج نظمي (اقتصادي) وإلغاء السياق البيئي (روش ١٩٩٢، ص ٥٦٤-٥٦٥). وعلى سبيل المثال فإنه في حين أن هذه الدراسات تهتم بالآثار الاقتصادية الإجمالية أو الصافية في إطار العرض والطلب للمنتج السياحي، فإن مشكلة توزيع العمالة المتاحة والدخل ووقت الراحة في المقصد السياحي والمناطق المولدة للسياحة، نادراً ما نوقشت. وبمعنى آخر: فإن كثيراً من الأسئلة الرئيسية عمن يحصل على ماذا وأين وكيف ولماذا تظل بدون طرح. وكل أشكال التنمية السياحية تنطوي على سيطرة مجموعة واحدة من القيم على القيم البديلة من خلال ممارسة القوة أو السلطة. وعلى سبيل المثال: في حالة السياحة الدولية بين المقاصد السياحية والمناطق المولدة للسياحة يدافع كريك (١٩٨٩، ص ٣٢١) عن أن:

"الكثير من العلاقات المحددة بين "المضيفين" و"الضيوف" في السياحة قابلة للفهم فقط في سياق هذه العلاقات الدولية الواسعة بين الدول النامية والدول الغربية التي تتمتع بالوفرة، ولكن بسبب بعض الانتقادات لمستوى السياحة الدولية، فإن التحليل الجزئي للسياحة بدون الرؤية الشاملة السياسية الاقتصادية هو نموذج طبق الأصل لعلم الاجتماع البورجوازي، وهو إستراتيجية تستخدم غالباً لتجنب المشكلات الاجتماعية الحقيقية.

ولا يمكن فصل السياسة السياحية عن الوسط الذي تنشأ فيه. وطبقاً لسيمونز ودفورن (١٩٧٧، ص ٤٠٦) فإن "تحليل بيئة سياساتية معينة قد يتمركز حول تمييز الملامح المكونة والسّمات الدينامية لهذه البيئة، لا سيما تلك التي لها دور كبير في

السياسة ذاتها". وبالمثل يذكر ماجون (١٩٨٩، ص ١١٨) أن أخذ السياق فى الاعتبار أمر بالغ الأهمية فى القيام بتحليل السياسات:

"إن أى مشكلة عملية لا يمكن حلها بإعطاء حل نظرى لا يأخذ فى الاعتبار القيود التى يفرضها عليها السياق. ومن ثم فإنه لأمر مضلل أن يتم توظيف معايير مثالية فى تقييم أو مقارنة الأدوات السياساتية البديلة، فإن المعايير يجب أن تكون متعلقة بالسياق المحدد الذى تستخدم فيه هذه الأدوات. ولأن السياق الذى تصنع فيه السياحة يشتمل على القيم والمثل والتصورات والأيديولوجيات فإن الاعتبارات الفنية لا تكون كافية كمعيار للاختيار".

ولسوء الحظ فإن العديد من البحوث السياحية لا تعطى للسياحة أساساً سياقياً ويمعنى آخر: إنها لا تعالج الحقيقة الاجتماعية المهمة الواضحة القائلة بأن السياحة فى حاجة إلى تمكين، أو أن يكون لها سياق، فى مجتمع رأسمالى (روجيك ١٩٨٥، وبريتون ١٩٩١). إن "استهلاك الخدمات السياحية لا يمكن فصله عن العلاقات الاجتماعية التى تحيط بها" (أرى ١٩٩٠، ص ٢٣) وكما ذكر ويلسون (١٩٨٨، ص ٥-٦) أنه لكى يؤخذ "العامل السياسى" للترفيه فى الاعتبار، بما فى ذلك السياحة الترفيهية، يعنى أن احترام استخدام الناس لوقت فراغهم لا يكون ببساطة نتيجة للقوى الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه ناتج أيضاً عن الصراع السياسى.

إن السياحة تنبع من الأبعاد السياسية المتغيرة للمكان والزمان باعتبارها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للثورة الصناعية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر. وكما تغير الرأسمالية شكلها وأبنيتها، فهكذا السياحة المكثفة. والسياحة ناتج من نواتج المجتمع الرأسمالى ولا يمكن فهمها دون الرجوع إلى هذا المجتمع. "إن السياحة الكثيفة ظاهرة حديثة أصلاً (أواخر القرن العشرين)، وهى صناعة رأسمالية وظاهرة اجتماعية - ثقافية معاصرة" (روش ١٩٩٢، ص ٥٦٥). لقد مرت الرأسمالية الصناعية الغربية بتغيرات بنوية عميقة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، مع تحولات إقليمية ووطنية ودولية فى مجال فرص التراكم الرأسمالى والعمالة (براهام وآخرون، ١٩٨٩). وتعد السياحة مكوناً ضرورياً فى هذه التحولات التى وصفت بأنها تحولات "ما بعد

الصناعية" أو "ما بعد الفوردية" إشارة إلى القاعدة الصناعية وإلى قاعدة تكنولوجيا المعلومات/ الخدمات.

وفضلاً عن ذلك فإن السياحة جزء من كونه أو عولة الاقتصاد العالمى، حيث أصبح الإنتاج الاقتصادى يتسم بالعالمية والاعتماد المتبادل والتعددية القطبية، مع تقليل الاعتماد أكثر فأكثر على الدولة القومية باعتبارها الوحدة الأولية للتنظيم الاقتصادى العالمى. وترتبط بهذه التغيرات الاقتصادية الحادة تحولات ثقافية حادة. وكما ذكر فى الفصل السابق فإن مصطلح "ما بعد الحداثة" استخدم لوصف النسبية الثقافية المعاصرة والتمزق الثقافى المعاصر وما ينجم عن ذلك من التأثير المسيطر للصورة والمشهد وقوة السوق وتحديق السائح، على خبرة السائح (جيمسون ١٩٩٤، وهارفى ١٩٨٩، وأرى ١٩٩٠، وروش ١٩٩٢).

إن الترفيه، بما فيه السياحة، ليس مجرد "وقت الفراغ" الذى يعقب الانتهاء من العمل. "وهذا المفهوم لا يخطئ" فحسب مسألة لماذا وكيف يحدث الترفيه فى النشاطات الاجتماعية المفروضة، وما ينطوى عليه من علاقات ووظائف اجتماعية، ولكنه مفهوم غير كاف حتى فى إطار مصطلحاته الخاصة (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٢). فالنشاطات الترفيهية والسياحية أصبحت متزايدة الامتزاج. وفى المجتمع الرأسمالى يتشكل وقت فراغ الناس بشكل مباشر إلى حد كبير بما تقدمه "صناعة الثقافة"، وإلى الحد الذى ترى فيه الدولة نفسها كمنظم أو كداعم لهذه الصناعة تجعل الناس يشعرون بتأثير الأفعال السياسية (هيلد ١٩٨٠، وويلسون ١٩٨٨). إن الأيديولوجيا السائدة فيما يتعلق بالترفيه والسياحة فى المجتمعات الغربية الرأسمالية، التى تصدر بشكل متزايد إلى كل أرجاء العالم من خلال ديناميات التحديث، تصور الترفيه والسياحة على أنهما خيار شخصى وفردى. وأيديولوجيا كهذه تخدم فقط فى إضفاء الشرعية على العلاقة بين صناعة الثقافة والأيديولوجيا السائدة. وهناك تناقض إلى حد ما فى أن "هذه العملية تكمل - بل وتدمر - الميل نحو الفردية والتنوع مع سوق "المشكاة" الملائمة لجميع أنواع المنتجات السياحية، والمظهر الخادع للإعلان عن التصنيع والإنتاج الكبير لمثل هذه المنتجات" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٢). وهكذا فإن السياحة والترفيه شئ معد "للاستهلاك"، ويختار هذا الشئ من مجموعة كبيرة من المعروضات التى تنتج وتوزع

من خلال صناعة للسياحة ذات نمط مؤسسى وعلى درجة كبيرة من التنافسية. هذه الأيديولوجيا، ودينامية سوق الترفيه والسياحة وقابليتهما للتطير، يساعدان فى "استمرار المفهوم القائل بأن "الترفيه" و"التسلية" خاليان تماماً من النتائج السياسية". (ويلسون ١٩٨٨، ص ٥١).

إن أيديولوجية "سيادة المستهلك" تشجعنا على النظر إلى الخيار الترفيهى باعتباره ممارسة للحرية الشخصية، مما يعطى تأييداً لمفهوم أن السياسة التى تتضمن السيطرة والرقابة، يجب أن تظل خارج نطاق الترفيه. وأن نموذج السوق أو نموذج المستهلك للتخطيط الترفيهى الذى يسيطر على مهنة الترفيه، وعلى البيروقراطية الحكومية والخدمات الترفيهية، يجب أن يتطور لتلبية "التفضيلات". إن نموذج السوق يتنافس بشدة مع الفكرة الضعيفة القائلة بأن الخدمات الترفيهية يجب أن تعوض عن أشكال التجريد والسخط التى تسببها، ومع الفكرة غير الرائجة القائلة بأن الخدمات الترفيهية يجب أن ترقى أو أن تعلم (ويلسون ١٩٨٨، ص ٥٢).

تتكون السياحة التجارية من نشاطات تتطلب مشاركة سلبية، بل غير مهمة، فى المنتجات الثقافية النمطية. إن أيديولوجية "سيادة المستهلك" تخفى مدى تحكم رأس المال فى الترفيه. "وقد تتعقب شركات الترفيه الحديثة طلب المستهلك، ولكنها تستطيع أيضاً أن تخلق هذا الطلب، وأن قدرتها على القيام بذلك تزيد مع نمو السيطرة على إنتاج الترفيه" (كلارك وكريتشر ١٩٨٥، ص ٢٠٠). إن مدى هذه السيطرة يتأثر بلا شك بالحركة المرتفعة لانتقال الملكية التى تمتد بين شركات الترفيه والسياحة. وهناك أسواق معينة من الصعب السيطرة عليها، لكن ليس هناك أى شك فى السيطرة الجماعية لرأس المال على إنتاج وتوزيع الترفيه والسياحة (روجيك ١٩٨٥، وويلسون ١٩٨٨). فصناعة السياحة تباع الخبرات التى عبر عنها (١٩٩٠، ب) بمصطلح "نظرة السائح".

إن السائحون هم "جيوش العلامات" الذين من أجلهم يعتبر تمييز وتجميع العلامات، أى تقديم شىء ما لشخص ما (ماكنيل ١٩٨٩)، "الدليل" على أن تجاربهم قد تحققت (كالر ١٩٨١، وبريتون ١٩٩١). إن "صناعة الثقافة" التى تعد السياحة جزءاً

منها هي: "إعادة إنتاج وتعزيز التفسيرات الدائمة للواقع، في حين أنها تشتمل على درجات كافية من التجديد لجذب انتباه المشاهدين (السوق) من خلال تصنيف وتنظيم التسلية، والإقناع المسبق للمستهلكين بكيفية تفسير الواقع من خلال الإشعارات المناسبة (التعليقات والمطويات والمجلات والإعلانات) وذلك لاستثارة رد الفعل المقصود" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٥٤).

وكما أشير في الفصل السابق فإن أحد المظاهر الرئيسية للأبعاد السياسية للسياحة المعاصرة هو الأسلوب الذي يتم به جعل المكان مناسباً أو مريحاً. إن مفهوم الكوننة أو العولة لمكان الترفيه والسياحة يتضمن جعل المكان رأسمالياً أو مريحاً بشكل متزايد (ويلسون ١٩٨٨). إن نظام الإنتاج السياحي "يبيع" الأماكن من أجل جذب السائحين. إنه الوسيلة لتحقيق الغاية (السفر والإقامة) والغاية ذاتها (تجربة السائح). وهكذا فإن السياحة تجد نفسها في طليعة عملية ديناميكية معاصرة مهمة في إطار التراكم الرأسمالي من حيث خلق الخبرات وتسويقها، فالسائحون "يشتررون نوعيات غير ملموسة من الاستجمام والمكانة ورقى نمط الحياة، والراحة من قيود الحياة اليومية، أو التجديد المرضى". (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٥). وفي وسط هذا الإطار يتم تهيئة المكان وتحويله إلى تجربة وصور للاستهلاك.

إن إنتاج "الأماكن الترفيهية" (ليفيفر ١٩٧٦) التي تكون في شكل مناظر طبيعية مصنفة في شكل قطاعات ومتفردة لحفظ وتعزيز علاقات الإنتاج واسعة النطاق في صناعة السياحة، يعد "حاجة وظيفية بافتراض تصنيف الفرد ضمن رأس المال في موقع العمل (عطلة تتيح إعادة تكوين رأس المال البشري)" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٢). ومثال ذلك السياحة داخل المدينة وإعادة التطوير الحضري وهو ما تمت مناقشته في الفصل السادس. "هناك تراتبية متميزة في أماكن قضاء الإجازات من حيث طبيعة إعادة تشكيلها وفق الهدف الذي صممت من أجله، ووفق الطبقات الاجتماعية التي تستخدمها (بريتون ١٩٨٩)، بحيث تشكل سلسلة متصلة من قابلية الوصول المادي والطبيعي والنقدي، بدءاً من منتجعات الإجازات الخارجية إلى المنتجعات المحلية، أو من المعسكرات المحلية إلى الفنادق الشاملة، أو من منتجعات التسلية إلى المناطق البرية. وفي الواقع فإن كثيراً من النزاع المكشوف حول الترفيه والسياحة يعكس أنماط

السيطرة والخضوع فى التراتبية الثقافية "وكما أن الجماعات والطبقات المختلفة ترتب بشكل غير متساو فى علاقتها مع بعضها البعض من حيث علاقاتها الإنتاجية والثروة والسلطة، فإن الثقافات أيضاً ترتب بشكل متفاوت وتقف فى مواجهة بعضها البعض فى علاقات السيطرة والخضوع على امتداد مدرج "السلطة الثقافية" (كلارك ١٩٨١، ص ٥٤). لكن لى يتم التركيز على جانب واحد من جوانب النزاع المكشوف فى المجال العام، فإن هذا قد يعنى تجاهل التأثيرات الأوسع نطاقاً لعمليات إعادة البناء والتراكم الإقليمى داخل الرأسمالية المعاصرة التى ترتبط بها بشكل حميم. إن أماكن الترفيه والسياحة يجب أن ينظر إليها حينئذ باعتبارها "عنصراً من عناصر تقسيم العمل الاجتماعى - المكانى فى المجتمع الرأسمالى الحديث" (بريتون ١٩٩١، ص ٤٦٣).

وكما ذكر فى الفصل السادس، فإن كثيراً من المراكز الحضرية (المدن) تعيد بناء صورتها لى تجذب رأس المال. هذه الإستراتيجيات تعتبر عنصراً ضرورياً فى التنافس الإقليمى الجديد، حيث تجد كل من المناطق المحلية والدولة القومية نفسها منخرطة فى هذه المنافسة من أجل تجديد وإعادة بناء الاقتصاديات الوطنية والمحلية. والحكم فى المراكز الحضرية مدفوع بشكل متزايد بالأيديولوجية الاستثمارية بدلاً من أيديولوجية الرفاه، وموجه نحو خلق "البيئة الملائمة لجذب رأس المال والاستثمار والعاملين ذوى الياقات البيضاء، والسياحة بطبيعة الحال التى تكون عنصراً جوهرياً فى اقتصاد الخدمات الحضرى الجديد.

وتحاول المراكز الحضرية (المدن) أن تجعل نفسها مراكز للاستهلاك داخل نظام رأسمالى يتجه نحو الكوننة أو العولة بشكل متزايد. إن خلق عاصمة "رمزية" (هارفى ١٩٨٩) أو عاصمة "ثقافية" (زوكين ١٩٩٠) فى شكل صناعات ثقافية مثل السياحة والترفيه، يساعد كقاعدة لخلق محاور استثمارية عالمية أو إقليمية جديدة أو مجددة (بريتون ١٩٩١). وعلى سبيل المثال، يتم ذلك من خلال استضافة "الأحداث الاستهلاكية الكبرى" مثل المعارض الدولية والألعاب الأولمبية (لى وأولدن ١٩٨٨، ص ١٩١). وهكذا فإن السياحة تعتبر جزءاً كبيراً للغاية فى التنافس على الموارد الشحيحة وعلى استهلاكها، والسعى لتحقيق ذلك يؤدى بالضرورة إلى أن يقود المرء إلى العناصر الضرورية للأبعاد السياسية للسياحة، فالسياسة تدور حول السلطة: من يحصل على

ماذا وأين وكيف ولماذا؟ وقد أن الأوان لكى يضع الباحثون السياحة داخل المجتمع الرأسمالى ويفحصون المضامين الصارخة لملاحظة كريك (١٩٨٩، ص٣٣٤) بأن:

"السياحة هى الاستهلاك البارز للموارد المتراكمة فى عصر العلمانية، وبمعنى آخر: فإن حدوثها متجذر بإحكام فى العالم الواقعى المتسم بقدر كبير من عدم المساواة السياسية والاقتصادية بين الدول والطبقات، والسياحة ظاهرة استعمارية على نحو مضاعف من حيث إنها لا تصنع من الآخر مشهداً جذاباً بتحويل الثقافات إلى مواد للمستهلك فحسب، ولكن السياحة تعتبر أيضاً مخدراً للجماهير فى الدول ذات الوفرة نفسها (كريك ١٩٨٩).

نحو فهم للأبعاد السياسية للسياحة :

فى عام ١٩٧٥ أعلن ماثيوز أن "الأدبيات السياحية تفتقر بشدة للبحث السياسى" (١٩٧٥، ص١٩٥). وبعد عشرين سنة تقريباً لم يتغير الموقف الأخير بشكل ملحوظ. إن دراسات الأبعاد السياسية للسياحة تميل لأن تكون عرضية فيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى البحوث السياحية بدلاً من أن تكون محور التركيز الرئيسى. لكن كثيراً من البحوث عن السياسة السياحية تدور حقيقة حول ما يجب عمله من حيث مجموعة الأهداف بدلاً من أن تدور حول ما هو قائم فى هذه السياسة وكيف تم التوصل إليها.

وكما وضع هذا الكتاب يمكن فحص العلاقة بين السياسة والسياحة من خلال عدد من المستويات: الدولى، والوطنى، والإقليمى، والمحلى، والفردى. كل واحد من هذه المستويات يقدم للباحث ديناميته الخاصة البنيوية والتحليلية. ولكن جميع هذه المستويات من التحليل سوف تدمج بمغرفة الباحث فى السياحة فى إطار النظام الرأسمالى الذى يتجه نحو العولة بشكل متزايد، من أجل وضع الظاهرة السياحية فى السياق المناسب. إن "السياحة تساعدنا فى التعرف على كيفية نشوء المعنى الاجتماعى والمادى للحيز والمكان من خلال ممارسة السياحة ذاتها، وكيفية اندماج هذه المظاهر السياحية فى عملية تراكمية" (بريتون ١٩٩١، ص٤٧٨). وهكذا فإن السياحة،

مثل كل الظواهر الترفيهية، جزء من الصراع على السيطرة على المكان والزمان، بحيث تكون الجماعات الاجتماعية مشغولة دائماً، وهو صراع تبحث فيه الجماعة السائدة، من خلال الأوامر القانونية والإدارية، عن إضفاء الشرعية على إدراكها للاستخدام المناسب للمكان والزمان، وحيث تقاوم الجماعات الخاضعة هذه السيطرة من خلال أعمال التمرد الفردي والجماعي (ويلسون ١٩٨٨، ص ١٢).

إن دراسة السياحة محاطة أيضاً بالمناقشات حول الأيديولوجيا والقيم. ومعظم البحوث السياحية، خاصة فيما يتعلق بتحليل السياسات، محاصرة "بالتحيز العقلاني للقراراتية، مع تركيزها على "الذي نعرف" بدلاً من "كيف نعرف"، مع تجاهل مماثل للجوانب المهنية لتحليل السياسات. وهذا التحيز بدوره يرتبط بالتقليد الإيجابي في فلسفة العلم. وهذه المدرسة، مع اهتمامها بشكل أساسي بالمشكلات المنطقية والمعرفية للمعرفة المحصلة، لم تعط سوى اهتمام قليل للعمليات الفعلية لإنتاج المعرفة العلمية (ماجون ١٩٨٩، ص ٥٠). ولكن البحث السياحي ليس متحرراً قيمياً. وليس هناك علم اجتماعي موضوعي متحرر من القيم. فالذاتية والموضوعية مرتبطان بلا شك. والبحث في السياحة أو محلل السياسة السياحية، يجب عليه أن يأخذ في اعتباره بدقة الفرضيات الكامنة للأطر التحليلية، وقوتها التفسيرية، ومساهمتها في أى مناقشة تتعلق بالسياسات، ولكن كما ذكر في الفصل الأول، فإن معظم الدراسات السياحية تميل إلى اتخاذ مدخل محافظ، غير نقدي، متحرر قيمياً لمعالجة موضوعها (انظر أيضاً تعليقات روش ١٩٩٢). ومدخل كهذا يوجد في كثير من المقولات السياسية، وكما لاحظ ريختر (١٩٨٩، ص ١٠٣): "في معظم الدول فإن عافية الصناعة تتخذ كأفضل مؤثر للسياسة الناجحة. ولكن الأمر ليس كذلك. فالسياسة السياحية في بلد نام بصفة خاصة، يجب الحكم عليها من خلال صافي تأثيرها على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وطالما أن الفوائد الاقتصادية الصافية، في مقابلة العائدات الإجمالية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية نادراً ما تقبل التقدير الكمي، فإنها تترك خارج معادلة السياسات في عديد من الدول".

إن البحث السياحي "المتحرر قيمياً" الذي ينبثق غالباً من الاقتصاد والتسويق ليس منهجاً كافياً لدراسة السياحة. ولا ريب في أن التأثيرات الاجتماعية الثقافية

والبيئية للسياحة تحظى بالاعتبار المتزايد، بالرغم من أنه في هذه الحالات يتم تجاهل السياق السياسى للتنمية السياحية. إن السياحة عنصر رئيسى فى بعض القضايا الاقتصادية والسياسية الدقيقة فى المرحلة الراهنة، مثل عالمية رأس المال، وإعادة الهيكلة الصناعية والإقليمية، وإعادة التطوير الحضرى، ونمو اقتصاد الخدمات (بريتون ١٩٨٩)، لكن قراءة المجرى الرئيسى للأدبيات السياحية لا تمكن من التعرف مطلقاً على هذه القضايا. إن المنظور النقدى ومنظور الاقتصاد السياسى، فيما عدا استثناءات قليلة مهمة (مثل أرى ١٩٩٠، وهولنشىد ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢) كانا موضع تجاهل كبير فى البحوث والدراسات السياحية. وعلى سبيل المثال، فى المناقشات التى تجرى حالياً حول الأبعاد السياسية للسياحة المستدامة، فإن التركيز ينصب أولاً على العمليات البيئية والعمليات الاقتصادية فى مفهومها الضيق، بدلاً من الإطار الثقافى والسياسى الذى تتم فيه الخيارات السياساتية (هول ك ١٩٩٤ ج). وكما علق فريدمان (١٩٨٠، ص ٨) على ذلك بقوله "إن حدود النمو هى العوامل البيئية (عوامل خارجية) والعوامل الاجتماعية - النفسية (عوامل داخلية)". وإن تجاهل العوامل الاجتماعية - النفسية يعنى حينئذ القيام بتحليل جزئى، ولكنه يعنى أيضاً الإخفاق فى وضع طبيعة التنمية السياحية فى السياق الصحيح.

إن عملية السياسة السياحية وصنع القرار عملية معقدة للغاية. ودارس السياسة السياحية هو "ثيئوس العصر الحديث" الذى يحاول تتبع خيط عملية صنع القرار خلال المتاهة السياساتية شديدة التعقيد، وعند دراسة الأبعاد السياسية للسياحة فإن المحلل مضطر للاعتراف "بالتساؤلات الخاصة بالنظرية السياسية والقيم السياسية الكامنة - بشكل واضح أو ضمنى - وراء قرارات السياسة العامة" (ستلمان ١٩٧٤، ص ٤٩-٥٠). وتنطوى الأطر التحليلية المختلفة على جوانب مختلفة من الضعف والقوة، والمحلل يختار "بين المداخل النظرية لمهاجمة القضايا والمشكلات الخاصة بالسياسات" (جينكنز ١٩٧٨، ص ٢٠). ولكى نفهم كيف أن السياحة تدخل ضمن عملية تراكمية وعلاقات أمرة بين الناس والمكان فإن الأمر يقتضى: "إننا نحتاج إلى عملية تنظيم تعترف، وتميط اللثام، بوضوح عن السياحة باعتبارها نشاطاً منظماً ذا طابع رأسمالى مسيطر موجهاً بديناميات اجتماعية ملازمة ومحددة للنظام الرأسمالى وعلاقاته

الإنتاجية والاجتماعية والأيدولوجية. إن تحليل كيف يقوم نظام الإنتاج السياحي بتسويق جماعات الناس وتعبئتهم للبيع، هو درس فى الاقتصاد السياسى للبناء الاجتماعى للواقع والمكان، سواء من وجهة نظر الزائرين والمجتمعات المضيفة أو من وجهة نظر رأس المال السياحي (وصناعة الثقافة)، أو من جهة نظر الدولة بانخراطها فى النظام بأشكال متنوعة (بريتون ١٩٩١، ص ٤٧٥).

إن المقولة السابقة لبريتون قد لا يتقبلها عدد من القراء بسهولة، لماذا؟ لأنها تقع خارج المقاييس "المعتادة" للنقاش فى حقل الدراسات السياحية. ولكن "المشكلات المتعلقة بالسياسات ليست اختبارات مدرسية، إنها لا تتضمن دائماً وجود حلول صحيحة يمكن فحص نتائجها التحليلية للتحقق من صحتها (ماجون ١٩٨٩، ص ٦٥). وإن وضع مفاهيم مختلفة أخرى للمشكلة، وأدوات ونماذج أخرى، أو أحكام مختلفة أخرى حول النقاط الدقيقة للتحليل والمناقشة، يمكن أن يؤدى إلى نتائج مختلفة. وكما ذكر فى الفصل الأول، فإن هذه التحديات، أو المداخل المتعارضة، أمر حيوى لتطوير المعرفة حول الأبعاد السياسية للسياحة، ولتطوير فهمنا للسياسة السياحية. وهكذا فإن "الحاجة الملحة اليوم هى تحسين المناهج والشروط الخاصة بالمناقشة الجادة، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسى لهذه المناهج والشروط فى مختلف مستويات صنع السياسة" (ماجون ١٩٨٩، ص ٦).

ويدافع عديد من المؤلفين (مثل هولنشىد ١٩٩٢، وروش ١٩٩٢) عن أن تبنى مدخل جدلى لدراسة السياسة يمكن أن يساعد التحقيق النقدى لأسس وفرضيات الظواهر الاجتماعية، ويتيح المناقشات النقدية بين دارسى السياحة. والجدل أو الديالكتيك منهج للنقاش لا يتسم بقدر كبير من المعقولة فحسب، بل يتسم أيضاً بمقدماته المنطقية وبالسباق الاجتماعى فى تطبيقاته.

"إن نقطة البدء فى الجدل الديالكتيكى ليست الفروض النظرية بل وجهات النظر التى تطرح فعلاً فى المجتمع، وأن نتائجها ليست دليلاً رسمياً ولكنها فهم مشترك للمشكلة موضع المناقشة" (ماجون ١٩٨٩، ص ٦). ويدافع روش (١٩٩٢، ص ٥٩١) عن أن الأنماط الديالكتيكية للمفاهيمية تحتاج إلى:

تقدير الفرق والاعتماد المتبادل بين الحقائق الاجتماعية والقيم الاجتماعية، وبين النظرية والوصفية، وبين النظرية والسياسة. ولكنها تتطلب أكثر من ذلك (من دارسى السياحة) تقدير الوحدة فى التنوع فى الواقع الاجتماعى لمثل هذه الظاهرة المعقدة، والفعل والبنية والاستمرارية والتغير، والوعى والظروف المادية، والمستويين الجزئى والكلى وهكذا.

إن العلاقات السابقة علاقات دياليكتيكية متماسكة فى طبيعتها. ولكن الغالبية الكبرى للبحث السياحى تعتبر واحدة البعد وتخفق فى التقدير الكافى لكل من السياحة كمصطلح اجتماعى معقد والأطر النظرية التى تستخدم. ويخفق كثير من التحليل الاجتماعى السياسى، بصفة خاصة، فى تحليل السياق بالقدر الكافى فيما يتعلق بعدد العمليات التى تؤثر بوضوح فى وضع السياحة فى إطار التغير البنوي الكلى والتحديث فى المجتمع المعاصر (بريتون ١٩٩١، وروش ١٩٩٢)، بما فى ذلك التغييرات الثقافية المرتبطة مع مذهب ما بعد الحداثة (التمزق الثقافى والنسبية الأخلاقية والمثالية، ومذهب الاستهلاكية ومذهب المتعة) ومذهب ما بعد الصناعة (التحول من شكل التصنيع إلى التكنولوجيا والخدمات الراقية فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر) ومذهب ما بعد القومية (العولة الاقتصادية: ظهور مستوى فوق قومى متميز ومسيطر فى الاقتصاد الرأسمالى، والسياسة فوق القومية والمشكلات الاجتماعية والبيئية فوق القومية) (روش ١٩٩٣ ب).

إن عملية المطلب الجدلى الدياليكتيكي قد تبدو جوهرية فى دراسة الأبعاد السياسية للسياحة. وفى الحقيقة، كما ذكر فى الفصل الأول عند مناقشة فكرة تحليل السياسات كحرفة، فإن المطلب الجدلى وتحليل السياسات مرتبطان بشدة:

تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يبدأ عادة بالفرضيات المقبولة ظاهرياً، وبوجهات النظر القابلة للاختلاف والتحول، ولا يبدأ بالمبادئ غير القابلة للجدل أو بالحقائق الجافة. وهذا التحليل، مثله أيضاً مثل الدياليكتيك، لا ينتج أدلة رسمية ولكنه ينتج فقط مناقشات مقنعة، وأخيراً فإن تحليل السياسات، مثله فى ذلك مثل الدياليكتيك، يساهم فى المداولات العامة متن خلال النقد والدفاع والتعليم

والتحليل السياسى الجيد أكثر من مجرد تحليل المعلومات أو اختبار النماذج. إنه يقدم أيضاً نماذج من المناقشات وبنية عقلية لمعالجة الموضوع العام. وحتى إذا ما كانت نتائجه غير مقبولة، من حيث تصنيفاته ولغته، ومن حيث نقد مداخله التقليدية، ومن حيث دفاعه عن الأفكار الجديدة، فإنه يؤثر - بل ويتحكم - فى مناقشة السياسة (ماجون ١٩٨٩، ص٧).

إن تأكيد كارليل بأن "النقد عظيم ولا يمكن فهمه" لا ينبغى أن يروع الباحث فى الأبعاد السياسية للسياحة. إن معرفة تشكيل القرارات والتفاعل بين العناصر داخل بيئة السياسات أمر جوهري إذا ما كان هناك قصد للتأثير فى عملية صنع السياسة السياحية والتنمية السياحية وإدارة الموارد. وحتى معرفة العملية السياسية ليست كافية طالما أن نتائج البحث ذاتها خاضعة للاستخدام وإساءة الاستخدام فى حقل السياسات (جرودسكى ١٩٨٢). إن دارسى الأبعاد السياسية للسياحة ليسوا خارج الحقل السياسى الذى يدرسونه. ومن خلال بحثهم واستشاراتهم ونتائجهم وتوصياتهم فإنهم يعدون جزءاً من عملية السياسة السياحية والتنمية، إلا أنهم يهتمون أحياناً. وإذا ما شاء المحللون لبحوثهم أن تؤثر فى عملية السياسات، فإن عليهم حينئذ أن يزعموا لأنفسهم دوراً دفاعياً. إن البحث السياحى المحايد أو المتحرر من القيم غير موجود. ودارسو السياحة يجب عليهم حينئذ أن يكونوا واعين بأن "تحليل السياسات لا يمكن أن يؤدي بكفاءة ولا يمكن أن يستخدم بدقة دون تقدير لجوانبه الحرفية" (ماجون ١٩٨٩، ص٦٨). ليس هناك حقائق سياسية، هناك فقط مناقشات سياسية. ومن المأمول أن يساهم هذا الكتاب، ولو بقسط صغير فقط، فى هذه المناقشات.

المراجع

- Airey, D., 1983, European government approaches to tourism, *Tourism Management*, 4 (4): 234-244
- Airey, D., 1984, Tourism administration in the USA, *Tourism Management*, 5 (4): 269-279
- Alasia, S., 1989, Politics, in H. Larcy (ed.), *Ples bulong iumi—Solomon Islands: the past four thousand years*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva
- Albers, P. and James, W., 1983, Tourism and the changing photographic image of the Great Lakes Indians, *Annals of Tourism Research*, 10: 123-148
- Alebua, E., 1992, Eco-forestry in Solomon Islands, *The Courier*, 132: 38-39
- Alford, R. and Friedland, R., 1985, *Powers of theory: capitalism, the state and democracy*, Cambridge University Press, Cambridge
- Allcock, J.B., 1991, Poland, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.236-258
- Allison, G., 1971, *The essence of decision*, Little, Brown and Company, Boston
- Anderson, J., 1975, *Public policy making*, Praeger, New York
- Andronicou, A., 1979, Tourism in Cyprus, in E. de Kadt (ed.), *Tourism—passport to development?*, Oxford University Press, New York
- Aristotle, 1976, *The ethics of Aristotle: the Nicomachean ethics*, J.A.K. Thompson trans., H. Tredennick rev. trans., Penguin, Harmondsworth
- Armstrong, D., 1988, Tourism '88: challenges and opportunities, *Pacific Islands Monthly*, February: 41-44
- Armstein, S., 1969, A ladder of citizen participation, *Journal of American Institute of Planners*, 35: 216-224
- Ascher, B., 1984, Obstacles to international travel and tourism, *Journal of Travel Research*, 22: 2-16
- Ashworth, G.J. and Bergsma, J.R., 1987, New policies for tourism: opportunities or problems, *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 78 (2): 151-155

- Asia Travel Trade, 1989, Inbound's full of woes, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 41
- Asia Travel Trade, 1992, AFTA the coup, *Asia Travel Trade*, September: 8-9
- Auburn, F.M., 1982, *Antarctic law and politics*, C. Hurst, London
- Aucion, P., 1971, Theory and research in the study of policy-making, in G.B. Doren and P. Aucion (eds.) *The structures of policy-making in Canada*, Macmillan, Toronto, pp.10-38
- Australian Government Committee of Inquiry into Tourism, 1987, *Report of the Australian government committee of inquiry into tourism*, vol.1, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Bachrach, P., 1969-70, A power analysis, *Public Policy*, 18: 155-186
- Bachrach, P. and Baratz, M.S., 1970, *Power and poverty: theory and practice*, Oxford University Press, New York
- Badle, B. and Birnbaum, P., 1983, *The sociology of the state*, University of Chicago Press, Chicago
- Barber, D., 1992, Of tourism and tradition, *Pacific Islands Monthly*, August: 19
- Barr, H., 1992, Worries over Maori bid to control parks, *The Dominion*, 21 July: 6
- Barrett, S. and Fudge, C., 1981, Examining the policy-action relationship, in S. Barrett and C. Fudge (eds.) *Policy and action*, Methuen, London, pp.3-32
- Basin, R., 1984, Small island tourism: development or dependency, *Development Policy Review*, 2 (1): 79-90
- Becker, H.S., 1978, Arts and crafts, *American Journal of Sociology*, 83 (4): 862-889
- Benedict, B., 1983, The anthropology of World Fairs, in B. Benedict (ed.), *The anthropology of world fairs*, Scolar Press, London, pp.1-65
- Bergin, A., 1985, Recent developments in Australia's Antarctic policy, *Marine Policy*, 9: 180-191
- Bernstein, R., 1978, *The restructuring of social and political theory*, Harcourt and Brace, New York
- Best, L., 1968, A model of pure plantation economy, *Social and Economic Studies*, 17 (3): 283-326
- Bianchini, F. and Parkinson, M., 1993, *Cultural policy and urban development: the experience of West European cities*, Manchester University Press, Manchester
- Blank, U., 1989, *The community tourism industry imperative: the necessity, the opportunities, its potential*, Venture Publishing, State College
- Bodlender, J.A. and Davies, E.J.G., 1985, *A profile of government financial aid to tourism*, World Tourist Organization/Horwarth and Horwarth International, Madrid
- Boniface, P. and Fowler, P.J., 1993, *Heritage and tourism in 'the global village'*, Routledge, London and New York
- Bouquet, M. and Winter, M., 1987, Introduction: tourism politics and practice, in M. Bouquet and M. Winter (eds.), *Who from their Labours Rest? Conflict and Practice in Rural Tourism*, Avebury, Aldershot, pp.1-8

- Bragg, I., 1990, Ecotourism: a working definition, *Institute for Tropical Rainforest Studies Newsletter*, 2 (2): 7
- Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H. (eds.), 1989a, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York
- Bramham, P., Henry, I., Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989b, Introduction, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.1-13
- Bramwell, B. and Lane, B., 1993, Sustainable tourism: an evolving global approach, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6-16
- Britton, S.G., 1982a, International tourism and multinational corporations in the Pacific: the case of Fiji, in M.J. Taylor and N. Thrift (eds.), *The Geography of Multinationals*, Croom Helm, Sydney, pp.252-274
- Britton, S.G., 1982b, The political economy of tourism in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 9 (3): 331-358
- Britton, S.G., 1983, *Tourism and underdevelopment in Fiji*, Monograph No.13, Australian National University Development Studies Centre, Australian National University, Canberra
- Britton, S.G., 1987, Tourism in Pacific island states, constraints and opportunities, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.113-139
- Britton, S.G., 1989, Tourism, capital, and places: a contribution to the geography of tourism, paper prepared for the New Zealand Geographic Society Conference, 20-24 August, University of Otago, Dunedin
- Britton, S.G., 1991, Tourism, capital and place: towards a critical geography of tourism, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9 (4): 451-478
- Britton S.G. and Clarke, W.C. (eds.), 1987, *Ambiguous alternative: tourism in small developing countries*, University of the South Pacific, Suva
- Brookfield, H., 1991, Environmental sustainability with development: what prospects for a research agenda?, in O. Stokke (ed.), *Sustainable development*, Frank Cass, London, pp.42-46
- Brown, G., 1985, The tourism industry in Australia, in J. Dean and B. Judd (eds.), *Tourist developments in Australia*, Royal Australian Institute of Architects Education Division, Canberra, pp.8-11
- Brown, L.B., 1973, *Ideology*, Penguin, Harmondsworth
- Buckley, P.J. and Klemm, M., 1993, The decline of tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 185-194
- Budowski, G., 1976, Tourism and conservation: conflict, coexistence or symbiosis, *Environmental Conservation*, 3 (1): 27-31
- Burkart, A.J. and Medlik, S., 1981, *Tourism Past, Present and Future*, 2nd edn., Heinemann, London
- Burton, T.L., 1982, A framework for leisure policy research, *Leisure Studies*, 1: 323-335
- Butler, R.W., 1974, The social implications of tourist developments, *Annals of Tourism Research*, 2 (2): 100-111

- Butler, R.W., 1980, The concept of a tourist area cycle of evolution: implications for management of resources, *Canadian Geographer*, 24: 5-12
- Cameron, C., 1989, Cultural tourism and urban revitalization, *Tourism Recreation Research*, 14 (1): 23-32
- Carter, F.W., 1991a, Czechoslovakia, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.155-172
- Carter, F.W., 1991b, Bulgaria, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.220-235
- Castells, M., 1983, Crisis, planning, and the quality of life: managing the new historical relationships between space and society, *Environment and Planning D, Society and Space*, 1: 3-21
- Cater, E.A., 1987, Tourism in the least developed countries, *Annals of Tourism Research*, 14: 202-226
- Choy, D.J.L., 1984, Comment on Richter's political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 11: 618-621
- Clarke, J., 1981, Subcultures, cultures and class, in T. Bennett, G. Martin, C. Mercer and J. Woollacott (ed.), *Culture, ideology and social process*, Batsford, London, pp.53-79
- Clarke, J. and Critcher, C., 1985, *The devil makes work: leisure in capitalist Britain*, University of Illinois Press, Urbana
- Cohen, E., 1977, Toward a sociology of international tourism, *Social Research*, 39 (1): 164-182
- Commission Consultative Fédérale pour le Tourisme, 1979, *Conception Suisse du tourisme*, Office Central Fédéral des Imprimeries, Berne
- Commonwealth Department of Tourism, 1992, *Tourism Australia's passport to growth: a national tourism strategy*, Commonwealth Department of Tourism, Canberra
- Commonwealth of Australia and Government of New Zealand, 1991, *Costs and Benefits of a Single Australasian Aviation Market*, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Compton, P.A., 1991, Hungary, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.173-189
- Conant, J.S., Clarke, T., Burnett, J.J. and Zank, G., 1988, Terrorism and travel: managing the unmanageable, *Journal of Travel Research*, Spring: 16-20
- Connell, J., 1988, *Sovereignty & survival: island microstates in the Third World*, Research Monograph No.3, Department of Geography, University of Sydney
- Cook, D., 1989, China's hotels: still playing catch up, *Cornell Hotel Restaurant and Administration Quarterly*, 30 (3): 64-67
- Cook, K., 1982, Guidelines for socially appropriate tourism development in British Columbia, *Journal of Travel Research*, 21 (1): 22-28
- Coppock, J.T., 1977, Tourism as a tool for regional development, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh for the Leisure Studies Association, Edinburgh, pp.1.1-1.15

- Cossons, N., 1989, Heritage tourism—trends and tribulations, *Tourism Management*, 10 (3): 192–194
- Council of Europe, 1988, *Rural tourism in Europe*, Publications and Documents Division, Council of Europe, Strasbourg
- Coventry, N., 1988, Japanese lead reawakening in Fijian tourism, *New Zealand Financial Review*, November: 89–91
- Coventry, N., 1990, NZ/Australia tourism members press for one-entry concept, *Asia Travel Trade*, 22 (October): 6–8
- Craik, J., 1989, The Expo experience: the politics of expositions, *Australian-Canadian Studies*, 7 (1–2): 95–112
- Craik, J., 1990, A classic case of clientelism: the Industries Assistance Commission Inquiry into Travel and Tourism, *Culture and Policy*, 1 (3)
- Craik, J., 1991, *Resorting to tourism: cultural policies for tourist development in Australia*, Allen & Unwin, St. Leonards
- Crawford, J., 1979, *The creation of states in international law*, Clarendon Press, Oxford
- Crean, J., 1988, Lifting the lid on outbound travel, *Asia Travel Trade*, July: 30–31
- Crenson, M.A., 1971, *The un politics of air pollution: a study of non-decisionmaking in the cities*, The Johns Hopkins Press, Baltimore and London
- Crick, M., 1989, Representations of international tourism in the social sciences: sun, sex, sights, savings, and servility, *Annual Review of Anthropology*, 18: 307–344
- Crocombe, R., 1992, The future of democracy in the Pacific Islands, in R. Crocombe and E. Tuza (eds.), *Independence, dependence, interdependence: the first 10 years of Solomon Islands independence*, published jointly by the Institute of Pacific Studies, the University of the South Pacific Honiara Centre and the Solomon Islands College of Higher Education, Honiara, pp.9–27
- Crozier, M., 1964, *The bureaucratic phenomenon*, University of Chicago Press, Chicago
- Crush, J. and Wellings, P., 1983, The Southern African pleasure periphery, 1966–83, *Journal of Modern African Studies*, 21: 673–698
- Crush, J. and Wellings, P., 1987, Forbidden fruit and the export of vice: tourism in Swaziland and Lesotho, in S. Britton and W.C. Clarke (eds.), *Ambiguous alternative: Tourism in developing countries*, University of the South Pacific, Suva, pp.91–112
- Culler, J., 1981, Semiotics of tourism, *American Journal of Semiotics*, 1: 127–140
- D'Amore, L., 1983, Guidelines to planning harmony with the host community, in P.E. Murphy (ed.), *Tourism in Canada: selected issues and options*, Western Geographical Series 21, University of Victoria, Victoria, pp.135–159
- Damette, F., 1980, The regional framework of monopoly exploitation: new problems and trends, in J. Carney, R. Hudson and J.R. Lewis (eds.), *Regions in crisis*, Croom Helm, London
- Darling Harbour, n.d., *Face to face, Tumbalong Park Darling Harbour* (brochure), Darling Harbour Authority, Sydney

- Davis, G., Wanna, J., Warhurst, J. and Weller, P., 1993, *Public policy in Australia*, 2nd. edn., Allen & Unwin, St Leonards
- Dawson, D., 1991, *Panem et circenses? A critical analysis of ethnic and multicultural festivals*, *Journal of Applied Recreation Research*, 16 (1): 35-52
- De Burlo, C., 1989, Islanders, soldiers, and tourists: the war and the shaping of tourism in Melanesia, in G.M. White and L. Lindstrom (eds.), *The Pacific theater— island representations in World War II*, University of Hawaii Press, Honolulu
- de Hanni, H., 1984, Controlling the development of tourism: possibilities and hindrances, in E.A. Brugger, G. Furrer, B. Messerli and P. Messerli (eds.), *The transformation of Swiss mountain regions*, Haupt, Berne
- de Kadt, E. (ed.), 1979, *Tourism Passport to Development*, Oxford University Press, New York
- Dear, M., 1977, Spatial externalities and locational conflict, in D.B. Massey and P.W.J. Batey (eds.), *Alternative frameworks for analysis*, London Papers in Regional Science 7, Pion Ltd., London
- Demek, J. and Strida, M. (eds.), 1971, *Geography of Czechoslovakia*, Academia, Prague
- Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, 1988, *Directions for tourism—a discussion paper*, Department of the Arts, Sport, the Environment, Tourism and Territories, Canberra
- Deutsch, K.W., 1986, State functions and the future of the state, *International Political Science Review*, 7 (2): 209-222
- Dichen, G. and Guangrui, Z., 1983, China's tourism: policy and practice, *Tourism Management*, 4: 75-84
- Dieke, P.U.C., 1989, Fundamentals of tourism development: a Third World perspective, *Hospitality Education and Research Journal*, 13 (2): 7-22
- Do-sun, C., 1992, In the balance, *Asia Travel Trade*, April: 58-61
- Dorfmann, M., 1983, Régions de montagne: de la dépendance à l'autodéveloppement, *Revue de Géographie Alpine*, 71 (1): 5-34
- Dovey, K., 1989, Old Scabs/new scars: the hallmark event and the everyday environment, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.73-80
- Easton, D., 1957, An approach to the analysis of political systems, *World Politics*, 9: 383-400
- Easton, D., 1965, *A systems analysis of political life*, University of Chicago Press, Chicago
- Economist Intelligence Unit, 1989, The Pacific Islands, *EIU International Tourism Reports*, 4: 70-99
- Edgell, D., 1978, International tourism and travel, in H.F. Van Zandt (ed.), *International business prospects, 1977-1999*, Bobbs-Merrill, Indianapolis, pp.171-173
- Edgell, D.L., 1983, United States international tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 427-433
- Edgell, D.L., 1984, US government policy on international tourism, *Tourism Management*, 5 (1): 67-70

- Edgell, D.L., 1990, *International tourism policy*, Van Nostrand Reinhold, New York
- Elliot, J., 1983, Politics, power and tourism in Thailand, *Annals of Tourism Research*, 10: 377-393
- Elliot, J., 1987, Government management of tourism—a Thai case study, *Tourism Management*, 8 (3): 223-232
- Erisman, H.M., 1983, Tourism and cultural dependency in the West Indies, *Annals of Tourism Research*, 10: 337-361
- European Economic Community (EEC), 1984, Council Regulation (EEC) No.1787/84 of 19 June 1984 on the European Regional Development Fund, *Official Journal of the European Communities*, 28 June
- European Economic Community, 1985, *The European Community and the regions: 10 years of Community regional policy and of the European Regional Development Fund (ERDF)*, Office for Official Publications of the European Communities, Luxembourg
- Fagence, M., 1979, *The political nature of community decision-making*, Department of Regional and Town Planning, University of Queensland, St. Lucia
- Farmer, W.J., 1987, The Antarctic treaty system and global interests in the Antarctic, *Australian Foreign Affairs Record*, 58 (3): 135-141
- Farrell, B.H., 1974, The tourist ghettos of Hawaii, in M.C.R. Edgell and B.H. Farrell (eds.), *Themes on Pacific lands*, Western Geographical Series No. 10, University of Victoria, Victoria, pp.181-221
- Field, A., 1992, Aviation update, *Ministry of Tourism Newsletter*, 4 (2)
- Fiji Ministry of Tourism, 1992, *General information on tourism in Fiji: its past and future and impact on the economy and society*, Ministry of Tourism, Suva
- Fiji Visitors Bureau, 1988, *Statistical report on visitor arrivals to Fiji*, Fiji Visitors Bureau, Suva
- Fiji Visitors Bureau, 1992, *A statistical Report on visitor arrivals into Fiji calendar year 1991*, Fiji Visitors Bureau, Suva
- Finney, B.R. and Watson, K.A. (eds.), 1977, *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz
- Foley, P., 1991, The impact of major events: a case study of the World Student Games and Sheffield, *Environmental and Planning C: Government and Policy*, 9 (1): 65-79
- Fondersmith, J., 1988, Downtown 2040: making cities fun, *The Futurist*, March/April: 9-17
- Forster, J., 1964, The sociological consequences of tourism, *International Journal of Comparative Sociology*, 5 (2): 217-227
- Francisco, R.A., 1983, The political impact of tourism dependence in Latin America, *Annals of Tourism Research*, 10: 363-376
- Freedman, L., 1976, Logic, politics and foreign policy processes, *International Affairs*, 52: 434-449
- Frieden, B. and Sagalyn, L., 1989, *Downtown, inc.: how America rebuilds cities*, MIT Press, Cambridge
- Friedmann, J., 1980, An alternative development?, in J. Friedmann, T. Wheelwright and J. Connell (eds.), *Development strategies in the*

- eighties, Monograph No.1, Development Studies Colloquium, Department of Town and Country Planning, University of Sydney, Sydney, pp.4-11
- Gallie, W.B., 1955-56, Essentially contested concepts, *Proceedings of the Aristotelian Society*, 56: 167-198
- Gartner, W.C. and Shen, J., 1992, The impact of Tiananmen Square on China's tourism image, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 47-52
- Gay, J., 1985, The patriotic prostitute, *The Progressive*, 49 (3): 34-36
- Getz, D., 1977, The impact of tourism on host communities: a research approach, in B.S. Duffield (ed.), *Tourism: a tool for regional development*, Tourism and Recreation Research Unit, University of Edinburgh, Edinburgh, pp.9.1-9.13
- Getz, D., 1983, Capacity to absorb tourism: concepts and implications for strategic planning, *Annals of Tourism Research*, 10: 239-263
- Getz, D., 1986, Models in tourism planning towards integration of theory and practice, *Tourism Management*, 7 (1): 21-32
- Getz, D., 1987, Tourism planning and research: traditions, models and futures, paper presented at the Australian Travel Research Workshop, Bunbury, Western Australia, November 5-6
- Getz, D., 1991, *Festivals, special events and tourism*, Van Nostrand Reinhold, New York
- Giddens, A., 1989, *Sociology*, Polity Press, Cambridge
- Gilg, A.W., 1988, Switzerland: structural change within stability, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.123-144
- Girvan, N., 1973, The development of dependency economics in the Caribbean and Latin America: review and comparison, *Social and Economic Studies*, 22: 1-33
- Goodall, B., 1987, Tourism and regional development, *Built Environment*, 13 (2): 69-72
- Gottdeiner, E., 1987, *The decline of urban politics: political theory and the crisis of the local state*, Sage Publications, Newbury Park
- Government of the Solomons, 1993, *Tourism statistics—third quarter 1992*, Statistical bulletin No.4/93, Government of the Solomons, Honiara
- Graham, M., 1990, Culture shock, *Asia Travel Trade*, 22 (February): 24-26
- Gramsci, A., 1975, *Quaderni del carcere*, Einaudi, Turin
- Gray, H.P., 1984, Tourism theory and practice: a reply to Alberto Sessa, *Annals of Tourism Research*, 11: 286-290
- Greenberg, G.D., Miller, J.A., Mohr, L.B. and Vladeck, B.C., 1977, Developing public policy theory—perspectives from empirical research, *American Political Science Review*, 71 (4): 1532-1543
- Greenwood, D.J., 1972, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Ethnology*, 2: 80-91
- Greenwood, D.J., 1976, Tourism as an agent of change: a Spanish Basque case, *Annals of Tourism Research*, 3 (3): 128-142
- Greenwood, D.J., 1989, Culture by the pound: an anthropological perspective on tourism as cultural commoditization, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd. edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.171-185

- Greenwood, J., Williams, A.M. and Shaw, G., 1990, Policy implementation and tourism in the UK: implications from recent tourism research in Cornwall, *Tourism Management*, 11 (1): 53-62
- Grodsky, P.B., 1982, Some limitations of social scientists in affecting public policy decisions, in F.S. Sterrett and B.L. Rosenberg (eds.), *Science and Public Policy II*, New York Academy of Sciences, New York, pp.47-55
- Guangrui, Z., 1989, Ten years of Chinese tourism: profile and assessment, *Tourism Management*, 10 (1): 51-62
- Gunn, C.A., 1977, Industry pragmatism vs tourism planning, *Leisure Sciences*, 1 (1): 85-94
- Gunn, C.A., 1979, *Tourism planning*, Crane Russak, New York
- Gunn, C.A., 1988, *Tourism planning*, 2nd edn., Taylor and Francis, New York
- Hall, J., 1992, Blow to Thai tourism, *Asia Travel Trade*, 23 (7): 6-8
- Hall, C.M., 1989a, The politics of hallmark events, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.219-241
- Hall, C.M., 1989b, Hallmark events and the planning process, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.20-39
- Hall, C.M., 1991, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1992a, *Hallmark tourist events: impacts, management, and planning*, Belhaven Press, London
- Hall, C.M., 1992b, Tourism in Antarctica: activities, impacts, and management, *Journal of Travel Research*, 30 (4): 2-9
- Hall, C.M., 1992c, Sex tourism in South-east Asia, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.64-74
- Hall, C.M., 1992d, Issues in ecotourism: from susceptible to sustainable development, in *Heritage management: parks, heritage and tourism*, Royal Australian Institute of Parks and Recreation, Hobart, pp.152-158
- Hall, C.M., 1994a, *Tourism in the Pacific Rim: development, impacts and markets*, Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1994b, Tourism and the Maori of Aotearoa (New Zealand), in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming
- Hall, C.M., 1994c, *Introduction to tourism in Australia: impacts, planning and development*, 2nd. edn., Longman Cheshire, South Melbourne
- Hall, C.M., 1994d, Ecotourism in Australia, New Zealand and the South Pacific: appropriate tourism or a new form of ecological imperialism?, in E.A. Cater and G.A. Bowman (eds.) *Ecotourism: A Sustainable Option?*, John Wiley & Sons/Royal Geographical Society, Chichester, pp.137-157
- Hall, C.M. and Johnston, M. (eds.), 1995, *Tourism in polar regions*, John Wiley & Sons, Chichester

- Hall, C.M., Keelan, N. and Mitchell, I., 1993, The implications of Maori perspectives on the interpretation, management and promotion of tourism in New Zealand, *Geojournal*, 29 (3): 315-322
- Hall, C.M., Mitchell, I. and Keelan, N., 1992, Maori culture and heritage tourism in New Zealand, *Journal of Cultural Geography*, 12 (2): 115-128
- Hall, C.M. and Rudkin, B., 1993, Ecotourism as appropriate tourism?: a case study from the Solomon Islands, paper presented at the 13th International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, symposium on tourism as a determinant of culture change, Mexico City
- Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1989, America's Cup lost, paradise retained? The dynamics of a hallmark tourist event, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.103-118
- Hall, C.M. and Selwood, H.J., 1994, Event tourism and the creation of a post-industrial portscape: the case of Fremantle and the 1987 America's Cup, in S. Craig-Smith and M. Fagence (eds.), *Dockland redevelopment and tourism*, Springer-Verlag, New York, in press
- Hall, C.M. and Zeppel, H., 1990, Cultural and heritage tourism: the new grand tour?, *Historic Environment*, 7 (3-4): 86-98
- Hall, D.R., 1984, Foreign tourism under socialism: the Albanian 'Stalinist' model, *Annals of Tourism Research*, 11 (4): 539-55
- Hall, D.R., 1990a, Eastern Europe opens its doors, *Geographical Magazine*, April: 10-15
- Hall, D.R., 1990b, Stalinism and tourism: a study of Albania and North Korea, *Annals of Tourism Research*, 17 (1): 36-54
- Hall, D.R. (ed.), 1991a, *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London
- Hall, D.R., 1991b, Introduction, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.3-28
- Hall, D.R., 1991c, Eastern Europe and the Soviet Union: overcoming tourism constraints, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.49-78
- Hall, D.R., 1991d, Evolutionary pattern of tourism development in Eastern Europe and the Soviet Union, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.79-115
- Hall, D.R. 1991e, Contemporary challenges, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.282-289
- Hall, D.R. 1991f, Albania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.259-277
- Hall, J., 1974, The capacity to absorb tourists, *Built Environment*, 3: 392-397
- Hamdi, H., 1991, Growing pains for South Korea market, *Asia Travel Trade*, February: 10-11

- Harcombe, D., 1988, *Solomons Islands—a travel survival kit*, Lonely Planet Publications, South Yarra
- Harrison, D. (ed.), 1992a, *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London
- Harrison, D., 1992b, International tourism and the less developed countries: the background, in D. Harrison (ed.), *Tourism and the less developed countries*, Belhaven Press, London, pp.1–18
- Harvey, D., 1987, Flexible accumulation through urbanization: reflections on 'post-modernism' in the American city, *Antipode*, 19: 260–286
- Harvey, D., 1988, Voodoo cities, *New Statesman and Society*, 30 September: 33–35
- Harvey, D., 1989a, *The condition of postmodernity: an enquiry into the origins of cultural change*, Basil Blackwell, Oxford
- Harvey, D., 1989b, From managerialism to entrepreneurialism: the transformation in urban governance in late capitalism, *Geografiska Annaler B*, 71 (1): 3–17
- Harvey, D., 1990, Between space and time: reflections on the geographical imagination, *Annals of the Association of American Geographers*, 80 (3): 418–434
- Hau'ofa, E., 1987, The new Pacific society: integration and independence, in A. Hooper, et al. (eds.), *Class and culture in the South Pacific*, Institute of Pacific Studies, University of the South Pacific, Suva
- Haulot, A., 1981, Social tourism: current dimensions and future developments, *Tourism Management*, 2: 207–212
- Haveman, R.H., 1976, Evaluating the impact of public policies on regional welfare, *Regional Studies*, 10: 449–463
- Hayes, B.J., 1981, The congressional travel and tourism caucus and US national tourism policy, *International Journal of Tourism Management*, June: 121–137
- Haywood, K.M., 1988, Responsible and responsive tourism planning in the community, *Tourism Management*, 9 (2): 105–118
- Heeley, J., 1981, Planning for tourism in Britain, *Town Planning Review*, 52: 61–79
- Heenan, D., 1978, Tourism and the community, a drama in three acts, *Journal of Travel Research*, 16 (4): 30–32
- Held, D., 1980, *Introduction to critical theory: Horkheimer to Habermas*, Hutchinson, London
- Held, D., 1989, *Political theory and the modern state*, Polity Press, Oxford
- Held, D. and Krieger, J., 1984, Theories of the state: some competing claims, in S. Bornstein, D. Held and J. Krieger (eds.), *The state in capitalist Europe*, Allen & Unwin, London, pp.1–20
- Helu-Thaman, K., 1992, Ecocultural tourism: a personal view for maintaining cultural integrity in ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, conference proceedings, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.24–29
- Henning, D.H., 1974, *Environmental policy and administration*, American Elsevier Publishing Company, New York

- Henry, I. and Bramham, P., 1986, Leisure, the local state and social order, *Leisure Studies*, 5: 189-209
- Hewison, R., 1987, *The heritage industry: Britain in a climate of decline*, Methuen, London
- Hewison, R., 1988, Great expectations—hyping heritage, *Tourism Management*, 9 (3): 239-240
- Hillman, S., 1986, Special events as a tool for tourism development, *Special Events Report*, 5 (16): 4-5
- Hills, T.L. and Lundgren, J., 1977, The impact of tourism in the Caribbean: a methodological study, *Annals of Tourism Research*, 4 (5): 248-267
- Hivik, T. and Heiberg, T., 1980, Centre-periphery tourism and self-reliance, *International Social Science Journal*, 32 (1): 69-98
- Hollinshead, K., 1988, First-blush of the longtime: the market development of Australia's living Aboriginal heritage, in *Tourism research: expanding boundaries, the travel and tourism research association 19th annual conference proceedings*, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.183-198
- Hollinshead, K., 1992, 'White' gaze, 'red' people—shadow visions: the disidentification of 'Indians' in cultural tourism, *Leisure Studies*, 11: 43-64
- Holt, R.T. and Turner, J.E., 1974, The scholar as artisan, *Policy Sciences*, 5: 257-270
- Hong, E., 1985, *See the Third World while it lasts*, Consumers Association of Penang, Penang
- Horne, D., 1992, *The intelligent tourist*, Margaret Gee Publishing, McMahan's Point
- House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts [HRSCERA], 1989, *Tourism in Antarctica*, Report of the House of Representatives Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Houston, L., 1986, *Strategy and opportunities for tourism development*, Planning Exchange, Glasgow
- Hughes, H., 1984, Government support for tourism in the UK: a different perspective, *Tourism Management*, 5 (1): 13-19
- Hughes, H.L., 1987, Culture as a tourist resource—a theoretical consideration, *Tourism Management*, 8 (3): 205-216
- Hughes, H.L., 1989, Tourism and the arts: a potentially destructive relationship?, *Tourism Management*, 10 (2): 97-99
- Hughes, R., 1987, *The fatal shore: a history of the transportation of convicts to Australia, 1787-1868*, Collins Harvill, London
- Humphreys, J.S. and Walmsley, D.J., 1991, Locational conflict in metropolitan areas: Melbourne and Sydney, 1989, *Australian Geographical Studies*, 29 (2): 313-328
- Huxley, M., 1991, Making cities fun: Darling Harbour and the immobilisation of the spectacle, in P. Carroll, K. Donohue, M. McGovern and J. McMillen (eds.), *Tourism in Australia*, Harcourt Brace Jovanovich, Sydney, pp.141-152

- Industries Assistance Commission, 1989, *Travel and tourism*, Report No.423, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Isaccson, R., 1991, Big game parks . . . what future?, *Green Magazine*, June: 40-44
- IUOTO, 1974, The role of the state in tourism, *Annals of Tourism Research*, 1 (3): 66-72
- Jaensch, D., 1992, *The politics of Australian government*, Macmillan, South Melbourne
- Jafari, J., 1974, The socio-economic costs of tourism to developing countries, *Annals of Tourism Research*, 1 (7): 227-262
- Jafari, J. and Ritchie, J.R.B., 1981, Toward a framework for tourism education problems and prospects, *Annals of Tourism Research*, 8 (1): 13-34
- Jameson, F., 1984, Postmodernism: or the cultural logic of capitalism, *New Left Review*, 146: 53-93
- Jansen-Verbeke, M., 1989, Inner cities and urban tourism in the Netherlands: new challenges for local authorities, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.233-253
- Japan Travel Bureau, 1991, *JTB report '91: all about Japanese overseas travellers*, Japan Travel Bureau, Tokyo
- Jeffrey, L., 1991, Squeezed out, *Asia Travel Trade*, March: 34-40
- Jeffries, D., 1989, Selling Britain—a case for privatisation?, *Travel and Tourism Analyst*, 1: 69-81
- Jenkins, C.L., 1980, Tourism policies in developing countries: a critique, *International Journal of Tourism Management*, 1 (1): 22-29
- Jenkins, C.L. and Henry, B.M., 1982, Government involvement in tourism in developing countries, *Annals of Tourism Research*, 9: 499-521
- Jenkins, W.I., 1978, *Policy analysis: a political and organizational perspective*, St. Martin's Press, New York
- Jeong, G.-H., 1988, Tourism expectations on the 1988 Seoul Olympics: a Korean perspective, in *Tourism research: expanding boundaries*, Travel and Tourism Research Association, Nineteenth Annual Conference, Montreal, Quebec, Canada, June 19-23, 1988, Bureau of Economic and Business Research, Graduate School of Business, University of Utah, Salt Lake City, pp.175-182
- Jones, M.A., 1986, *A sunny place for shady people*, Allen and Unwin, Sydney
- Jones, R. and Selwood, H.J., 1991, Fallout from a hallmark event: Fremantle after the departure of the America's Cup, paper presented at the World Leisure and Recreation Association Conference, July, Sydney
- Judd, D. and Parkinson, M., 1990, *Leadership and urban regeneration: cities in North America and Europe*, Sage Publications, California
- Kearney, E.P., 1992, Redrawing the political map of tourism: the European view, *Tourism Management*, March: 34-36
- Keller, C.P., 1984, Centre-periphery tourism development and control, in J. Long and R. Hecock (eds.), *Leisure, tourism and social change: papers selected from a conference held at the University of Edinburgh in January 1983, and organised on behalf of International Geographical Union*

- Commission on the Geography of Recreation and Leisure and Leisure Studies Association, Centre for Leisure Research, Dunfermline College of Physical Education, Dunfermline, pp.77-84
- Kent, N., 1977, A new kind of sugar, in B.R. Finney and K.A. Watson (eds.), *A new kind of sugar: tourism in the Pacific*, Center for South Pacific Studies, University of California Santa Cruz, Santa Cruz, pp.169-198
- King, R., 1988, Italy: multi-faceted tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.58-79
- Kissling, C., 1993, Factors affecting trans-Tasman air services, *Geojournal*, 29 (3): 291-298
- Klieger, P.C., 1992, Shangri-La and the politicization of tourism in Tibet, *Annals of Tourism Research*, 19 (1): 122-125
- Korea Church Women United, 1983, *Kisaeng tourism, a nation-wide survey report on conditions in four areas Seoul, Pusan, Cheju, Kyongju*, Research Material Issue No.3, Korea Church Women United, Seoul
- Kosters, M., 1984, The deficiencies of tourism science without political science: comment on Richter, *Annals of Tourism Research*, 11: 610-612
- Krippendorff, J., 1987, *The holiday makers: understanding the impact of leisure and travel*, Heinemann Professional Publishing, Oxford
- Kroll, M., 1969, Policy and administration, in F.J. Lyden, G.A. Shipman and M. Kroll (eds.), *Policies, decisions and organisation*, Appleton-Century-Crofts, New York, pp.8-27
- Kudu, D., 1992, The role and activities of the Tourism Council of the South Pacific, particularly in relation to ecotourism development, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.154-160
- Lamb, A.N., 1988, Tourism development and planning in Australia—the need for a national strategy, *International Journal of Hospitality Management*, 7 (4): 353-361
- Lanfant, M., 1980, Introduction: tourism in the process of internationalization, *International Social Science Journal*, 32 (1): 14-45
- Lash, S., 1990, *Sociology of postmodernism*, Routledge, London
- Lasswell, H.D., 1936, *Politics: who gets, what, when, how?*, McGraw-Hill, New York
- Lavery, P., 1989, Tourism in China: the costs of collapse, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 4: 77-97
- Law, C., 1985, *Urban tourism: selected British case studies*, Working Paper, Department of Geography, University of Salford, Salford
- Lea, J., 1988, *Tourism and development in the Third World*, Routledge, London
- Lea, J., 1993, Tourism development ethics in the Third World, *Annals of Tourism Research*, 20 (4): 701-715
- Lea, J. and Small, J., 1988, Cyclones, riots and coups: tourist industry responses in the South Pacific, paper presented at Frontiers in Australian tourism conference, Australian National University, Canberra, 30 June-1 July

- Lee, G.P., 1987, Tourism as a factor in development cooperation, *Tourism Management*, 4 (4): 2-19
- Lees, A., 1991, *A protected forests system for the Solomon Islands, report by the Maruia Society for the Australian National Parks and Wildlife Service*, Australian National Parks and Wildlife Service, Canberra
- Lefebvre, H., 1976, *The survival of capitalism: reproduction and relations of production*, Allison and Busby, London
- Leiper, N., 1990, The partial industrialization of tourism systems, *Annals of Tourism Research*, 17: 600-605
- Leontidou, L., 1988, Greece: prospects and contradictions of tourism in the 1980s, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.80-100
- Lewis, J. and Williams, A.M., 1988, Portugal: market segmentation and regional specialisation, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.101-122
- Ley, D. and Olds, K., 1988, Landscape as spectacle: world's fairs and the culture of heroic consumption, *Environment and Planning D: Society and Space*, 6: 191-212
- Lichtheim, G., 1974, *Imperialism*, Penguin Books, Harmondsworth
- Lickorish, L.J., 1991, Developing a single European tourism policy, *Tourism Management*, 12 (3): 178-184
- Lickorish, L.J., Jefferson, A., Bodlender, J. and Jenkins, C.L., 1991, *Developing tourism destinations: policies and perspectives*, Longman, Harlow
- Lindblom, C.E., 1959, The science of muddling through, *Public Administration Review*, 19: 79-88
- Lloyd, P., 1985, *CER—the implications for New Zealand*, Government Publishing Agencies, Wellington
- Lord Young of Graffham, 1985, *Pleasure, leisure and jobs*, Cabinet Office, London
- Lukes, S., 1974, *Power: a radical view*, Macmillan, London
- Lundgren, J.O.J., 1973, The development of the tourist travel systems: a metropolitan economic hegemony par excellence, *Revue de Tourisme*, 1 (January/March): 2-14
- Lyden, F.J., Shipman, G.A. and Kroll, M. (eds.), 1969, *Policies, decisions and organisations*, Appleton-Century-Crofts, New York
- Mabogunje, A.L., 1980, *The development process: a spatial perspective*, Hutchinson, London
- MacAloon, J.J., 1984, Olympic Games and the theory of spectacle in modern societies, in J.J. MacAloon (ed.), *Rite, drama, festival, spectacle: rehearsals toward a theory of cultural performance*, Institute for the Study of Human issues, Philadelphia, pp.241-280
- MacCannell, D., 1984, Reconstructed ethnicity: tourism and cultural identity in Third World communities, *Annals of Tourism Research*, 11: 375-391
- MacCannell, D., 1989, *The tourist: a new theory of the leisure class*, 2nd. edn., Schocken Books, New York

- Majone, G., 1980a, The uses of policy analysis, in B.H. Raven (ed.), *Policy studies review annual*, vol.4, Sage, Beverly Hills, pp.161-180
- Majone, G., 1980b, An anatomy of pitfalls, in G. Majone and E.S. Quade (eds.), *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester, pp.7-22
- Majone, G., 1981, Policies as theories, in I.L. Horowitz (ed.) *Policy studies review annual*, vol.5, Sage, Beverly Hills, pp.15-26
- Majone, G., 1989, *Evidence, argument and persuasion in the policy process*, Yale University Press, New Haven and London
- Majone, G. and Quade, E.S. (eds.), 1980, *Pitfalls of analysis*, International Institute for Applied Systems Analysis/John Wiley and Sons, Chichester
- Maori Tourism Task Force, 1986, *Maori tourism task force report*, Government Printing Office, Wellington
- Martin, B. and Mason, S., 1988, Current trends in leisure, *Leisure Studies*, 7 (1): 75-80
- Mathieson, A. and Wall, G., 1982, *Tourism: economic, physical and social impacts*, Longman, London
- Matthews, H.G., 1975, International tourism and political science research, *Annals of Tourism Research*, 2 (4): 195-203
- Matthews, H.G., 1978, *International tourism: a social and political analysis*, Schenkman, Cambridge
- Matthews, H.G., 1983, Editor's page: on tourism and political science, *Annals of Tourism Research*, 10 (4): 303-306
- Matthews, H.G. and Richter, L.K., 1991, Political science and tourism, *Annals of Tourism Research*, 18 (1): 120-135
- McCoy, P., 1982, Barriers to trade belong on the bargaining table, *Business America*, 5 (22): 17-21
- McDermott Miller Group, 1991, Destination South West Pacific, *Tourism FX: A Quarterly Analysis of New Zealand Tourism*, July
- McDonald, G., 1986, Policy implications: comment on Var and Quayson, *Annals of Tourism Research*, 13: 645-648
- McGahey, S., 1991, South Korea outbound, *EIU Travel & Tourism Analyst*, 6: 45-62
- McIntosh, R.W. and Goeldner, C.R., 1986, *Tourism: principles, practices, philosophies*, 5th edn., John Wiley & Sons, New York
- McKercher, B., 1993, Some fundamental truths about tourism: understanding tourism's social and environmental impacts, *Journal of Sustainable Tourism*, 1 (1): 6-16
- McKinnon, J., 1990, *Solomon Islands world heritage site proposal, fact finding mission*, 4-22 February 1990, New Zealand Ministry of External Relations and Trade, Wellington
- Meleghy, T., Preglau, M. and Tafertshofer, A., 1985, Tourism development and value change, *Annals of Tourism Research*, 12: 181-199
- Mellor, R.E.H., 1991, Eastern Germany (the former German Democratic Republic), in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.142-153
- Merelman, R.M., 1968, On the neo-elitist critique of community power, *American Political Science Review*, 62 (2): 451-460

- Middleton, V.T.C., 1988, *Marketing in Travel and Tourism*, Heinemann Professional Publishing, Oxford
- Mill, R.C. and Morrison, A.M., 1985, *The tourism system: an introductory text*, Prentice-Hall International, Englewood Cliffs
- Mills, S., 1990, Disney and the promotion of synthetic worlds, *American Studies International*, 28 (2): 66-79
- Mills, S., 1991, Spectacle in the city: from the Great Exhibition to the Glasgow Garden Festival, paper presented at the Institute of British Geographers Conference, Sheffield, January
- Minerbi, L., 1992, *Impacts of tourism development in Pacific Islands*, Greenpeace Pacific Campaign, San Francisco
- Mings, R.C., 1978, The importance of more research on the impacts of tourism, *Annals of Tourism Research*, 5: 340-344
- Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, 1992, *Annual statistical report on tourism*, Ministry of Transportation, Korea National Tourism Corporation, Seoul
- Mitchell, B., 1979, *Geography and resource analysis*, Longman, London
- Mommaas, H. and van der Poel, H., 1989, Changes in economy, politics and lifestyles: an essay on the restructuring of urban leisure, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.254-276
- Moon, J.D., 1991, Pluralism and progress in the study of politics, in W. Crotty (ed.), *The theory and practice of political science*, Northwestern University Press, Evanston, pp.45-56
- Mowlana, H. and Smith, G., 1990, Tourism, telecommunications and transnational banking: a framework for policy analysis, *Tourism Management*, 11 (4): 315-324
- Murns, J.W., 1975, The environment, politics, and policy literature: a critique and reformulation, *Western Political Quarterly*, 28 (4): 646-667
- Murphy, D. and Reid, B., 1992, A Tasman marriage of convenience, *Time International*, 7 (37): 18-23
- Murphy, P., 1985, *Tourism: a community approach*, Methuen, New York and London
- Murphy, P.E., 1988, Community driven tourism planning, *Tourism Management*, 9 (2): 96-104
- Nallbani, R., 1989, The Onufri Museum Berat, 8 Nëntori, Tirana
- Narokobi, B., 1989, *Lo bilong yumi yet: law and custom in Melanesia*, The Melanesian Institute for Pastoral and Socio-Economic Service, Goroka, and the University of the South Pacific, Suva
- Nash, D., 1977, Tourism as a form of imperialism, in V.L. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.33-47
- Nash, D., 1989, Tourism as a form of imperialism, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.37-52
- National Tourism Administration of the People's Republic of China, 1993, *The yearbook of China tourism statistics*, National Tourism Administration of the People's Republic of China, Beijing

- National Tourism Office of Vanuatu, 1990, *A history of tourism in Vanuatu: a platform for future success*, National Tourism Office of Vanuatu, Port Vila
- New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, 1990, *Tourism: what incentives for growth—a study of labour issues affecting the outlook for tourism*, New Zealand Business Round Table and New Zealand Tourism Industry Federation, Wellington
- New Zealand Herald, 1993, Air NZ seeks action on Korean links, *New Zealand Herald*, 15 May: 2
- New Zealand Tourism Board, 1991, *Tourism in New Zealand: a strategy for growth*, New Zealand Tourism Board, Wellington
- Nicholson, J., 1986, Antarctic tourism: the need for a legal regime?, *Maritime Studies*, 29 (May/June): 1–7
- Nozick, R., 1972, Coercion, in P. Laslett, W.G. Runciman and Q. Skinner (eds.), *Philosophy, politics and society*, Blackwell, Oxford, pp.101–135
- Núñez, T., 1989, Touristic studies in anthropological perspective, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.265–279
- O'Fallon, C., 1992, Government involvement in New Zealand tourism: a theoretical perspective, paper presented at the joint Institute of Australian Geographers/New Zealand Geographical Society Conference, University of Auckland, Auckland, January
- O'Grady, R., 1981, *Third World stopover*, World Council of Churches, Geneva
- Old Sydney Town, n.d., *Old Sydney Town re-creating the birth of a nation* (brochure), Old Sydney Town Heritage Park, Somersby
- Olds, K., 1988, Planning for the housing impacts of a hallmark event: a case study of Expo 1986, unpublished MA thesis, School of Community and Regional Planning, University of British Columbia, Vancouver
- Olds, K., 1989, Mass evictions in Vancouver: the human toll of Expo '86, *Canadian Housing*, 6 (1): 49–53
- Ostrom, V., 1976, Language, theory, and empirical research in policy analysis, in P.M. Gregg (ed.) *Problems of theory in policy analysis*, Lexington Books, Lexington, pp.6–18
- Ostrom, V., 1977, Some problems in doing political theory: a response to Golembiewski's 'Critique', *American Political Science Review*, 71 (4): 1508–1525
- Ostrom, V., 1982, The theory and practice of public administration as a science of the artifactual, in J.A. Uveges, Jr. (ed.) *Public administration history and theory in contemporary perspective*, Marcel Dekker, New York, pp.39–53
- Ostrowski, S., 1986, Poland's international tourism, *Tourism Management*, 6(4): 288–294
- Ostrowski, S., 1987, Polish holiday villages: secular tradition and modern practice, *Tourism Management*, 8 (1): 41–48
- Owen, C., 1992, Building a relationship between government and tourism, *Tourism Management*, 13 (4): 358–362

- Page, S., 1993, The Wellington waterfront, in C.M. Hall and S. McArthur (eds.), *Heritage management in New Zealand and Australia: visitor management, interpretation and marketing*, Oxford University Press, Auckland, pp.218-230
- Papson, S., 1981, Spuriousness and tourism: politics of two Canadian provincial governments, *Annals of Tourism Research*, 8 (2): 220-235
- Parker, J.K., 1992, China syndrome, *Asia Travel Trade*, 23 (4): 46-48
- Parker, R.S., 1978, *The government of New South Wales*, University of Queensland Press, St. Lucia
- Paul, E.F. and Russo, P.A., Jr. (eds.), 1982, *Public policy: issues, analysis and ideology*, Chatham House Publishers, Chatham
- Pearce, D.G., 1988, Tourism and regional development in the European Community, *Tourism Management*, 9 (1): 13-22
- Pearce, D.G., 1989, *Tourism development*, 2nd edn., Longman Scientific and Technical, Harlow
- Pearce, D.G., 1992, *Tourist organizations*, Longman Scientific and Technical, Harlow
- Peck, J.G. and Lepie, A.S., 1989, Tourism and development in three North Carolina coastal towns, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.203-222
- Pellicani, L., 1981, *Gramsci: an alternative Communism?*, trans. M. Manfrini-Watts, Hoover Institution Press, Stanford University, Stanford
- Perez, L.A., Jr., 1975, *Underdevelopment and dependency: tourism in the West Indies*, Center for Inter-American Studies, University of El Paso
- Pinder, D., 1988, The Netherlands: tourist development in a crowded society, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.215-229
- Polsby, N.W., 1963, *Community power and political theory*, Yale University Press, New Haven and London
- Ravetz, J.R., 1973, *Scientific knowledge and its social problems*, Penguin, Harmondsworth
- Reich, R.J., 1979, *Tourism in the Antarctic: its present impact and future development*, unpublished dissertation, Scott Polar Research Institute, Cambridge
- Republic of China Tourist Bureau, 1992a, *1991 annual report*, Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei
- Republic of China Tourist Bureau, 1992b, *Report on tourism statistics, 1991*, Tourist Bureau, Ministry of Transport and Communications, Taipei
- Reuter, 1993, Cairo bomb a mystery, *New Zealand Herald*, 1 March: 7
- Reynolds, P., 1990, Tourism in China: is the honeymoon over?, in C.P. Cooper (ed.), *Progress in Tourism, Recreation and Hospitality Management*, vol. 2, Belhaven Press, London, pp.104-116
- Richter, L.K., 1980, The political uses of tourism: a Philippine case study, *Journal of Developing Areas*, 14: 237-257
- Richter, L.K., 1983a, Tourism politics and political science: a case of not so benign neglect, *Annals of Tourism Research*, 10: 313-335

- Richter, L.K., 1983b, The political implications of Chinese tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 10: 395-414
- Richter, L.K., 1984, A search for missing answers to questions never asked: reply to Kosters, *Annals of Tourism Research*, 11: 613-615
- Richter, L.K., 1989, *The politics of tourism in Asia*, University of Hawaii Press, Honolulu
- Richter, L.K. and Richter, W.L., 1985, Policy choices in South Asian tourism development, *Annals of Tourism Research*, 12: 201-217
- Richter, L.K. and Waugh, W.L., Jr., 1986, Terrorism and tourism as logical companions, *Tourism Management*, December: 230-238
- Rijpma, S. and Meiburg, H., 1989, Sports policy initiatives in Rotterdam: targeting disadvantaged groups, in P. Bramham, I. Henry, H. Mommaas and H. van der Poel (eds.), 1989, *Leisure and urban processes: critical studies of leisure policy in Western European cities*, Routledge, London and New York, pp.141-155
- Ritchie, J.R.B., 1984, Assessing the impact of hallmark events: conceptual and research issues, *Journal of Travel Research*, 23 (1): 2-11
- Ritchie, J.R.B., 1988, Consensus policy formulation in tourism: measuring resident views via survey research, *Tourism Management*, 9 (3): 199-212
- Ritchie, J.R.B. and Aitken, C.E., 1984, Assessing the impacts of the 1988 Olympic Winter Games: the research program and initial results, *Journal of Travel Research*, 22 (3): 17-25
- Robinson, O. and Wallace, J., 1984, Earnings in hotel and catering industry in Great Britain, *Service Industries Journal*, 4: 143-160
- Roche, M., 1990, *Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield
- Roche, M., 1991, *Mega-events and urban policy: a study of Sheffield's World Student Games 1991*, Policy Studies Centre, University of Sheffield, Sheffield
- Roche, M., 1992, Mega-events and micro-modernization: on the sociology of the new urban tourism, *British Journal of Sociology*, 43(4): 563-600
- Roche, M., 1993a, Mega-event planning and citizenship: problems of rationality and democracy in Sheffield's Universiade 1991, *Vrijetijd en Samenleving*, in press
- Roche, M., 1993b, Citizenship and social change: beyond the dominant paradigm, paper presented at 5th Conference of Association for Socio-Economics, New School for Social Research, New York
- Roehl, W.S., 1990, Travel agent attitudes toward China after Tiananmen Square, *Journal of Travel Research*, 29 (2): 16-22
- Roehl, W.S. and Fesenmaier, D.R., 1987, Tourism land use conflict in the United States, *Annals of Tourism Research*, 14: 471-485
- Rogerson, C.M., 1990, Sun International: the making of a South African tourism multinational, *Geojournal*, 22 (3): 345-354
- Rojek, C., 1985, *Capitalism and leisure theory*, Tavistock, London
- Ronkainen, I.A., 1983, The conference on security and cooperation in Europe: its impact on tourism, *Annals of Tourism Research*, 10: 415-426
- Rudkin, B., forthcoming, *Ecotourism: passage to development?*, unpublished masters thesis, Massey University, Palmerston North

- Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994a, Unable to see the forest for the trees: ecotourism development in the Solomon Islands, in R. Butler and T. Hinch (eds.), *Tourism and native peoples*, Routledge, London, forthcoming
- Rudkin, B. and Hall, C.M., 1994b, Off the beaten track: the health implications of the development of special interest tourism activities in South-East Asia and the South Pacific, in S. Clift and S. Page (eds.), *Health and the International Tourist*, Routledge, London, forthcoming.
- Runyan, D. and Wu, C.-T., 1979, Assessing tourism's more complex consequences, *Annals of Tourism Research*, 6: 448-463
- Sabatier, P.A., 1991, Public policy: toward better theories of the policy process, in W. Crotty (ed.), *Comparative politics, policy, and international relations*, Northwestern University Press, Evanston, pp.265-291
- Santos, T. dos, 1968, *El nuevo caracter de la dependencia*, Cuadernos de estudios socio-economicos, Santiago
- Schattsneider, E., 1960, *Semi-sovereign people: a realist's view of democracy in America*, Holt, Rinehart and Wilson, New York
- Schnell, P., 1988, The Federal Republic of Germany: a growing international deficit, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.198-213
- Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, 1988, *The potential of the Kakadu National Park region*, Senate Standing Committee on Environment, Recreation and the Arts, The Parliament of the Commonwealth of Australia, Australian Government Publishing Service, Canberra
- Sessa, A., 1976, The tourism policy, *Annals of Tourism Research*, 3 (5): 234-247
- Sessa, A., 1984, Comments on Peter Gray's 'The Contributions of Economics to Tourism', *Annals of Tourism Research*, 11: 283-286
- Seth, P., 1990, Adventurers wary of 'Paradise on Earth', *Asia Travel Trade*, 22 (November): 65-67, 69
- Seymour, L., 1980, Tourism development in Newfoundland: the past revisited, *The Canadian Geographer*, 24: 32-39.
- Sharrat, B., 1989, Communications and image studies: notes after Raymond Williams, *Comparative Criticism*, 11: 29-50
- Shaw, G., Greenwood, J. and Williams, A.M., 1988, The United Kingdom: market responses and public policy, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.162-179
- Shaw, G. and Williams, A.M., 1990, Tourism and development, in Pinder, D., (ed.), *Western Europe: challenge and change*, Belhaven, London, pp.240-257
- Simmons, R., Davis, B.W., Chapman, R.J.K. and Sager, D.D., 1974, Policy flow analysis: a conceptual model for comparative public policy research, *Western Political Quarterly*, 27 (3): 457-468
- Simmons, R. and Dvorin, E.P., 1977, *Public administration: values, policy and change*, Alfred Publishing Co., Port Washington

- Sinclair Knight, Buchanan, 1991, *Traffic calming: help us decide the future of your roads*, Sinclair Knight Buchanan, South Perth
- Siwatibau, S., 1991, Some aspects of development in the South Pacific, in P. Bauer, S. Siwatibau and W. Kasper (eds.), *Aid and development in the South Pacific*, Centre for Independent Studies, Sydney
- Smith, M.A. and Turner, L., 1973, Some aspects of the sociology of tourism, *Society and Leisure*, 3: 55-71
- Smith, S.L.J., 1988, Defining tourism: a supply-side view, *Annals of Tourism Research*, 15 (2): 179-190
- Smith, V., 1988, Geographical implications of 'drifter' tourism: Borocay, Philippines, paper presented at the International Geographical Union Commission on Leisure and Recreation Symposium, Christchurch, New Zealand, 13-20 August
- Smith, V. (ed.), 1977, *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, University of Pennsylvania Press, Philadelphia
- Smith, V.L., 1989, Preface, in V. Smith (ed.), *Hosts and guests: the anthropology of tourism*, 2nd edn., University of Pennsylvania Press, Philadelphia, pp.ix-xi
- Smyth, R., 1986, Public policy for tourism in Northern Ireland, *Tourism Management*, June: 120-126
- Sofield, T., 1990, The impact of tourism development on traditional sociocultural values in the South Pacific: conflict, coexistence, and symbiosis, in M. Miller and J. Auyong (eds.), *Proceedings of the 1990 congress on coastal and marine tourism*, National Coastal Research and Development Institute, Honolulu, pp.49-66
- Sofield, T., 1992, The Guadalcanal track ecotourism project in the Solomon Islands, in J.E. Hay (ed.), *Ecotourism business in the Pacific: promoting a sustainable experience*, Environmental Science, University of Auckland, Auckland, pp.89-100
- Solomon Islands Government, 1989, *National tourism policy*, Government Printer, Honiara
- Sparr, R.N., 1979, *Government administration in Australia*, George Allen and Unwin, Sydney
- Stillman, P.G., 1974, Ecological problems, political theory, and public policy, in S. Nagel (ed.), *Environmental politics*, Praeger Publishers, New York, pp.49-60
- Stock, R., 1977, Political and social contributions of international tourism to the development of Israel, *Annals of Tourism Research*, 5: 30-42
- Susman, W.I., 1980, The people's fair: cultural contradictions of a consumer society, in H. Harrison (ed.), *Dawn of a new day: the New York World's Fair, 1939/40*, The Queens Museum/New York University Press, New York, pp.17-28
- Symanski, R., 1981, *The immoral landscape: female prostitution in western societies*, Butterworths, Toronto
- Teye, V.B., 1986, Liberation wars and tourism development in Africa: the case of Zambia, *Annals of Tourism Research*, 13: 589-608
- Thomas, W.I., 1951, *Social behavior and personality*, Social Science Research Council, New York

- Thorne, R. and Munro-Clark, M., 1989, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in G.J. Syme, B.J. Shaw, D.M. Fenton and W.S. Mueller (eds.), *The planning and evaluation of hallmark events*, Avebury, Aldershot, pp.154-171
- Thorne, R., Munro-Clark, M. and Boers, J., 1987, Hallmark events as an excuse for autocracy in urban planning: a case history, in *The effects of hallmark events on cities*, Centre for Urban Research, University of Western Australia, Nedlands
- Thrift, N. and Forbes, D., 1983, A landscape with figures: political geography with human conflict, *Political Geography Quarterly*, 2: 247-263
- Thurot, J.M. and Thurot, G., 1983, The ideology of class and tourism: confronting the discourse of advertising, *Annals of Tourism Research*, 10: 173-189
- Time Australia, 1993, The Sheik from Jersey City, *Time Australia*, 15 February, 8 (7): 37
- Tisdell, C. and Wen, J., 1991, Foreign tourism as an element in PR China's economic development strategy, *Tourism Management*, March: 55-68.
- Tourism Council of the South Pacific, 1987, *Identification of nature sites and nature subjects of special interest*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1988, *Nature legislation and nature conservation as part of tourism development in the island Pacific*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1990, *Solomon Islands tourism development plan, 1991-2000*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Tourism Council of the South Pacific, 1991, *Solomon Islands nature sites development project: Lauvi Lagoon*, Tourism Council of the South Pacific, Suva
- Trade and Industry Committee, 1985, *Tourism in the UK*, vol.1, HMSO, London
- Trask, H., 1991, Lovely hula hands: corporate tourism and the prostitution of Hawaiian culture, *Contours*, 5 (1): 8-14
- Triggs, G., 1986, *International law and Australian sovereignty in Antarctica*, Legal Books, Sydney
- Tuppen, J., 1988, France: the changing character of a key industry, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.180-195
- Turner, L., 1974, Tourism and the social sciences: from Blackpool to Benidorm and Bali, *Annals of Tourism Research*, 1 (6): 180-205
- Turnock, D., 1991, Romania, in D.R. Hall (ed.), *Tourism and economic development in Eastern Europe and the Soviet Union*, Belhaven Press, London, pp.203-219
- UNESCO (United Nations Educational Scientific and Cultural Organization), 1976, The effects of tourism on socio-cultural values, *Annals of Tourism Research*, 4: 74-105
- United Nations, Conference on International Travel and Tourism, 1963, *Recommendations on International Travel and Tourism*, United Nations, Rome

- United States Travel and Tourism Administration, 1989, The national policy study on rural tourism and small businesses, study prepared for the United States Travel and Tourism Administration by Economics Research Associates in association with the University of Missouri and the United States Travel Data Center, Washington D.C., Economics Research Associates, Vienna, Virginia
- Unsworth, B.J., 1984, New Darling Harbour Authority Bill, NSW parliamentary debates, Legislative Council, 26 November: 1485-1489
- Urry, J., 1987, Some social and spatial aspects of services, *Environment and Planning D: Society and Space*, 5: 5-26
- Urry, J., 1988, Cultural change and contemporary holiday-making, *Theory, Culture & Society*, 5 (1): 35-55
- Urry, J., 1990a, *The tourist gaze: leisure and travel in contemporary societies*, Sage Publications, London
- Urry, J., 1990b, The 'consumption' of tourism, *Sociology*, 24 (1): 23-35
- Urry, J., 1992, The tourist gaze and the environment, *Theory, Culture & Society*, 9: 1-26
- Uzzell, D., 1984, An alternative structuralist approach to the psychology of tourism marketing, *Annals of Tourism Research*, 11: 79-99.
- Valentine, P.S., 1992, Ecotourism and nature conservation: a definition with some recent developments in Micronesia, in B. Weiler (ed.), *Ecotourism*, Bureau of Tourism Research, Canberra, pp.4-9
- Valenzuela, M., 1988, Spain: the phenomenon of mass tourism, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.39-57
- Vuoristo, K.-V., 1981, Tourism in Eastern Europe: development and regional patterns, *Fennia*, 159 (1): 237-247
- Waitangi Tribunal, 1991, *Ngai Tahu*, Government Printing Office, Wellington
- Wauhill, S.R.C., 1987, UK—politics and tourism, *Tourism Management*, 8 (1): 54-58
- Watson, S., 1991, Gilding the smokestacks: the new symbolic representation of deindustrialised regions, *Environment and Planning D: Society and Space*, 9: 59-70
- Weber, M., 1968, *Economy and society*, Free Press, New York
- Weiler, B. and Hall, C.M. (eds.), 1992, *Special interest tourism*, Belhaven Press, London
- Wieman, E., 1989, Spectacular growth continues, *Asia Travel Trade*, 21 (May): 43-44
- Wildavsky, A., 1979, *Speaking truth to power: the art and craft of policy analysis*, Little Brown, Boston
- Williams, A.M. and Shaw, G. (eds.), 1988a, *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988b, Tourism policies in a changing economic environment, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.230-239
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988c, Tourism and development: introduction, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.) *Tourism and economic*

- development: *Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.1-11
- Williams, A.M. and Shaw, G., 1988d, Tourism: candyfloss industry or job generator, *Town Planning Review*, 59 (1): 81-103
- Wilson, J., 1988, *Politics and leisure*, Unwin Hyman, Boston
- Wilson, W., 1941, The study of administration, *Political Science Quarterly*, 55: 481-506
- Witt, S. and Moore, S., 1992, Promoting tourism in the face of terrorism: the role of special events in Northern Island, *Journal of International Consumer Marketing*, 4 (3): 63-75
- Wolfinger, R.E.C., 1971, Nondecisions and the study of local politics, *American Political Science Review*, 65: 1063-1080
- World Tourism Organization, 1979, *Role and structure of national tourism administrations*, World Tourism Organization, Madrid
- World Tourism Organization, 1980, *Physical planning and area development for tourism in the six WTO regions, 1980*, World Tourism Organization, Madrid
- Wright, B., 1988, The co-ordinating, legislative and regulatory roles of government, in D. McSwan (ed.), *The roles of government in the development of tourism as an economic resource*, Seminar Series No.1, Centre for Studies in Travel and Tourism, James Cook University, Townsville, pp.29-33
- Zeppel, H. and Hall, C.M., 1992, Review: arts and heritage tourism, in B. Weiler and C.M. Hall (eds.), *Special Interest Tourism*, Belhaven Press, London, pp.47-68
- Zimmermann, F., 1988, Austria: contrasting tourist seasons and contrasting regions, in A.M. Williams and G. Shaw (eds.), *Tourism and economic development: Western European experiences*, Belhaven Press, London, pp.145-161
- Zukin, S., 1990, Socio-spatial prototypes of a new organisation of consumption: the role of real cultural capital, *Sociology*, 24 (1): 37-56

المؤلف فى سطور:

كولن مايكل هول .

العمل الحالى : مدير برنامج السياحة فى جامعة كنبرا - أستراليا .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية .

الإنتاج العلمى : نشر العديد من الدراسات والبحوث فى عدد من المجلات العلمية فى مجالات التاريخ البيئى والتراث والإدارة المتقدمة والدراسات السياحية .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

١ - الفعاليات السياحية الكبرى ، دار ويلي للنشر .

٢ - السياحة والسياسة العامة ، دار ويلي للنشر .

المترجم فى سطور :

د. محمد فريد حجاب .

العمل الحالى : أستاذ متفرغ - رئيس قسم الدراسات السياحية -
المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

المؤهل : دكتوراه فى العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة ١٩٧٦ .

الخبرات السابقة : التدريس بجامعات الجزائر واليمن ونيجيريا والبحرين والإمارات .
الإنتاج العلمى : نشر العديد من البحوث والدراسات فى عدد من المجالات
العلمية فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى .

كما نشر له عدد من الكتب منها :

- ١ - الفلسفة السياسية عند إخوان الصفا - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٤ .
- ٢ - رأساً برأس - اليابان وأوروبا وأمريكا ، ترجمة لكتاب لسترو ثرو بعنوان
(Head - to - Head) ، دار الهلال ١٩٩٤ .
- ٣ - الدراسات السلوكية فى السياحة، مكتبة النصر، القاهرة ٢٠٠٠ .
- ٤ - الأمن السياحى ، مكتبة النصر ، القاهرة ٢٠٠٠ .

المقدمة فى سطور:

الأستاذة الدكتورة سعاد عبد السلام كفاى .

(١٩٢٨ - ٢٠٠٤)

حاصلة على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٨ من جامعة باسيفيك وسترن كاليفورنيا
بالاتايات المتحدة الأمريكية .

مؤسسة المعهد العالى للسياحة والفنادق - مدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة المعهد العالى للهندسة المعمارية والإدارة التكنولوجية بمدينة ٦ أكتوبر .

مؤسسة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

عضوة المجالس القومية المتخصصة فى مجال التعليم والبحث العلمى .

عضوة لجنة التخطيط - وزارة التخطيط - مصر .

عضوة جمعية المدارس الخاصة .

قامت بالتدريس فى جامعات مصرية وأجنبية .

نشرت العديد من البحوث العلمية فى مجال التخطيط والسياحة والتنمية .

قامت بترجمة عدد من الكتب والدراسات إلى اللغة العربية .

عضو مجلس الأمناء بمدينة ٦ أكتوبر .

شاركت فى العديد من المؤتمرات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القوي للترجمة

أحمد درويش	جون كوين	١- اللغة العليا
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	٢- الوثنية والإسلام (ط١)
شوقي جلال	جودج جيمس	٣- التراث المسروق
أحمد الحضري	انجا كارييتنيكوف	٤- كيف تتم كتابة السيناريو
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل قصيح	٥- ثريا في غيبوبة
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	ميلكا إفيتش	٦- اتجاهات البحث اللساني
يوسف الأنطكي	لوسيان غولدمان	٧- العلوم الإنسانية والفلسفة
مصطفى ماهر	ماكس فريش	٨- مشعلو الحرائق
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودي	٩- التقنيات البيئية
محمد منعم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي	جيرار جينيت	١٠- خطاب الحكاية
هناء عبد الفتاح	فيسوفا شيمبوريسكا	١١- مختارات شعرية
أحمد محمود	ديفيد براونستون وأيرين فرائك	١٢- طريق الحرير
عبد الوهاب غلوب	روبرتسن سميث	١٣- ديانة الساميين
حسن المودن	جان بيلمان نويل	١٤- التحليل النفسي للأدب
أشرف رفيق عفيفي	إدوارد لوسي سميث	١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥
يئشراقه أحمد عثمان	مارتن برنال	١٦- أثنية السوداء (ج١)
محمد مصطفى بدوي	فيليب لاركين	١٧- مختارات شعرية
طلعت شاهين	مختارات	١٨- الشعر النسائي في أمريكا اللاتينية
نعيم عطية	جورج سفيريس	١٩- الأعمال الشعرية الكاملة
يمنى طريف الخولي و بدوي عبد الفتاح	ج. ج. كراوثر	٢٠- قصة العلم
ماجدة العناني	صمد بهرنجي	٢١- خوخة وألف خوخة وقصص أخرى
سيد أحمد على الناصري	جون أنتيس	٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين
سعيد توفيق	هانز جيورج جادامر	٢٣- تجلي الجميل
بكر عباس	باتريك بارندر	٢٤- ظلال المستقبل
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومي	٢٥- مثنوى
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	٢٦- دين مصر العام
بإشراف: جابر عصفور	مجموعة من المؤلفين	٢٧- التنوع البشري الخلاق
منى أبو سنة	جون لوك	٢٨- رسالة في التسامح
بدر الديب	جيمس ب. كارس	٢٩- الموت والوجود
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)
عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب غلوب	جان سوفاجيه - كلود كاين	٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامي
مصطفى إبراهيم فهمي	ديفيد روب	٣٢- الانقراض
أحمد فؤاد بليغ	أ. ج. هوبكنز	٣٣- التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية
حصه إبراهيم المنيف	روجر آلن	٣٤- الرواية العربية
خليل كلفت	بول ب. ديكسون	٣٥- الأسطورة والحداثة
حياة جاسم محمد	والاس مارتن	٣٦- نظريات السرد الحديثة

جمال عبد الرحيم	بريجيت شيفر	واحة سيوة وموسيقاها	٢٧-
أنور مفتي	ألن تورين	نقد الحداثة	٢٨-
منيرة كروان	بيتر والكوت	الحسد والإغريق	٢٩-
محمد عيد إبراهيم	أن سكستون	قصائد حب	٤٠-
عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد	بيتر جران	ما بعد المركزية الأوروبية	٤١-
أحمد محمود	بنجامين بارير	عالم ماك	٤٢-
المهدى أخريف	أوكتافيو پاث	اللهب المزوج	٤٣-
مارلين تادرس	ألدوس هكسلى	بعد عدة أصياف	٤٤-
أحمد محمود	روبرت دينيا وجون فاين	التراث المفقود	٤٥-
محمود السيد على	بابلو نيرودا	عشرون قصيدة حب	٤٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج١)	٤٧-
ماهر جويجاتى	فرانسوا دوما	حضارة مصر الفرعونية	٤٨-
عبد الوهاب علوب	ه . ت . نوريس	الإسلام فى البلدان	٤٩-
محمد براءة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى	جمال الدين بن الشيخ	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	٥٠-
محمد أبو العطا	داريو بيانونيا وخ . م . بينياليستى	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	٥١-
مرسى سعد الدين	ب . نوفاليس و س . روجيفيتز و روجر بيل	العلاج النفسى التدميى	٥٢-
محسن مصيلحى	أ . ف . ألنجنون	الدراما والتعليم	٥٣-
على يوسف على	ج . مايكل والتون	المفهوم الإغريقى للمسرح	٥٤-
محمود على مكى	جون بولكنجهوم	ما وراء العلم	٥٥-
محمود السيد و ماهر البطوطى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	٥٦-
محمد أبو العطا	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	٥٧-
السيد السيد سهيوم	فديريكو غرسية لوركا	مسرحيتان	٥٨-
صبرى محمد عبد الفنى	كارلوس مونيث	الحبرة (مسرحية)	٥٩-
بإشراف : محمد الجوهري	جوهانز إيتين	التصميم والشكل	٦٠-
محمد خير البقاعى	شارلوت سيمرر - سميث	موسوعة علم الإنسان	٦١-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رولان بارت	لذة النص	٦٢-
رمسيس عوض	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٢)	٦٣-
رمسيس عوض	آلان وود	برتراند راسل (سيرة حياة)	٦٤-
عبد اللطيف عبد الحليم	برتراند راسل	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	٦٥-
المهدى أخريف	أنطونيو جالا	خمس مسرحيات أندلسية	٦٦-
أشرف الصباغ	فرناندو بيسوا	مختارات شعرية	٦٧-
أحمد فؤاد متولى وهريدا محمد فهمى	فالتين راسبوتين	نتاشا العجوز وقصص أخرى	٦٨-
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد	عبد الرشيد إبراهيم	العالم الإسلامى فى أول القرن العشرين	٦٩-
حسين محمود	أوخينيو تشانج رودريجت	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	٧٠-
فؤاد مجلى	داريو فو	السيدة لا تصلح إلا للرمى	٧١-
حسن ناظم وعلى حاكم	ت . س . إليوت	السياسى العجوز	٧٢-
حسن بيرومى	چين ب . توميكنز	نقد استجابة القارئ	٧٣-
	ل . ا . سيميونفا	صلاح الدين والمماليك فى مصر	٧٤-

أحمد درويش	أندريه مورا	فن التراجم والسير الذاتية	٧٥-
عبد المقصود عبد الكريم	مجموعة من المؤلفين	چاك لكان ولغواء التحليل النفسي	٧٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	٧٧-
أحمد محمود ونورا أمين	رونالد روبرتسون	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	٧٨-
سعيد الفانمي وناصر حلاوي	بوريس أوسينسكي	شعرية التأليف	٧٩-
مكارم الفمري	ألكسندر بوشكين	بوشكين عند «نافورة الدموع»	٨٠-
محمد طارق الشرفاوي	بندكت أندرسن	الجماعات المخيلة	٨١-
محمود السيد علي	ميجيل دي أونامونو	مسرح ميجيل	٨٢-
خالد المعالي	غوتفريد بن	مختارات شعرية	٨٣-
عبد الحميد شيحة	مجموعة من المؤلفين	موسوعة الأدب والنقد (ج١)	٨٤-
عبد الرازق بركات	صلاح زكي أقطاي	منصور الحلاج (مسرحية)	٨٥-
أحمد فتحي يوسف شتا	جمال مير صادق	طول الليل (رواية)	٨٦-
ماجدة العناني	جلال آل أحمد	نون والقلم (رواية)	٨٧-
إبراهيم الدسوقي شتا	جلال آل أحمد	الابتلاء بالتغرب	٨٨-
أحمد زايد ومحمد محيي الدين	أنطوان جينز	الطريق الثالث	٨٩-
محمد إبراهيم مبروك	بورخيس وآخرون	رسم السيف وقصص أخرى	٩٠-
محمد هناء عبد الفتاح	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	٩١-
نادية جمال الدين	كارلوس ميجيل	أساليب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر	٩٢-
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون وسكوت لاش	محدثات العولمة	٩٣-
فوزية العشماوي	صمويل بيكيت	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	٩٤-
سرى محمد عبد اللطيف	أنطونيو بوينو باييخو	مختارات من المسرح الإسباني	٩٥-
إيوار الخراط	نخبة	ثلاث زينقات وردة وقصص أخرى	٩٦-
بشير السباعي	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج١)	٩٧-
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	٩٨-
إبراهيم قنديل	ديفيد روينسون	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	٩٩-
إبراهيم فتحي	بول هيرست وجراهام تومبسون	مساعة العولمة	١٠٠-
رشيد بنحدو	بيرنار فالبيط	النص الروائي: تقنيات ومناهج	١٠١-
عن الدين الكتاني الإدريسي	عبد الكبير الخطيبي	السياسة والتسامح	١٠٢-
محمد بفتيس	عبد الوهاب المؤدب	قبر ابن عربي يليه آياء (شعر)	١٠٣-
عبد الغفار مكاوي	برتول بريشت	أوبرا ماهوجني (مسرحية)	١٠٤-
عبد العزيز شبيل	جيرار جينيت	مدخل إلى النص الجامع	١٠٥-
أشرف علي دعور	ماريا خيسوس روبييرامتي	الأدب الأندلسي	١٠٦-
محمد عبد الله الجعدي	نخبة من الشعراء	صورة الفنان في الشعر الأمريكي اللاحق المعاصر	١٠٧-
محمود علي مكي	مجموعة من المؤلفين	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	١٠٨-
هاشم أحمد محمد	جون بولوك وعادل درويش	حروب المياه	١٠٩-
منى قطان	حسنة بيجوم	النساء في العالم النامي	١١٠-
ريهام حسين إبراهيم	فرانسيس هيدسون	المرأة والجريمة	١١١-
إكرام يوسف	أرلين علوي ماكليود	الاحتجاج الهادي	١١٢-

- ١١٢- راية التمرد سادي پلانت
١١٤- مسرحيتا حصار كوني و سكان المستقع وول شوينكا
١١٥- غرفة شخص المرء وحده فرجينيا وولف
١١٦- امرأة مختلفة (درية شقيق) سينثيا تلسون
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام ليلى أحمد
١١٨- النهضة النسائية فى مصر بث بارون
١١٩- النساء والأسرة وولانتين الطلاق فى التاريخ الإسلامى أميرة الأزهرى سنبل
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط ليلى أبو لغد
١٢١- الليل الصغير فى كتابة المرأة العربية فاطمة موسى
١٢٢- نظام العبرية القديم والتطوير المثالى للإنسان جوزيف فوجت
١٢٣- الإمبراطورية العشائرية وعلاقاتها الدولية أنيثل ألكسندرو فنادولينا
١٢٤- النجر الكاتب: أوام الرأسمالية العالمية چون جراى
١٢٥- التحليل الموسيقى سيدرك ثورپ ديفى
١٢٦- فعل القراءة فولفانج إيسر
١٢٧- إرهاب (مسرحية) صفاء فتحي
١٢٨- الأدب المقارن سوزان باسنيت
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة ماريا بولورس أسيس جاريوت
١٣٠- الشرق يصعد ثانية أندريه جوندرفرانك
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى مجموعة من المؤلفين
١٣٢- ثقافة العولة مايك فيذرستون
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية) طارق على
١٣٤- تشريح حضارة بارى ج. كيمپ
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت ت. س. إليوت
١٣٦- فلاحو الباشا كينيث كوني
١٣٧- منكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر جوزيف مارى مواريه
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف أندريه جلوكسمان
١٣٩- باريسقال (مسرحية) ريتشارد فاچنر
١٤٠- حيث تلقى الأنهار هريبرت ميسن
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية مجموعة من المؤلفين
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل أ. م. فورستر
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى ديرك لايدر
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية) كارلو جولدوني
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية) كارلوس فوينتس
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية) ميغيل دى ليبس
١٤٧- مسرحيتان تانكريد دورست
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية إنريكي أندرسون إمبيرت
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس عاطف فضول
١٥٠- التجربة الإغريقية روبرت ج. ليتمان
- أحمد حسان
نسيم مجلى
سمية رمضان
نهاد أحمد سالم
منى إبراهيم وهالة كمال
ليس النقاش
بإشراف: روف عباس
مجموعة من المترجمين
محمد الجندى وإيزابيل كمال
منيرة كروان
أنور محمد إبراهيم
أحمد فؤاد بلبع
سمحة الخولى
عبد الوهاب علوب
بشير السباعى
أميرة حسن نورية
محمد أبو العطا وأخرون
شوقى جلال
لويس بقطر
عبد الوهاب علوب
طلعت الشايب
أحمد محمود
ماهر شقيق فريد
سحر توفيق
كاميليا صبحى
وجيه سمعان عبد المسيح
مصطفى ماهر
أمل الجبورى
نعيم عطية
حسن بيومى
عدلى السمري
سلامة محمد سليمان
أحمد حسان
على عبدالرؤف البيمى
عبدالغفار مكابى
على إبراهيم منوفى
أسامة إسبر
منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، ١)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٢- عدالة الهند وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابي
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمر	مى التلمساني
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزیز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، ٢)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٩- الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحي
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومي
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسباني	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسوي	صلاح عبدالعزیز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (ج ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهري
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	جان لاکوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين اللتين والتمانيين في إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- في عالم طاغور	رايندونات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات في الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل ليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابي
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون في الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصه إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليوناني الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدي إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات	فنست ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنوبة (شعر)	و.ب. بيتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- جان كوكو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحي العشري
١٨٤- القاهرة: حالة لا تنام	هانز إبنورفر	دسوقي سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم في التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرض (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

- ١٨٩- العصر والصيغة: مقالات في بلاغة النقد المعاصر پول دى مان
١٩٠- محاورات كوتفوشيسوس كوتفوشيسوس
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى الحاج أبو بكر إمام وآخرون
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (ج١) زين العابدين المراعى
١٩٣- عامل المنجم (رواية) بيتر أبراهامز
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي الحديث مجموعة من النقاد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية) إسماعيل قصيص
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية) فالتين راسبوتين
١٩٧- سيرة الفاروق شمس العلماء شبلى النعماني
١٩٨- الاتصال الجماهيري إدوين إمري وآخرون
١٩٩- تاريخ يهود مصر في الفترة العشانية يعقوب لاتدار
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل جيرمي سيبروك
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة جوزايا رويس
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢) رينيه ويليك
٢٠٣- الشعر والشاعرية الطاف حسين خالى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم زلمان شازار
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات لويجى لوقا كافالى- سفورزا
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً جيمس جلايك
٢٠٧- ليل أفريقي (رواية) رامون خوتاسنديز
٢٠٨- شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي دان أورديان
٢٠٩- السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين
٢١٠- مثنويات حكيم سناني (شعر) سناني الفرنزوى
٢١١- فرديناند دوسوسير جوناثان كلار
٢١٢- قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان مرزيان بن رستم بن شروين
٢١٣- مصر منذ قدم نابليون حتى رحيل ميدان ناصر ريمون فلاور
٢١٤- قواعد جديدة للمنوع في علم الاجتماع أنتوني جيننز
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين المراعى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان صمويل بيكيت وهارولد بينتر
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية) خوليو كورتاثان
٢١٩- بقايا اليوم (رواية) كازو إيشجورو
٢٢٠- الهيولية في الكون يارى باركر
٢٢١- شعرية كفافى جريجورى جوزدانيس
٢٢٢- فرانز كافكا رونالد جراى
٢٢٣- العلم في مجتمع حر باول فيرابند
٢٢٤- دمار يوغسلافيا برانكا ماجاس
٢٢٥- حكاية غريق (رواية) جابرييل جارتيا ماركيت
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى ديفيد هريت لورانس
- سعيد الغانمى
محسن سيد فرجاني
مصطفى حجازى السيد
محمود علاوى
محمد عبد الواحد محمد
ماهر شفيق فريد
محمد علاء الدين منصور
أشرف الصباغ
جلال السعيد الحفناوى
إبراهيم سلامة إبراهيم
جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
فخزى لبيب
أحمد الأنصارى
مجاهد عبد المنعم مجاهد
جلال السعيد الحفناوى
أحمد هويدي
أحمد مستجير
على يوسف على
محمد أبو العطا
محمد أحمد صالح
أشرف الصباغ
يوسف عبد الفتاح فرج
محمود حمدي عبد الغنى
يوسف عبدالفتاح فرج
سيد أحمد على الناصرى
محمد محيى الدين
محمود علاوى
أشرف الصباغ
نادية البنهاوى
على إبراهيم منوفى
طلعت الشايب
على يوسف على
رفعت سلام
نسيم مجلى
السيد محمد نقادى
منى عبدالظاهر إبراهيم
السيد عبدالظاهر السيد
طاهر محمد على البربرى

السيد عبدالظاهر عبدالله	٢٢٧-	المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	خوسيه ماريّا ديث بوركي
مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن	٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت رولف
أمير إبراهيم العمرى	٢٢٩-	مازق البطل الوحيد	نورمان كيجان
مصطفى إبراهيم فهمى	٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب
جمال عبدالرحمن	٢٣١-	الترافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال
مصطفى إبراهيم فهمى	٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير
طلعت الشايب	٢٣٣-	فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	أرثر هيرمان
فؤاد محمد عكود	٢٣٤-	الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمينجهام
إبراهيم الدسوقي شتا	٢٣٥-	ديوان شمس تبريزى (ج١)	مولانا جلال الدين الرومى
أحمد الطيب	٢٣٦-	الولاية	ميشيل شودكيفيتش
عنايات حسين طلعت	٢٣٧-	مصر أرض الوادى	روين فيدين
ياسر محمد جادالله وعربى مديولى أحمد	٢٣٨-	العولة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكباد
نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق	٢٣٩-	العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا راماز - رايوخ
صلاح مجبوب إدريس	٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ
ابتهسام عبدالله	٢٤١-	فى انتظار البرابرة (رواية)	ج. م. كوتزى
صبرى محمد حسن	٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إميسون
بإشراف: صلاح فضل	٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال
نادية جمال الدين محمد	٢٤٤-	الغليان (رواية)	لاورا إسكييل
توفيق على منصور	٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون
على إبراهيم منوفى	٢٤٦-	مختارات قصصية	جابريل جارتيا ماركيث
محمد طارق الشرقاوى	٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحدائق فى مصر	والتر أرمبرست
عبداللطيف عبدالعليم	٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا
رفعت سلام	٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبيوك
ماجدة محسن أبانلة	٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك
بإشراف: محمد الجوهري	٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	جوردون مارشال
على بدران	٢٥٢-	راندات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران
حسن بيومى	٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا
إمام عبد الفتاح إمام	٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديث روبنسون وجودى جروفز
إمام عبد الفتاح إمام	٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديث روبنسون وجودى جروفز
إمام عبد الفتاح إمام	٢٥٦-	أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات
محمود سيد أحمد	٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت
عبادة كُحيلة	٢٥٨-	الخجر	سير أنجوس فريزد
فاروجان كازانجيان	٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة
بإشراف: محمد الجوهري	٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (ج٣)	جوردون مارشال
إمام عبد الفتاح إمام	٢٦١-	رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود
محمد أبو العطا	٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوتا
على يوسف على	٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	جون جرين
لويس عوض	٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى

روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض	٢٦٥-
مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على	٢٦٦-
فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودى	٢٦٧-
ديوان شمس تيريزى (ج٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقي شتا	٢٦٨-
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن	٢٦٩-
وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	وليم جيفور بالجريف	صبرى محمد حسن	٢٧٠-
الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال	٢٧١-
الأييرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم	٢٧٢-
الأسرار الاجتماعية والثقافية لحركة هابس فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى	٢٧٣-
السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى	٢٧٤-
د. س. البرت شاعرًا وثاقًا وكاتبًا مسرحيًا	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد	٢٧٥-
فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى	٢٧٦-
الحيئات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى	٢٧٧-
البدائيات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله	٢٧٨-
الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب	٢٧٩-
الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم	٢٨٠-
الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرد	جلال الحفناوى	٢٨١-
طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق	٢٨٢-
السهل يخترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرزق البمبى	٢٨٣-
هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عثمان	٢٨٤-
رحلة خواجه حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم	٢٨٥-
سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى	٢٨٦-
الثقافة والعولة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون	٢٨٧-
الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى	٢٨٨-
ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم	٢٨٩-
علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم	٢٩٠-
تاريخ المسرح الإنسانى فى القرن العشرين (ج١)	فرانشيسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر	٢٩١-
تاريخ المسرح الإنسانى فى القرن العشرين (ج٢)	فرانشيسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر	٢٩٢-
مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون	٢٩٣-
فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت	٢٩٤-
سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل موريز	بدر النيب	٢٩٥-
مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بنوى	٢٩٦-
فن التحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور	٢٩٧-
مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد	٢٩٨-
ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد	٢٩٩-
استنارة بروشيس فى الأدب الإنجليزى والفرنسى (ج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبها. جامين وإيزابييل كمال	٣٠٠-
استنارة بروشيس فى الأدب الإنجليزى والفرنسى (ج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى ومحمد الجندى	٣٠١-
أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام	٣٠٢-

٢٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٢٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٢٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكي
٢٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز ويورن فان لو	مدوخ عبد المنعم
٢٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٢١٠- أقدم لك: يونج	ماجي هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٢١١- مقال فى المنهج الفلسفى	روج كولنجرود	فاطمة إسماعيل
٢١٢- روح الشعب الأسود	وليم دييويوس	أسعد حليم
٢١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايبير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٢١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٢١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٢١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٢١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٢١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٩- صور دريدا	جايتري اسبيفاك وكريستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو يوجين كلينياود	خالد مفلح حمزة
٢٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٢٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٢٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٢٢٦- المعرفة والمصلحة	بورجين هابرماس	حسن صقر
٢٢٧- مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عبد إبراهيم
٢٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٢٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جرائ	سامية ياب
٢٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٢٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٢٣٤- لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحي العشرى
٢٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٢٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٢٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (ج ٢)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

حسن حلمي	رايتر ماريا رلكه	قصائد من رلكه (شعر)	٣٤١
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبدالرحمن الجامي	سلامان وأيسال (شعر)	٣٤٢
سمير عبد ربه	نادين جورديمر	العالم البرجوازي الزائل (رواية)	٣٤٣
سمير عبد ربه	بيتر بالانجيرو	الموت في الشمس (رواية)	٣٤٤
يوسف عبد الفتاح فرج	بونه ندائي	الركض خلف الزمان (شعر)	٣٤٥
جمال الجزيري	رشاد رشدي	سحر مصر	٣٤٦
بكر الحلو	جان كوكتو	الصبيبة الطائشون (رواية)	٣٤٧
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كوبريلي	المتصورة الأولى في الأدب التركي (ج١)	٣٤٨
أحمد عمر شاهين	أرثر والدهورن وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٣٤٩
عطية شحاتة	مجموعة من المؤلفين	بانوراما الحياة السياحية	٣٥٠
أحمد الانصاري	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٣٥١
نعيم عطية	قسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٣٥٢
على إبراهيم منوفي	باسيليو يابون مالدونادو	الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة الهندسية	٣٥٣
على إبراهيم منوفي	باسيليو يابون مالدونادو	الفن الإسلامي في الأندلس: الزخرفة النباتية	٣٥٤
محمود علوي	حجت مرتجي	التيارات السياسية في إيران المعاصرة	٣٥٥
بدر الرفاعي	بول سالم	الميراث المر	٣٥٦
عمر القاروق عمر	تيموثي فريك وبيتر غاندي	متون هرمس	٣٥٧
مصطفى حجازي السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامة	٣٥٨
حبيب الشاروني	أفلاطون	محاورة بارمنيدس	٣٥٩
ليلى الشربيني	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٣٦٠
عاطف معتمد وآمال شاور	آلان جرينجر	التصحر: التهديد والمواجهة	٣٦١
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شيبورل	تلميذ بابنبرج (رواية)	٣٦٢
صبري محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٣٦٣
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حادثة شكسبير	٣٦٤
محمد أحمد حمد	شارل بوداير	سأم باريس (شعر)	٣٦٥
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	نساء يركضن مع الذئاب	٣٦٦
البراق عبدالهادي رضا	مجموعة من المؤلفين	القلم الجريء	٣٦٧
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	٣٦٨
فوزية العشماوي	فوزية العشماوي	المرأة في أدب نجيب محفوظ	٣٦٩
فاطمة عبدالله محمود	كليلا لويت	الفن والحياة في مصر الفرعونية	٣٧٠
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كوبريلي	المتصورة الأولى في الأدب التركي (ج٢)	٣٧١
وحيد السعيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب (رواية)	٣٧٢
على إبراهيم منوفي	أومبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٣٧٣
جمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس (رواية)	٣٧٤
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود (رواية)	٣٧٥
إيوار الخراط	جان أنوي وآخرون	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	٣٧٦
محمد علاء الدين منصور	إيوارد براون	تاريخ الأدب في إيران (ج٤)	٣٧٧
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر (شعر)	٣٧٨

- ٣٧٩- ملك في الحديقة (رواية) سنبل باث جمال عبدالرحمن
- ٣٨٠- حديث عن الخسارة جوتنر جراس شيرين عبدالسلام
- ٣٨١- أساسيات اللغة ر. ل. تراسك رانيا إبراهيم يوسف
- ٣٨٢- تاريخ طبرستان بهاء الدين محمد إسفنديار أحمد محمد نادی
- ٣٨٣- هدية الحجاز (شعر) محمد إقبال سمير عبدالحميد إبراهيم
- ٣٨٤- القصص التي يحكيها الأطفال سوزان إنجيل إيزابييل كمال
- ٣٨٥- مشترى العشق (رواية) محمد علي بهزاداد يوسف عبدالفتاح فرج
- ٣٨٦- دفاعاً عن التاريخ الأدبي النسوي جانيت تود ريهام حسين إبراهيم
- ٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر) چون دن بهاء چاهين
- ٣٨٨- مواظ سعدى الشيرازى (شعر) سعدى الشيرازى محمد علاء الدين منصور
- ٣٨٩- تقاهم وقصص أخرى نخبة سمير عبدالحميد إبراهيم
- ٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى إم. فى. روبرتس عثمان مصطفى عثمان
- ٣٩١- الحافلة اليلكية (رواية) مايف بينشى منى الدروبي
- ٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية فرناندو دى لاجرانجا عبداللطيف عبدالعليم
- ٣٩٣- فى قلب الشرق ندوة لويس ماسينيون زينب محمود الخضيرى
- ٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون بول ديفيز هاشم أحمد محمد
- ٣٩٥- آلام سياوش (رواية) إسماعيل قصيح سليم عبد الأمير حمدان
- ٣٩٦- السافاك تقى تجارى راد محمود علاوى
- ٣٩٧- أقدم لك: نيتشه لورانس جين وكيتى شين إمام عبدالفتاح إمام
- ٣٩٨- أقدم لك: سارتر فيليب تودى وهوارد ريد إمام عبدالفتاح إمام
- ٣٩٩- أقدم لك: كامى ديفيد ميروفتش وألن كوركس إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٠٠- مومو (رواية) ميشائيل إنده باهر الجوهري
- ٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات زياودن ساردر وآخرون معنود عبد المنعم
- ٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكينج ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت معنود عبدالمنعم
- ٤٠٣- رية الطر والملايس تصنع التاس (روايتان) تودور شتورم وجوتفرد كولر عماد حسن بكر
- ٤٠٤- تعويذة الحسى ديفيد إبرام ظبية خميس
- ٤٠٥- إيزابييل (رواية) أندريه جيد حمادة إبراهيم
- ٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩ مانويلا مانتاناريس جمال عبد الرحمن
- ٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر باتلام كتاب مجموعة من المؤلفين طلعت شاهين
- ٤٠٨- معجم تاريخ مصر جوان فوتشركنج عنان الشهاوى
- ٤٠٩- انتصار السعادة برتراند راسل إلهامى عمارة
- ٤١٠- خلاصة القرن كارل بوير الزواوى بغورة
- ٤١١- همس من الماضى جينيفر أكرمان أحمد مستجير
- ٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢) ليفى بروفنسال بإشراف: صلاح فضل
- ٤١٣- أغنيات المنفى (شعر) ناظم حكمت محمد البخارى
- ٤١٤- الجمهورية العالمية للأدب باسكال كازانوفا أمل الصبان
- ٤١٥- صورة كوكب (مسرحة) فريدريش دورينمات أحمد كامل عبدالرحيم
- ٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر أ. ا. رتشاردز محمد مصطفى بوى

- ٤١٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٥) رينيه ويليك مجاهد عبدالمنعم مجاهد
- ٤١٨- سياسات الزمر الحاكمة في مصر الشاذلية جين هاثواي عبد الرحمن الشيخ
- ٤١٩- العصر الذهبي للإسكندرية جون مارلو نسيم مجلى
- ٤٢٠- مكرو ميخاس (قصة فلسفية) فولتير الطيب بن رجب
- ٤٢١- الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول روى متحدة أشرف كيلاني
- ٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١) ثلاثة من الرحالة عبدالله عبدالرازق إبراهيم
- ٤٢٣- إسرعات الرجل الطيف نخبة وحيد النقاش
- ٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر) نور الدين عبدالرحمن الجاسي محمد علاء الدين منصور
- ٤٢٥- من طاروس إلى فرح محمود طلوعى محمود علاوى
- ٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى نخبة محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
- ٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية) باي إنكلان ثريا شلبى
- ٤٢٨- الخزائن الخفية محمد هوتك بن داريه خان محمد أمان صافى
- ٤٢٩- أقدم لك: هيجل ليود سبنسر وأندزجى كروز إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٠- أقدم لك: كانط كرسوفر وانت وأندزجى كليموفسكى إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣١- أقدم لك: فوكو كريس هوروكس وزودان جفتيك إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٢- أقدم لك: ماكياقللى باتريك كبرى وأوسكار زاريت إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٣- أقدم لك: جويس نيفيد نوريس وكارل فلتت حمدي الجابرى
- ٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية بونكان هيث وجودى بورهام عصام حجازى
- ٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة نيكولاس زديرج ناجى رشوان
- ٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) فردريك كوبلستون إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٧- رحلة هندي في بلاد الشرق العربى شبلى النعمانى جلال الحفناوى
- ٤٣٨- بطالات وضحايا إيمان ضياء الدين بيبرس عايدة سيف الدولة
- ٤٣٩- موت المرابى (رواية) صدر الدين عيسى محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
- ٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة كرسن بروسنات محمد طارق الشراوى
- ٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية) أرونداتى روى فخرى لبيب
- ٤٤٢- حثشبسوت: المرأة الفرعونية فوزية أسعد ماهر جويجاتى
- ٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها كيس فرستينج محمد طارق الشراوى
- ٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة لاويرت سيجورته صالح علمانى
- ٤٤٥- حول وزن الشعر پرويز نائل خانلرى محمد محمد يونس
- ٤٤٦- التحالف الأسود ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلبز أحمد محمود
- ٤٤٧- أقدم لك: نظرية الكم ج. پ. ماك إيفرى وأوسكار زاريت ممدوح عبدالمنعم
- ٤٤٨- أقدم لك: علم نفس التطور ديالان إيفانز وأوسكار زاريت ممدوح عبدالمنعم
- ٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية نخبة جمال الجزيرى
- ٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية صوفيا فوكا وريبىكا رايت جمال الجزيرى
- ٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية ريتشارد أوزبورن وبيون فان لون إمام عبد الفتاح إمام
- ٤٥٢- أقدم لك: ليتين والثورة الروسية ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت محبى الدين مزيد
- ٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة جان لوك أرنو حليم طوسون وفؤاد الدهان
- ٤٥٤- خمسون عاماً من السينما الفرنسية رينيه برودال سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مجه)	فردريك كويلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تتسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موالر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	الموريكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوريين	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلّة	مايكل بارنتى	حصّة إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزيتيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب ويطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلى	ربيع وهبة
٤٦٨-	ردح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد التنة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج-٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميغيل دى ثويانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميغيل دى ثويانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	يام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عثانى
٤٧٦-	أرض الهيايب بعيدة: بيرم التونسي	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الفن منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج ولى شى دونج	عبد العزيز حمدي
٤٧٩-	المقهسى (مسرحية)	لاى شه	عبد العزيز حمدي
٤٨٠-	تسائى ون جى (مسرحية)	كو موراوا	عبد العزيز حمدي
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جاميل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبييرت ياولس	رشيد بنحو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالعليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبابى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسْرُل: الفلسفة علماً دقيقاً	إيموند هُسرُل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار البيفاء	محمد قادري	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأتريقى	نخبة	سمير عيد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

- ٤٩٣- خطابات إلى طالب الصوتيات هارولد بالمر
٤٩٤- كتاب الموتى: الخروج في النهار نصوص مصرية قديمة
٤٩٥- اللوى إبنوارد تيفان
٤٩٦- الحكم والسياسة في أفريقيا (ج١) إكوانو بانولى
٤٩٧- العلمانية والنوع والدولة في الشرق الأوسط نادية العلى
٤٩٨- النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث جوديث تاكر ومارجريت مريودز
٤٩٩- تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع مجموعة من المؤلفين
٥٠٠- في طفولتي: دراسة في السيرة الذاتية العربية تيتز رويكى
٥٠١- تاريخ النساء في الغرب (ج١) آرثر جولد هامر
٥٠٢- أصوات بديلة مجموعة من المؤلفين
٥٠٣- مختارات من الشعر الفارسي الحديث نخبة من الشعراء
٥٠٤- كتابات أساسية (ج١) مارتن هايدجر
٥٠٥- كتابات أساسية (ج٢) مارتن هايدجر
٥٠٦- ربما كان قديساً (رواية) أن تيلر
٥٠٧- سيدة الماضى الجميل (مسرحية) بيتر شيفر
٥٠٨- المولوية بعد جلال الدين الرومى عبدالباقى جلبتارلى
٥٠٩- الفقر والإحسان في عصر سلاطين المماليك آدم صيرة
٥١٠- الأرملة الماكرة (مسرحية) كارلو جولدوني
٥١١- كوكب مرقع (رواية) أن تيلر
٥١٢- كتابة النقد السينمائى تيموثى كوريجان
٥١٣- العلم الجسود تيد أنتون
٥١٤- مدخل إلى النظرية الأدبية جونثان كولر
٥١٥- من التقليد إلى ما بعد الحدائة فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦- إرادة الإنسان في علاج الإدمان أرنولد واشنطنون ودونا باوندى
٥١٧- نقش على الماء وقصص أخرى نخبة
٥١٨- استكشاف الأرض والكون إسحق عظيموف
٥١٩- محاضرات فى المثالية الحديثة جوزايا رويس
٥٢٠- الواقع الفرنسى بمصر من العلم إلى المشروع أحمد يوسف
٥٢١- قاموس تراجم مصر الحديثة آرثر جولد سميث
٥٢٢- إسبانيا فى تاريخها أميركو كاسترو
٥٢٣- الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن باسيليو بابون مالدونادو
٥٢٤- الملك لير (مسرحية) وليم شكسبير
٥٢٥- موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى دنيس جونسون
٥٢٦- أقدم لك: السياسة البيئية ستيفن كرول ووليم رانكين
٥٢٧- أقدم لك: كافكا ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب
٥٢٨- أقدم لك: تروتسكى والماركسية طارق على وقل إيفانز
٥٢٩- بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى محمد إقبال
٥٣٠- مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية رينيه جينو
- محمد صالح الضالع
شريف الصيغى
حسن عبد ربه المصرى
مجموعة من المترجمين
مصطفى رياض
أحمد على بدوى
فيصل بن خضراء
طلعت الشايب
سحر فراج
مالة كمال
محمد نور الدين عبدالمنعم
إسماعيل المصدق
إسماعيل المصدق
عبدالحاميد فهمى الجمال
شوقى فهمى
عبدالله أحمد إبراهيم
قاسم عبده قاسم
عبدالرازق عيد
عبدالحاميد فهمى الجمال
جمال عبد الناصر
مصطفى إبراهيم فهمى
مصطفى بيومى عبد السلام
فدوى مالطى دوجلاس
صبرى محمد حسن
سمير عبد الحميد إبراهيم
هاشم أحمد محمد
أحمد الأنصارى
أمل الصبان
عبدالوهاب بكر
على إبراهيم منوفى
على إبراهيم منوفى
محمد مصطفى بدوى
نادية رفعت
محيى الدين مزيد
جمال الجزيرى
جمال الجزيرى
حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢-	المغامر والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣-	تعلم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشراوى
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيفرين لوبا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزیز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل منتجتون ولورانس هاريزين	شوقي جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالفار مكاوي
٥٣٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانييلز	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رؤف عباس
٥٤١-	هي تخيل وهلاس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الآب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنتشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودي وأن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن ويون فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كويلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١-	الموسيقى والعولة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دي ثريانتس	علي عبد الرؤوف البمبي
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للفرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس ونورمان جيفت	حمدي الجابري
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين سارداويوزين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	نشا تشاجي	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خايننتو بينابيتتى	صبرى محمدى التهامي
٥٦٤-	عش الغريب (مسرحية)	خايننتو بينابيتتى	صبرى محمدى التهامي
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديورا ج. جيرنز	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧-	الوطن المقتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصول في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومي بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاي	يوسف الشاروني
٥٧١- تاريخ النقد الإسباني المعاصر	إيميليا دي ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب في زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتي	جمال الجزيري
٥٧٤- مصر القديمة في عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعي
٥٧٥- الاقتصاد السياسي للعولة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثريانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشري محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودي	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومي ميزوكوشي	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج ١)	جون فيزد ويول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- روايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزييث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزیز حمدي
٥٨٨- أمتحننپ الثالث	أنيس كابرول	ماهر جويجاني
٥٨٩- تمبكت العجينة (رواية)	فيلكس ديبيوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الروايات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والفكر	هوراتقيوس	على عبدالقواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (ج١)	محمد صبرى السورىونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج٢)	إكوانو يانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروياروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	فرداد موهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- التسوية والمواطنة	ريان ثوت	أيمن بكر وسمر الشيشكى
٦٠٢- ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	أرثر أيزنبرجر	ولاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (ج١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فورج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المدججة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	التقدير والأيدىولوجية	ثيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٩٦١ / ٢٠٠٣

